جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار/ كلية الآداب
قسم الجغرافية

التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية

دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS

رسالة تقدم بها

حسام علي حسين الغزي

إلى مجلس كلية الآداب جامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عبد العالي حبيب حسين الركابي

1439 هـ

2018 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيم

سورة الأعراف – الآية 10

الإهداء

إلى .....

سبب الوجود ومنبع العلم..... نبينا محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين (صلى الله عليهم أجمعين)

كل قطرة دم نزفت دفاعاً عن العراق..... وفاءاً وتقديراً

أحبابي وسر فرحتي إلى القلوب الناصعة بالبياض إلى من كان دعائهما سبب نجاحي إلى من تركوا راحتهما لأجل راحتي وضمان مستقبلي إلى بلسم جراحي ..... (أمي وأبي الحبيبين)

القريب من القلب من ساندني وشجعني طوال مسيرتي الدراسية.....(مراد سوادي السلطان)

نور عيني أخوتي وأخواتي إلى من هم أقرب من روحي ومن شاركوني أفراحي وأحزاني.....(كرار، حسن، حسين، سجاد)

زوجتي الغالية..... حباً واحتراماً

كل الأهل والأصدقاء وكل من مد لي يد العون ومهد الطريق أمامي للوصول إلى العلم

.....أهدي هذا الجهد المتواضع

حسام

شكر وتقدير

الحمدُ لله ربَّ العالمين حمداً يوافي توفيقَهُ وسدادَهُ وأبلغ فيه رضاه والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين والخلق أجمعين نبينا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

يدعوني الوفاء والإخلاص أنْ أتقدم بعظيم الامتنان إلى كلَّ منْ أسهم وساعد في إنجاح هذه الدراسة وإخراجها إلى النور وابدأ بأستاذي الفاضل والمعطاء الأستاذ المساعد الدكتور **عبد العالي حبيب حسين الركابي** لقبوله الأشراف على هذه الرسالة ومتابعته الدقيقة في القراءة وتوجيهاته العلمية طوال مدة الدراسة مما كان له دورٌ كبيرٌ في إظهار الرسالة بالمستوى العلمي وبنائها البناء العلمي الرصين فاسأل الله أن يمد في عمرة ويجزيه خيراً فقد كان نعم الأستاذ المتعاون والداعم للعلم.

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذتي في قسم الجغرافية كلية الآداب جامعة ذي قار لاسيما الأستاذ الدكتور **حسين عليوي ناصر الزيادي** فلهُ ولهم مني خالص الشكر على ما غمروني به من رعاية و اهتمام ونصيحة ومساعدة وتدريس خلال السنة التحضيرية و أثناء إعداد هذه الرسالة.

كما يقودني الوفاء و العرفان أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي في قسم الجغرافية كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ذي قار لما قدموه لي من تدريس ونصائح خلال دراسة البكالوريوس وأخص منهم بالذكر الدكتور **فالح شمخي** والمدرس المساعد **انتصار سكر خيون** فلهم خالص الامتنان.

وبكل المودة والاعتزاز أتقدم بالشكر إلى **لجنة المناقشة** ممثلة برئيسها وأعضائها الأفاضل لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وأثرائها بالتوجيهات والنصائح التي تساعد في إخراجها بأفضل صورة من أجل تحقيق الهدف المراد منها، والشكر أيضاً موصول إلى من تحمل عناء تقويم الرسالة لغوياً وعملياً.

وأتقدم بجزيل الشكر لكل **العاملين بدوائر الدولة في قضاء الناصرية** لما قدموه من مساعدة في الحصول على المعلومات والبيانات التي تطلبتها الدراسة وسهلت أنجازها وأخص بالذكر موظفو دائرة إحصاء ذي قار ودائرة التخطيط والتنمية المحلية والإقليمية في ذي قار، والشكر الجزيل لجميع أفراد العينة وكل من أسهم في توزيعها.

كما يدعوني الوفاء وحق الاعتراف بالجميل أن أوجه خالص شكري إلى جميع أفراد عائلتي لاسيما **والديّ** إذ حظيت بدعمهم ودعائهم طوال مسيرتي العلمية فلهم مني خالص المودة والشكر.

وختاماً عذراً لمن من قدم لي المساعدة مهما كان حجمها ولم يتسنَ ذكرهُ إلا إني أبسط لهم يد العرفان بالجميل والشكر والامتنان. ولله الحمد أولاً وأخيراً واسأل الله التوفيق للجميع.

الباحث

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS) قد جرى تحت إشرافي في قسم الجغرافية – كلية الآداب– جامعة ذي قار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية.

التوقيع:

المشرف : أ.م.د عبد العالي حبيب حسين الركابي

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد دكتور

التاريخ : / / 2018

أقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المقدمة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الأسم: أ.م.د عبد الرزاق خيون خضير

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: / / 2018

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أنّ الرسالة الموسومة بـ(التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS) قد تمت مراجعتها لغوياً من قبلي . وبذلك أصبحت سليمة من الناحية اللغوية .

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. ستار قاسم عبد الله

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

مكان العمل: جامعة ذي قار / كلية العلوم الإسلامية

التاريخ : 12 / 5 / 2018

أقرار المقوم العلمي

أشهد بأني قد أطلعت على رسالة الماجستير للطالب حسام علي حسين الغزي والموسومة بـ (التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS) وقومتها علمياً فوجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

الأسم: أ.م.د. صلاح محسن جاسم

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

مكان العمل: كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

التاريخ: 12 / 6 / 2018

أقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS) وقد ناقشنا الطالب (حسـام علي حسين الغزي) في محتوياتها وفيما له علاقه بها ونرى بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير آداب في الجغرافية وبتقديـر( ).

التوقيع:

الدرجة العلمية: أستاذ دكتور

الأسم: حسين عليوي ناصر

رئيساً

/ / 2018

التوقيع: أستاذ مساعد دكتور

الدرجة العلمية:

الأسم: مناف محمد زرزور

عضواً

/ / 2018

التوقيع:

الدرجة العلمية: مدرس دكتور

الأسم: ماجد عبد الله جابر

عضواً

/ / 2018

التوقيع:

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

الأسم: عبد العالي حبيب حسين

عضواً ومشرفاً

/ / 2018

صادق مجلس كلية الآداب / جامعة ذي قار على قرار لجنة المناقشـة بتاريـخ / / 2018.

العميد: أ.م.د. جابر محيسن عليوي

/ / 2018

المستخلص

تعد دراسة التنمية ومنها التنمية الريفية من الدراسات التي تحظى باهتمام المخططين والباحثين بمختلف التخصصات بما فيها الجغرافية، وذلك نتيجة لما يعانيه الريف من تدهور وتدني في الواقع الاقتصادي والخدمي والاجتماعي والعمراني لذا تهدف التنمية الريفية إلى النهوض بالريف وتطويره في مختلف المجالات من خلال الاستثمار الأمثل والمخطط للإمكانات التنموية المتاحة (الطبيعية، البشرية، الاقتصادية)، وجاءت هذه الدراسة لغرض وضع رؤية تخطيطية تنموية لريف قضاء الناصرية للنهوض بواقعه المتدني، من خلال الكشف عن الإمكانات التنموية الموجودة فيه واستثمارها بشكل تنموي مستدام ومخطط، فضلاً عن تشخيص عوائق التنمية والقضاء عليها قدر الإمكان، ومحاولة تحسين المستوى الاقتصادي لجميع السكان الريفيين، وتطوير الإنسان الريفي وتثقيفه لكي يكون أكثر وعياً وأدراكاً للواقع، فضلاً عن توفير الخدمات المجتمعية والبنى التحتية التي تسهم في تطوير الريف، وتوفير الوسائل والتقنيات الحديثة التي من شأنها تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج، كذلك تطوير الصناعات الريفية البسيطة والاهتمام بالمناطق السياحية بالشكل الذي يعمل على جذب مختلف السياح.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على الظاهرات الجغرافية، فضلاً عن استخدام بعض المعادلات الإحصائية والأساليب الكمية لغرض استخراج حجم العينة والنمو السكاني ودراسة الكثافات السكانية والأفاق المستقبلية للسكان، كما تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في بناء قاعدة معلومات مكانية لظواهر ريف قضاء الناصرية الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتمثيل هذه الظاهرات على خرائط منطقة الدراسة ببرنامج (Arc GIS 10.2)، فضلاً عن استخدام برنامج (GPS) لغرض تحديد مواقع القرى وبعض الظاهرات الجغرافية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن ريف قضاء الناصرية يتمتع بإمكانات تنموية طبيعية جيدة من حيث السطح المنبسط وتربة كتوف الأنهار الخصبة للزراعة والمناخ الملائم لزراعة أغلب المحاصيل الزراعية وتربية الحيوانات المختلفة ووفرة الموارد المائية المتمثلة بنهري الفرات والغراف وفروعهما فضلاً عن الأهوار كل هذه الإمكانات لها أثر كبير في تطوير الزراعة والصناعة في ريف القضاء وتحسين المستوى الاقتصادي بشكل عام أذا تم استثمارها بشكل تنموي مخطط، كما أوضحت الدراسة أن ريف القضاء يحظى بإمكانات بشرية كبيرة لاسيما ضمن الفئات العاملة وهؤلاء السكان يتباينون في توزيعهم من ناحية لأخرى وأن نسبة النوع هي طبيعية في منطقة الدراسة، وبينت الدراسة أن ريف القضاء يتمتع بالكثير من الإمكانات الاقتصادية متمثلة بالزراعة بفرعيها (الإنتاج النباتي، الحيواني) على الرغم من تدني مساحاتها وإنتاجيتها ولكافة المحاصيل الزراعية وكذلك قلة أعداد الحيوانات، كما توجد في منطقة الدراسة بعض الحرف الريفية اليدوية البسيطة التي توفر دخلاً بسيطاً لأصحابها، كما يتمتع ريف القضاء

بوجود إمكانات سياحية كبيرة متمثلة بالمناطق الأثرية والدينية والطبيعية، وقد بينت الدراسة أن مؤشرات التنمية وخدمات البنى الارتكازية في ريف القضاء تتصف بتدنيها وعجزها الكبير فهي لا تتوافق مع المعايير التخطيطية لاسيما الخدمات الصحية وطرق النقل كذلك سوء التوزيع المكاني للخدمات التعليمية بشكل عام، كما أظهرت الدراسة وجود عدة قرى مرشحة للتطوير لكي تكون مراكز تنموية وقرى عصرية تسهم في تنمية القرى المجاورة وتوفير الخدمات لها، ورافق النتائج جملة من التوصيات كما اختتمت الدراسة بقائمة المراجع والمصادر وقائمة الملاحق.

فهرس المحتـويـات

الموضـوع	الصفحة
الآيـة القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
المستخلص	ث – ج
فهرس المحتويات	ح – ر
فهرس الجداول	ر – ش
فهرس الخرائط	ص – ط
فهرس الأشكال	ط – غ
فهرس الصور	غ
فهرس الملاحق	غ
المقدمـة	2 – 1
الفصل الأول: الدليل النظري والإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية	56 – 3
المبحث الأول: الدليل النظري والتنظيمي للدراسة	23 – 3
أولاً- مشكلة الدراسة	4
ثانياً- فرضية الدراسة	4
ثالثاً- هدف الدراسة	5 – 4
رابعاً- أهمية الدراسة	5
خامساً- مبررات الدراسة ومسوغاتها	5
سادساً- حدود الدراسة	6
سابعاً- منهج الدراسة	7
ثامناً- مصادر الدراسة	9
تاسعاً- هيكلية الدراسة	10
عاشراً- الدراسات المماثلة	12 – 10
أحدى عشر- مفاهيم ومصطلحات الدراسة	23 – 12
المبحث الثاني: الإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية	56 –24
أولاً- الموقع والمساحة	25 – 24
ثانياً- مظاهر السطح	31 – 25
1- كتوف الأنهار	28
2- السهل الفيضي المنخفض	28
3- الأهوار والمستنقعات	30
4- الكثبان الرملية	31

ثالثاً- المنـاخ	42 - 31
1- الإشعاع الشمسي	32
2- درجة الحرارة	36 – 32
3- الأمطار	38 - 36
4- الرياح	42 – 39
رابعاً- التربة	46 - 42
1- الترب الرسوبية (ترب السـهل الرسوبي)	44
أ- تربة كتوف الأنهار	44
ب- تربة أحواض الأنهار	44
2- تربة الكثبان الرملية	45
3- تربة الأهوار والمستنقعات	45
خامساً- الموارد المائية	51 - 46
1- نهر الفرات	48
2- نهر الغراف	49 - 48
3- هور أبو زرك	50
4- المصب العام	50
سادساً- النبات الطبيعي	56 - 52
1- نباتات ضفاف الأنهار	52
2- - نباتات الأهوار والمستنقعات	52
3 النباتات الصحراوية	56 - 52
الفصل الثاني: الإمكانات البشرية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية	110 - 57
تمهيـد	58
المبحث الأول: حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي في ريف قضاء الناصرية	82 - 58
أولاً- حجم السكان ونموهم	64 – 59
ثانياً- توزيع السكان	79 - 64
1- التوزيع الفعلي للسكان	65
2- التوزيع النسبي للسكان	69 – 66
3- التوزيع الكثافي	79 - 71
أ- الكثافة العامة الحسابية	72 – 71
ب- الكثافة الريفية	75 - 73
ج- الكثافة الزراعية	75
4- نسبة التركز السكاني	82 - 79
المبحث الثاني: التركيب السكاني لريف قضاء الناصرية	110 - 83

أولاً- التركيب النوعي	88 - 83
ثانياً- التركيب العمري	92 - 88
- الهرم السكاني	94 - 92
ثالثاً- التركيب التعليمي	102 - 95
رابعاً- التركيب الاقتصادي	110 - 102
أ- القوى العاملـة	106 - 103
ب- البطالــة	110 – 107
الفصل الثالث: الإمكانات الاقتصادية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية	169 - 111
تمـهيـد	112
المبحث الأول: إمكـانات التنميـة الزراعيـة	154 - 112
أولاً- الإنتـاج النباتـي	144 - 113
1- محاصيل الحبوب	128 -116
أ- محاصيل الحبـوب الصيفيـة	124 - 119
ب- محاصيل الحبوب الشتـوية	128 - 124
2- محاصيـل الخضـروات	135 – 128
أ- الخضروات الصيفية	129
ب- الخضروات الشـتوية	129
3- أشجار النخيل والفاكهـة	136 - 135
4- محاصيل العلف	141
ثانياً- الثروة الحيـوانيــة	154 - 144
1- الحيـوانات المجترة (الماشيـة)	147 - 145
2- الدواجـن	149
3- الثروة السمكيـة	152
المبحث الثاني: إمكانات التنمية الصناعية والسياحية في ريف قضاء الناصرية	169 - 155
أولاً- إمكانات التنميـة الصناعيـة	161 - 155
1- الصناعات الكبيرة	156
2- الصناعـات الصغيـرة	156
3- الصناعات الغذائيـة	158 - 157
4- الصناعات الشعبيـة	159 - 158
ثانياً- إمكانات التنميـة السياحيـة	170 - 161
1- الأثار	166 - 161
2- السياحة الدينيـة	169 - 166
3- السياحـة الطبيعية	169 - 168

الفصل الرابع: مؤشرات التنميـة الريفيـة وخدمات البنـى الارتكازيـة في ريف قضاء الناصريـة	219 - 170
تمهيد	171
المبحث الأول: مؤشرات التنمية الريفية	200 - 171
أولاً- الخدمـات التعليميـة	182 - 172
1- مرحلـة رياض الأطفال	173 – 172
2- مرحلة التعليم الابتدائي	178 - 173
3- مرحلة التعليم الثانـوي	182 - 179
ثانياً- الخدمـات الصحيـة	191 - 183
1- المؤسسات الصحية وكوادرها	187 - 183
2- مؤشرات الخدمات الصحيـة	192 - 187
ثالثاً- الدخـل	195 - 192
رابعاً- الأسكـان	200 - 195
المبحث الثاني: خدمات البنـى الارتكازيـة في ريـف قضـاء الناصريـة	218 - 201
أولاً- خدمات الكـهربـاء	203 - 201
ثانياً- خدمات الماء الصالـح للشـرب	207 - 205
ثالثاً- خدمات طرق النقـل	217 - 208
- درجـة الرضـا عن الخدمـات في ريـف قضاء النـاصريـة لسنـة 2017	219 - 218
الفصل الخامس: الآفـاق المستقبليـة للتنمية الريفيـة والقرى المرشحـة للتطـويـر في ريف قضاء الناصرية	263 - 220
تمهيد	221
المبحث الأول: الاحتياجـات المستقبليـة من الخدمات المجتمعية في ريف قضاء الناصريـة	238 - 221
أولاً- التقديرات المستقبليـة للسكان لسنة 2027	222 - 221
ثانياً- تقدير الاحتياجات المستقبلية لتنمية الخدمات التعليميـة	228 - 223
1- الاحتياجات المستقبلية من خدمات رياض الأطفال	225 – 223
2- الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الابتـدائي	228 - 227
الاحـتياجات المستقبلية من خدمات الـعليم الثانوي	228 - 227
ثالثاً- تقديـر الاحتيـاجات المستقبلية لتنمية الخدمات الصحيـة	232 – 229
رابعاً: التقديرات المستقبلية لمستوى الدخـل	234
خامساً: تقدير الاحتياجـات المستقبليـة من السكـن	237 - 234
المبحث الثاني: الاحتياجات المستقبلية من خدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية	245 - 239
أولاً: تقدير الاحتياجات المستقبلية من خدمات الكهرباء	241 - 239
ثانياً: تقدير الاحتياجات المستقبلية من خدمات المـاء الصالح للشرب	242
ثالثاً: تقـدير الاحتياجات المستقبلية من طرق النقـل	242
المبحث الثالث: القرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية	263 - 246

الاستنتاجات والمقترحات	271 – 264
أولاً- نتائــج الدراســة	268 - 265
ثانيا- المقترحـات	271 - 269
المصــادر	286 – 272
الملاحــق	296 - 287
Abstract	B - C

فهــرس الجــداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــــدول	الصفحــة
1	مساحة محافظة ذي قار بحسب القضاء لسنة 2017	26
2	مساحة قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	26
3	معدلات السطوع الشمسي (النظري والفعلي: ساعة/يوم) الشهرية لمحطة الناصرية للمدة (2000-2017)	33
4	معدلات درجة الحرارة الاعتيادية والعظمى والصغرى لمحطة الناصرية للمدة (2000-2017)	35
5	المعدلات الشهرية والمجموع السنوي للأمطار (ملم) في محطة الناصرية للمدة (2000-2017)	37
6	النسب المئوية لاتجاهات الرياح لمحطة الناصرية للمدة (2000-2017)	40
7	المعدلات الشهرية والمعدل السنوي لسرعة الرياح في محطة الناصرية للمدة(2000 – 2017) (م / ثا)	41
8	التفرعات الرئيسية والثانوية لنهر الفرات ضمن قضاء الناصرية لعام 2017	49
9	النباتات الطبيعية في منطقة الدراسة	54
10	الزيادة السكانية في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من إجمالي القضاء ومحافظة ذي قار للمدة (1997-2017)	41
11	معدل النمو السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997 – 2017)	62
12	التوزيع الفعلي والنسبي لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997-2017)	66
13	التغير المطلق والتغير النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997-2017)	70
14	الكثافة العامة الحسابية لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997 -2017)	73
15	الكثافة الريفية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لعام 2017	76
16	الكثافة الزراعية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لعام 2017	76
17	نسبة التركز السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	80

18	التركيب النوعي ونسبة النوع لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997-2017)	85
19	التركيب العمري لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	90
20	التركيب العمري لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	91
21	الفئات العمرية الخمسية بحسب النوع لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	93
22	التركيب التعليمي لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	96
23	التركيب التعليمي النسبي للذكور في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	98
24	التركيب التعليمي النسبي للإناث في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	100
25	أعداد العاملين بالزراعة في ريف قضاء الناصرية وبحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	104
26	أعداد العاملين في الصناعات في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	106
27	العاطلين عن العمل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	108
28	المساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	114
29	المساحة المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017	117
30	المساحات المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول ونسبتها من المساحة الكلية المزروعة فعلاً في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	118
31	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	120
32	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الصيفية وبحسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	121
33	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية (القمح والشعير) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	125
34	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الخضروات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	130
35	المساحات المزروعة (دونم) بالخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	131
36	المساحات المزروعة (دونم) بالخضروات الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	133
37	المساحة المزروعة (دونم) بأشجار النخيل والفاكهة وأعدادها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	137
38	المساحة المزروعة (دونم) بمحصول الجت في ريف قضاء الناصرية وبحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	142
39	أعداد الحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017	146

40	التوزيع العددي والنسبي للحيوانات المجترة (الماشية) بحسب الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	147
41	حقول الدواجن المجازة وطاقتها الإنتاجية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	150
42	التوزيع النسبي للأقفاص العائمة والبحيرات الترابية لتربية الأسماك بحسب الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	153
43	التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة والصغيرة في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لعام 2017	157
44	العاملين في الصناعات الشعبية (الحصران والحياكة) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	159
45	رياض الأطفال المطلوب توفرها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	174
46	أعداد المدارس الابتدائية وتوزيعها المكاني بحسب الوحدات الإدارية لريف قضاء ومعاييرها التخطيطية للعام الدراسي 2016- 2017	176
47	المعايير التخطيطية المعتمدة من قبل وزارة التربية العراقية في تقدير حصة التلميذ من خدمات التعليم في المرحلة الابتدائية وتطبيقها على الواقع في ريف قضاء الناصرية للعام الدراسي 2016- 2017	178
48	أعداد المدارس الثانوية وتوزيعها المكاني بحسب الوحدات الإدارية لريف قضاء الناصرية ومعاييرها التخطيطية للعام الدراسي 2016- 2017	180
49	المعايير التخطيطية المعتمدة من قبل وزارة التربية العراقية في تقدير حصة الطالب من خدمات التعليم في المرحلة الثانوية وتطبيقها على الواقع في ريف قضاء الناصرية للعام الدراسي 2016- 2017	182
50	المؤشرات الصحية في ريف قضاء الناصرية حسب الوحدات الإدارية لعام 2017	185
51	المعايير العراقية للخدمات الصحية	189
52	معدل الدخل الشهري (دينار عراقي) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	193
53	التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	196
54	متوسط حجم الأسرة وحجم العجز بالوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	198
55	المشاريع الكهربائية والمستفيدين منها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	203
56	مشاريع الماء والوحدات المجمعة في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	207 - 206

57	شبكة طرق النقل الرئيسية والثانوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	211
58	شبكة طرق النقل الريفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	215 – 213
59	مساحات طرق النقل (م^2) الفعلية والحاجة المطلوبة لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	217
60	درجة الرضا لعينة الدراسة حول مستوى كفاءة الخدمات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	219
61	الحجم السكاني المتوقع لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	222
62	الاحتياجات المستقبلية من رياض الأطفال في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	225
63	الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الابتدائي في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	228
64	الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الثانوي في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	228
65	الاحتياجات المستقبلية من الخدمات الصحية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	230
66	التقديرات المستقبلية للدخل اليومي المفترض (بالدولار) لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	235
67	التقديرات المستقبلية للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	237
68	التقديرات المستقبلية من خدمات الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	240
69	التقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	243
70	التقديرات المستقبلية لمساحات طرق النقل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	245
71	أعداد القرى الريفية في قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	247
72	القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية أور لسنة 2017	253 – 251
73	القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية البطحاء لسنة 2017	257 – 255
74	القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية سيد دخيل لسنة 2017	260 – 258
75	القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية الإصلاح لسنة 2017	263 – 261

فهـــــــرس الخـــرائــط

رقم الخريطـة	عنـــوان الخريطـــة	الصفحـة
1	الموقع الجغرافي لقضاء الناصرية	7
2	الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية لسنة 2017	8
3	مظاهر السطح في قضاء الناصرية	29
4	أصناف الترب في قضاء الناصرية	43
5	الموارد المائيـة في قضاء الناصرية	47
6	التوزيع الجغرافي لأنواع النبات الطبيعي في ريف قضاء الناصرية	53
7	معدل نمو السكان في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الادارية للمدة (1997 – 2017)	63
8	التوزيع الفعلي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإاارية لسنة 2017	67
9	التوزيع النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997 – 2017)	68
10	الكثافة العامة لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	74
11	الكثافة الريفيـة لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	77
12	الكثافة الزراعية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	78
13	نسبة التركز السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	81
14	التركيب النوعي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 1997	86
15	التركيب النوعي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	87
16	التركيب التعليمي للذكور في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	99
17	التركيب التعليمي للإناث في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الادارية لسنة 2017	101
18	التوزيع الجغرافي للعاملين في الزراعة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	105
19	التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإداريـة لسنة 2017	109
20	التوزيع الجغرافي للمساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	115
21	التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة بالحبوب الصيفية (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	122
22	التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الصيفية وبحسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	123
23	التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	126

24	التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية (القمح والشعير) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	127
25	االتوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	132
26	التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	134
27	التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) ببساتين النحيل وأشجار الفاكهة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	138
28	التوزيع الجغرافي لأشجار النخيل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	139
29	التوزيع الجغرافي لأشجار الفاكهة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	140
30	التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحصول الجت في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	143
31	التوزيع الجغرافي للحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	148
32	التوزيع الجغرافي لحقول الدواجن في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	151
33	التوزيع الجغرافي للعاملين في الصناعات الشعبية (الحصران والحياكة) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	160
34	التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال المطلوب توفرها في ريف قضاء بحسب الوحدات الإدارية الناصرية لسنة 2017	175
35	التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	177
36	التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	181
37	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية الموجودة فعلياً والمطلوبة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	186
38	التوزيع الجغرافي للكوادر الصحية الموجودة فعلياً والمطلوبة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	188
39	التوزيع الجغرافي لمعدل الدخل الشهري في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	194
40	التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	197
41	التوزيع الجغرافي لحجم العجز بالوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	200
42	التوزيع الجغرافي للمشاريع الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	204
43	التوزيع الجغرافي لمشاريع الماء والوحدات المجمعة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	209

44	أهم طرق النقل البرية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	212
45	التوزيع الجغرافي للحجم السكاني المتوقع لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	213
46	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من رياض الأطفال لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	225
47	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من المؤسسات الصحية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	227
48	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من الكوادر الصحية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	232
49	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من الدخل اليومي في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	234
50	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من الوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	237
51	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من خدمات الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	239
52	التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	242
53	التوزيع الجغرافي للقرى الريفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	248
54	القرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	254

فهـــــرس الأشكـــــال

رقم الشكل	عنـــوان الشكـل	الصفحـة
1	نموذج لقاعدة البيانات المكانية	22
2	نموذج لقاعدة البيانات الوصفية	23
3	مساحة محافظة ذي قار بحسب القضاء لسنة 2017	26
4	مساحة قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	27
5	معدلات السطوع الشمسي (النظري والفعلي: ساعة/يوم) الشهرية لمحطة الناصرية للمدة (2000-2017)	33

6	معدلات درجة الحرارة الاعتيادية والعظمى والصغرى لمحطة الناصرية للمدة (2000-2017)	35
7	المعدلات الشهرية والمجموع السنوي للأمطار (ملم) في محطة الناصرية للمدة(2000- 2017)	37
8	النسب المئوية لاتجاهات الرياح لمحطة الناصرية للمدة (2000-2017)	40
9	المعدلات الشهرية والمعدل السنوي لسرعة الرياح في محطة الناصرية للمدة(2000 – 2017) (م / ثا)	41
10	التغير المطلق والتغير النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997-2017)	71
11	نسبة التركز السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	80
12	نسبة النوع لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997-2017)	85
13	التركيب العمري لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	90
14	الهرم السكاني لريف قضاء الناصرية لسنة 2017	94
15	التركيب التعليمي لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	96
16	التركيب التعليمي للذكور في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	98
17	التركيب التعليمي النسبي للإناث في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	100
18	أعداد العاملين بالزراعة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	104
19	العاطلين عن العمل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	108
20	المساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	114
21	المساحة المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017	117
22	المساحات المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول ونسبتها من المساحة الكلية المزروعة فعلاً في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	118
23	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	120
24	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الصيفية وبحسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	121
25	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية (القمح والشعير) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	125
26	المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الخضروات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	130
27	المساحات المزروعة (دونم) بالخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	131
28	المساحات المزروعة (دونم) بالخضروات الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	133
29	المساحة المزروعة (دونم) بأشجار النخيل والفاكهة وأعدادها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	137
30	المساحة المزروعة (دونم) بمحصول الجت في ريف قضاء الناصرية وبحسب وحداته الإدارية لسنة 2017	142

31	أعداد الحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لعام 2017	146
32	التوزيع العددي والنسبي للحيوانات المجترة (الماشية) في ريق قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	147
33	حقول الدواجن المجازة وطاقتها الإنتاجية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	150
34	التوزيع النسبي للأقفاص الأقفاص العائمة والبحيرات الترابية لتربية الأسماك بحسب الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	153
35	العاملين في الصناعات الشعبية (الحصران والحياكة) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	159
36	رياض الأطفال المطلوب توفرها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	174
37	معدل الدخل الشهري (دينار عراقي) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	193
38	التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	196
39	حجم العجز بالوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	199
40	مشاريع الماء والوحدات المجمعة في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنـة 2017	208
41	مساحات طرق النقل ($م^2$) الفعلية والحاجة المطلوبة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	217
42	درجة الرضا لعينة الدراسة حول مستوى كفاءة الخدمات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017	219
43	الحجم السكاني المتوقع لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	223
44	الاحتياجات المستقبلية من رياض الأطفال في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	225
45	التقديرات المستقبلية للدخل اليومي المفترض(بالدولار) لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	235
46	الحاجة الفعلية من الوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	237
47	التقديرات المستقبلية من خدمات الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	240
48	التقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	243
49	التقديرات المستقبلية لمساحات طرق النقل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027	245
50	أعداد القرى الريفية في قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	247

فهـــرس الصـــــــور

رقم الصورة	عنـــوان الصـــــــورة	الصفحـة
1	بعض أنواع النباتات الطبيعية في ريف قضاء الناصرية	55
2	مدينة أور الأثرية	163
3	مدينـة أريدو الأثريـة	163
4	مدينة لارسا الأثريـة	165
5	مرقد السيد خضير بين السيد محسن الصافي	167
6	مرقد السيـد يوشع بن السيد جعفر بن السيد حمد الموسوي	167
7	مرسـى الزوارق في أهـوار ناحية الإصلاح	169

فهـــــرس المـــلاحـــق

رقم الملحق	عنـــوان الملحـــــــق	الصفحـة
1	استمارة استبيان الدراسة الميدانيـة	291 – 288
2	التوزيع الجغرافي لحجم العينة في ضوء أعداد الأسر في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	291
3	الإحداثيات المكانية للقرى المرشحة للتكوير في ريف قضاء الناصرية	292
4	التوزيع الجغرافي للقرى الريفية وأعداد سكانها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017	296 – 293

المقدمة

المقدمة

تحظى التنمية الريفية بأهمية كبيرة لدى المهتمين بالتنمية والريف والباحثين والمخططين، لأنها تهدف إلى الاستثمار الأمثل للإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية بشكل مخطط وتنموي ومستدام، كذلك توفير الخدمات وتحقيق مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر والتخلف في الريف، كما تهدف إلى محاولة أحداث نوع من التوازن بين الحضر والريف مع المحافظة على الوظيفية الأساسية للريف وتطويرها وهي الزراعة، وبهذا فأن تنمية الريف تمثل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة إذ من دون تنميته لا يمكن أن تكون هنالك تنمية حقيقية في أي بلد، كون الريف يعد القاعدة الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الزراعة ومدى أهميتها في تزويد قطاعات الإنتاج الأخرى بشتى عناصر الإنتاج، فضلاً عن ما يمتلكه الريف من أيدي عاملة كبيرة يمكن من خلالها تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال استثمار الإمكانات التنموية المتاحة، ولكن الواقع الريفي في أغلب الدول النامية ومنها العراق بما فيه منطقة الدراسة يعاني من الإهمال والتخلف في جميع الميادين كالاقتصادية لاسيما الزراعة والتخلف الاجتماعي والعمراني كذلك العجز الكبير في مختلف الخدمات لاسيما الصحية وتدني المستوى المعاشي وأغلب مقومات الحياة الكريمة.

بناءً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لغرض التخطيط الأمثل للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية وذلك من خلال التعرف على أهم الإمكانات التنموية الطبيعية والاقتصادية والبشرية فيه والتخطيط المنظم لاستثمارها لغرض الارتقاء بواقعه المتردي، فنتيجة للأهمية الكبيرة لريف القضاء وما يعانيه من مشكلات الإهمال والتخلف فأن أجراء عملية تنموية ريفية شاملة ومخططة أصبح ضرورة قصوى، إذ ينبغي العمل على تنميته اقتصادياً من خلال تطوير الزراعة وزيادة مساحاتها وإنتاجها بإدخال الأساليب الزراعية الحديثة والتقنيات المتطورة، وتنمية السياحة والمواقع السياحية، وتحسين المستوى المعاشي للسكان والقضاء على البطالة، كذلك تنمية الريف اجتماعياً من خلال التوعية والإرشاد ونشر الثقافة الإيجابية والقضاء على العادات والتقاليد المتخلفة ومراعاة حقوق المرأة الريفية وإيقاف الهجرة نحو المدن وجعل المواطن الريفي ليس هدف للتنمية فقط بل عنصر يسهم فيها بشكل فاعل، فضلاً عن تنمية الواقع الريفي في القضاء خدمياً وعمرانياً من خلال توفير مختلف الخدمات سواء المجتمعية أو خدمات البنى الارتكازية التي ترتكز عليها عملية التنمية وتحقق رفاه الإنسان وتزيد إنتاجيته في المجتمع.

الفصل الأول

الدليل النظري

والإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية

المبحث الأول: الدليل النظري والتنظيمي للدراسة.

المبحث الثاني: الإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية.

المبحث الأول

الدليل النظري والتنظيمي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة بالسؤال الآتي: (كيف يمكن التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية ؟). وتفرعت عن المشكلة الرئيسة عدة مشكلات ثانوية تمثلت بما يأتي:

1- هل توجد إمكانات تنموية ؟ وماهي هذه الإمكانات؟ وهل يمكن استثمارها في عملية التخطيط للتنمية الريفية ؟.

2- هل تتطابق مؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية في ريف القضاء مع المعايير التخطيطية المحلية ؟.

3- هل يمكن ترشيح بعض القرى للتطوير في ريف قضاء الناصرية وجعلها أقطاب للتنمية الريفية ؟.

ثانياً: فرضية الدراسة

صيغت الفرضية الرئيسة للدراسة في ضوء المشكلة الرئيسة بالشكل الآتي: (يُمكن التخطيط للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية) وذلك من خلال الفرضيات الثانوية التي تمثل إجابات على التساؤلات الثانوية في مشكلة الدراسة وكما يأتي:

1- توجد إمكانات تنموية متعددة في ريف القضاء، وتتمثل بالإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ويمكن استثمارها بشكل مخطط ومبرمج في التخطيط للتنمية الريفية لغرض النهوض بالواقع الريفي وتنميته وتطويره.

2- لا تتطابق مؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية مع المعايير التخطيطية المحلية.

3- هنالك بعض القرى التي من الممكن ترشيحها للتطوير لما تمتلكه من حجم سكاني كبير وبعض الخدمات التي ترشحها وتجعلها مراكز تنموية تسهم في تنمية القرى المجاورة لها.

ثالثاً: هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التخطيط الأمثل لتنمية ريف قضاء الناصرية وذلك من خلال الكشف عن الإمكانات التنموية (الطبيعية، البشرية، الاقتصادية) وتوظيفها بشكل مبرمج ومخطط يساعد على النهوض

بالواقع الريفي وتحقيق التنمية الريفية في كافة المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والخدمية والعمرانية، فضلاً عن تشخيص أهم المشكلات التي يعاني منها ريف القضاء والتي تقف عائقاً أمام عملية التنمية، كذلك دراسة الأفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بمتطلبات منطقة الدراسة التنموية وبما يتناسب وحجم السكان، كما تهدف الدراسة إلى وضع خطة لغرض ترشيح بعض القرى للتطوير وفق معايير تخطيطية معينة وجعلها مراكز تنموية تقدم خدماتها المختلفة إلى سكانها وسكان القرى الأخرى القريبة منها.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في إعطاء صورة واضحة عن ما يعانيه ريف قضاء الناصرية من تدني في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والعمراني، والعمل على وضع رؤية تنموية مخططة يتم من خلالها استثمار الإمكانات التنموية المتاحة في ريف القضاء بشكل مخطط وتوظيفها بصورة يمكن من خلالها تحسن مستوى الدخل وتوفير الخدمات باختلافها وكذلك توفير فرص العمل للسكان وزيادة المساحات المزروعة وتطوير الزراعة ودعمها والحد من الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية.

خامساً: مبررات الدراسة ومسوغاتها

1- الواقع المتردي للريف في قضاء الناصرية دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع لغرض المساهمة في وضع المقترحات والحلول للمشاكل التي يعاني منها ريف القضاء.

2- عدم وجود دراسات تنموية سابقة خاصة بالتنمية الريفية في قضاء الناصرية من وجهة نظر جغرافية.

3- أهمية الريف في كونه مصدر رئيس يمد المدن بالغذاء والأيدي العاملة.

4- يشكل سكان الريف في منطقة الدراسة النسبة الأكبر من السكان مقارنة بالمراكز الحضرية للوحدات الإدارية المدروسة.

5- الكشف عن العجز والحرمان الذي يعاني منه سكان ريف قضاء الناصرية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة لهم سواء أكانت الخدمات المجتمعية أو خدمات البنى الارتكازية.

6- الكشف عن ما يتمتع به ريف قضاء الناصرية من إمكانات اقتصادية وبشرية ووضع خطط استراتيجية تنموية من اجل استثمارها بشكل أمثل.

7- توجيه نظر الجهات المعنية الحكومية والمنظمات الإنسانية إلى أهمية الريف وضرورة تنميته وتطويره والعمل على الحد من هجرة سكانه نحو المدن.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة للدراسة بريف قضاء الناصرية الذي يعد أحد أقضية محافظة ذي قار والذي يقع فلكياً بين دائرتي عرض (22 30° – 26 31°) شمالا وخطي طول (21 45° – 33 46°) شرقاً، ويحده جغرافياً من الشمال قضائي الشطرة والرفاعي ومن الجنوب قضاء سوق الشيوخ ومن الغرب والجنوب الغربي تحده محافظة المثنى فيما يحده من الجنوب الشرقي قضاء الجبايش ويحده من الشرق محافظة ميسان الخريطة (1)، ويتكون قضاء الناصرية من خمسة نواحي هي (مركز القضاء، أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) إلا أن الدراسة اشتملت على النواحي الأربعة فقط من دون مركز القضاء لأنه يخلو من الريف تماماً الخريطة (2)، أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بدراسة واقع ريف قضاء الناصرية لسنة 2017، فضلاً عن دراسة الآفاق المستقبلية والتي تضمنت توقع النمو السكاني ومقدار الحاجة من الدخل والخدمات باختلافها حتى سنة 2027.

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات لغرض التعرف على واقع التنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية، كما أعتمد الباحث على بعض الأساليب الإحصائية في عملية استخراج معدل النمو السكاني وتقديرات السكان المستقبلية حتى سنة 2027، كذلك استخدم الباحث تقنيات نظم المعلومات الجغرافية GIS لغرض أنشاء قاعدة بيانات جغرافية واستخدامها في رسم الخرائط المتعلقة بمواضيع الدراسة والاستفادة منها في عملية وضع خطط التنمية الريفية الشاملة. وقد مرت الدراسة بعدة مراحل وهي:-

أ- مرحلة العمل المكتبي:

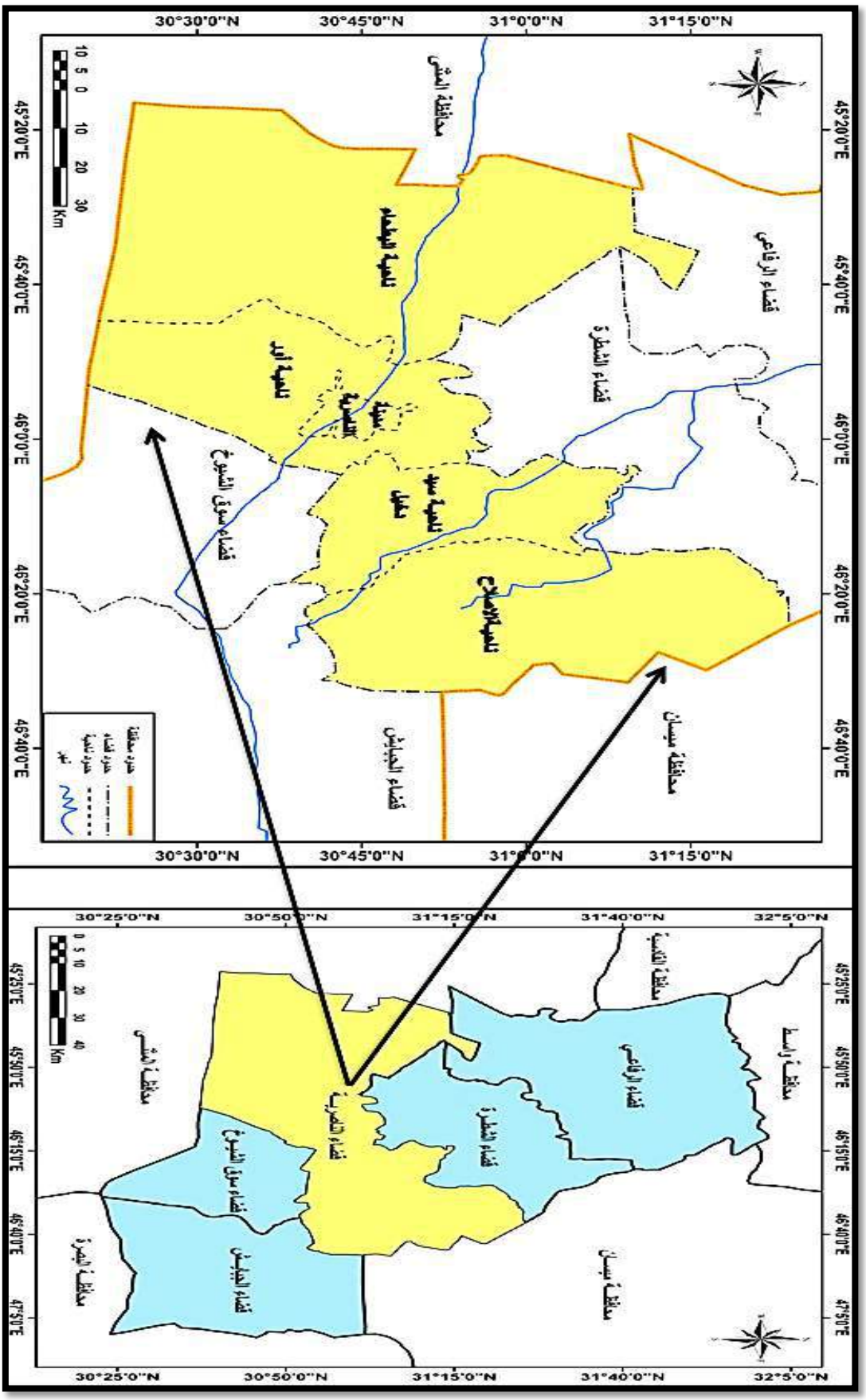
تضمن هذه المرحلة عملية جمع البيانات والمعلومات من الكتب والرسائل والأطاريح والبحوث العلمية والدوريات والمجلات العلمية.

ب- مرحلة العمل الميداني:

في هذه المرحلة قام الباحث باستكمال النقص في المعلومات والبيانات المتعلقة بمنطقة الدراسة والتي حصل عليها من الدوائر الرسمية، وذلك من خلال القيام بالمشاهدات والملاحظة الميدانية والتقاط الصور الفوتوغرافية للظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية، كما قام الباحث في هذه المرحلة بتوزيع استمارة الاستبيان التي تضمنت العديد من الأسئلة والتي وزعت على أفراد مجتمع البحث بطريقة عشوائية .

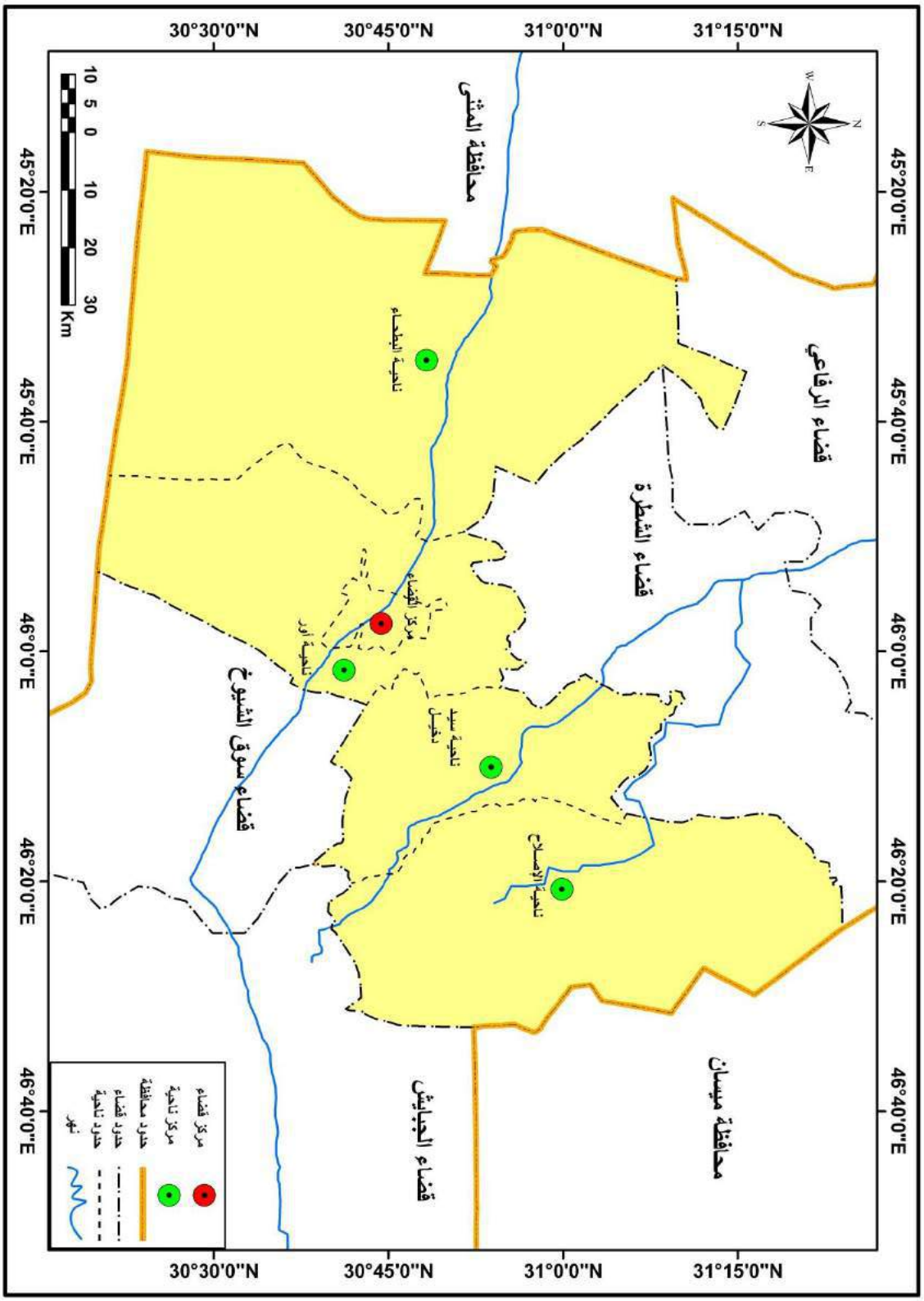
ج- مرحلة تبويب وتجميع المعلومات وتحليلها:

الخريطة (1) الموقع الجغرافي لقضاء الناصرية



المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذي قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

الخريطة (2) الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذي قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

تم في هذه المرحلة تصنيف البيانات والمعلومات التي جمعها الباحث من الدوائر والمؤسسات الحكومية والدراسة الميدانية ومن ثم القيام بعرضها بجداول وأشكال بيانية وكذلك تمثيلها جغرافياً على خرائط منطقة الدراسة وتحليلها.

ثامناً: مصادر الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة متعددة من المصادر وهي:

أ- المصادر المكتبية وقد تضمنت الكتب والمراجع الجغرافية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد شملت الكتب العراقية والعربية والمراجع فضلاً عن الرسائل والاطاريح الجامعية والتقارير والبحوث العلمية.

ب- البيانات والتقارير الإحصائية الصادرة من المؤسسات والدوائر الحكومية.

ج- الدراسة الميدانية: والتي تضمنت ما يأتي:

- الملاحظة المباشرة: من خلال الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة وتحديد مواقع القرى بواسطة برنامج تحديد المواقع العالمي (GPS) والتقاط الصور الفوتوغرافية للظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية أيضاً.

- استمارة الاستبيان: قام الباحث بأعداد استمارة استبيان ضمت ثمان محاور كل محور تضمن مجموعة من الأسئلة لتبلغ بذلك جميع الأسئلة في الاستمارة (33) سؤالاً ينظر الملحق (1)، وزعت الاستمارة بطريقة العينة العشوائية على الوحدات السكنية وعلى أساس الحجم السكاني المتمثل بعدد الأسر لكل ناحية وكل قرية أما حجم العينة فكان (5%)، فيما بلغ عدد الاستمارات لعموم ريف قضاء الناصرية (1290)[*] استمارة استبيان وأضاف الباحث (10) استمارات إلى ناحية البطحاء ليصبح بذلك مجموع الاستمارات (1300) موزعة بواقع (526، 120، 340، 314) على كل من ناحية (أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) على التوالي الملحق (2).

(*) تم استخراج عدد الاستمارات لكل وحدة إدارية بالاعتماد على المعادلة الأتية: عدد الأسر × حجم العينة (الذي حدده الباحث بـ 5%) / 100 = عدد استمارات الاستبيان لكل وحدة إدارية.
المصدر: مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لأعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 200، ص161.

تاسعاً- هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة خمسة فصول تسبقها مقدمة، قسم الفصل الأول فيها إلى مبحثين تناول المبحث الأول الدليل النظري والتنظيمي للدراسة والذي تضمن مشكلة وفرضية الدراسة والهدف منها وأهميتها ومنهجية الدراسة، فضلاً عن الدراسات المماثلة وبعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، فيما تناول المبحث الثاني الإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية والتي تمثلت بالموقع والمساحة والسطح والتربة والموارد المائية والنبات الطبيعي. في حين عني الفصل الثاني بدراسة الإمكانات البشرية للتنمية الريفية في ريف القضاء والذي قسم لمبحثين أيضاً درس المبحث الأول حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، فيما ركز الثاني على دراسة تركيب السكان. وخصص الفصل الثالث لدراسة الإمكانات الاقتصادية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية وهو مقسم إلى مبحثين أيضاً ركز الأول على التنمية الزراعية، أما المبحث الثاني فقد تناول الإمكانات الصناعية والسياحية في ريف قضاء الناصرية. بينما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة مؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية وتم تقسيمة لمبحثين تم في المبحث الأول دراسة مؤشرات التنمية الريفية، وفي الثاني دراسة خدمات البنى الارتكازية. أما الفصل الخامس فقد تم فيه دراسة الآفاق المستقبلية للتنمية الريفية والقرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية وهذا الفصل جاء على شكل ثلاث مباحث تم في الأول تناول الاحتياجات المستقبلية من الخدمات الاجتماعية في ريف قضاء الناصرية حتى سنة 2027، فيما تم في المبحث الثاني دراسة الاحتياجات المستقبلية من خدمات البنى الارتكازية في ريف القضاء، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة القرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج وتوصيات واختتمت بقائمة المصادر والمراجع وقائمة الملاحق.

عاشراً: الدراسات المماثلة

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة المماثلة أو المشابهة لموضوع الدراسة أمراً في غاية الأهمية لغرض التعرف على الآلية والمنهجية التي سارت عليها تلك الدراسات السابقة والاستفادة منها قدر الإمكان، كذلك تشخيص الأخطاء وتحديد مواطن الضعف لغرض تجنبها، وهنالك العديد من الدراسات التي تناولت التنمية الريفية بطرق وأدوات ووسائل بحثية مختلفة سواء على مستوى العراق والمحافظات أو على مستوى محافظة ذي قار على شكل رسائل أو اطاريح أو بحوث علمية، أما منطقة الدراسة المتمثلة بريف قضاء الناصرية فليس هنالك أي دراسة فيها تناولت موضوع التخطيط للتنمية الريفية من وجهة نظر جغرافية وبشكل مستقل، ومن أهم الدراسات المماثلة لموضوع التنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية ما يأتي:-

1- دراسة الباحث عايد سلوم الحربي، الموسومة (أثر التنمية الريفية في التباين المكاني للاستيطان الريفي في محافظة بابل)[1]. تناولت هذه الدراسة بعض مفاهيم التنمية والتنمية الريفية وأسس التنمية الريفية والتنمية الريفية المتكاملة وعناصرها وأهدافها، كما تناولت المعوقات التي تواجه التنمية الريفية المتكاملة، وأهم ما توصلت إلية الدراسة من نتائج هو أن للخدمات المختلفة أثراً كبيراً في تباين الاستيطان الريفي في محافظة بابل، وأن التنمية هي عملية مخططة ينبغي على الدولة أن توليها اهتماماً بالغاً.

2- دراسة الباحث وهاب فهد الياسري، الموسومة (التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية)[2]. تناولت الدراسة المستوطنات الريفية في ناحية العباسية ثم تناولت أهم العناصر المؤثرة في التنمية الريفية وهي التنمية الزراعية وتناولت العوامل المؤثرة فيها من شبكات ري وبزل وخدمات اجتماعية وطرق نقل.

3- دراسة الباحثة أفراح سالم خليفة، الموسومة (تقويم مفردات التنمية الريفية لقضاء الصويرة وتقدير أثر بعض العوامل التوضيحية المصنفة فيها)[3]. تم في هذه الدراسة تناول المقومات الطبيعية والبشرية في ريف قضاء الصويرة والعمل على توظيفها لغرض تنمية الواقع الريفي، كما تطرقت الدراسة إلى واقع الخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية، كما شخصت الدراسة معوقات التنمية الريفية في منطقة الدراسة من خلال المقارنة بالمعايير التخطيطية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هو وجود تدني كبير في المساحات المزروعة، ووجود حرمان وعجز في مختلف الخدمات لاسيما الصحية والكهرباء والماء وخدمات النقل.

4- دراسة الباحثة لجين عباس حمودي، الموسومة (التنمية الريفية المستدامة دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية)[4]. اتخذت هذه الدراسة من هور الحمار انموذجاً وتناولت أهم العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في هور الحمار والمتمثلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الأهمية النسبية لهذه العوامل في استقرار ونمو المستقرات الريفية، وتوصلت

(1) عايد سلوم حسين الحربي، أثر التنمية الريفية في التباين المكاني للاستيطان الريفي في محافظة بابل، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 1988.

(2) وهاب فهد الياسري، التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية، مجلة آداب الكوفة، العدد2، 1997.

(3) أفراح سالم خليفة، تقويم مفردات التنمية الريفية لقضاء الصويرة وتقدير أثر بعض العوامل التوضيحية المصنفة فيها، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009.

(4) لجين عباس حمودي، التنمية الريفية المستدامة دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009.

هذه الدراسة إلى جملة نتائج أهمها أن توفر التعليم ومستوى مناسب من الدخل ووسائل الاتصال يؤدي إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

5- دراسة الباحثة شفاء ناصر جبير الظالمي، الموسومة (التحليل المكاني لإمكانات التنمية الريفية المتاحة في قضاء المناذرة)[1]. تناولت الدراسة الإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة في قضاء المناذرة، كما تناولت واقع الخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية ومدى أثرها في عملية التنمية، وتطرقت الدراسة إلى الأفاق المستقبلية للتنمية حتى سنة 2022، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها أن منطقة الدراسة تتمتع بإمكانات طبيعية وبشرية واقتصادية يمكن استثمارها في تحقيق التنمية الريفية.

6- دراسة الباحث أركان ناهي موسى المشعلاوي، الموسومة (تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الريفية في قضاء الرميثة)[2]. أهتمت هذه الدراسة بالكشف عن الإمكانات التنموية الطبيعية والبشرية والاقتصادية في قضاء الرميثة وإمكانية توظيفها في التنمية الريفية في القضاء، كما درست واقع الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية ومدى كفاءتها من خلال المقارنة بالمعايير التخطيطية، كما أوضحت الدراسة الأفاق المستقبلية للتنمية الريفية حتى سنة 2026، وخلصت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها أن منطقة الدراسة تتمتع بوفرة الإمكانات التنموية باختلافها ولكنها بحاجة إلى استثمار مخطط وفق ورؤية استراتيجية، وأن منطقة الدراسة تعاني من عجز كبير في مختلف الخدمات لاسيما الصحية وخدمات البنى الارتكازية.

أحدى عشر: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

هنالك بعض المفاهيم والمصطلحات الهامة والمتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

1- جغرافية التنمية:

تعد العلاقة بين الجغرافيا والتنمية علاقة جدلية لا يمكن فصل بعضهما عن الأخر، كون التنمية وأن اختلف المهتمون في تحديد مفهومها إلا أنهم لا يختلفون في أنها تعتمد على أربعة مرتكزات أساسية هي رأس المال، الموارد الطبيعية، الموارد البشري، التكنولوجيا. وتعني جغرافية التنمية ذلك الميدان العلمي الذي يقوم بدراسة الظاهرات الجغرافية والكشف عن إمكانات تحقيق التنمية ومعوقاتها، ثم الكشف عن

(1) شفاء ناصر جبير الظالمي، التحليل المكاني لإمكانات التنمية الريفية المتاحة في قضاء المناذرة، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2014.

(2) أركان ناهي موسى المشعلاوي، تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الريفية في قضاء الرميثة – دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016.

المنافع التي تتحقق نتيجة للعملية التنموية وما ينتج عنها من أعادة في توزيع المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بدراسة وتوضيح العلاقات المكانية والوظيفية بين الظواهر الجغرافية[1].

2- مفهوم التنمية:

اختلفت الآراء في تحديد مفهوم التنمية نتيجة اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها، إذ أقتصر البعض في تحديد مفهومها على مجال معين كالمجال الاقتصادي فيعرفها من خلال هذا المجال المحدد لعملية التنمية، إذ يرى البعض من الاقتصاديين أن التنمية تعني عملية زيادة الدخل القومي بحيث تكون نسبة هذه الزيادة أكبر من نسبة زيادة السكان مما سيؤدي إلى أحداث تغييرات في هيكلية اقتصاد الدولة[2]. في حين يرى آخرون أنها عملية شاملة لمختلف المجالات فيكون تحديد المفهوم تبعاً لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية[3]. والعملية التنموية ليست مجرد نمواً اقتصادياً أنما تعني نمواً اقتصادياً مقترناً بتغيير نوعي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية، أو كما قال (درونوسكي Drewnoski): "أن عملية التنمية تشتمل على تغيير كمي ونوعي للواقع الاقتصادي والاجتماعي وأن هذا الترابط بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى عدم قيام تنمية اجتماعية أو اقتصادية بصورة منفردة[4].

عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها مجموعة من العمليات المرسومة والمخططة التي تهدف إلى أحداث نوع من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والتي تتضمن توحيد جهود المواطنين والسلطات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظم السياسية والإدارية في المجتمعات ومساعدتها على الاندماج أكثر في حياة المجتمع والمساعدة في تقدمة وتطوره بأقصى قدر ممكن[5].

كما عُرفت التنمية بأنها تلك الجهود المنتظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم لغرض التنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين يهدف إلى تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية وتحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالصحة

(1) محمد دلف أحمد الدليمي وفواز الموسى، جغرافية التنمية (مفاهيم، نظريات، تطبيق)، ط1، دار الفرقان للغات طباعة نشر توزيع، سوريا، 2009، ص13-14.

(2) المصدر نفسة، ص24.

(3) عبد الباسط عبد المعطي، تنمية المجتمعات المحلية والريفية في الوطن العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية في التدريب الاجتماعي، تونس، ط2، 1989، ص30.

(4) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص14.

(5) فيصل قماش وآخرون، الجغرافية الريفية والتخطيط الريفي، ط1، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2014، ص414.

والتعليم والأسرة والشباب ثم الوصول إلى تحقيق مستوى مناسب من الرفاة الاجتماعي[1]. وقد عُرفت التنمية بصورة عامة على أنها عملية مستمرة تستهدف تغيير الأوضاع السائدة في المجتمع إلى صورة تخالف جذريا وتناقض تلك الأوضاع السائدة في المجتمعات النامية[2].

أما الباحث فيرى أن التنمية هي عملية تستهدف تغيير واقع البنية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والعمرانية للمجتمع نحو الأفضل، من خلال استثمار الإمكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة في الإقليم بشكل مخطط ووفق رؤية استراتيجية تنموية مستدامة تضمن توفر مستوى اقتصادي واجتماعي وخدمات لكل فرد في الحاضر والمستقبل.

3- مفهوم الريف:

توضح الدلالات اللغوية للفظة (الريف) العربية وما يقابلها بالإنكليزية (Cauntry side) أن الريف هو مكان أو منطقة يعيش سكانها نمطاً متميزاً من الحياة، وهو يختلف عن نمط الحياة عند سكان المدينة وسكان البادية، وهذا الاختلاف يكون في النشاط والحرف الممارسة وفي خصائص السكان والسكن وفي العلاقات المكانية[3]. كما أعطى العرب تعاريفاً معينة لمصطلح (الريف) فقالوا " أن الريف فيها زرع وشجر وخصب " كما ميزوا بين مناطق الريف المختلفة وفقاً لمعيارين أساسيين وهما طبيعة الأرض وخصائص الموقع[4].

وقد عرف الريف اصطلاحاً بعدة تعاريف مختلفة إذ لم يتفق الباحثون على تعرف موحد لمصطلح (الريف) ومن أهم هذه التعاريف ما يأتي: إذ عرف على أنه المنطقة التي يغلب على طابعها الزراعة كفعالية اقتصادية رئيسة، إلا أن هذا لا يمنع وجود بعض الفعاليات الريفية الأخرى كالسياحة والحرف الريفية البسيطة[5]. ويعني مفهوم الريف عند جودال (Goodall) الأماكن التي يسود فيها الاستخدام الواسع للأرض مع بذل جهد أقل سواء كان هذا الاستخدام في الحاضر أو الماضي القريب[6]. أما الجغرافي الروسي كوفاليف (kovalews) فقد عرف الريف على أنه المساحة المسكونة والخارجة عن

(1) وهاب فهد الياسري، مصدر سابق، ص93.

(2) جواد سعد عارف، التخطيط والتنمية الزراعية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص25 .

(3) صلاح عبد الجابر عيسى، استدامة نظم البيئة الريفية نظرياً وتطبيقياً، بحث مقدم إلى ملتقى الجغرافيين العرب، الكويت، 2009، ص35.

(4) عبد الرزاق محمد البطيحي وعادل عبدالله الخطاب، جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1990، ص11.

(5) المصدر نفسة، ص17.

(6) صلاح عبد الجابر عيسى، مصدر سابق، ص350.

النطاق المدني والتي تتشكل في كامل الظروف والمصادر الطبيعية والسكان وكذلك مجموعة التقاليد والعادات المتوارثة عبر الأجيال أي ما يعرف بالتراث الاجتماعي[1].

في حين يرى الباحث أن الريف هو عبارة عن مجموعات من المساكن البسيطة المتجاورة وغير المتجاورة على هيئة قرى أو سكن متناثر أو منظم على هيئة أنماط سكنية مختلفة قد تكون خطية أو دائرية أو غير ذلك تبعاً للبيئة يسكن أغلبها المزارعين الذين يعتمدون في معيشتهم على الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات، فضلاً عن وجود بعض الحرف الريفية اليدوية البسيطة، وتتصف هذه المستقرات بقلة الخدمات مقارنة بالمدن، ويخضع السكان فيها إلى عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية متوارثة عبر الأجيال تكون بمثابة القانون في تنظيم حياتهم.

4- الريفية:

تعني الريفية الحياة التي يعيشها سكان الريف سواء أكانت العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية التي تربطه أم الأنشطة التي يمارسونها كالزراعة والصناعة وبعض النشاطات الأخرى، أو هي الحياة الخاصة بسكان مجتمع الريف بكل ما فيه من مميزات وخصائص وهي تختلف عن تلك السائدة في المدينة، ومن هنا يتضح لنا الفرق بين مفهومي (الريف) و(الريفية) إذ أن المفهوم الأول يعني المنطقة التي يعيش عليها سكان الريف، فيما يعني الثاني حياة أو معيشة سكان الريف[2].

5- التنمية الريفية:

هنالك مفاهيم ومصطلحات متعددة للتنمية الريفية منها ما يركز على تحقيق التنمية الاقتصادية ومنها يركز على تحقيق التنمية الاجتماعية، والبعض الأخر يركز على التنمية الزراعية عن طريق تحديث وتطوير الزراعة ووسائل الإنتاج، وهنالك من يركز على جميع هذه النظريات مجتمعة، ومن أبرز تعاريف التنمية الريفية ما يأتي:

تعريف البنك الدولي للتنمية الريفية بأنها استراتيجية مخططة لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة سكانية محددة وهم المزارعون الصغار، ومستأجرو الأرض والذين لا يملكون أرضاً[3].

وتعرف على أنها مجموعة برامج تستهدف النهوض بالريف في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والحضارية، فضلاً عن رفع مستوى الإنتاج إلى الحد الأعلى الذي يمكن أن يرفع دخول

(1) فيصل قماش وأخرون، مصدر سابق، ص21.

(2) عبد الرحمن سوالمية، استراتيجية التنمية الريفية المستديمة– البناء الريفي نموذجاً– دراسة ميدانية ببلدية أولاد مسلم، رسالة ماجستير، جامعة الحاج الخضير– باتنة، الجزائر، 2009، ص7.

(3) أفراح سالم خليفة، مصدر سابق، ص38.

الفلاحين ومستواهم المعيشي وتوفير مستلزمات الرفاه الاجتماعي[1]. أو هي عمليات مخططة تهدف إلى تعبئة الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع، ثم وضع الخطط الملائمة لها وتنفيذها بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لكافة أفراد المجتمع الريفي مع ضرورة مشاركتهم في هذه العمليات منذ بدئها حتى نهايتها[2]. كما عرف التنمية الريفية آخرون على أنها عملية تستهدف أحداث تغييرات جوهرية في تركيب البنيان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي وفي مهامه الوظيفية أيضاً[3].

أكد تودارو (Todaro) أن التنمية الريفية تتضمن كافة الجهود المبذولة بهدف زيادة الدخل الحقيقي للفرد في الريف سواء أكان مصدر ذلك الدخل الأنشطة الزراعية أم غير الزراعية وتصنيع الريف، فضلاً عن نشر التعليم وتوفير الخدمات الصحية والإسكان ومحاولة القضاء على عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة وتقليل التفاوت بين الريف والحضر[4].

أما رأي الباحث فلا يختلف كثيراً عن التعريفات السابقة إذ يرى: أن التنمية الريفية هي عملية تطويرية تهدف إلى النهوض بالمجتمع الريفي وتطويره بشكل مخطط وتنموي في كافة المجالات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية والعمرانية مع مراعاة العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل والمخطط ووفقاً لرؤية استراتيجية تنموية مستدامة لكافة الإمكانات التنموية المتاحة في المجتمع الريفي الطبيعية منها والاقتصادية والبشرية.

وفقاً لما تقدم يمكن القول أن التنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية هي تنمية اقتصادية اجتماعية خدمية عمرانية، يمكن التخطيط لتحقيقها من خلال عملية التكامل بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. وللتنمية الريفية أهداف كثيرة أهمها ما يأتي[5]:

- الاستثمار المخطط والأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.
- رفع المستوى الثقافي لسكان المجتمع الريفي لكي يكونوا عنصراً فعالاً في العملية التنموية.

---

(1) علوية علوي، الاقتصاد المنزلي والتنمية الريفية، القاهرة، 1968، ص71.

(2) مختار حمزة وأخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، سلسلة التنمية الريفية، ط1، مطبعة دار التألف، القاهرة، 1971، ص621.

(3) محمد أحمد عقلة المؤمني وأخرون، التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكندي للطباعة والنشر، عمان، 1995، ص134.

(4) ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود حامد، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص440.

(5) Paul Clocke, An Introduction to rural Planning, Rutledge, UK, 2013, p.114.

- توفير فرص العمل للسكان الذكور والإناث.
- توفير الخدمات الأساسية لسكان القرى الريفية من خلال تحسين المستويات الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والمتخلفة، وذلك لغرض الحد من اختلال التوازن بين المعايير الريفية والحضرية سواء في مجالات التعليم أو الرعاية الصحية أو الإسكان وغيرها، فضلاً عن تقويم النقص الحاصل في إدارة التخطيط الريفي واقتراح الأساليب التي من الممكن أن تحقق مستقبلاً لعملية التنمية الريفية المستدامة.

- سمات التنمية الريفية:

أن التنمية الريفية لا يمكن أن تحقق نجاحاً إذا لم تتسم بالآتي[1]:-

- أن توازن بين المدينة والقرية في أطار الخطة التنموية الشاملة أي أن تتسم بشموليتها.
- يجب أن تعمل التنمية الريفية على علاج المشكلات التي تعاني منها القرى.
- ينبغي أن تعمل التنمية على تقليل الفوارق بين سكان المدينة وسكان الريف.
- أن تكون التنمية الريفية لصالح الأغلبية وهم سكان الريف أي هم المنتجون الحقيقيون داخل القرى الريفية.

6- التخطيط الإقليمي:

هو شبكة متداخلة من الخطط والبرامج التي تشكل عناصر التخطيط ونظام التخطيط وبما يحقق الاستجابة الضرورية لمتطلبات الواقع المكاني لإقليم ما عبر وضع إمكانات ذلك الإقليم موضع الاستعمال العقلاني الأمثل اقتصادياً واجتماعياً وفقاً للإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة[2].

7- التخطيط للتنمية الريفية:

يقصد بالتخطيط للتنمية الريفية رسم السياسات وأعداد الخطط اللازمة ورصد المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية، والتي تتمثل بالتخطيط لبناء القرى العصرية وجمع القرى المبعثرة والمتناثرة في قرى متجمعة أو عصرية تتوفر فيها متطلبات الحياة الكريمة، وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالتنمية الريفية كتطوير الزراعة وتوفير الخدمات كالتعليم والصحة والنقل والماء والكهرباء وغيرها وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان، من خلال استثمار الإمكانات التنموية المتاحة في أي إقليم.

8- التنمية الزراعية:

(1) صلاح الدين منسي، القرية والمدينة، ط1، مكتبة نهضة الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1985، ص111-112.

(2) سارة عبد الله حسون وعبد الأمير عباس الحيالي، التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد 67، 2015، ص314.

يمكن تعريفها بأنها (الزيادة الإرادية والمخططة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، والتي يمكن التوصل إليها من خلال الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة)[1]، ومن أهم أهداف التنمية الزراعية وأبرزها ما يلي[2]:

- زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أبناء الريف.
- التخطيط لاستثمار الموارد البشرية والطبيعية بشكل أمثل.
- التخصص والتنوع في المنتجات الزراعية حسب الظروف والمناطق.
- التصنيع الزراعي وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة عن العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية لأهالي الريف

9- التنمية الاقتصادية:

هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما اكفأ واشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان[3].

10- التنمية السياحية:

تعني مجموع الترتيبات والسياسات والبرامج التي يتم تنفيذها في قطاع السياحة من اجل تحقيق الزيادة المستمرة في الموارد السياحية والتي تتمثل أساساً في زيادة أعداد السائحين والليالي السياحية والإنفاق السياحي والإيرادات السياحية[4].

11- التنمية المستدامة:

أكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً كبيراً على مستوى العالم بعد ظهور تقرير لجنة (بورتلاند) "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في سنة 1987)، إذ تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها: (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم)[5]. وتعرف أيضاً على أنها الاستعمال المثالي الفعال لجميع مصادر

(1) عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط2، مطبعة العاني، بغداد، 1975، ص433.

(2) عايد سلوم حسين الحربي، مصدر سابق، ص37.

(3) عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2014، ص12.

(4) محمد محمود دهيبة ، الجغرافية السياحية ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 ، ص8 .

(5) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص69.

البيئة والاقتصاد والحياة الاجتماعية للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل[1].

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة أهداف أهمها[2]:-

- تحقيق الحياة الصحية المنتجة للإنسان.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- رفع المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
- ضمان الاستدامة البيئية وتوفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والثروات المختلفة من خلال ترشيد استغلالها دون إسراف أو تذبير.
- المشاركة الشعبية في وضع السياسات ومراجعتها وصنع القرار.

12- نظم المعلومات الجغرافية GIS:

أن مصطلح GIS هو اختصار لـ(Geographic Information system) أي نظم المعلومات الجغرافية، وهناك العديد من التعريفات الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية منها تعريف منظمة اسري (ESRI) الأمريكية منتجة نظم وبرامجيات GIS والتي عرفتها بأنها مجموعة متناسقة تضم مكونات الحاسب الآلي وبرامج وقواعد البيانات، فضلاً عن مجموعة أفراد تقوم بحصر وتدقيق المعلومات المكانية وتخزينها وتحديثها وكذلك معالجتها وتحليلها ثم عرضها[3].

فيما عرف باحثوا مؤسسة ارداس (ERDAS) نظم المعلومات الجغرافية على أنها نظام منفرد تم تصميمة لتطبيقات خاصة قادرة على عمليات خزن وتحليل ومقارنة مجموعة من ملفات البيانات الجغرافية لغرض الحصول على معلومات قابلة للتغير، وهذه النظم قادرة أيضاً على التعامل مع مرئيات الحاسب والخرائط الورقية وكذلك البيانات الإحصائية التي تستخدم في مجموعها من أجل حل كثير من

(1) سليمان المهنا وريدة الديب ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد1، المجلد25، جامعة دمشق، دمشق، 2009، 488-489.

(2) Geis, D. and Kutzmark, T, Developing Sustainable Communities – the future is now, center of Excellence for Sustainable Development, 1998, p.4.

(3) نجيب عبد الرحمن الزيدي، نظم المعلومات الجغرافية GIS، دار اليازوردي العلمية، عمان، 2007، ص13.

المشكلات[1]. أو هي مجموعة حزم لبرامج تمتاز بإمكانيتها على إدخال البيانات المكانية لجزء معين من سطح الأرض وتخزينها ومعالجتها واستعادتها وعرضها[2].

أهمية نظم المعلومات الجغرافية في دراسات التنمية الريفية:

لنظم المعلومات الجغرافية دورٌ هامٌ في شتى الدراسات التنموية بما فيها التنمية الريفية ويمكن أيجاز لأهم مجالات استخدام GIS في التنمية الريفية بالآتي[3]:-

- دراسة سطح الأرض لاسيما ما يتعلق باستخدامات الأرض وملكيتها وتسجيلها وهذا الاستخدام شكل (21%) من مجموع استخدامات GIS في العالم.
- استخدامها في مجال الخدمات العامة كخدمات الماء وخدمات المجاري وغيرها والتي شكلت (18%) من الاستخدامات.
- استخدامها في مجال علوم الأرض المتعلقة بعمليات استكشاف النفط والغاز والمعادن وغيرها وهذه الاستخدامات شكلت نحو (16%) من مجمل استخدامات نظم المعلومات.
- تستخدم في المجالات الحيوية التي تتعلق بدراسة البيئة والتلوث والنباتات والزراعة وهذه شكلت (9%) من استخدامات النظم.
- يستخدم GIS في إدارة البنى التحتية والتجمعات السكنية كالمواصلات وخدمات الطوارئ وهذه الاستخدامات شكلت (7%).
- تستخدم النظم في مجال صنع الخرائط وهذه شكلت (4%) من مجمل الاستخدامات.
- وتستخدم في مجالات ليست لها علاقة بموضوع الدراسة كمجالات تسويق الأعمال والتجارة والسفر وتحديد الوقع الأمثل والتي شكلت (9%)، كذلك تستخدم في الجغرافية السياسية والمؤسسات العسكرية والأمنية والبوليسية في الكثير من دول العالم وهذه الاستخدامات قد شكلت (6%) من مجمل استخدامات GIS.

نستنتج مما تقدم أن لنظم المعلومات الجغرافية إمكانات وقدرات كبيرة من شأنها أن تسهم في أدارة الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية بدقة متناهية، مما سيكون لها أثر كبير في المساهمة في التخطيط

(1) سميع أحمد محمد عودة، أساسيات نظم المعلومات الجغرافية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص58.

(2) ثائر مظهر فهمي العزاوي، مدخل إلى نظم المعلومات الجغرافية وبيانها مع التطبيقات لبرنامج (**Arcview GIS**)، ط1، دار الحامد، بغداد، 2008، ص20.

(3) قاسم الدويكات، نظم المعلومات الجغرافية النظرية التطبيقية، ط1، مطبعة جامعة مؤتة، الأردن، 2003، ص32.

للتنمية الريفية وعلى مستوى جميع المجالات التنموية وذلك من خلال التوزيع المكاني للظواهر أو عمليات التحليل للظاهرات المختلفة.

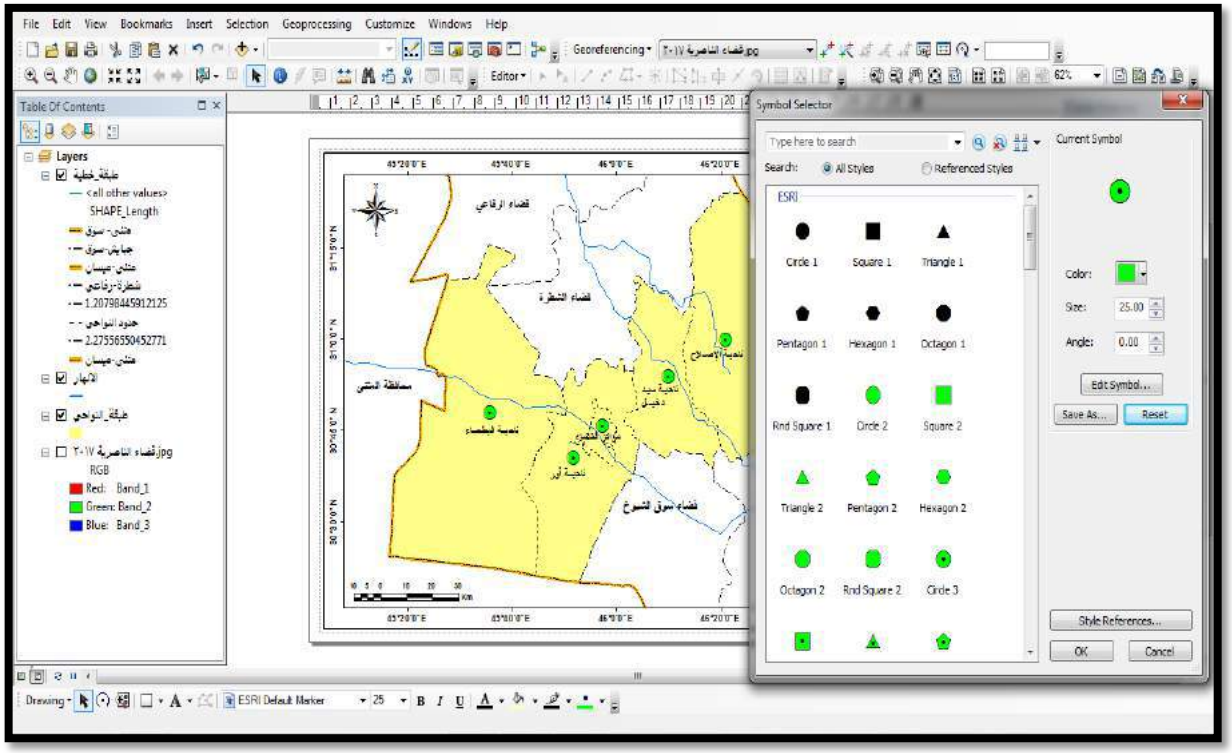
قاعدة المعلومات الجغرافية لريف قضاء الناصرية:

تعد قاعدة المعلومات المكانية في نظم المعلومات الجغرافية GIS تمثيل للمظاهر الحقيقية الموجودة على سطح الأرض، إذ يتم تجسيد هذه المظاهر وتخزينها في الحاسب الآلي بطريقة رقمية خاصة يفهما الحاسوب[1]. وتمتلك برمجيات نظم المعلومات قدرات هائلة تستطيع من خلالها أدخال البيانات سواء كانت على هيئة خرائط أو صور جوية أو بيانات رقمية أو وصفية ويتم معالجتها وتحليلها وتحويلها إلى خرائط رقمية للظواهر المراد دراستها، وقام الباحث ببناء قاعدة معلومات جغرافية لمنطقة الدراسة المتمثلة بريف قضاء الناصرية بواسطة برنامج (Arc GIS 10.2) تضمنت هذه القاعدة الحدود الإدارية للنواحي وموقع منطقة الدراسة الجغرافي والفلكي وأقسام السطح وأصناف التربة والموارد المائية والخصائص السكانية والاقتصادية والخدمات وكل ما يتعلق بموضوع الدراسة من معلومات يمكن تحليلها وتمثيلها على هيئة خرائط جغرافية. وتقسم بيانات نظم المعلومات الجغرافية GIS إلى قسمين رئيسين هما:

أ- البيانات المكانية: تضم هذه البيانات مختلف أنواع الخرائط والمرئيات الفضائية والصور الجوية، وقد جمع الباحث بيانات مكانية عن ريف قضاء الناصرية تمثلت هذه البيانات بالخريطة الطبوغرافية والخريطة الإدارية لمحافظة ذي قار بمقياس (250000/1) وتم اقتطاع خريطة منطقة الدراسة منها لكي يتم فيها تمثيل الظاهرات المختلفة الخاصة بموضوع الدراسة، ومن هذه الظواهر القرى الريفية وطرق النقل والموارد المائية ومواقع الخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية ويتم تمثل هذه البيانات بثلاثة أشكال من التمثيل وهي (النقطة) التي تمثل إحداثيات ظاهرة معينة على الخريطة على هيئة نقطة كموقع مدرسة أو قرية وغيرها، أما النوع الثاني هو (الخط) ويتم في هذا النوع تمثيل الظواهر على هيئة خطوط لها بداية ونهاية وليس لها مساحة كتمثيل الحدود الإدارية وطرق النقل وغيرها، أما النوع الثالث من التمثيل فهو (المساحة) وفية يتم تمثيل الظواهر الجغرافية المساحية كالأهوار وأشكال السطح والتربة وغيرها الشكل (1).

(1) صباح محمود محمد وأنور صباح محمود، نظم المعلومات الجغرافية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001، ص10.

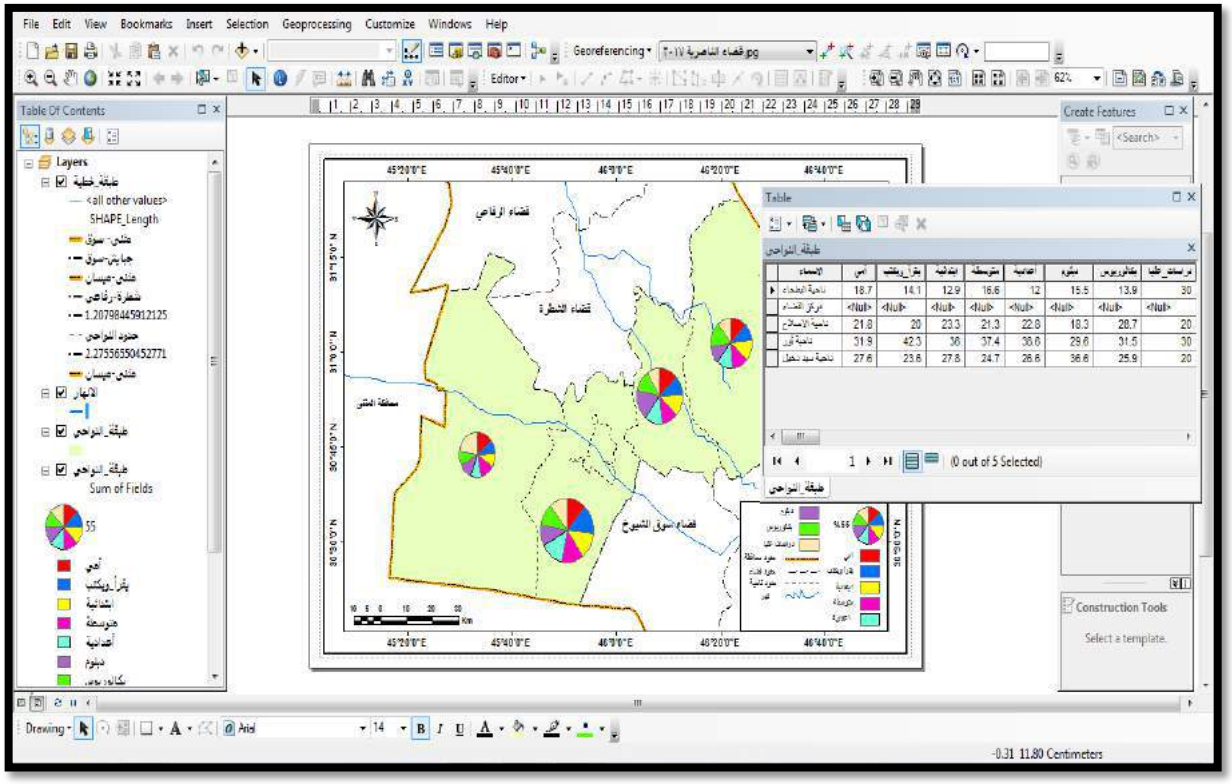
الشكل (1) نموذج لقاعدة البيانات المكانية



المصدر : الباحث بالاعتماد على تطبيقات برنامج Arc GIS 10.2.

ب- البيانات الوصفية: يقصد بها البيانات التي تكون على شكل معلومات كتابية وهذه المعلومات الوصفية قد تكون (أرقام، نسب مئوية، أسماء، تواريخ، جداول، رموز، رسوم بياني)، وقام الباحث بأعداد قاعدة معلومات مكانية لريف قضاء الناصرية تتضمن هذه المعلومات وتمثيلها على خرائط ريف القضاء، وتمثلت قاعدة البيانات الوصفية في منطقة الدراسة بالتقسيمات الإدارية، والخصائص السكانية، والنشاط الاقتصادي، الكوادر الصحية والتعليمية وأعداد الطلبة، والتوقعات المستقبلية للسكان، إذ تم أعداد جداول خاصة بهذه البيانات وتحليلها وتمثيلها على هيئة خرائط موضوعية خاصة بريف قضاء الناصرية من خلال برنامج (Arc GIS 10.2) الشكل (2).

الشكل (2) نموذج لقاعدة البيانات الوصفية



المصدر : الباحث بالاعتماد على تطبيقات برنامج Arc GIS 10.2.

المبحث الثاني

الإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية

تعد الإمكانات الطبيعية على جانب كبير من الأهمية في أحداث عملية التنمية الريفية والتخطيط لها سواء أكان ذلك في قضاء الناصرية أو إي منطقة أخرى وبناءً على ذلك سيتم دراسة الإمكانيات الطبيعية في ريف قضاء الناصرية والمتمثلة بـ(الموقع والمساحة، أشكال السطح، المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات الطبيعي)، ومعرفة مدى تأثير هذه الخصائص الطبيعية في تطوير التنمية الريفية والتخطيط لها حاضرا ومستقبلا بأفضل صورة ممكنة من خلال هذه الإمكانات المتاحة فضلا عن الإمكانات الأخرى الاقتصادية منها والبشرية المتاحة في ريف قضاء الناصرية.

أولاً ـ الموقع والمساحة

من الأسس الطبيعية الرئيسَةِ التي يهتم بها الجغرافي هو الموقع ويبدأ بها عادة دراسته لأي إقليم جغرافي، وتتعدد أنماط الموقع في الجغرافيا، فمنها الموقع الفلكي إي بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول والذي يعد مسؤولاً عن نوع المناخ السائد، وأيضا الموقع الجغرافي أي الموقع بالنسبة للظاهرات الجغرافية العامة[1]. ولدراسة الموقع الجغرافي مدلول مكاني، لأنه عنصر أساسي في رسم شخصية الإقليم[2]. وعلى هذا الأساس يولي مخططو الأقاليم أهمية كبيرة للموقع كونه يؤدي إلى اختلافات واضحة في أحوال وظروف السكان وتوزيعهم وكثافتهم وحياتهم وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية استغلال موارد البيئة والثروات المتاحة وتحديد الإنتاج والتسويق والعلاقات السكانية بين منطقة وأخرى[3].

وبالنسبة لريف قضاء الناصرية الذي يعد احد أقضية محافظة ذي قار الخمسة ومركزها فهو يقع فلكيا بين دائرتي عرض (22 °30 – 26 °31) شمالا وخطي طول (21 °45 – 33 °46) شرقاً كما موضح في الخريطة (1)، وهذا الموقع الفلكي جعل منطقة الدراسة ضمن نطاق المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بأنه قليل الأمطار وذو حرارة عالية جدا خلال فصل الصيف الطويل قد تتجاوز (50م°)، وشتاء بارد قصير جدا.

(1) محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط3، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1991 ، ص65

(2) صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص9 .

(3) سعدي محمد صالح السعدي وآخرون، جغرافية السكان، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص83 .

إما بالنسبة للموقع الجغرافي للقضاء فيقع في وسط محافظة ذي قار ويمتد من غربها حتى شرقها ويقع معظمة ضمن منطقة السهل الرسوبي وبلغت مساحته نحو (4501 كم^2) لتشكل بذلك نسبة (32.5%) من إجمالي مساحة المحافظة البالغة نحو (13830كم^2)، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحتها، ثم جاء بعده كل من أقضية الرفاعي والجبايش والشطرة وسوق الشيوخ بواقع (25.4، 18.3، 14.2، 9.6%) على التوالي من أجمالي مساحة محافظة ذي قار ينظر الجدول (1) والشكل (3).

يتألف قضاء الناصرية من خمس وحدات إدارية هي (مركز القضاء، وناحية أور، وناحية البطحاء، وناحية سيد دخيل، وناحية الإصلاح)، إلا أن ما يخصنا في هذه الدراسة هو النواحي الأربعة المذكورة من دون مركز القضاء لأنه يخلو من الريف تماماً، ويتضح من خلال الجدول (2) وكذلك الشكل (4) أن ناحية البطحاء جاءت بالمرتبة الأولى من حيث المساحة بنسبة بلغت (42.3%)، تلتها ناحية الإصلاح بنسبة (25.6%)، ثم جاءت ثالثاً ناحية أور بنسبة قدرها (18.4%)، بينما شكلت ناحية سيد دخيل ما نسبته (12.2%)، فيما حل مركز القضاء بالمرتبة الأخيرة بنسبة (1.5%) من إجمالي مساحة قضاء الناصرية.

ثانيا - مظاهر السطح

تعد مظاهر السطح من العوامل الطبيعية المؤثرة في كافة الأنشطة البشرية، إذ يؤثر السطح في العمليات الزراعية التي يقوم بها الفلاح، كما يلعب دورا أساسيا في اتجاهات وميل شبكات الري والصرف، وله تأثير على التربة وقدرتها على صرف المياه الزائدة عن حاجتها[1]. وقد تكون أشكال السطح عاملا مساعدا للتنمية أو قد تكون معرقلة لعملية التنمية[2]. فقد يكون السطح عاملا مساعدا على النشاط البشري وبالتالي عملية التنمية وقد يكون عاملا محددا له، فالسهول تعد أكثر ملائمة للنشاط البشري لاسيما الزراعي، وأكثر استيعابا لأعداد كبيره من السكان، كما يساعد استواء السطح على حفظ التربة مما يساعد على قيام زراعة ناجحة[3]. فضلا عن ذلك يساعد السطح المستوي على استخدام المكننة والآلات

(1) كريم حامد عبد اللطيف، الإمكانات الجغرافية واثرها على الإنتاج الزراعي بمنطقة سهل كوم امبو باستخدام الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2012، ص16 .

(2) ورده احمد السيد محمد حسن التنمية في محافظة بور سعيد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، 2010، ص24 .

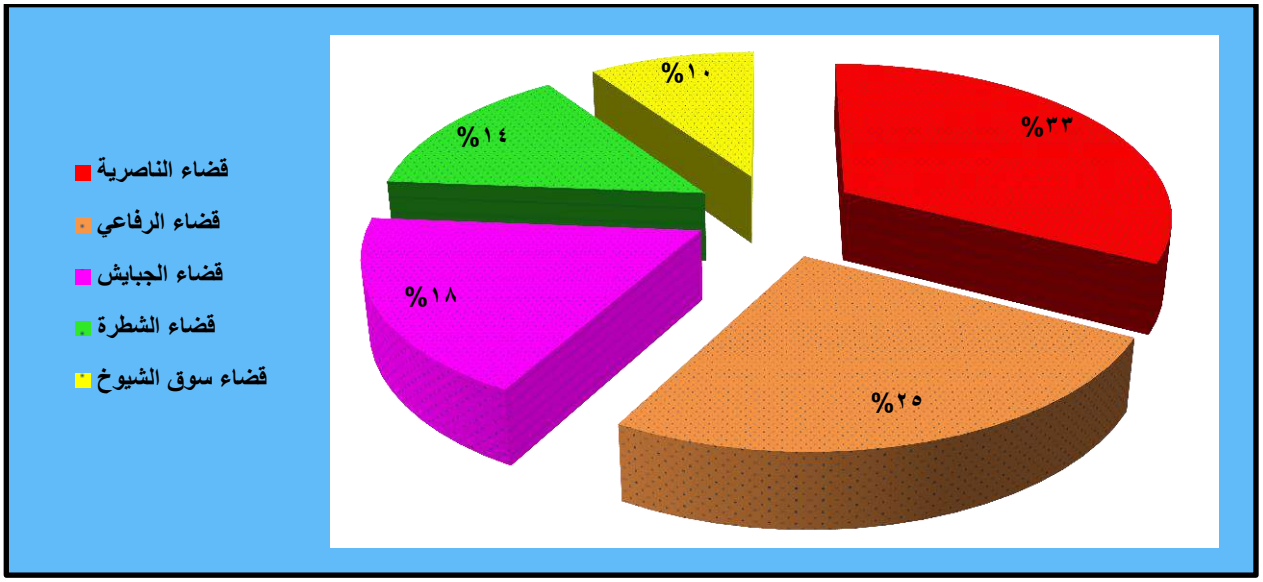
(3) محمد خميس الزوكة، الجغرافية الزراعية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص104.

الجدول (1) مساحة محافظة ذي قار بحسب القضاء لسنة 2017

الوحدات الإدارية	المساحة / كم ^{2}	% من مساحة المحافظة	المرتبة
قضاء الناصرية	4501	32.5	1
قضاء الرفاعي	3518	25.4	2
قضاء الجبايش	2530	18.3	3
قضاء الشطرة	1956	14.2	4
قضاء سوق الشيوخ	1325	9.6	5
مجموع المحافظة	13830	100	5

المصدر: الباحث بالاعتماد على الخريطة (1) وبرنامج (Arc GIS 10.2.2) في حساب المساحات.

الشكل (3) مساحة محافظة ذي قار بحسب القضاء لسنة 2017



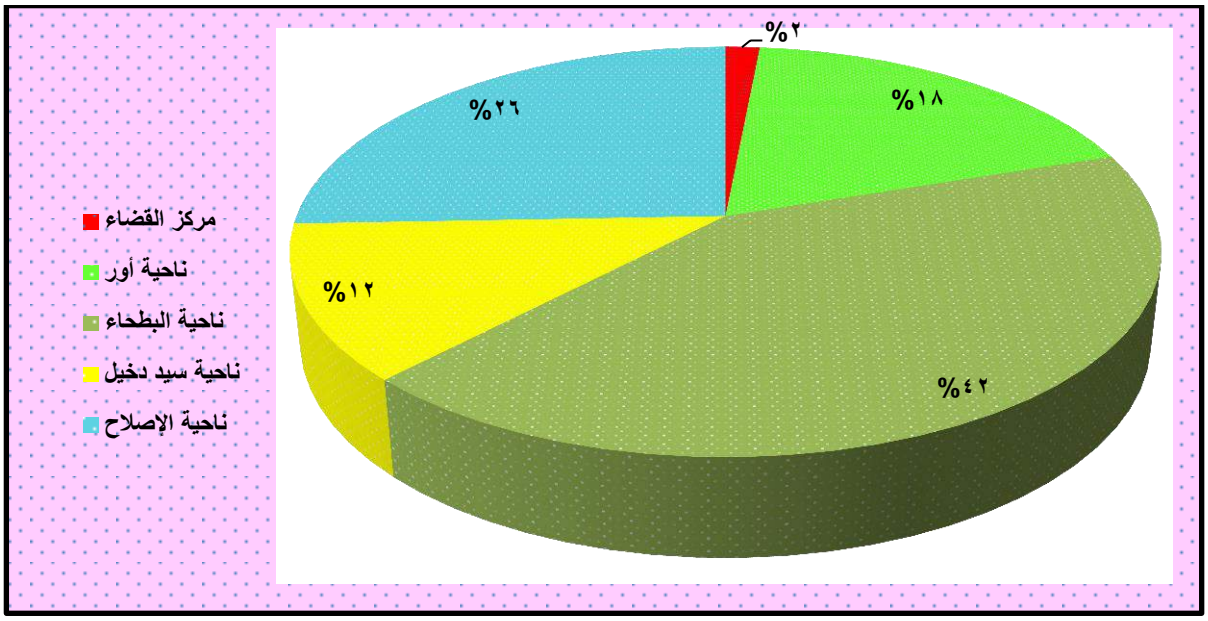
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (1).

الجدول (2) مساحة قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	المساحة (كم^2)	% من مساحة القضاء	المرتبة
مركز القضاء	69	1.5	5
ناحية أور	827	18.4	3
ناحية البطحاء	1905	42.3	1
ناحية سيد دخيل	547	12.2	4
ناحية الإصلاح	1153	25.6	2
مجموع القضاء	4501	100	5

المصدر: الباحث بالاعتماد على الخريطة (2) وبرنامج (Arc GIS 10.2.2) في حساب المساحات.

الشكل (4) مساحة قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

الزراعية وحركتها بسهولة لتسهيل عملية الإنتاج الزراعي[1]. كما يسهل عملية نمو العمران وإنشاء الطرق ومد الخطوط الحديدية، وهذا من شأنه أن يساعد على تسهيل عمليات النقل والمواصلات التي تخدم الإنتاج الزراعي والأنشطة البشرية الأخرى لاسيما في المناطق الريفية، على عكس السطح الوعر غير المستوي المعرق لعملية التنمية لاسيما الزراعية، وبالتالي إمكانية أحداث وتخطيط عملية تنموية ريفية متطورة ترتقي بالواقع الريفي لأي إقليم جغرافي.

لذا يمكن القول أن السطح من الإمكانات الطبيعية المهمة والمؤثرة في عملية التنمية الريفية لمنطقة الدراسة أو إي إقليم أخر، لأنه فضلا عن تأثيراته السابقة الذكر على الجانب الزراعي ونشاطات الإنسان الأخرى فأن لاختلاف التضاريس تأثيراً واضحا على نوع ومستوى الأنشطة التنموية وعنصراً رئيساً في وضع الخطط التنموية. لأن الخطط التي توضع للمناطق الوعرة تختلف عن الخطط التي تتلائم مع المناطق السهلية، وان تنوع التضاريس يؤدي إلى تنوع المناخ الذي يؤثر بدوره على الإنتاج الزراعي ثم على نوعية الإنتاج الصناعي وبالتالي توطن صناعات معينة تبعاً لنوع الإنتاج الزراعي المتوفر في المنطقة، كما يؤثر على توفر الأنشطة الخدمية وعلى جميع الأنشطة التنموية الأخرى في الإقليم[2].

(1) إبراهيم المشهداني، مبادئ أسس الجغرافية الزراعية، ط2، بغداد، ص88 .

(2) محمد جواد عباس شبع، التحليل المكاني للتنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001، ص27

أما بالنسبة لأشكال سطح منطقة الدراسة فيتضح من الخريطة (3) أن السطح يتكون معظمة من أراضي السهل الرسوبي، الذي يعد من احدث أقسام سطح العراق تكوينا واهم أجزائها بشرياً[1]. فضلاً عن المنطقة المتمثلة بجنوب غرب قضاء الناصرية والتي تسمى بمنطقة تكوين الدبدبة والتي تغطيها الكثبان الرملية، والسطح بصورة عامة يتميز بالانبساط العام ولمسافات طويلة في منطقة الدراسة، واهم مظاهر السطح التي يمكن تمييزها فيها ما يلي :

1- كتوف الأنهار

تعد مناطق كتوف الأنهار احد المظاهر التضاريسية الدقيقة التي تتخلل منطقة السهل الرسوبي فهي تتكون من مواد غرينية كبيرة الحجم تكونت بفعل الفيضانات المتكررة[2]. ويمتد سطحها مع امتداد نهر الفرات وجدول الغراف وتفرعاتهما في منطقة الدراسة، إما ارتفاع سطح منطقة كتوف الأنهار فهو متباين بحسب طبيعة الأرساب وكميتة، إذ يصل إلى (9 متر) عن مستوى سطح البحر في بعض أجزاء جدول الغراف، بينما يتراوح ارتفاعه بين (3–4 متر) عن مستوى سطح البحر في بعض أجزاء نهر الفرات[3]. ونتيجة لارتفاع مناطق كتوف الأنهار وانحدار سطحها وما تتميز به من تربة خصبة وانخفاض نسبي لمستوى المياه الجوفية فيها وجودة تصريفها، فقد أصبح هذا الجزء من سطح منطقة الدراسة ذو أهمية كبيرة في النشاط الزراعي لاسيما زراعة بساتين النخيل ومزارع الخضروات.

2- السهل الفيضي المنخفض

ويمتد بجوار نطاق توزيع كتوف الأنهار، وتميز هذا المظهر الأرضي بسعة مساحته في منطقة الدراسة، إذ تركزت فيها الأنشطة الزراعية والعمرانية واغلب الأنشطة البشرية الأخرى. وقد تشكل سطحه من ذات المصادر التي تكونت منها كتوف الأنهار إلا أن طبيعة الراوسب للسهل الفيضي اصغر حجما من الرواسب المكونة لكتوف الأنهار، كما أن السطح فيها اقل ارتفاعا[4] .

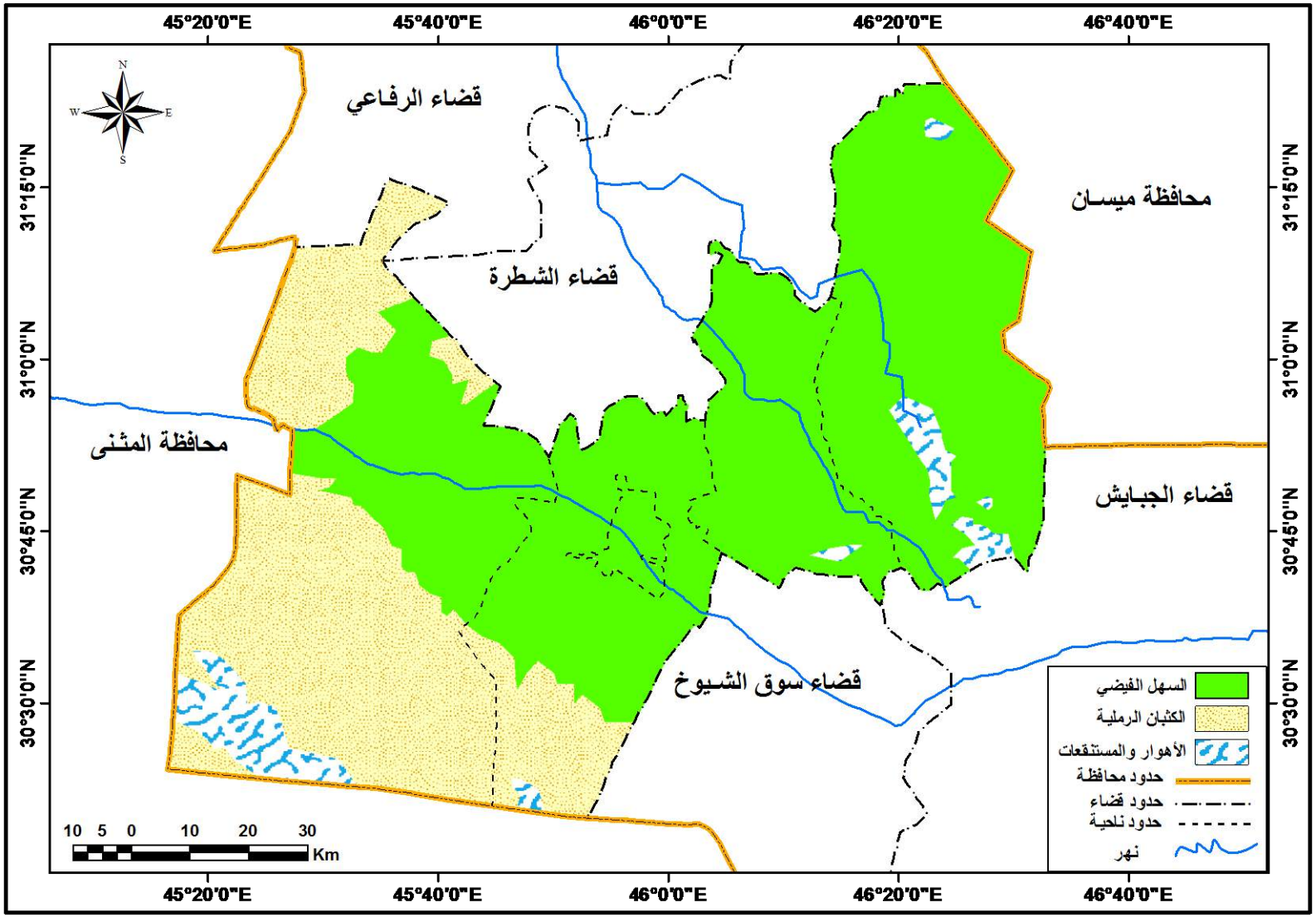
(1) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق، ط1، الدار الجامعية للطباعة وانشر والترجمة، بغداد، 2008، ص37

(2) منيرة محمد مكي، الخصائص الجغرافية في منطقة الفرات الأوسط وعلاقتها بالتخصص الإقليمي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006، ص34 .

(3) زياد وهاب احمد، تحليل بيئي للعوامل الجغرافية المؤثرة في كمية ونوعية المتساقطات الجوية في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2007، ص24 .

(4) المصدر نفسة، ص24 .

الخريطة (3) مظاهر السطح في قضاء الناصرية



المصدر: الباحث بالاعتماد على:1- جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذى قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذى قار الادارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

2- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة ذي قار بمقياس 1 / 100000، بغداد، 1990.

3- الأهوار والمستنقعات

تطلق لفظة الأهوار على الأراضي المنحفضة التي تغطيها المياه في جميع أيام السنة[1]. أو في أوقات معينة منها، كما انه لا يوجد فرق واضح بين الأهوار والمستنقعات[2].

تشكل الأهوار مظهرا مميزا للسطح في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة والمتمثلة ببعض أجزاء ناحية الإصلاح. تكونت تضاريس الأهوار بفعل عمليات الهبوط التي تعرض لها سطح السهل الرسوبي، مما أدى إلى رفع بعض أجزائه وهبوط أخرى[3]. وتقدر مساحة أراضي الأهوار والمستنقعات في محافظة ذي قار بـ(2089.69كم^2) أي ما بنسبه (15.20%) من مساحة المحافظة، وهناك تقديرات ترجح ارتفاع المساحة إلى أكثر من (3000كم^2)[4]. بينما تصل مساحة الأهوار والمستنقعات التابعة لقضاء الناصرية إلى (107.36كم^2) أي ما نسبته (2.11%) من مساحة السهل الرسوبي في منطقة الدراسة[5].

تعد الأهوار مناطق غنية بالموارد المائية والثروات الاقتصادية التي لا تنضب، فهي غنية بكسائها النباتي وثرواتها الحيوانية والسمكية والطيور، ولاشك أن توفر الغطاء النباتي الطبيعي وازدهاره في هذه المنطقة هو العامل الأساس في ازدهار الثروات الأخرى وانتعاشه، لذا تساعد هذه الثروات المتوفرة في مناطق الأهوار في عملية تخطيط التنمية الريفية فيها بصورة مميزه، أذ يمكن استغلالها للنشاط السياحي وصيد الطيور والحيوانات الأخرى مما يوفر مورد اقتصادي جيد لسكان مناطق الأهوار، ومن ثم يشجع على استقرار السكان في مناطقهم واستقطاب بعض الخدمات الحيوية كطرق النقل والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها للمناطق المستغلة سياحيا، مما يشجع على حدوث تنمية ريفية تسهم بالنهوض بالواقع الريفي المتردي.

---

(1) جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، معهد الدراسات العربية العالية، ط3، 1965، ص132 .

(2) حسن الخياط، جغرافية أهوار ومستنقعات جنوبي العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط17، 1975، ص4 .

(3) أيمن كويس عبد اللطيف، أصل ونشوء أهوار جنوب العراق وطبيعة رواسبها، مجلة وادي الرافدين لعلوم البحار، المجلد20، العدد1، 2005، ص95 .

(4) حسين عليوي ناصر الزيادي، ارض الحضارات جغرافية محافظة ذي قار، ط1، بيروت، 2017، ص78 .

(5) سرى باسم كاظم، التمثيل الخرائطي للغطاء الأرضي واستعمالات الأرض في قضاء الناصرية باستخدام التقنيات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2017، ص8 .

4- الكثبان الرملية

تمثل الكثبان الرملية أحد أشكال سطح منطقة الدراسة ويتداخل توزيعها ما بين السهل الرسوبي والهضبة الغربية، إذ يظهر هذا النوع من أشكال سطح منطقة الدراسة في الجزء الشمالي الغربي والجنوبي الغربي من ناحية البطحاء، وعلى الرغم من تداخل توزيع الكثبان الرملية مع نطاقي السهل الرسوبي والهضبة الغربية، فأنها تمثل مظهرا تضاريسياً منفرداً واضحاً ضمن حدود قضاء الناصرية.

ثالثا- المناخ

تعد دراسة المناخ على جانب كبير من الأهمية في الدراسات الجغرافية، كما يعد من أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في التنمية الريفية لما يتضمنه من عناصر أساسية تمثل أهم مقومات هذه التنمية[1]. لذا فهو يحظى باهتمام كبير كونه من المواضيع ذات العلاقة بحياة الناس فالحالة الجوية السائدة في مكان ما وفي أي فصل من فصول السنة لها تأثيرات مباشره أو غير مباشره في بيئة الإنسان ونشاطاته المختلفة، فضلا عن تأثيراتها على راحته وصحته، لذا فان دراسة الخصائص المناخية لأي منطقة تسهم بشكل كبير في عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية لتلك المنطقة[2]. فهو يؤثر في الإنتاج الزراعي وأكثر تحكما بالنشاط البشري مهما كان مستواه.

تقع منطقة الدراسة ضمن إقليم المناخ الصحراوي الجاف بحسب تصنيف ديمارتون[3]. ويتميز هذا النوع من المناخ بارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي وطول فصل الصيف الذي تتعدى درجة حرارته (50م°) في بعض الأوقات، كما يتصف بشتاء قصير تنخفض فيه درجات الحرارة إلى الصفر المئوي في بعض الأيام، إما الخريف والربيع فهما فصلان انتقاليان قصيران، ويكون تأثير عناصر المناخ في التنمية الريفية إما بشكل إيجابي أو سلبي، لذا سيتم توضيح أهم العناصر المناخية المؤثرة على خصائص منطقة الدراسة لمعرفة مدى تأثيرها على عملية تخطيط التنمية الريفية وتطويرها، واهم هذه العناصر هي:

(1) زين المدين عبد المقصود، محافظة الجهراء داسه في التخطيط البيئي والتنمية الريفية ، مجلة الجغرافيون العرب، الكويت، 2009، ص20 .

(2) عبد الله سالم عبد الله المالكي، الخصائص المناخية لمحافظة ذي قار، مجلة الدراسات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد2، 2005، ص1 .

(3) للمزيد ينظر:- فاضل الحسني ومهدي الصحاف، أساسيات علم المناخ التطبيقي، بغداد، مطابع دار الحكمة، 1990، ص95.

1- الإشعاع الشمسي

تستمد جميع العمليات الجوية التي تحدث في الغلاف الجوي وعلى الأرض طاقتها من الأشعة الشمسية[1]. فهي المصدر الرئيس للحرارة والضوء على سطح الأرض لذا تمثل هذه الأشعة عنصراً مهماً ذات أثر حيوي في المناخ السائد في أي إقليم .

يتضح من الجدول (3) والشكل (5) أن هناك تباينا كبيرا في عدد ساعات السطوع النظرية والفعلية، إذ بلغ المعدل السنوي للسطوع النظري والفعلي (12.1) و (7.9) ساعة/يوم على التوالي للمدة 2006-2017، وتصل ساعات السطوع النظري أقصى حداً لها خلال شهر تموز وبمعدل (14.1 ساعة/يوم)، وذلك بسبب زيادة ساعات النهار خلال هذا الشهر وصفاء السماء وتكون أشعة الشمس فيه عمودية تقريبا، في حين تصل ساعات السطوع الفعلي أعلى حد لها خلال شهر آب وبمعدل قدره (10.1ساعة/يوم)، بينما يبلغ أدنى حد لساعات السطوع النظري والفعلي في شهر كانون الأول بمعدل لا يتجاوز (10.1ساعة/يوم) للسطوع النظري، و(5.4 ساعة/ يوم) للسطوع الفعلي، وذلك بسبب قصر النهار وتلبد السماء بالغيوم، كذلك وصول أشعة الشمس بشكل مائل مما يجعلها تستغرق مسافة أطول للوصول إلى سطح الأرض في منطقة الدراسة وبذلك تقل كمية الأشعة الواصلة إليها خلال هذا الشهر.

2- درجة الحرارة

تأتي درجة الحرارة في مقدمة العناصر المناخية ذات التأثير المباشر في عملية التخطيط للتنمية الريفية، لاسيما الزراعة التي تعد النشاط الرئيسي لسكان الريف. وتؤثر درجة الحرارة على عناصر النظام الحيوي كالنبات الذي تؤثر سلباً في نموه في بعض الفصول، ثم تشجعه على النمو في فصول أخرى، كما أنها تتحكم في ازدهار النباتات وأثمارها وكذلك مراحل جنيها[2]. لذا فان لها أهمية بالغة في تحديد إنتاج الغلات الزراعية والحصول على أقصى منفعة اقتصادية منها، وهذا هو السبب في ظهور التخصص الزراعي وارتباط بعض المحاصيل بدرجة الحرارة[3]. فإلى جانب تأثير الحرارة الهام على الزراعة والمظاهر البشرية الأخرى فأنها تؤثر على عناصر المناخ الأخرى من ضغط ورياح ورطوبة وتبخر وتكاثف وتساقط، وان التباين المناخي بين منطقة وأخرى ما هو إلا انعكاس للتباين في درجات الحرارة[4].

(1) علي احمد غانم، الجغرافية المناخية، ط1، دار المسيره للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص38.

(2) طلعت احمد محمد عبده وحورية محمد حسين جاد الله، في أصول الجغرافية العامة-الجغرافية الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص177 .

(3) علي احمد هارون، جغرافية الزراعة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص89 .

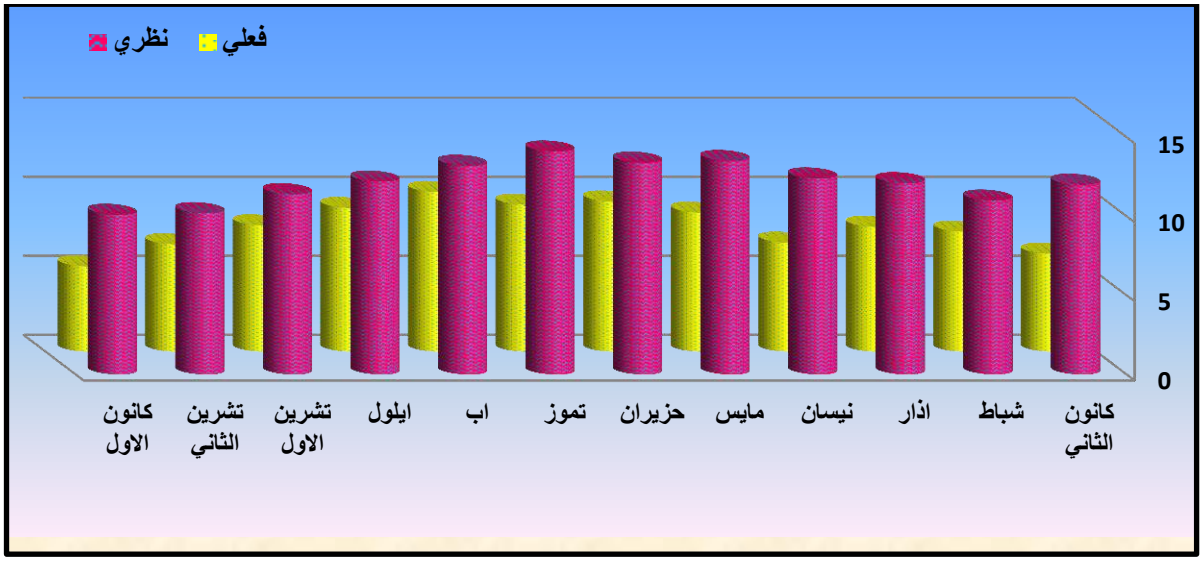
(4) علي حسين موسى، أساسيات علم المناخ، دار الفكر، دمشق، 2004، ص 36 .

الجدول(3) معدلات السطوع الشمسي (النظري والفعلي: ساعة/يوم) الشهرية لمحطة الناصرية للمدة (2006-2017)

الأشهر	ساعات السطوع في محطة الناصرية	
	نظري	فعلي
كانون الثاني	12.0	6.2
شباط	11.0	7.6
آذار	12.1	7.9
نيسان	12.4	6.9
مايس	13.5	8.8
حزيران	13.4	9.5
تموز	14.1	9.3
آب	13.2	10.1
أيلول	12.2	9.1
تشرين الأول	11.4	8.0
تشرين الثاني	10.2	6.8
كانون الأول	10.1	5.4
المعدل السنوي	12.1	7.9

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النقل، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، 2017.

الشكل (5) معدلات السطوع الشمسي (النظري والفعلي: ساعة/يوم) الشهرية لمحطة الناصرية للمدة (2006-2017)



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

ويتضح من الجدول (4) والشكل (6) أن هناك تبايناً في معدلات درجة الحرارة (الحرارة الاعتيادية، العظمى، الصغرى) في منطقة الدراسة إذ ترتفع بشكل كبير جدا خلال فصل الصيف وتأخذ معدلات درجة الحرارة بالارتفاع التدريجي ابتداءً من شهر آذار بمعدل بلغت فيه درجة الحرارة العظمى والصغرى (27.8، 13.4م°) على التتابع في حين بلغ معدل درجة الحرارة الاعتيادية لنفس الشهر (20.6م°)، وتصل ذروة ارتفاعها خلال شهور (حزيران، تموز، آب) إذ بلغت درجة الحرارة العظمى لكل من هذه الشهور تواليا (44.1، 46.4، 43.3 م°)، فيما بلغت درجة الحرارة الصغرى لنفس الشهور (27.5، 29.4، 29.3 م°) على التوالي، بينما بلغت معدلات درجة الحرارة الاعتيادية لتلك الشهور (35.7، 38.2، 36.3 م°) على التتابع، إذ سجل شهر تموز أعلى معدل لدرجة الحرارة الاعتيادية في منطقة الدراسة نتيجة استلامها لكميات كبيرة من الإشعاع الشمسي وتوفر الظروف الملائمة لاستلام هذه الكميات من صفاء السماء والشمس العمودية وطول النهار ووقوع المنطقة ضمن نطاق الإقليم الصحراوي الجاف.

تبدأ درجات الحرارة بالانخفاض التدريجي بدءاً من شهر أيلول الذي بلغت فيه معدلات الحرارة العظمى (39.7 م°) والصغرى (23.3 م°) والاعتيادية (31.5 م°)، ثم تنخفض درجة الحرارة بشكل اكبر خلال فصل الشتاء إذ تصل معدلات الحرارة العظمى خلال شهري تشرين الأول والثاني إلى (36.3، 26.2 م°) تتابعا، بينما بلغت معدلات الصغرى لتلك الشهور (20.6، 12.8م°) تتابعا، فيما بلغت معدلات الحرارة الاعتيادية لنفس الشهور (28.6، 19.7 م°)على التتابع، لتصل بعد ذلك درجة الحرارة إلى أدنى انخفاض لها في منطقة الدراسة خلال أشهر(كانون الأول، كانون الثاني، شباط) إذ بلغت معدلات درجة الحرارة العظمى خلال هذه الشهور (20.3، 18.2، 21.6 م°) تتابعا، بينما بلغت معدلات درجة الحرارة الصغرى لهذه الشهور (8.5، 6.5، 9.4 م°) على التوالي، إما معدلات درجة الحرارة الاعتيادية فقد بلغت لنفس الشهور (14.2، 12.3، 15.4 م°) على التوالي.

يلاحظ أن شهر كانون الثاني يعد ابرد شهور السنة في منطقة الدراسة، وهذا يعود إلى تناقص عدد ساعات النهار وبالتالي قلة كمية الأشعة الواصلة في هذا الشهر فضلا عن زيادة زاوية سقوط أشعة الشمس بصورة مائلة، ثم تأخذ بعد ذلك درجات الحرارة بالارتفاع التدريجي ابتداءً من شهر آذار.

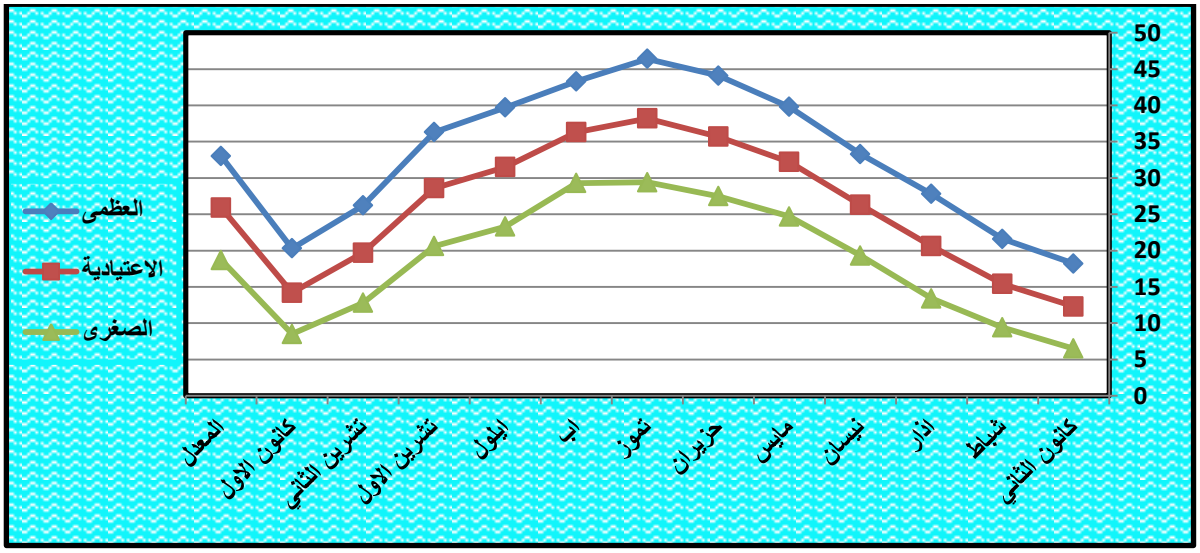
في ضوء المعطيات المذكورة لدرجات الحرارة في منطقة الدراسة يتبين لنا أن الحرارة تؤثر في مقومات التنمية الريفية بصوره عامة والزراعة منها بصورة خاصة، فكما هو معروف أن لكل نبات حداً أدنى من الحرارة ولا يمكن النمو أن انخفضت وحداً أقصى للحرارة لا يمكن أن يعيش النبات إذا ما ارتفعت عنة نتيجة لذبول الأوراق وتساقطها، فلكل نبات درجات حرارة مثلى يحتاجها في كل مرحلة من مراحل نموه، وقد تبين لنا أن منطقة الدراسة تتصف بارتفاع كبير في درجة الحرارة، إذ أن لهذا الارتفاع اثر سلبياً على عملية التنمية الريفية، إذ تؤثر درجات الحرارة العالية في اغلب نشاطات منطقة الدراسة لاسيما تأثيرها

الجدول (4) معدلات درجة الحرارة الاعتيادية والعظمى والصغرى لمحطة الناصرية للمدة (2006-2017)

الشهر	درجات الحرارة		
	الحرارة الاعتيادية	العظمى	الصغرى
كانون الثاني	12.3	18.2	6.5
شباط	15.4	21.6	9.4
آذار	20.6	27.8	13.4
نيسان	26.3	33.3	19.3
مايس	32.2	39.8	24.7
حزيران	35.7	44.1	27.5
تموز	38.2	46.4	29.4
آب	36.3	43.3	29.3
أيلول	31.5	39.7	23.3
تشرين الأول	28.6	36.3	20.6
تشرين الثاني	19.7	26.2	12.8
كانون الأول	14.2	20.3	8.5
المعدل	25.9	33.0	18.7

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النقل، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، 2017.

الشكل (6) معدلات درجة الحرارة الاعتيادية والعظمى والصغرى لمحطة الناصرية للمدة (2006-2017)



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (4) .

على الزراعة منها، كما تؤثر على نوعية الصناعة التي يمكن أقامتها في المنطقة، فضلا عن اثر درجات الحرارة المرتفعة في زيادة نسبة التبخر من المسطحات المائية والتربة وبالتالي تكدس الأملاح فيها وتردي خصوبتها وبالتالي عدم صلاحيتها لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية لاسيما الاقتصادية منها، كما تساهم الحرارة العالية بزيادة هلاك الثروة الحيوانية من ماشية ودواجن مما يسبب خسائر فادحة للمربين، كما تساهم الحرارة المرتفعة في زيادة استنزاف الطاقة الكهربائية لأغراض التبريد، وكذلك الموارد المائية التي يزيد استهلاكها لغرض ري المزروعات لمعادلة حرارتها وتعويض المياه المفقودة بعملية النتح، إلا أن ذلك لا يعني أن الحرارة العالية لا تخلو من الفائدة على الرغم من سلبياتها الكثيرة فلها إيجابيات، إذ إن بعض النباتات تحتاج في نموها لدرجات حرارة عالية كالنخيل الذي يتطلب درجات حرارة عالية من اجل أن تنضج ثماره والذي تشتهر بزراعته منطقة الدراسة، كما تحتاج بعض الصناعات إلى درجة حرارة عالية كصناعة كبس التمور، لذا من الممكن الاستفادة من الحرارة العالية واستثمارها بزراعة المحاصيل التي تتحمل درجات حرارة عالية كالشعير والنخيل وغيرها، فضلا عن إمكانية إقامة مشاريع للصناعات التي تحتاج إلى درجات حرارة مرتفعة في منطقة الدراسة .

3- الأمطار

تعد الأمطار من بين العناصر المناخية المهمة والتي لها تأثير كبير في عملية التنمية الريفية وتخطيطها وتطويرها، إذ أن مياه الأمطار هي المصدر الرئيس لرطوبة التربة وبالتالي اثر ذلك على الزراعة والتنمية الريفية عموماً. ويختلف توزيع الأمطار مكانياً وزمانياً من مكان لأخر، فهي تسقط في منطقة الدراسة والعراق عموما في فصل الشتاء، أي ضمن نطاق أمطار البحر المتوسط والذي تنقطع أمطاره صيفاً[1]. أي أن العامل الرئيس والمحدد لبداية ونهاية الفصل المطير في العراق ومن ضمنه منطقة الدراسة هو بداية ونهاية المنخفضات الجوية الجبهوية القادمة من البحر المتوسط، والتي ينقطع مرورها على العراق خلال أشهر الصيف نهائيا، في حين يزداد مرورها على العراق شتاءً، إما العامل الثاني المسبب لسقوط المطر في العراق ومن ضمنة منطقة الدراسة هو الجبهات الدافئة القادمة من الخليج العربي عند هبوب الرياح الجنوبية الشرقية ذات الرطوبة العالية[2].

يتضح من معطيات الجدول(5) والشكل(7) إن كميات الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة تتصف بقلتها، إذ لا يتجاوز مجموعها السنوي (110.4 ملم)، وتسقط أعلى كمية من الأمطار في منطقة الدراسة

(1) حسن أبو سمور و علي غانم، الجغرافيا الطبيعية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،1998، ص73.

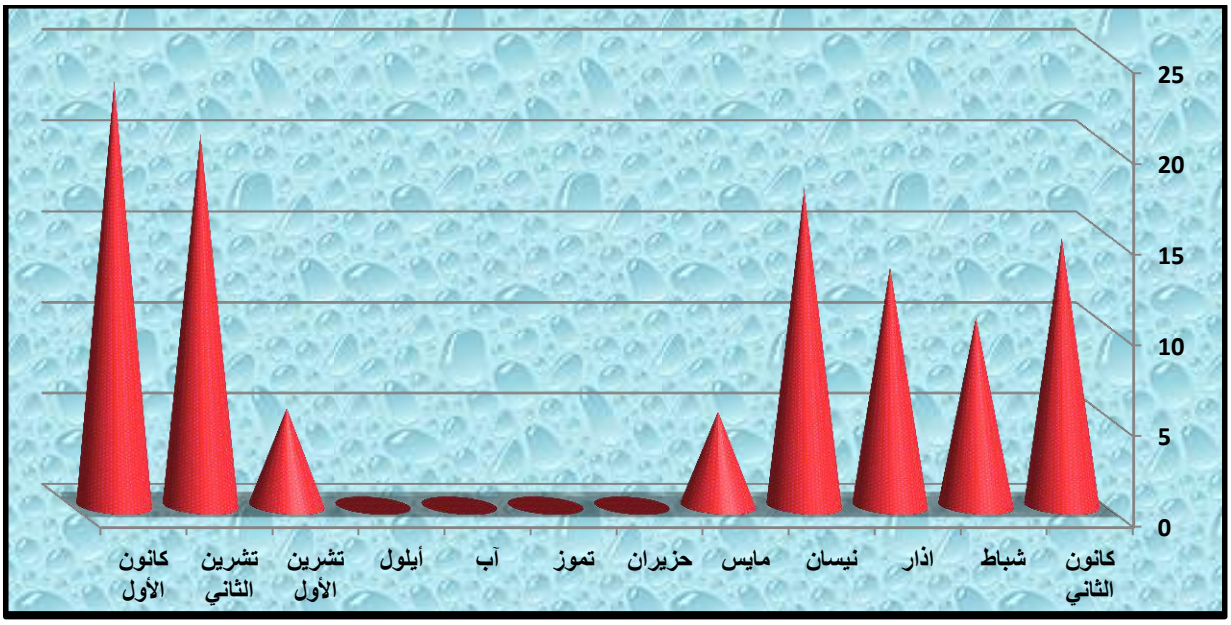
(2) حازم توفيق العاني وماجد السيد ولي محمد، خرائط الطقس والمناخ، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1985، ص22.

الجدول (5) المعدلات الشهرية والمجموع السنوي للأمطار (ملم) في محطة الناصرية للمدة (2006– 2017)

الشهر	الأمطار (ملم)
كانون الثاني	14.8
شباط	10.4
آذار	13.2
نيسان	17.5
مايس	5.2
حزيران	0.0
تموز	0.0
آب	0.0
أيلول	0.0
تشرين الأول	5.4
تشرين الثاني	20.5
كانون الأول	23.4
المجموع السنوي	110.4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النقل، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، 2017.

الشكل (7) المعدلات الشهرية والمجموع السنوي للأمطار (ملم) في محطة الناصرية للمدة(2006– 2017)



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (5).

خلال شهر كانون الأول إذ بلغت فيه كمية الأمطار (23.4 ملم)، وجاء شهري تشرين الثاني ونيسان بالمرتبة الثانية والثالثة بمعدل أمطار بلغ (20.5، 17.5 ملم) على التوالي، فيما انخفضت كمية الأمطار لشهور تشرين الأول وكانون الثاني وشباط وآذار ومايس، بينما ينعدم تساقط الأمطار بشكل نهائي في أشهر فصل الصيف في منطقة الدراسة وهي (حزيران، تموز، آب، أيلول). وذلك بسبب انقطاع وصول المنخفضات الجوية الجبهوية إلى العراق ومن ضمنه منطقة الدراسة بسبب هيمنة الضغط الأزوري المرتفع على أجزاء البحر المتوسط الغربية والسواحل الجنوبية الغربية من أوربا المطلة على المحيط الأطلسي مما جعل المنخفضات الجوية تبتعد عن منطقة الدراسة، فضلا عن سيادة الكتل المدارية القارية الجافة خلال هذا الفصل، كذلك الانتقال الظاهري للشمس إلى النصف الشمالي من الكرة الأرضية مما يؤدي إلى سيطرة المنظومة الهندية الموسمية ممثلة بمنخفض الهند الموسمي[1] .

يتبين مما ذكر أن كمية الأمطار الساقطة على منطقة الدراسة تتصف بقلتها وتذبذبها وفصليتها فضلاً عن تباين كمياتها داخل حدود منطقة الدراسة، لذا لا يمكن الاعتماد على هذه الأمطار بوصفها مصدراً رئيساً للاستعمالات البشرية لاسيما الاستعمالات الزراعية على الرغم من سقوطها في بعض المواسم بغزارة، لذا يضطر سكان منطقة الدراسة للجوء إلى الأنهار والمتمثلة بنهر الفرات وجدول الغراف وتفرعاتهما لأغراض السقي والاستعمالات الأخرى، كما أن الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق حفر الإبار قليل جداً بسبب ارتفاع ملوحتها في منطقة الدراسة، ويتم ضخ مياه الأنهار بالواسطة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العملية الزراعية وهذا مما لاشك فيه يؤثر في عملية تخطيط وتطوير التنمية الريفية للمنطقة، لأنه يؤثر على الإنتاج الزراعي سلبا وبالتالي انخفاضه، كما سيدفع البعض من المزارعين لترك الزراعة والهجرة نحو المدينة أو امتهان حرف أخرى مما يؤدي إلى بطئ تطور أو تردي الزراعة التي تعد المهنة الرئيسَةِ لسكان الريف، مما سيؤثر على المستوى الاقتصادي والتنمية للمنطقة عموما، فضلا عن ذلك فان قلة أو انعدام الأمطار تنعكس سلبا على فقر المنطقة بالنبات الطبيعي والحيوانات البرية، كما تؤدي قلتها إلى قلة رطوبة التربة وبالتالي فقرها بالمواد العضوية والأحياء البكتيرية، وبذلك يتضح الأثر السلبي لقلة كميات الأمطار على التنمية الزراعية خصوصاً والتنمية الريفية عموماً في ريف قضاء الناصرية.

(1) علي ضعيف تايه البدري مؤشرات الراحة المناخية في مدينة الناصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2012، ص65-66.

4- الرياح

تعد الرياح في ريف قضاء الناصرية متباينة في اتجاهها وسرعتها بشكل ملحوظ، فبالنسبة لاتجاهات الرياح يتبين من الجدول (6) والشكل(8) إن هناك عدة أنواع من الرياح تهب على ريف القضاء من عدة اتجاهات، وتعد الرياح الشمالية الغربية التي تهب صيفا وشتاءً هي السائدة فيه، إذ أن معدل تكرارها بلغ (32.3%) من إجمالي الرياح السائدة في قضاء الناصرية، وهي رياح جافة مزعجة مثيره للغبار لاسيما صيفا نتيجة لمرورها في مناطق صحراوية شاسعة فضلا عن سرعتها العالية مما يتسبب في حدوث العواصف الرملية والترابية وتصاعد الغبار، فضلا عن ذلك فأنها تزيد من نسب التبخر أيضاً، بينما جاءت الرياح الغربية بالمرتبة الثانية بمعدل هبوب بلغت نسبته(15.1%)، تلتها الرياح الشمالية ثالثاً بنسبة بلغت (11.6%) من إجمالي الرياح السائدة في منطقة الدراسة، وقد شكلت هذه الاتجاهات الثلاث من الرياح (59%) من أجمالي اتجاهات الرياح في قضاء الناصرية، فيما تشكل بقية الاتجاهات نسب قليلة لهبوب الرياح قياساً بها، فيما جاءت الرياح الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية في المرتبة الأخيرة لاتجاهات هبوب الرياح بنسبه بلغت (3.2%) لكل منها.

وفيما يخص سرعة الرياح فأنها تتميز بسرعتها العالية خلال فصل الصيف في منطقة الدراسة، وذلك لكونها تقع بين المرتفعات في الأناضول وبين منخفض الهند الموسمي الذي يقع جنوب العراق، كذلك استواء السطح فيها وقلة الغطاء النباتي مما يؤدي إلى زيادة سرعتها وأثاره الأتربة والعواصف، إما خلال الفصل البارد فان رياح منطقة الدراسة تتميز بأنها اقل سرعة من الفصل الحار، وذلك لسيطرة المرتفعات الجوية وانسحاب منخفض الهند الموسمي، فضلا عن زيادة رطوبة الجو لان الهواء الرطب أثقل من الجاف مما يقلل من سرعة الرياح[1]. ويتضح من خلال الجدول(7) والشكل(9) إن معدلات سرعة الرياح في منطقة الدراسة متقاربة نوعاً ما خلال أشهر السنة على الرغم من انخفاضها شتاءً وارتفاعها بشكل واضح خلال أشهر الصيف الحار لتصل إلى أعلى معدل لها خلال شهر حزيران والذي بلغت فيه سرعة الرياح (4.3 م/ثا)، يليه شهر تموز إذ بلغ فيه معدل سرعة الرياح (4.2 م/ثا)، ثم يأخذ بعد ذلك معدل سرعة الرياح بالانخفاض التدريجي ليصل إلى أدنى حد له خلال أشهر تشرين الثاني وكانون الأول والثاني بمعدلات سرعة بلغت (2.1، 2.2، 2.6 م/ثا) على التوالي، بينما بلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح في منطقة الدراسة (3.1 م/ثا) لذا فان الرياح خفيفة أو معتدلة السرعة في قضاء الناصرية بصورة عامة.

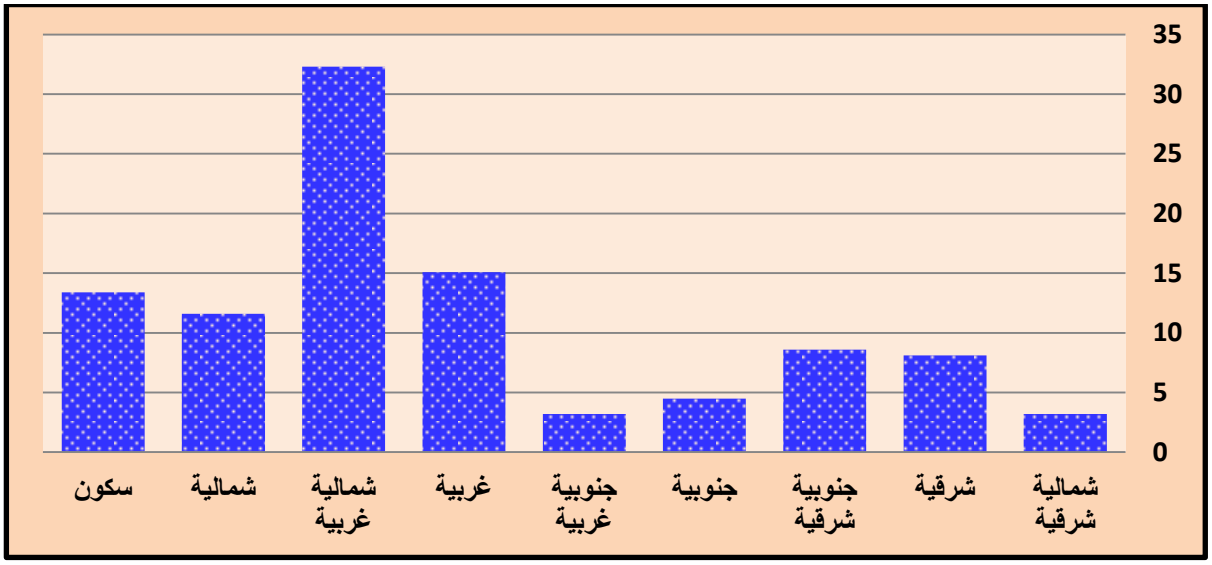
(1) عبد الرزاق خيون خضير المحيميد وعلي ضعيف تايه، مؤشرات الراحة المناخية في مدينة الناصرية، مجلة آداب ذي قار، المجلد2، العدد6، 2012، ص170 .

الجدول (6) النسب المئوية لاتجاهات الرياح لمحطة الناصرية للمدة (2006-2017)

أتجاه الرياح	شمالية شرقية	شرقية	جنوبية شرقية	جنوبية	جنوبية غربية	غربية	شمالية غربية	شمالية	سكون
النسبة%	3.2	8.1	8.6	4.5	3.2	15.1	32.3	11.6	13.4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النقل، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، 2017.

الشكل (8) النسب المئوية لاتجاهات الرياح لمحطة الناصرية للمدة (2006-2017)



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (6) .

تعد الرياح احد العناصر المناخية المؤثرة في التنمية الريفية ولها أثار إيجابية وسلبية في عملية التنمية الريفية، إذ يكمن التأثير السلبي للرياح عندما تكون ذات سرعة كبيرة على النباتات والمحاصيل الزراعية من خلال زيادة النتح مما يؤدي إلى ذبول النباتات، فضلا عن تكسر سيقانها[1]. لما تتصف به الرياح من جفاف وسرعة، فضلا عن تساقط الأزهار والثمار قبل نضجها، كما تعمل الرياح لاسيما الجافة السريعة منها على زيادة التبخر من المسطحات المائية وبالتالي زيادة نسبة الضائعات منها، كذلك تعمل على نقص الرطوبة من التربة ورفع نسب التبخر منها وتجفيف سطح التربة وبالتالي تفككها وانتشار مظاهر التعرية الريحية والعواصف الغبارية التي تضايق السكان لاسيما المصابين بأمراض الجهاز التنفسي لاسيما في فصل الصيف في منطقة الدراسة. كما يظهر الأثر السلبي للرياح من خلال دورها في نقل الأمراض

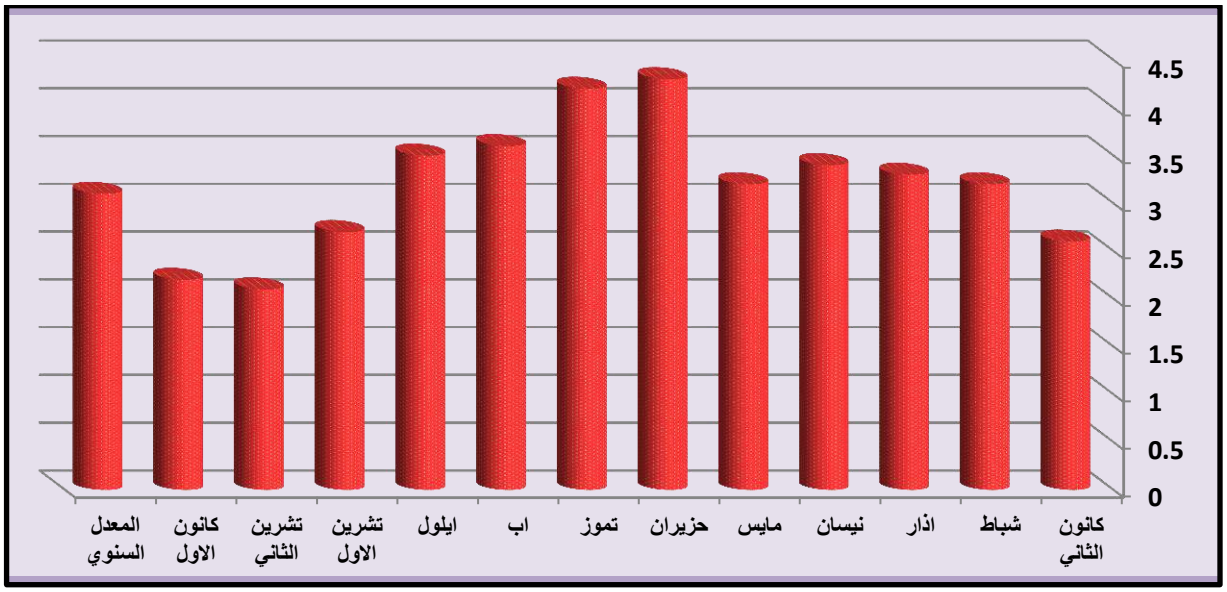
(1) محمد عبدو العوادات وآخرون، الجغرافية النباتية، ط2، جامعة الملك سعود، 1997، ص64 .

الجدول (7) المعدلات الشهرية والمعدل السنوي لسرعة الرياح في محطة الناصرية للمدة(2006 – 2017) (م / ثا)

الشهر	الرياح (م / ثا)
كانون الثاني	2.6
شباط	3.2
آذار	3.3
نيسان	3.4
مايس	3.2
حزيران	4.3
تموز	4.2
آب	3.6
أيلول	3.5
تشرين الأول	2.7
تشرين الثاني	2.1
كانون الأول	2.2
المعدل السنوي	3.1

المصدر: جمهورية العراق، وزارة النقل، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، 2017.

الشكل (9) المعدلات الشهرية والمعدل السنوي لسرعة الرياح في محطة الناصرية للمدة (2006 – 2017 (م / ثا)



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (7) .

والحشرات وبذور الأدغال من مكان لأخر[1]. ويظهر الجانب الإيجابي للرياح عندما تكون سرعتها بمعدلات معتدلة وخفيفة، إذ تقوم بنقل حبوب اللقاح بين النباتات، كما تساهم بنمو النباتات بصورة صحيحة من خلال محافظة النباتات على رطوبتها وعدم تعرضها للجفاف. كما تعمل الرياح على نقل الغيوم من مناطق نشأتها والتحكم في مناطق سقوطها وكميتها[2]. مما يسهم بشكل واضح في سقوط الأمطار على المناطق الجافة، وبالتالي مساهمة هذه الأمطار في نمو الغطاء النباتي ورطوبة التربة والجو عموما. لذا يمكن القول بصورة عامة أن الرياح مثلها مثل عناصر المناخ الأخرى لها أثار إيجابية وسلبية في عملية التخطيط للتنمية الريفية.

مما تقدم نستنتج أن الرياح في منطقة الدراسة هي متعددة الاتجاهات وذات سرعة ليست بالكبيرة جداً والمعرقلة لعملية التنمية الريفية على الرغم من جفافها وارتفاع حرارتها صيفاً، وهذه الرياح يمكن استثمار اعتدالها في مناطق ريف القضاء الشاسعة والمفتوحة والمنبسطة لغرض توليد الطاقة الكهربائية وسد الحاجة المحلية وتصدير الفائض للمناطق الأخرى.

رابعا- التربة

تعرف التربة على أنها الطبقة الهشة والرقيقة المفتتة التي تغطي صخور القشرة الأرضية، إذ يتراوح ارتفاعها ما بين بضعة سنتمترات إلى عدة أمتار[3]. وتتركب بشكل أساسي من مواد معدنية بنسبة 45%، وحوالي 5% مواد عضوية، وحوالي 25% من مكونات التربة لكل من الهواء والماء[4]. وتمثل التربة أحدى أهم مقومات التنمية فهي بمثابة القاعدة التي تقوم عليها جميع العمليات التنموية، كما أنها تمثل العنصر الرئيسي الذي يعتمد علية الإنسان لإنتاج غذائه واستخراج الثروات على اختلافها، وبما أن التربة تحتل هذه الأهمية في عملية التنمية لذا فانه سيتم تصنيف الترب الموجودة في منطقة الدراسة كلا حسب نوعه وخصائصه، وتصنف الترب في ريف قضاء الناصرية إلى أربعة أصناف رئيسة الخريطة (4)، وهي كالآتي :

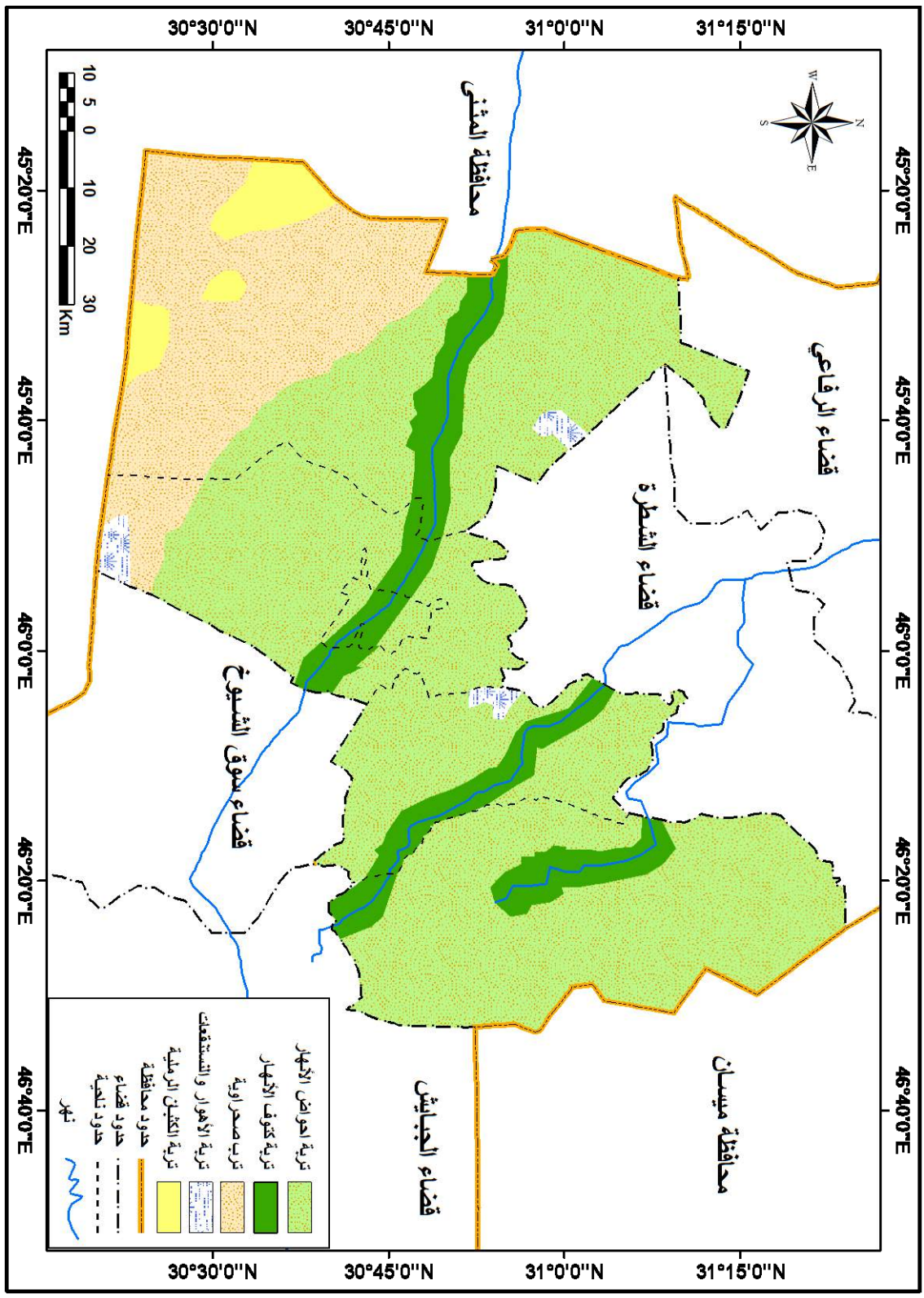
(1) نوري خليل البزازي وإبراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، جامعة الموصل، 1980، ص195 .

(2) عبد العباس فضيخ الغريري و سعدية عاكول الصالحي، جغرافية الغلاف الحيوي(النبات والحيوان)، ط1، دار الصفاء، عمان، 1998، ص78.

(3) علي حسين الشلش، جغرافية التربة، ط2، جامعة البصرة، البصرة ، 1985 ، ص13 .

(4) محمد إسماعيل عمر، مقدمة في علوم البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 2012 ، ص104 .

الخريطة (4) أصناف الترب في قضاء الناصرية



المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذي قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

2- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة ذي قار بمقياس 1 / 100000، بغداد، 2012.

1- الترب الرسوبية (ترب السهل الرسوبي)

يسود هذا النوع من الترب في منطقة الدراسة نتيجة تجمع الترسبات المختلفة التي جلبها نهر الفرات وجدول الغراف، خلال فترة الفيضانات، فضلا عن دور الرياح في نقل الرواسب من جهات مختلفة ومن ثم ترسيبها في منطقة السهل الرسوبي، لذا تعد هذه الترب من نوع الترب المنقولة[1]. وتقسم الترب الرسوبية في منطقة الدراسة لنوعين هما:

أ- تربة كتوف الأنهار :

تمتد هذه التربة على جانبي نهر الفرات وجدول الغراف وتفرعاتهما، وتمتاز بأنها ترب أكثر ارتفاعا من ترب الأحواض المجاورة لها، وتتكون من ترسبات خشنة كبيرة الحجم من الطين والغرين[2]. كما أنها ترب ذات ميل وانحدار مما يساعد على صرف المياه داخل التربة صرفا طبيعيا من الأراضي الزراعية بعد عملية الري، كما تتمكن هذه التربة نتيجة انحدارها من التخلص من الأملاح بعد عمليات الغسل[3]. ونظرا لامتداد هذه التربة في قضاء الناصرية على شكل شريط على جانبي نهري الفرات والغراف وتفرعاتهما وارتفاعها عما يجاورها فأنها أصبحت من أفضل الترب المستغلة في الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض الملوحة فيها، وبهذا فهي تصلح لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة لاسيما الخضروات وأشجار النخيل والفاكهة.

ب- تربة أحواض الأنهار :

تكون هذه الترب مجاوره لترب كتوف الأنهار التي تفصل بينها وبين المجاري النهرية كما أنها أقل ارتفاعاً عن ترب كتوف الأنهار، وهذه الترب تكونت من تجمع الترسبات الدقيقة التي حملتها مياه الفيضان بعيدا عن مجاري نهري الفرات والغراف وتفرعاتهما، لذا فهي ذات نسجه طينية تتميز بقلة صرفها بسبب نسجتها الناعمة، فضلا عن ارتفاع مستوى الماء الجوفي فيها والذي يترشح إليها من نهري الفرات والغراف وجداولهما لكون النهر أعلى من هذه الأراضي، لذا تترشح المياه نحوها باستمرار مؤدية إلى تغدقها، ومخلفة الأملاح على سطحها نتيجة التبخر، ونتيجة لذلك فان هذا النوع من الترب يكون ملائماً لزراعة

(1) أسمهان محمد فحري سعيد أبو العينين، تملح التربة في قضاء الخضر وتأثيرها على الإنتاج الزراعي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016، ص42 .

(2) فهد احمد فرحان العامود، التحليل المكاني للعوامل المؤثرة في تلوث مياه الري والتربة في قضاء سوق الشيوخ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010، ص 51 .

(3) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، مصدر سابق، ص88 .

بعض المحاصيل التي تتحمل ارتفاع الملوحة ومن أهم هذه المحاصيل هو الشعير ومحاصيل العلف مثل الجت والبرسيم، إذ تتحمل هذه المحاصيل الملوحة بدرجة عالية.

2- تربة الكثبان الرملية :

ينتشر هذا النوع من الترب في نطاق ضيق ضمن منطقة الدراسة متمثلا بالأجزاء الشمالية الغربية من ناحية البطحاء والأجزاء الجنوبية الغربية منها. وتكونت هذه التربة تحت ظروف جافة تمثلت بقلة الأمطار وارتفاع نسبة التبخر، لذا فهي تربة فقيرة بالمواد العضوية، كما أنها ترب مفككة جافة يسهل نقلها بواسطة الرياح بشكل أسرع من الترب الأخرى[1] . نتيجة ارتفاع نسبة الرمل فيها على نسبة الطين والغرين مما جعل من نسجتها رملية خشنة ومفككة، وهي غير صالحة للزراعة على الرغم من نمو بعض النباتات الطبيعية فيها والتي كيفت نفسها لمقاومة الظروف القاسية والجفاف.

3- تربة الأهوار والمستنقعات :

تعد هذه التربة من اقل أنواع الترب انتشاراً في منطقة الدراسة ويقتصر تواجدها على مناطق الأهوار في ناحية الإصلاح. وهي تربة متغدقة مشبعة بماء الأهوار أو مغمورة تحته، وتتميز هذه التربة بارتفاع نسبة المواد العضوية فيها بسبب تراكم بقايا الأحياء المائية والفضلات في الأهوار، كما تمتاز بارتفاع نسبة الأملاح فيها لاسيما كلوريد الصوديوم، وهي ذات نسجه طينية غرينية[2]. وتشتهر بكثرة نمو نباتات القصب والبردي ضمن نطاقها والتي تمثل مظهرا جغرافيا مميزا لها من حيث الشكل.

يتبين لنا مما سبق عن دراسة تربة منطقة الدراسة من حيث أنواعها ومكوناتها وخصوبتها وتوزيعها الجغرافي أنها تشكل عاملاً محدداً لخطط التنمية الريفية من حيث الجانب الزراعي ماعدا تربة كتوف الأنهار وبعض ترب أحواض الأنهار، بينما تعد ترب الكثبان الرملية وتربة الأهوار والمستنقعات ترب غير صالحة للزراعة كما ذكرنا، إذ تكون ترب الأهوار طينية متغدقة وترتفع فيها نسبة المياه الجوفية، أما تربة الكثبان الرملية فهي جافة مفككة لا تصلح للزراعة، كما أن بعض أنواع تربة أحواض الأنهار تعد ملحية طينية لا يصلح اغلبها للزراعة إلا بعد أجراء بعض العمليات عليها لتحسينها ورفع خصوبتها، فضلا عن ذلك تعرض الكثير من الأراضي الزراعية فيها إلى الزحف العمراني وتجريف الكثير من البساتين من قبل

(1) باسم عبد الجليل جراد الفضلي، التذرية الريحية على حقل الناصرية النفطي وتأثيراتها البيئية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016، ص64 .

(2) مجيد حسين خضير الركابي، المناخ وأثره في تشكيل مظاهر السطح في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 2011، ص35 .

سكان مناطقها ومالكيها مما أدى إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية الخصبة وبالتالي اثر ذلك في قلة الإنتاج الزراعي ومن ثم تأثيره سلبا في عملية التخطيط لتنمية الريف في منطقة الدراسة.

لكن لا يمكن إغفال أهمية التربة في عملية التنمية الريفية حتى وان كانت غير صالحة للزراعة، إذ يمكن أن تكون غنية ببعض المواد المعدنية الهامة كالنفط والغاز الطبيعي مثلا مما يشجع على إقامة بعض الصناعات في مناطق المادة الأولية وبذلك تصبح موردا اقتصاديا هاما للأيدي الريفية العاملة، كما يشجع انتشار نمو نباتات القصب والبردي بكثافة ضمن تربة الأهوار والمستنقعات على إقامة بعض الصناعات فيها والتي تعتمد على القصب والبردي، وبالتالي تستقطب هذه الصناعات الأيدي العاملة من سكان منطقة الدراسة وتوفر لهم دخل مالي يحثهم على الاستقرار في المناطق الريفية وعدم الهجرة منها إلى المدينة، لذا يجب المحافظة على التربة والاستفادة منها من خلال الأخذ بمبادئ التطور الحديث وأتباع الأساليب والخطط المتقدمة من اجل استثمار هذا المورد الحيوي وديمومته، وبالتالي تطوير الخطط التنموية لمناطق الريف والنهوض بواقعها الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.

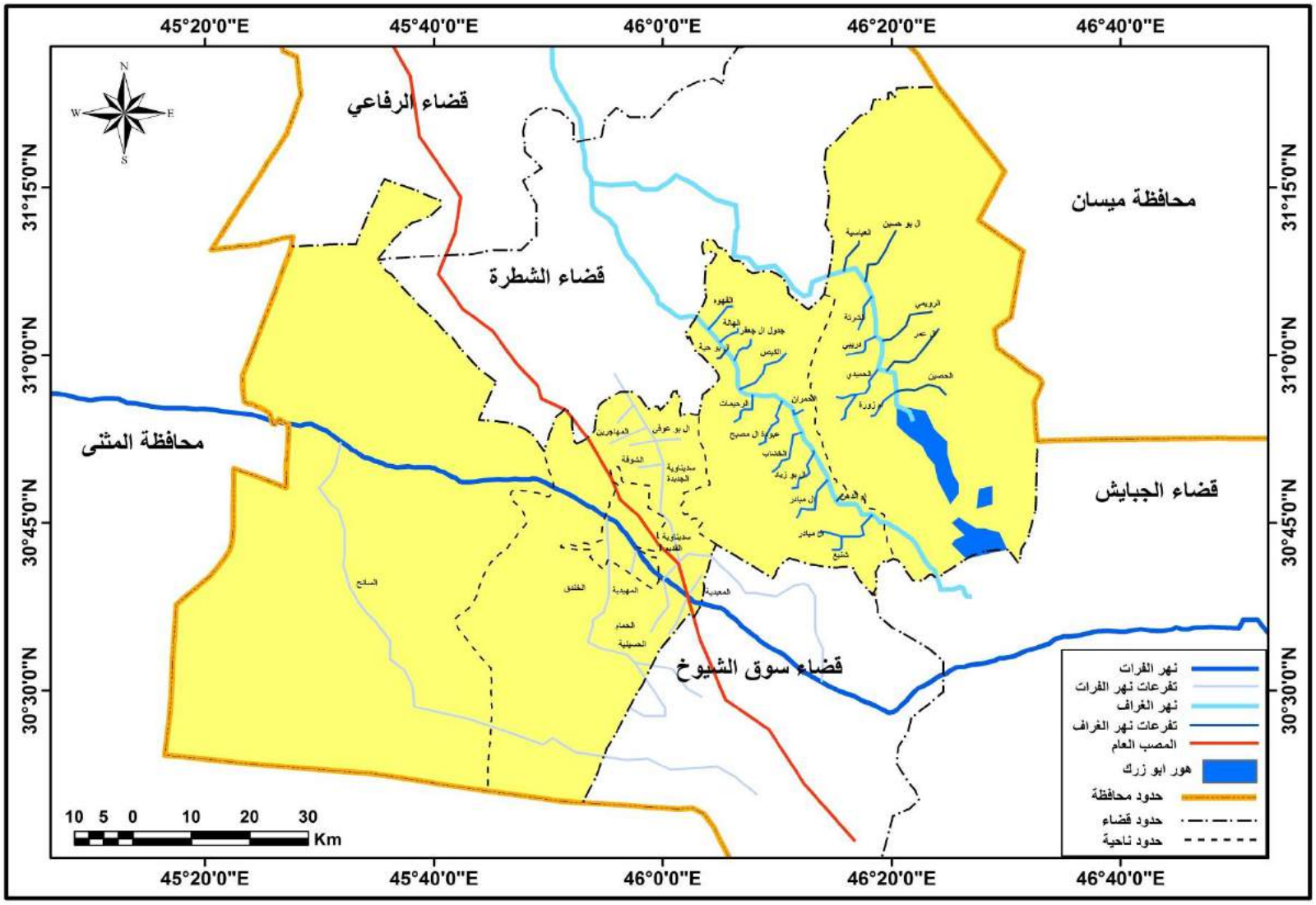
خامسا- الموارد المائية

تعد الموارد المائية من بين ابرز مقومات التنمية الريفية لأي إقليم جغرافي، إذ أن عدم وجود مياه سواء أكانت سطحية أم جوفية يعني عدم قيام أهم نشاط بشري وهو الزراعة، كما تعد المياه عنصر أساسي في قيام وتوطن الكثير من الصناعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذلك لا توجد حياة بدون الماء فهو سر الحياة والوجود كما قال تعالى في كتابة الكريم (وجعلنا من الماء كل شيء حي)[1]. وتتعاظم أهمية المياه السطحية بدرجة كبيرة في منطقة الدراسة والأجزاء الجنوبية والوسطى من العراق بشكل عام، لان هذه المناطق تستلم أمطار بكميات قليلة بسبب سيادة المناخ الصحراوي الجاف فيها، كذلك فان المياه الجوفية فيها تتميز بعدم صلاحيتها للاستعمال بمختلف صورة سواء أكان للإنتاج الزراعي أو للاستعمالات الصناعية والبشرية الأخرى، نتيجة ارتفاع نسبة الأملاح فيها[2]. لذا فان ريف قضاء الناصرية يعتمد بشكل أساسي في جميع استخداماته على المياه السطحية نتيجة لرداءة نوعية المياه الباطنية، ويتضح من خلال الخريطة (5) أن المياه السطحية في ريف القضاء تتمثل بنهر الفرات ونهر الغراف وتفرعاتهما، وهور أبو زرك، ومشروع بزل المصب العام.

(1) سورة الأنبياء، الآية 30 .

(2) وفيق حسين الخشاب وآخرون، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1983، ص44.

الخريطـة (5) الموارد المائيـة في قضاء الناصرية



المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذي قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

2- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في ذي قار، القسم الفني، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، خريطة محافظة ذي قار الأروائية بمقياس 1 / 240000، 2017.

1- نهر الفرات

يعد نهر الفرات الأساس في نشوء المستوطنات البشرية في المناطق التي يمر بها منذ القدم وحتى الوقت الحاضر سواء كانت مدن أو قرى ريفية بما فيها الجزء الذي يمر فيه من منطقة الدراسة والمتمثل بناحيتي أور والبطحاء، وذلك بسبب أهمية المياه في الحياة سواء لغرض الزراعة أو الاستعمالات البشرية الأخرى، لان الماء كان ولا يزال من العناصر المهمة في جذب السكان والزراعة ومختلف الأنشطة البشرية الأخرى.

يدخل نهر الفرات إلى منطقة الدراسة عند ناحية البطحاء بعد أن يقطع مسافة (920 كم) داخل الأراضي العراقية ويستمر في مسيره باتجاه جنوبي شرقي حتى يصل مدينة الناصرية، ويعد نهر الفرات ضمن هذا الجزء في مرحلة الشيخوخة للدورة الجيومورفولوجية[1]. بسبب قلة انحدار السطح مما يؤدي إلى انخفاض سرعة جريانه[2]. لذا يقوم النهر بعملية الترسيب النهري لاسيما للدقائق الأكبر حجماً والأثقل وزناً نتيجة بطئ الجريان مما أدى إلى ارتفاع مستوى قاع النهر قياسا بمستوى الأراضي الزراعية المجاورة، وهذا ما شجع على انتشار ظاهرة الري السيحي في منطقة الدراسة[3]. سواء كان مباشرة من النهر الرئيسي أو من فروعه، ويتفرع من نهر الفرات داخل قضاء الناصرية الكثير من الجداول التي تساهم في أرواء الأراضي الزراعية في ريف القضاء، وقد بلغ عدد هذه الجداول الرئيسية والفرعية (42) جدولاً متباينة في أطوالها وتتوزع بين نواحي البطحاء ومركز القضاء وأور لاحظ الجدول (8).

2- نهر الغراف

يتفرع الغراف من نهر دجلة عند مدينة الكوت (قبل سدة الكوت) الواقعة على ارتفاع (17م) فوق مستوى سطح البحر[4]. ويستمر في جريانه ليدخل أراضي محافظة ذي قار من جهة الشمال ضمن حدود ناحية الفجر ويواصل مسيره نحو الجنوب ماراً بكل من قلعة سكر ومدينة الرفاعي وناحية النصر. ويتفرع الغراف إلى الكثير من الجداول والتي يصل عددها إلى (41) جدولاً، يقع (23) جدولاً منها على أيمن

(1) احمد ميس سدخان، تلوث مياه نهر الفرات في محافظة ذي قار دراسة جغرافية بيئية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2007، ص30.

(2) سرحان نعيم طشطوش الخفاجي، هيدروجيومورفولوجية نهر الفرات بين قضائي الخضر والقرنه، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008، ص174.

(3) نجم عبد الله رحيم العبد الله، الخصائص الفيزيائية والكيميائية لتربة محافظة ذي قار وتأثيراتها في الإنتاج الزراعي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، 2006، ص31.

(4) سفير جاسم حسين، جيومورفولوجية مجرى نهر الغراف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص98 .

الجدول (8) التفرعات الرئيسية والثانوية لنهر الفرات ضمن قضاء الناصرية لعام 2017

ت	اسم التفرع	الطول (م)	ت	اسم التفرع	الطول (م)
1	الاعيوج	4343	22	الفتك	649
2	السديناوية القديمة	3428	23	الحنيصة	1615
3	أبو يزيل	16583	24	آل تركي	2352
4	الموحية	16292	25	فرج الله	427
5	المهيدية	1118	26	المهاجرين	5141
6	الحمام	2833	27	آل غافل	648
7	الحسينية	3359	28	العجيرية	6773
8	المعيدية	1448	29	آل ذبيج	1116
9	أم صبيان	2622	30	أم التمر	2638
10	العثمانية	379	31	الزوينات	514
11	آل فتيل	1218	32	الشوفة	1643
12	السديناوية الجديدة	8539	33	السيدية	601
13	الفارسية	25012	34	آل بو عويد	3735
14	كريم آل وثيج	3526	35	آل بو عوفي	3260
15	أل ظاهر	4907	36	السائح	20644
16	أل بو جمعة	4023	37	البيض	734
17	الشفيجات آل بو خضير	950	38	الخندق	2797
18	أم صخل	4219	39	المكينة	2871
19	سيد محمد	3830	40	السودة	3710
20	البديرية	4045	41	النجيماوية	2690
21	أم جمل	10975	42	الغافلية	11909
				المجموع	200116

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في ذي قار، القسم الفني، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، بيانات غير منشورة، 2017 .

الغراف بلغ مجموع أطوالها (349.5 كم)، بينما بلغ عدد الجداول المتفرعة من أيسر الغراف (18) جدولاً بلغ مجموع أطوالها (383 كم)[1]. ثم ينتهي الجزء المتبقي من نهر الغراف في أهوار الإصلاح ماراً بقضاء الشطرة ثم بناحية سيد دخيل ضمن قضاء الناصرية.

(1) زياد وهاب احمد، مصدر سابق، ص54 .

3- هور أبو زرك

يقع هذا الهور ضمن الحدود الجغرافية لنواحي (الإصلاح، الحمار، الفهود) ويتغذى بشكل رئيسي من شط أبي لحية المتفرع من ذنائب جدول الغراف في نهايته الجنوبية، وتبلغ مساحة الهور الكلية (100 كم^2)[1]. إلا أنه تعرض للتجفيف في عام 1991 لأسباب سياسة وعسكرية، ثم أعيد غمره بالمياه بعد عام 2003 لتبلغ مساحته المغمورة حوالي (40000 دونم)[2]. ويتمثل موقع هور أبو زرك في جنوب شرق منطقة الدراسة ضمن الأجزاء الجنوبية لناحية الإصلاح أذ هي الناحية الأكبر القريبة منه والجزء الأكبر منه يقع ضمن حدودها.

4- المصب العام

يعد المصب العام ابرز المشاريع التي تم إنشائها من اجل تخليص تربة سهل ما بين النهرين من الأملاح وبزل الأراضي الزراعية، علما انه يمتد بين دجلة والفرات ابتداءً من الإسحاقي في شمال بغداد ثم يسير جنوباً ويدخل محافظة ذي قار ومن ضمنها منطقة الدراسة، ويستمر حتى مصبه في شط البصرة وخور الزبير وبعد ذلك إلى الخليج العربي. وقد تم تخطيط المشروع منذ عام 1952 من قبل (شركة تامس الاستشارية) التي اقترحت أهميته للتخلص من مياه البزل في منطقة السهل الرسوبي إلى البحر، واكتمل المشروع عام 2009 بطول (565 كم) لغرض خدمة (1.5مليون دونم) من الأراضي الزراعية[3]. ويعد المصب العام من أهم المشاريع التنموية العملاقة في العراق لما شكله من أثر واضح وحيوي في مجال البزل واستصلاح الأراضي المتدهورة ومن ثم توسعة الرقعة الزراعية، إذ أصبح المصب بمثابة الوعاء الرئيسي الذي ترتبط وتصب فيه كل قنوات البزل الرئيسَةِ لأراضي سهل ما بين النهرين ومن ضمنها منطقة الدراسة، وبالتالي زيادة كمية الإنتاج الزراعي ومساهمته في أحداث تنمية ريفية زراعية واقتصادية في ريف قضاء الناصرية.

يتضح من خلال ما تقدم أهمية الدور الحيوي للموارد المائية في عملية تخطيط التنمية الريفية لأي إقليم جغرافي، إذ لا يمكن قيام نشاط زراعي بدون توفر مصدر مائي دائمي، وبما أن منطقة الدراسة تتصف بمناخها الجاف قليل الأمطار، فضلا عن ردائه وملوحة الماء الجوفي فيها، لذا أصبح كل

(1) إقبال عبد الحسين أبو جري، الآثار البيئية لتجفيف الأهوار في جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2007، ص 14 .

(2) كامل كاظم فهد وعباس شاهين بريسم، التغيرات الشهرية في الخصائص البيئية الحياتية في مياه هور أبي زرك، مجلة جامعة ذي قار، المجلد7، العدد3، ص9.

(3) علياء عبد الله عبد حسن الحسيناوي، هيدرولوجية المصب العام وأثاره البيئية في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2015، ص1 .

اعتمادها على مياه الأنهار لغرض كافة الاستعمالات البشرية الزراعية منها والصناعية والمنزلية، إذ تمتلك منطقة الدراسة كميات كبيره من المياه تتمثل بـ(نهر الفرات) وتفرعاته ضمن مركز قضاء الناصرية وناحيتي البطحاء وأور، و(جدول الغراف) ضمن ناحيتي سيد دخيل والإصلاح، فضلا عن الأهوار والمستنقعات متمثلة بـ(هور أبو زرك) ضمن الجزء الجنوبي لناحية الإصلاح، كذلك مشروع نهر (المصب العام) الذي يستخدم لغسل الأراضي الزراعية من الأملاح وبزلها، كما يمكن استخدام مياهه لغرض ري المحاصيل الزراعية التي تتحمل الملوحة العالية وبالتالي سيوفر كميات كبيره من المياه لغرض ري المحاصيل التي لا تتحمل الملوحة، كما يمكن استخدام الموارد المائية المذكورة لغرض إقامة الكثير من المشاريع الزراعية واستثمارها في الأراضي الريفية المتروكة بعد استصلاحها مما سيساهم في وضع خطط للنهوض بالواقع الزراعي والريفي عموماً وبالتالي أحداث عملية تنموية على مستوى عالي، لكن منطقة الدراسة لا تستثمر هذه المياه بشكل امثل فهي تدخل أليها وتخرج منها دون اخذ الفائدة القصوى منها لغرض تطوير الزراعة والسياحة والصناعة وغيرها من الأنشطة البشرية الأخرى في ريف القضاء.

كما يمكن استخدام مياه منطقة الدراسة لأغراض العمليات الصناعية وتوليد الكهرباء، كذلك أنشاء بحيرات للأسماك في الأهوار وعلى الأنهار والصيد فيها حسب الضوابط، فضلا عن إقامة المشاريع السياحية لمنطقة الأهوار، مما سيوفر مورداً اقتصادياً هاماً لسكان الريف فضلا عن جذبة للخدمات الأخرى من طرق نقل وكهرباء وغيرها، لذا يجب استثمار مياه منطقة الدراسة المتاحة أفضل استثمار ممكن وبهذا ستشكل عنصرا أساسياً وهاماً في عملية التخطيط للتنمية الريفية في قضاء الناصرية.

لكن الموارد المائية في ريف القضاء تواجه الكثير من المعوقات والصعوبات منها الإهمال الحكومي الواضح وغياب الاستثمار المحلي والأجنبي بسبب الضوابط السيئة التي تضعها الجهات المسؤولة، فضلا عن قيام سكان مناطق هذه الموارد بالاستخدام السيئ والمفرط لها من خلا التبذير الواضح، ورمي النفايات بكافة أشكالها فيها، مما يحد ويعرقل عملية استخدام هذه المياه في عملية التنمية الريفية ووضع الخطط اللازمة للنهوض بالواقع الريفي لمنطقة الدراسة، فضلا عن ذلك فان الموارد المائية معرضه للضياع نتيجة التبخر الشديد الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة نتيجة المناخ الصحراوي الجاف الذي يسود منطقة الدراسة اغلب أيام السنة، وهذا العامل أيضا سيحد من استخدام المياه لأجل الارتقاء بالواقع التنموي لريف قضاء الناصرية.

سادسا- النبات الطبيعي

يقصد به النبات الذي ينمو من تلقاء نفسه، دون تدخل الإنسان في أنباته[1]. أي أن نموه يكون خاضعاً للظروف الطبيعية (المناخ، التربة) المتوفرة في أي إقليم لذا نجد أن نوعيته وكثافته تختلف من مكان لأخر باختلاف هذه الظروف، وتعد النباتات الطبيعية في منطقة الدراسة انعكاسا واضحا لظروفها المناخية التي تتصف بالجفاف وقلة الأمطار وارتفاع كبير في درجات الحرارة خلال فصل الصيف الطويل، مما نجم عنه قلة في تنوع وكثافة النبات الطبيعي، ماعدا منطقة الأهوار التي يسودها غطاء نباتي كثيف اغلبه من القصب والبردي، وتقسم النباتات الطبيعية في ريف قضاء الناصرية إلى عدة أنواع وتنتشر جغرافيا في جهات متباينة منه لاحظ الخريطة (6)، وأهم هذه النباتات ما يأتي:

1- نباتات ضفاف الأنهار :

تنتشر هذه النباتات حول مجرى نهري الفرات والغراف وتفرعاتهما، وتنتشر بكثافة نتيجة توفر المياه بصورة دائميه، ومن أهمها أشجار السدر والصفصاف والأثل والحلفاء الجدول (9) والصورة (1) .

2- نباتات الأهوار والمستنقعات:

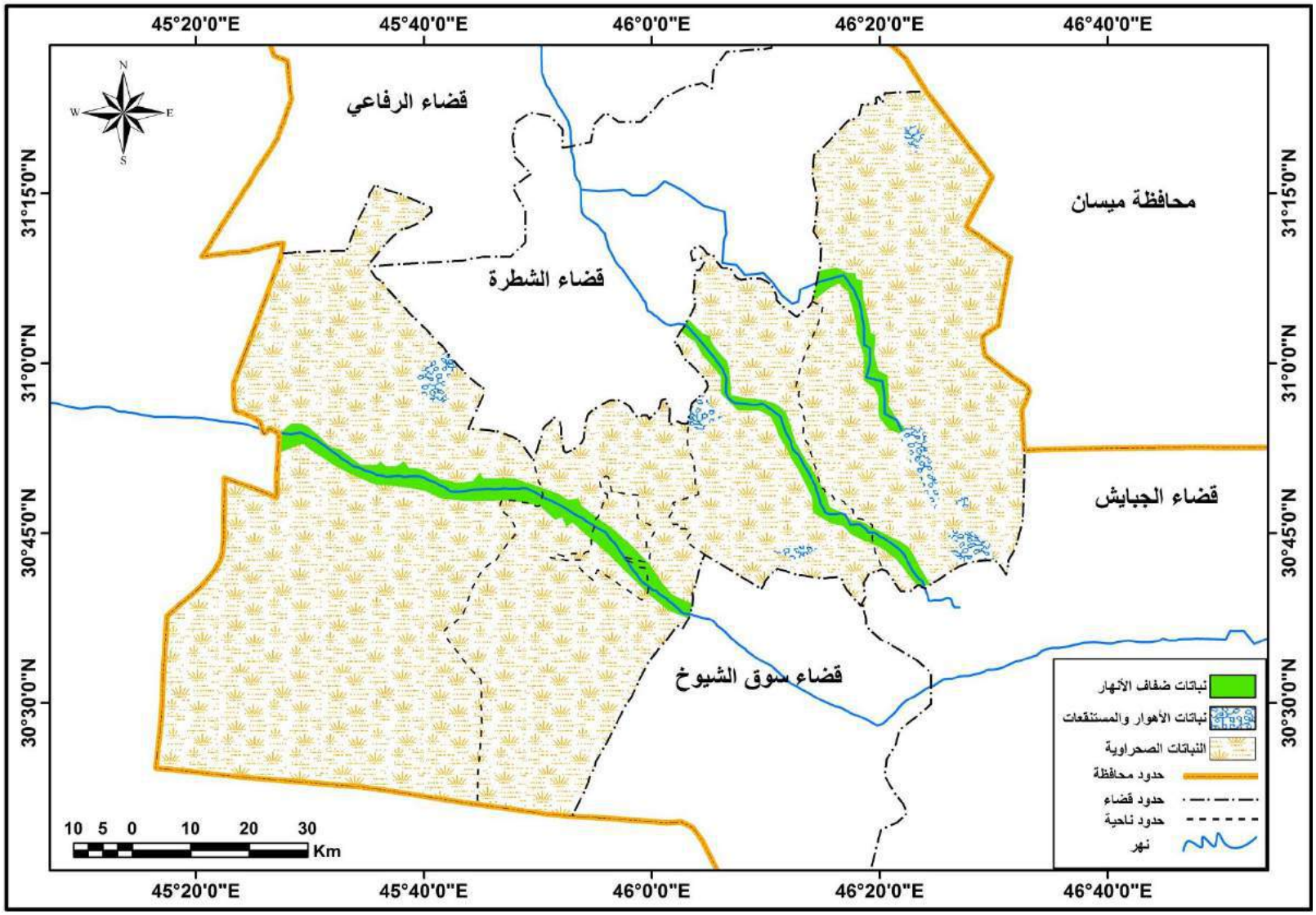
تنتشر هذه النباتات في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة الدراسة في هور أبو زرك ضمن ناحية الإصلاح، وأقلمت هذه النباتات نفسها للعيش داخل البيئة المائية، ومن أشهر نباتات الأهوار وأهمها هو القصب والبردي، إذ يعد هذان النباتان المظهر المميز لمنطقة الأهوار والمستنقعات ضمن منطقة الدراسة، وهناك نباتات أخرى تنمو وسط الأهوار منها المران والشمبلان.

3- النباتات الصحراوية :

تنتشر هذه النباتات في شمال وغرب منطقة الدراسة ضمن البيئة الصحراوية، كذلك تنتشر ضمن بعض جهات السهل الرسوبي الجافة، وتكون ذات كثافة قليله ومتباعدة وأوراقها تكون أبرية لغرض تقليل النتح والحفاظ على مياهها نتيجة الجفاف الشديد، أي أنها كيفت نفسها لمقاومة الجفاف، ومن أهم النباتات الصحراوية هي الطرفة (الزور) والشوك والعاقول والأثل والمنطقة الصحراوية تحتضن تربتها بذور نباتات

(1) أزاد محمد أمين النقشبندي وتغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية، وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، 1990، ص159 .

الخريطـة (6) التوزيع الجغرافي لأنواع النبات الطبيعي في ريف قضاء الناصرية



المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذي قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

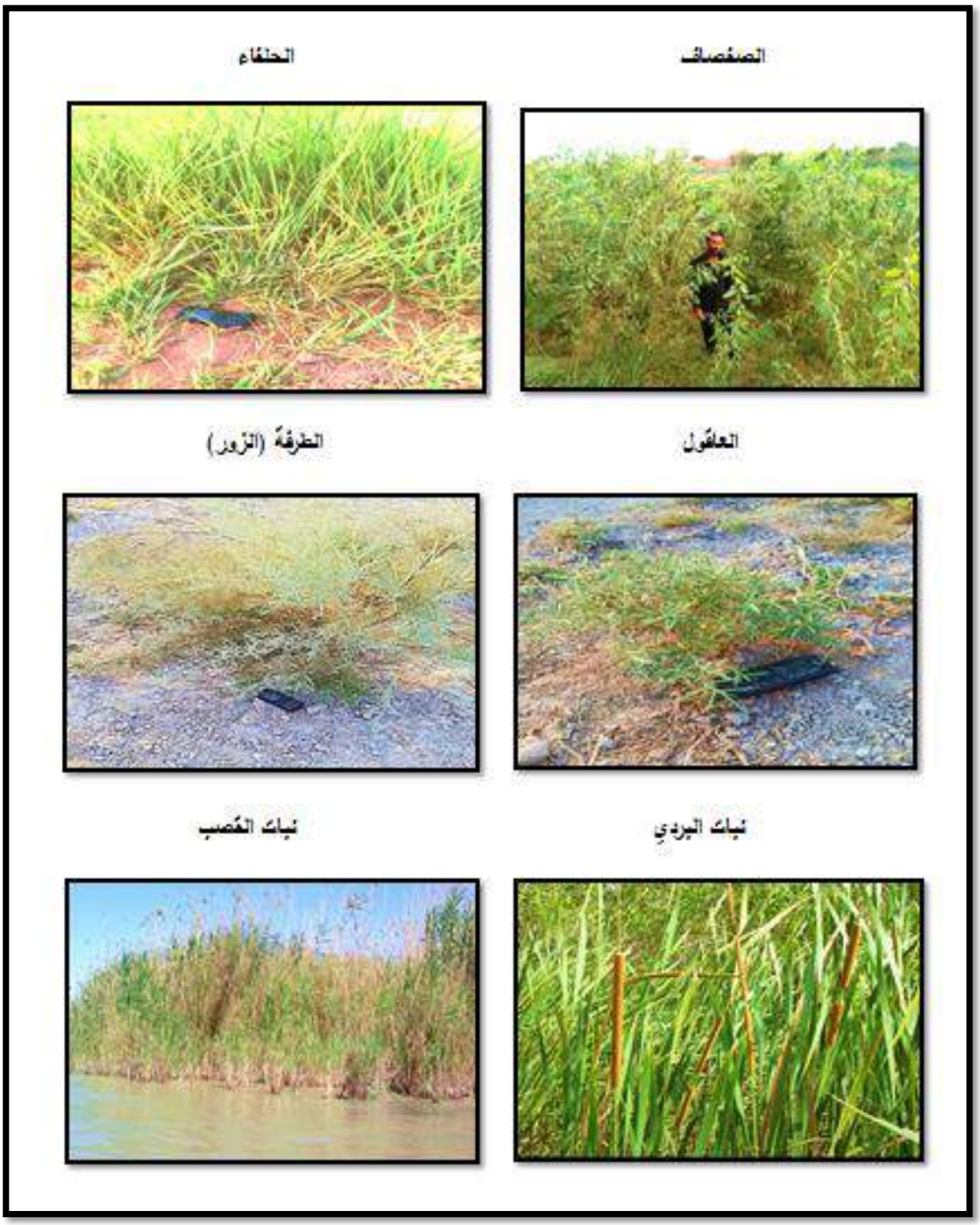
المصدر: الباحث بالاعتماد على: 2- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الخريطة لمحافظة ذي قار بمقياس 1 / 100000، بغداد، 2012.

الجدول (9) النباتات الطبيعية في منطقة الدراسة

اسم النبات(المحلي)	الاسم العلمي	موسم النمو
الشويل	Cresa Cretice	صيفي حولي
الطرطيع	Schanginia a cgyptiace	صيفي حولي
العاقول	Alhagi maurorum	صيفي معمر شجري
الشوك	Lagonychium forctum	صيفي معمر
الطرفة	Tamarix mannifero	صيفي معمر
الكسوب	Centaurea pallescens	صيفي معمر
العجرش	Aeluropus Littoralis	صيفي حولي
الشنان	Haloxylon	صيفي معمر
الثيل	Cynodon daetylon	صيفي معمر
الكبر	Capparis spinosa	صيفي شجري
الخباز	Malva rotundifulia	شتوي حولي
الكطب	Tribulus Terrestris	صيفي حولي
السعد	Cyperus rothundus	صيفي معمر
المديد	Convolvulus arvensic	صيفي حولي
البردي	Typha	–
الحلفاء	Impertata cylindrical	صيفي معمر
السوس	Clgeyrhitarglabara	–
السهلو او المران	Paspalum distichum	صيفي حولي
القصب	Phrugmits communis	صيفي حولي
الشوفان البري	Avena fatua	معمر
الكلغان	Silgbum marianum	ربيعي معمر
ام الحليب	Sonchus olevaceus	ربيعي معمر
الحميض	Rumex cripus	–
الدنان	Echinechloa crusca-galii	–
الدغل	Atriplex tatricam	–

المصدر: وسام حمود حاشوش، أطلس إمكانات البيئة الطبيعية لمحافظة ذي قار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2013، ص135-136.

الصورة (1) بعض أنواع النباتات الطبيعية في ريف قضاء الناصرية



المصدر: الزيارة الميدانية للباحث.

تزدهر عند هطول الأمطار، ثم تضمحل هذه النباتات لتترك بذورها في الأرض من جديد لتنمو مرة أخرى عند سقوط الأمطار[1]. مما يتسبب بنمو غطاء نباتي كثيف من النباتات الصحراوية.

يتضح مما تقدم أن النبات الطبيعي يتميز بقلة كثافته وانتشاره ضمن حدود ريف قضاء الناصرية ماعدا منطقة الأهوار في ناحية الإصلاح التي تتميز بكثافة نباتها الطبيعي لاسيما من القصب والبردي، وعلى الرغم من قلة انتشار النبات الطبيعي إلا أن له أثراً في عملية التنمية الريفية، إذ تعد مناطق انتشاره مراعي مهمة لحيوانات سكان الأرياف، كذلك يمكن الاعتماد علية كحطب في بعض الأحيان كما هو الحال لنبات (القضى) الذي يعد مصدرا جيدا للوقود، كما يعمل النبات الطبيعي على تثبيت التربة والمحافظة عليها من التعرية والانجراف، لذا يمكن استصلاحها بسهولة واستخدامها لغرض الزراعة مما يخدم عملية التنمية الريفية.

وتعد نباتات الأهوار من القصب والبردي من اهم النباتات الطبيعية في منطقة الدراسة، إذ تستخدم هذه النباتات لبناء مساكن لسكان الأهوار فهي مادة مجانية للبناء، وتستخدم في صناعة الحصران التي تستخدم كفراش في الريف، كما أنها تعد علفاً هاماً لحيواناتهم لاسيما الجاموس، ويمكن أيضاً استخدام القصب والبردي لغرض أقامه بعض الصناعات الخشبية، فضلا عن إمكانية أقامه صناعة للورق في مناطق الأهوار مما سيشكل مورداً اقتصاديا هاما يستقطب الأيدي الريفية العاملة، مما سيساهم في تنمية مناطق الريف اقصادياً بصوره واضحة ومن ثم اثر ذلك في التنمية الريفية بصوره عامة.

بناءً على ما تقدم فان منطقة الدراسة تتمتع بإمكانات طبيعية متعددة تتمثل بـ(الموقع، السطح، المناخ، التربة، الموارد المائية، النبات الطبيعي)، التي لها أثر واضح في عملية التخطيط للتنمية الريفية وتطوير الريف عموما، إذ أن هذا الأثر قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً كما استنتجنا مما سبق، لذا يجب استثمار هذه الإمكانات بشكل إيجابي ومخطط وتحويلها لصالح عملية التنمية الريفية لغرض النهوض بالواقع الريفي لقضاء الناصرية.

(1) ناجي علوش، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص68.

الفصل الثاني

الإمكانات البشرية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية

المبحث الأول: حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي

المبحث الثاني: التركيب السكاني

تمهيد:

تعد الإمكانات البشرية المتمثلة بالسكان على جانب كبير من الأهمية في عملية التخطيط للتنمية الريفية بل يعد السكان هم جوهر عملية التنمية ومحورها، فأهميتهم لا تقل عن أهمية الإمكانات الطبيعية في منطقة الدراسة أو أي منطقة أخرى، بل أنه لا توجد قيمة للموارد الطبيعية مهما كانت قيمتها الاقتصادية في ظل غياب العنصر السكاني، فالسكان هم الطاقة التي من خلالها يتم استغلال الموارد الطبيعية واستثمارها في إي إقليم جغرافي وتوجيهها بما يخدم الإنسان والعملية التنموية.

يمثل السكان الثروة البشرية للمجتمع إذ هم من يبعثون الحياة فيه بشكل لا يقبل الشك. وهم أساس تقدمة الاجتماعي والاقتصادي، لأنهم محور كل نشاط اقتصادي، فالإنسان هو المنتج والمستهلك وهو المستثمر حينما ينتج وسائل الإنتاج لغرض استثمار مقومات المجتمع[1]. لهذا تعد دراسة السكان بمثابة مصدر رئيسي للمخططين لغرض تحديد احتياجات المجتمع من اجل تنميته ووضع الخطط والبرامج التنموية في كافة المجالات التعليمية منها والصحية والاقتصادية والاجتماعية[2]. وسيتم من خلال هذا الفصل التعرف على الإمكانات البشرية في ريف قضاء الناصرية، إذ سيتم تناول خصائص السكان من حيث نموهم وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم بما يخدم موضوع الدراسة ومعرفة اثر كل من هذه الخصائص في عملية التنمية الريفية وتخطيطها في ريف قضاء الناصرية، إذ تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول حجم السكان ونموهم فيما تناول المبحث الثاني دراسة التركيب السكاني لقضاء الناصرية.

المبحث الأول

حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي

تمثل دراسة حجم السكان ونموهم أهمية كبيرة لأي إقليم جغرافي كونها تشكل الخطوة الرئيسَةِ لعملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط التعليمي، كما يمكن وضع تقديرات لحاجة المجتمع من الخدمات الصحية أو البيئية فضلاً عن الخدمات الأخرى مثل الماء والكهرباء، وكذلك تخطيط المشاريع لاسيما المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية[3]. في حين تعد دراسة التوزيع الجغرافي للسكان على جانب بالغ من الأهمية لما لها من دور مهم في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأي إقليم، إذ أن نجاح الخطط التنموية الشاملة لا يمكن أن تستقيم وتتحقق ما لم يتم معرفة التوزيع السكاني والمعلومات المتعلقة بجميع

(1) احمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكان، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص9.

(2) فايز محمد العيسوي، الخصائص الديموغرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009، ص731.

(3) موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة' 2009، ص208 .

خصائص السكان لذلك الإقليم[1]. لأن التخطيط السليم والمتطور يتطلب دراسات سكانية دقيقة لكل ما يتعلق بموارد المجتمع البشرية من خصائص، سواء كان ذلك من حيث نمو السكان أو توزيعهم الجغرافي أو تركيبهم، لذ تعد دراسة نمو السكان وتوزيعهم على جانب كبير من الأهمية في عملية التخطيط للتنمية ومنها الريفية في منطقة الدراسة أو إي منطقة أخرى.

أولاً- حجم السكان ونموهم:

يتميز المجتمع السكاني لأي منطقة من العالم بعدم الاستقرار، إي انه ليس هناك مجتمع ساكن بل لابد من الزيادة أو النقصان[2]. ويطلق على هذا التغير في حجم السكان سواء كان بالزيادة أم بالنقصان اسم (النمو)[3]. وهذا النمو سواء كان موجباً أو سالباً فان مصدره ثلاث عوامل هي الولادات والوفيات والهجرة، وقد اصطلح ديموغرافياً على صافي الولادات والوفيات في المجتمع بالزيادة الطبيعية[4]. بينما تعد الهجرة عنصراً ديموغرافياً يعمل على نمو إيجابي للسكان في منطقة الجذب ونمو سلبي في منطقة الطرد[5]. والنمو السكاني لأي إقليم سواء كان نمواً طبيعياً أو ناجم عن الهجرة إيجابياً كان أم سلبياً فأنه يرتبط بمجموعه من العوامل والمحددات منها التاريخية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نظراً لأهمية موضوع نمو السكان فقد تعددت الآراء والأفكار التي طرحت حوله، فقد يشكل النمو المرتفع أحياناً عامل تحدي وضغط وأعاقه لعملية التنمية، إذ قد يؤدي إلى خفض متوسطات دخول الأفراد كذلك الضغط على الخدمات باختلافها مما يجعل هذا النمو سبباً في تأخر العملية التنموية عموماً[6]. بينما يعتقد آخرون أن النمو السكاني المرتفع ظاهرة إيجابية في عملية التنمية، إذ يرون أن هذا النمو

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي و حسام صبار هادي، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار لعام 2012 دراسة خرائطية–سكانية باستخدام GIS، مجلة جامعة القادسية، المجلد16، العدد4، 2013، ص2 .

(2) عبد العالي حبيب حسين الركابي، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار للمدة 1997–2007، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010، ص16 .

(3) عباس فاضل السعدي، جغرافية سكان العراق دراسات في أسس الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية، ط1، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2013، ص45 .

(4) عبد علي الخفاف، جغرافية العالم الإسلامي أسس عامة في المحيطين الطبيعي و والبشري، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1998، ص140 .

(5) حمد الطفيلي ، الجغرافيا الاجتماعية المفاهيم والمنطلقات ، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص56.

(6) صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، تحليل الوضع السكاني في العراق لعام 2010، ص32 .

يدعم دخل الفرد من خلال زيادة الاستثمار مما يحقق وفورات وإنعاش حركة التغير، فضلا عن تحقيق عملية التنمية الاقتصادية[1]. لاسيما التنمية الزراعية منها في الريف وبالتالي مساهمته في تحقيق التنمية الريفية الشاملة، إلا أن نمو السكان يمثل تحدياً هاماً للبشرية لاسيما بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد عدد سكانها بمعدل كبير يفوق معدل التزايد في التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها[2]، لذا فان ارتفاع معدل النمو في هذه البلدان يؤدي إلى تردي الأوضاع الخدمية عموما وانخفاض مستوى الدخل، مما يتسبب في تراجع مستوى التنمية بشكل عام.

بالنسبة لسكان منطقة الدراسة فانه يلحظ من معطيات جدول (10) أن عدد سكان ريف قضاء الناصرية مستمر في عملية النمو ولكن ببطء نوعاً ما، إذ بلغ حجم السكان لريف القضاء (103377 نسمة) حسب إحصاءات تعداد 1997 وقد شكل ما نسبته (23.5%) من أجمالي سكان القضاء البالغ عدده (438867 نسمة)، بينما بلغت نسبته (21.3%) من مجموع سكان ريف محافظة ذي قار البالغ (484502 نسمة)، فيما بلغت نسبته (8.7%) من أجمالي سكان المحافظة والذي بلغ (1184796 نسمة) لنفس تعداد العام المذكور.

استمرت الزيادة السكانية في منطقة الدراسة بالارتفاع نتيجة الظروف السائدة في العراق من ظروف الحصار الاقتصادي والفقر والعوز، إذ كان السكان لاسيما في الريف يرغبون في الإنجاب وبكثرة ظناً منهم إن الأولاد سيساهمون في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة، وذلك من خلال العمل في الزراعة ورعي الحيوانات وغيرها من الأعمال الأخرى السائدة في الريف، ليصل بذلك عدد السكان حسب تقديرات عام 2007 إلى (144948 نسمة)، أي ما نسبته (24.4%) من أجمالي سكان قضاء الناصرية البالغ (593735 نسمة)، فيما شكل (21.3%) من أجمالي سكان ريف المحافظة البالغ (679413 نسمة) لعام 2007، ونسبة (8.9%) من أجمالي سكان محافظة ذي قار والذي بلغ (1616226 نسمة)، واستمرت زيادة السكان في ريف القضاء بعد سنة 2007 ولكن بمعدلات قليلة جداً، إذ بلغ عددهم وفقاً لتقديرات سنة 2017 (168680 نسمة)، مشكلاً بذلك نسبة (21.2%) من المجموع الكلي لسكان قضاء الناصرية البالغ لنفس السنة (793471 نسمة)، فيما شكل (21.1%) من أجمالي سكان ريف محافظة ذي قار البالغ (798189 نسمة)، كما شكل نسبة (7.8%) من أجمالي سكان المحافظة البالغ (2152154 نسمة) لعام 2017.

(1) طوفان سطام حسن محمد البياتي، السكان والتنمية بمحافظة صلاح الدين(من منظور جغرافي)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2012، ص22.

(2) منير إسماعيل أبو شاور وآخرون، دراسات في الجغرافيا الديموغرافية (السكانية)، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص63.

الجدول (10) الزيادة السكانية في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من إجمالي القضاء ومحافظة ذي قار للمدة (1997-2017)

السنة	عدد سكان ريف القضاء	أجمالي سكان القضاء	النسبة %	عدد سكان ريف المحافظة	النسبة %	أجمالي سكان المحافظة	النسبة %
1997	103377	438867	23.5	484502	21.3	1184796	8.7
2007	144948	593735	24.4	679413	21.3	1616226	8.9
2017	168680	793471	21.2	798189	21.1	2152154	7.8

المصدر: الباحث بالاعتماد على:-

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات السكان حسب نتائج الحصر والترقيم لسنة 2007، بيانات غير منشور.

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

إما بالنسبة لمعدل النمو السكاني لريف قضاء الناصرية فيتضح من الجدول (11) والخريطة (7) إن النمو السكاني بشكل عام يتباين من ناحية لأخرى، بغض النظر عن مركز القضاء الذي يخلو تماماً من الريف، وقد بلغ معدل النمو السكاني (3.4) في ريف القضاء عموماً للمدة (1997-2007)، أما على مستوى الوحدات الإدارية فقد جاء ريف ناحية الإصلاح بالمرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ (5.8)، تلتها ناحيتي أور وسيد دخيل بمعدل قدرة (3.4) لكل منهما، ثم ناحية البطحاء بالمرتبة الأخيرة من حيث النمو السكاني بمعدل نمو قدرة (1.0) للمدة المذكورة، فيما أنخفض معدل النمو لمنطقة الدراسة خلال المدة (2007-2017) إذ بلغ بصورة عامة (1.4)، وفيما يخص الوحدات الإدارية فأن ريف ناحية أور جاء بالمرتبة الأولى بمعدل نمو سكاني قدرة (3.1)، ثم سيد دخيل ثانياً بواقع (0.8)، وقد سجل أقل معدل نمو سكاني في ريف ناحيتي الإصلاح والبطحاء وبواقع نمو قدره (0.5، 0.1) على التوالي.

نستنتج مما سبق إن النمو السكاني في ريف قضاء الناصرية اتسم بالارتفاع الكبير للمدة (1997-2007)، نتيجة زيادة الولادات وذلك مردة لعدة أسباب أهمها الحصار الاقتصادي الذي كان يعاني منه العراق قبل عام 2003 والذي دفع الأسر الريفية إلى الرغبة في زيادة الإنجاب نتيجة طموحهم في تشغيل

الجدول (11) معدل نمو السكان في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997 – 2017)

الوحدات الإدارية	1997	2007	2017	معدل النمو*	
				2007-1997	2017-2007
أور	33360	46785	63919	3.4	3.1
البطحاء	21469	23959	24436	1.0	0.1
سيد دخيل	31454	44095	48180	3,4	0.8
الإصلاح	17094	30109	32145	5.8	0.5
المجموع	103377	144948	168680	3.4	1.4

المصدر: الباحث بالاعتماد على:-1 - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية للأعوام 2007 و 2017، بيانات غير منشورة.

*تم استخراج معدل النمو السكاني من قبل الباحث باستخدام المعادلة الآتية:

$$r = \left(t\sqrt{\frac{pn}{po}} - 1 \right) x100$$

إذ إن:

r= معدل النمو السنوي.

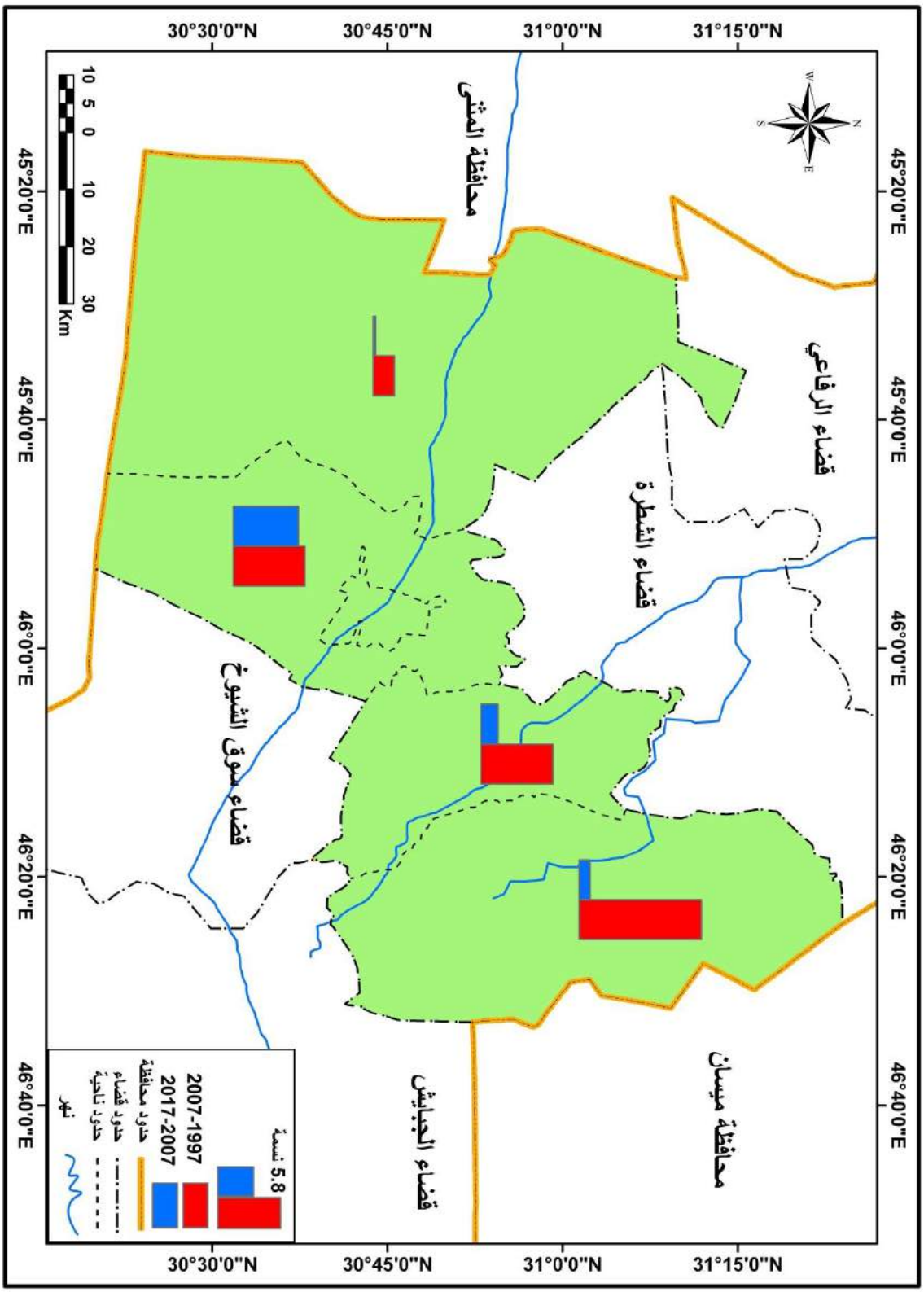
t= عدد السنوات التي تفصل بين التعدادين.

Pn= عدد السكان في التعداد السابق.

Po= عدد السكان في التعداد اللاحق.

المصدر: للمزيد ينظر:- U.N, Demographic Year book, new York, 1988, P 15.

الأبناء في الزراعة والرعي أو الأعمال الريفية الأخرى مما سيعمل على تحسين دخل الأسرة، كذلك هجرة بعض سكان المدن للريف للعمل بالزراعة نتيجة تردي المستوى الاقتصادي في المدن وغياب فرص العمل بسبب الحصار المفروض على العراق، فضلاً عن سيادة ظاهرة الزواج المبكر في الأرياف بصورة كبيرة مما يساهم في طول العمر الإنجابي للمرأة وبالتالي زيادة عدد أفراد الأسرة الريفية.



الخريطة (7) معدل نمو السكان في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997 – 2017)

المصدر: الباحث بالاعتماد على:الجدول (11).

إما انخفاض النمو السكاني لريف قضاء الناصرية خلال المدة (2007–2017) فيعزى لعدة أسباب منها، تدهور الواقع الزراعي في الريف، بسبب قلة أو انعدام الدعم الحكومي للفلاح مما دفعة إلى ترك أرضة والهجرة نحو المدينة، كذلك انفتاح الريف العراقي بما فيه منطقة الدراسة على العالم الخارجي مما شجع بعض سكان الريف على تخطيط الأسرة وتحديد النسل، فضلاً عن الرغبة الكبيرة في الهجرة إلى المدن لما تتمتع به من فرص عمل وخدمات غير متوفرة في الريف مما تسبب في انخفاض النمو للسكان لاسيما في ناحيتي البطحاء والإصلاح.

يمكن القول بصورة عامة أن للنمو السكاني اثر في عملية التخطيط للتنمية الريفية بصورة عامة، إذ يعد النمو السكاني العالي في الريف من اهم العوامل المشجعة والتي يمكن استثمارها في تطوير التنمية الزراعية والاقتصادية والتنمية الريفية عموماً، إلا أن النمو السكاني الكبير ليس دائماً يعد عاملاً مشجعاً للتنمية والتطوير الريفي، لان التنمية والنهوض بالواقع الريفي لا تتوقف على كبر الحجم السكاني برغم أهميته بقدر ما تتوقف على ما يمتلكه هؤلاء السكان من إمكانات وقدرات يمكن استثمارها في أحداث عملية تنموية ريفية شاملة، لذا يجب تطوير العنصر البشري بالدرجة الأولى وتوفير كل ما يلزمه لأنه يمثل محور عملية التنمية ومبتغاها، فالتنمية هي بواسطة الإنسان ومن اجل الإنسان.

ثانياً: توزيع السكان

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للسكان إلى تشخيص واقع الانتشار السكاني في مكان معين، ومن ثم إبراز الصورة والأنماط التي يتخذها ذلك التوزيع والعوامل التي تتحكم به[1]. إذ يمكن من خلاله معرفة مناطق التركز والخلل السكاني أو التشتت السكاني، وذلك لغرض وضع المؤشرات الواقعية بين أيدي المخططين من اجل وضع الخطط التنموية الخاصة بتوفير الخدمات الأساسية كالخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن الخدمات الارتكازية وتأسيس المشاريع الإنتاجية على اختلافها والتي تستلزم العنصر البشري بالدرجة الأولى[2]. ويخضع توزيع السكان لتأثير عدد من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية الاقتصادية منها والاجتماعية والديموغرافية والتاريخية، إذ تعد هذه العوامل هي المسؤولة عن تركز السكان وتشتتهم في أي مجتمع، وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لأغلب سكان الريف فانه يرتبط بالظروف الطبيعية ارتباطاً وثيقاً، فهي تحدد نمط استيطانهم للأرض وكذلك نمط انتشارهم الاقتصادي، إذ أن اغلب سكان الريف يعيشون على الموارد وبالذات الأرض الخصبة والماء التي

(1) عبد الله سالم عبد الله المالكي، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، البصرة، 2007، ص102 .

(2) عبد الحسين زيني وأخرون، الإحصاء السكاني، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1980، ص58 .

تتيحها البيئة الطبيعية لهم، وسنتطرق في التوزيع السكاني لمعرفة التوزيع الفعلي للسكان وتوزيعهم النسبي والكثافي في منطقة الدراسة لمعرفة مدى اثر هذا التوزيع في عملية التخطيط للتنمية الريفية فيها.

1- التوزيع الفعلي للسكان

يقصد بالتوزيع الفعلي الحجم السكاني الموجود في منطقة ووقت محددين[1]. أي انه يمثل الأعداد الرقمية الحقيقية للسكان وبحسب الوحدات الإدارية التابعة لمنطقة الدراسة، وتبين من خلال الجدول (12) أن العدد الكلي لسكان ريف قضاء الناصرية قد بلغ (103377 نسمة) حسب إحصاءات تعداد 1997، توزع هذا العدد السكاني بشكل غير متساوي ومتباين على أنحاء ريف قضاء الناصرية متمثلاً بوحداته الإدارية الأربعة ماعدا مركز القضاء الذي يخلو من الريف تماماً وهذه الوحدات هي كل من ناحية (أور، البطحاء، سيد دخيل، لإصلاح)، إذ أن ناحية أور جاءت بالمرتبة الأولى بعدد سكان بلغ (33360 نسمة)، تلتها بالمرتبة الثانية ناحية سيد دخيل بحجم سكاني قدرة (31454 نسمة)، ثم جاءت ناحية البطحاء والإصلاح بالمرتبة الثالثة والرابعة تتابعاً بعدد سكاني بلغ لكل منها (21469 نسمة) و (17094 نسمة) على التتابع، في حين وصل عدد سكان ريف قضاء الناصرية حسب تقديرات 2007 إلى (144948 نسمة)، وتوزع هذا العدد بشكل غير متساوي في منطقة الدراسة، إذ تبوأت ناحيتي أور وسيد دخيل أيضاً المرتبة الأولى والثانية وبمجموع سكاني قدرة (46785، 44095 نسمة) على التوالي، بينما جاءت الإصلاح بالمرتبة الثالثة بحجم سكاني بلغ (30109 نسمة)، فيما احتلت البطحاء المرتبة الأخيرة بعدد سكاني قدرة (23959 نسمة)، إما في عام 2017 فيلحظ من الجدول أعلاه والخريطة (8) أنه قد بلغ عدد السكان في ريف القضاء نحو (168680 نسمة)، ولم يختلف ترتيب الوحدات الإدارية بل كان مشابهاً لعام 2007، إذ جاءت أور وسيد دخيل بالمرتبتين الأولى والثانية أيضاً وبعدد سكاني قدره (63919، 48180 نسمة) تواليا، إما الإصلاح فقدر عدد سكانها بـ(32145 نسمة) لتحتل بذلك المرتبة الثالثة، في حين البطحاء بلغ مجموع سكانها (24436 نسمة) من أجمالي سكان منطقة الدراسة لتقع بذلك أخيراً في ترتيب نواحي القضاء من حيث عدد سكان الريف لسنة 2017.

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي، التوزيع الجغرافي للسكان وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة 1994–2004 (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد1، العدد65، بغداد، 2011، ص318.

الجدول(12) التوزيع الفعلي والنسبي لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997-2017)

الوحدات الإدارية	1997			2007			2017		
	عدد السكان	النسبة %	المرتبة	عدد السكان	النسبة %	المرتبة	عدد السكان	النسبة %	المرتبة
أور	33360	32.3	1	46785	32.3	1	63919	37.9	1
البطحاء	21469	20.8	3	23959	16.5	4	24436	14.5	4
سيد دخيل	31454	30.4	2	44095	30.4	2	48180	28.5	2
الإصلاح	17094	16.5	4	30109	20.8	3	32145	19.1	3
المجموع	103377	100	4	144948	100	4	168680	100	4

المصدر: الباحث بالاعتماد على:- 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية للأعوام 2007 و 2017، بيانات غير منشورة .

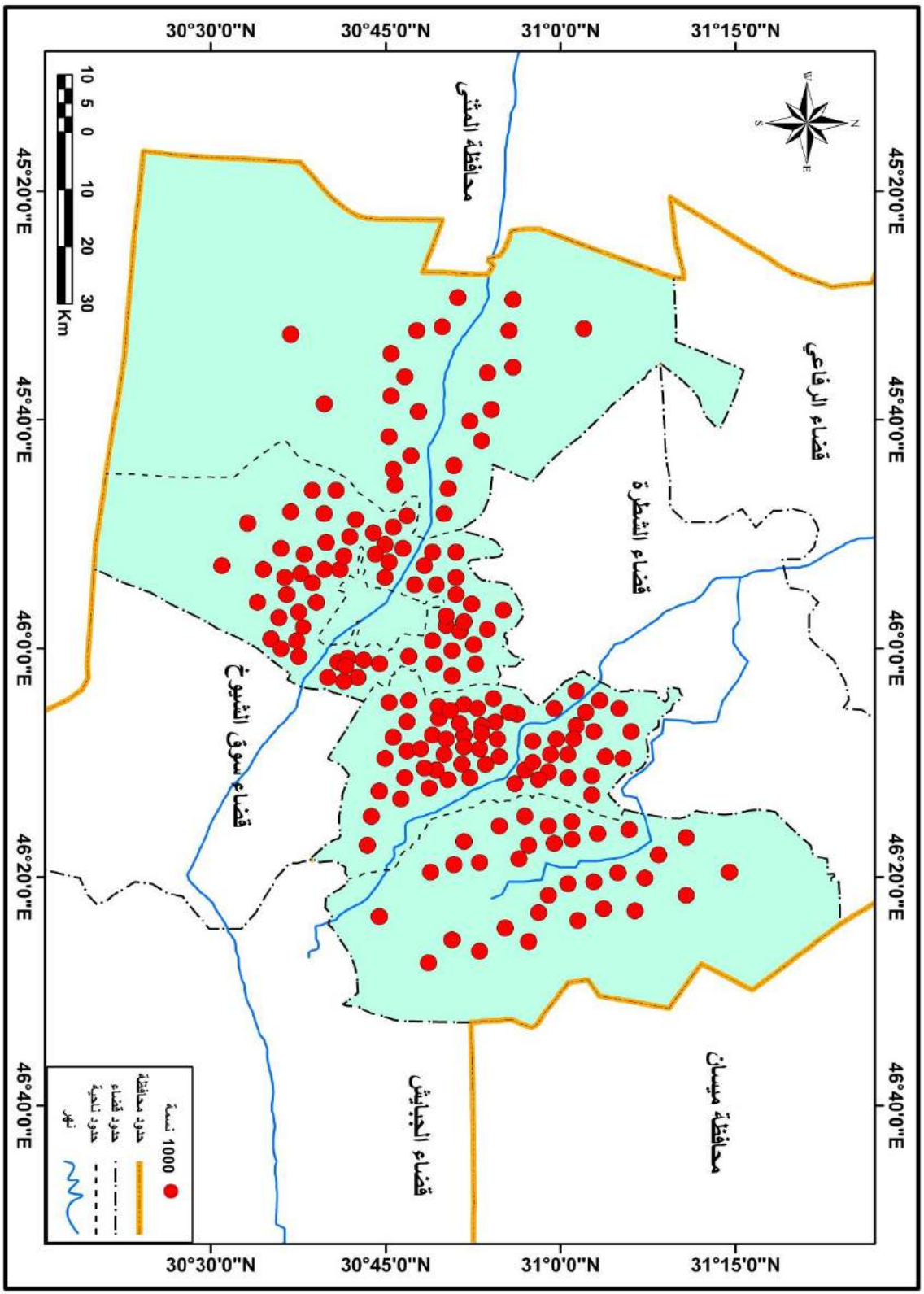
2- التوزيع النسبي للسكان

يفيد هذا التوزيع في معرفة الوزن النسبي لعدد السكان في أي مكان معين[1]. والتوزيع النسبي هو تبسيط للتوزيع العددي للسكان وذلك من خلال تحويل الأعداد إلى نسب مئوية لتكون بمجموعها النسبة الكلية لسكان المنطقة المدروسة، وتوضح هذه النسب واختلافاتها مكانياً وزمانياً أهمية المنطقة وتطورها خلال مدة معينة[2].

يتضح من الجدول(12) والخريطة (9) أن التوزيع النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية يتسم بالتباين زمانياً ومكانياً وعدم التوازن بين وحداته الإدارية، إذ جاء ريف ناحية أور بالمرتبة الأولى بنسبة سكان بلغت (32.3%) من أجمالي سكان منطقة الدراسة بحسب نتائج تعداد 1997، تلتها سيد دخيل بنسبه (30.4%)، فيما سجلت البطحاء نسبة (20%) لتأتي في المرتبة الثالثة، وجاءت الإصلاح أخيراً بنسبة (16.5%) من إجمالي سكان ريف القضاء.

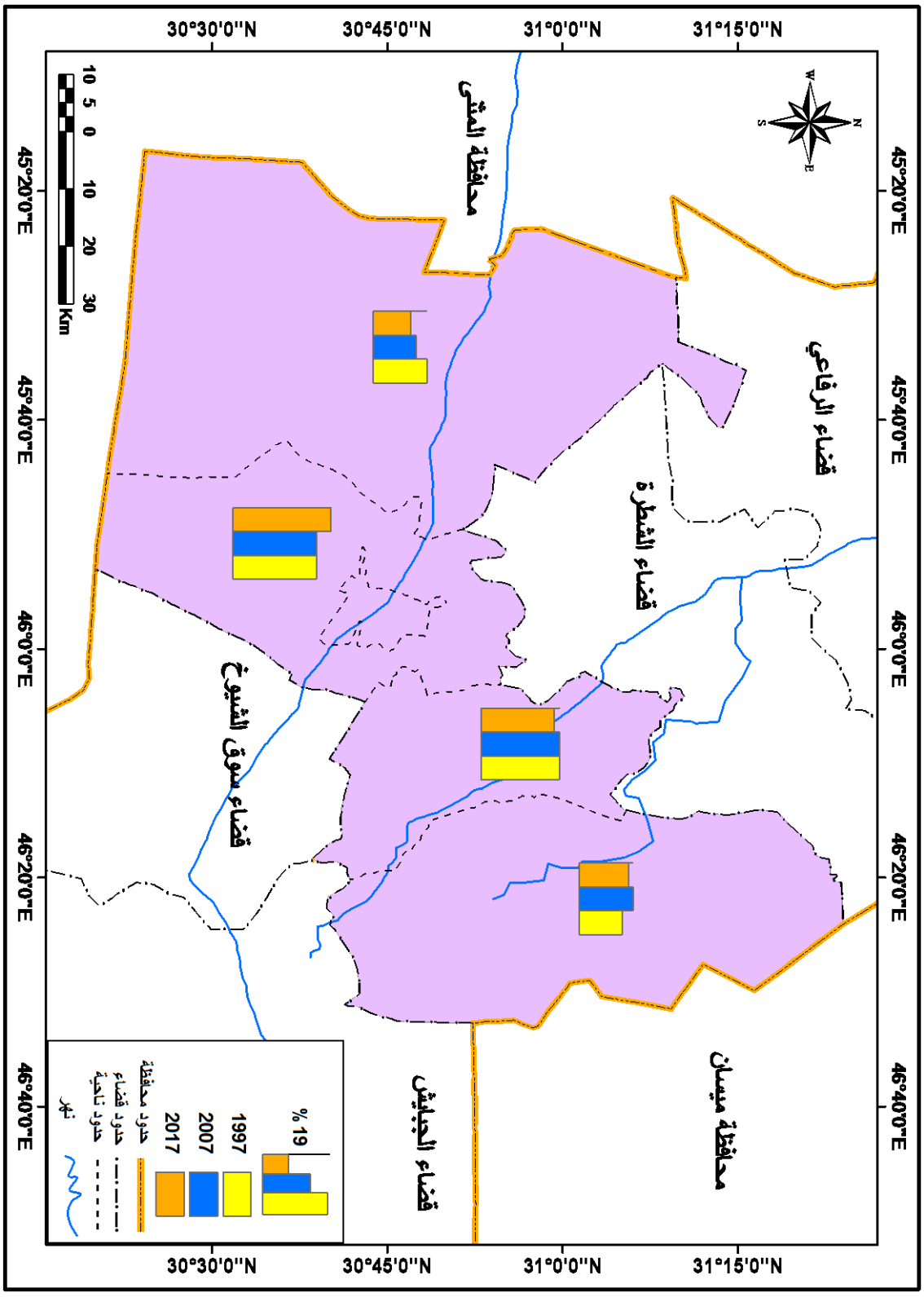
إما التوزيع النسبي للسكان في عام 2007 فقد جاءت أيضاً أور بالمرتبة الأولى وسيد دخيل في المرتبة الثانية وبنسب (32.2، 30.4%) على التوالي، واحتلت الإصلاح المرتبة الثالثة بنسبه بلغت

(1) عبد علي الخفاف، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص93 .
(2) حسام صبار هادي الزيادي، التمثيل الخرائطي لتوزيع سكان محافظة ذي قار لعام 2010 باستخدام GIS، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2013، ص68- 69 .



الخريطة (8) التوزيع الفعلي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (21).



الخريطة (9) التوزيع النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997 – 2017)

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (12).

(20.8%)، في حين جاءت البطحاء بالمرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة (16.5%) من أجمالي سكان ريف القضاء، إما في عام 2017 فكان التوزيع النسبي في ريف القضاء لا يختلف من حيث الترتيب عن السنوات السابقة، إذ تصدرت المرتبة الأولى ناحية أور بنسبة سكان (37.9%) ثم تبعتها سيد دخيل بـ(28.5%)، وجاءت بعدها الإصلاح بنسبة (19.1%)، ثم تلتها البطحاء بنسبة (14.5%) لتأتي بذلك في المرتبة الأخيرة من حيث أجمالي سكان ريف قضاء الناصرية.

وللوقوف على التغير المطلق والنسبي لسكان ريف القضاء يتضح من خلال معطيات الجدول (13) والشكل (10) أن التغير المطلق لعموم ريف القضاء بلغ (41571 نسمة)، في حين بلغ التغير النسبي (167.9%)، وبالنسبة للوحدات الإدارية فقد جاء ريف أور أولاً من حيث التغير المطلق بواقع (13425 نسمة)، ثم جاء كل من الإصلاح وسيد دخيل بتغير قدرة (13015، 12641 نسمة) على التوالي، في حين جاءت البطحاء بالمرتبة الأخيرة بواقع (2490 نسمة) للمدة (1997–2007)، وفيما يخص التغير النسبي فقد جاءت الإصلاح بالمرتبة الأولى بتغير نسبي قدرة (76.1%)، وجاء بعدها كل من أور وسيد دخيل والبطحاء بواقع (40.2، 40.1، 11.5%) تواليا وللمدة نفسها.

وبخصوص المدة (2007–2017) فقد بلغ التغير المطلق (23732 نسمة)، فيما بلغ التغير النسبي (16.3%) في عموم منطقة الدراسة، وعلى مستوى الوحدات الإدارية فقد جاءت أور بالمرتبة الأولى واستقرت البطحاء بالمرتبة الأخيرة فيما يتعلق بالزيادة السكانية وبواقع (17134، 477 نسمة) على التوالي، وقد تصدرت الترتيب ناحية أور واستقرت ناحية البطحاء في المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بالتغير النسبي وبواقع قدرة (36.6، 1.9%) على التوالي وللمدة نفسها أيضاً.

نستنتج في ضوء ما تقدم أن التوزيع العددي والنسبي لسكان ريف قضاء الناصرية متباين فيما بين وحداته الإدارية، إلا أن هذا التباين ليس بالدرجة الكبيرة جداً والتي من الممكن أن تشكل عائقاً إمام عملية التخطيط للتنمية الريفية الشاملة لمنطقة الدراسة، وأن عدم التباين الكبير في توزيع السكان من شأنه تسهيل عملية وضع الخطط والدراسات التنموية التي من شأنها تطوير المجتمع الريفي والنهوض بواقعه لاسيما الزراعي لغرض تحسين المستوى ألاقتصادي لسكان الريف، كما أن عدم التباين الكبير في توزيع السكان له دور هام في تسهيل عملية توفير الاحتياجات الأساسية من الخدمات المجتمعية لاسيما التعليمية منها والصحية، فضلاً عن خدمات البنى الارتكازية كطرق النقل وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الحياة لسكان الريف وبالتالي الحد من الهجرة نحو المدن، ومن ثم رفع مستوى التنمية الريفية على اختلاف جوانبها، إذ أن تقارب توزيع السكان وعدم وجود تباين كبير من شأنه تسهيل عملية تقديم تلك الخدمات على العكس مما لو كان السكان يتوزعون بشكل متباين جداً.

الجدول (13) التغير المطلق والتغير النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997-2017)

الوحدات الإدارية	2007-1997		2017-2007	
	التغير(*) المطلق	التغير(**) النسبي	التغير المطلق	التغير النسبي
أور	13425	40.2	17134	36.6
البطحاء	2490	11.5	477	1.9
سيد دخيل	12641	40.1	4085	9.2
الإصلاح	13015	76.1	2036	6.7
المجموع	41571	167.9	23732	16.3

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (12).

(*) تم استخراج التغير المطلق من قبل الباحث وفق القانون الآتي:

عدد السكان في التعداد الثاني – عدد السكان في التعداد الأول .

المصدر: للمزيد ينظر:- يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا دراسة السكان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1985، ص37.

(**) استخراج التغير النسبي من قبل الباحث وفق المعادلة الآتية:

$$R = \frac{P2 - \mathrm{P1}}{\mathrm{P1}} \times 100$$

إذ أن:

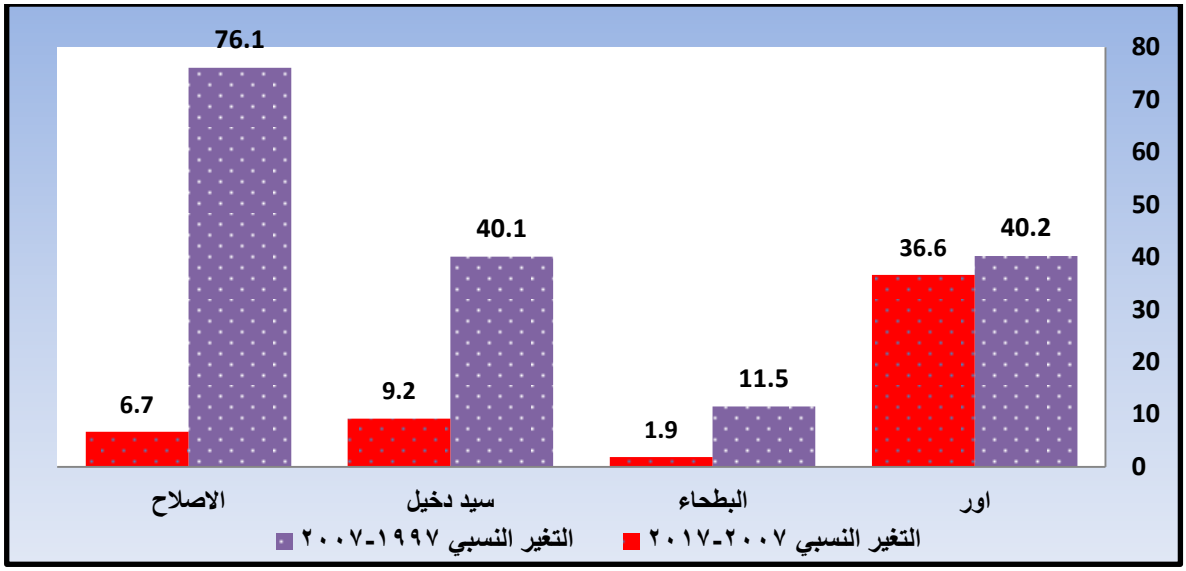
R= معدل التغير النسبي.

P2= عدد السكان في التعداد اللاحق.

P1= عدد السكان في التعداد السابق.

المصدر: - Henry S.Shryock and others, The Mathods and Materials of Demography Studies in Population, Academic press, New York, 1976, p 107 .

الشكل (10) التغير النسبي لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997-2017)



الباحث: بالاعتماد على بيانات الجدول (13) .

3- التوزيـع الكثافي

الكثافة هي تعبير عن النسبة بين السكان والمساحة التي يتوزعون عليها[1]. وتحسب بقسمة عدد السكان على المساحة لغرض معرفة عدد السكان في الميل أو الكيلو متر المربع الواحد أو المتر المربع أو الدونم أو الهكتار، لذا فهي ذات أهمية واضحة في دراسة التنمية الريفية إذ إنها تساعد في إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين السكان والأرض التي يعيشون عليها ويمارسون حياتهم وأنشطتهم المختلفة فيها، فضلاً عن أهميتها في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والتخطيط عامة، مما يتطلب توفير بيانات محددة عن كثافة السكان من أجل توجيه التخطيط لخدمتهم، لاسيما الخطط التنموية التي تهدف للنهوض بالواقع ومنها الواقع الريفي وأحداث ة تنمية ريفية متطورة من كافة الجوانب، وتوجد عدة أنواع من الكثافات، لكن سنتطرق لأهم أنواع الكثافات ذات الصلة بموضوع التنمية الريفية وهي:

أ- الكثافة العامة أو الحسابية :

تعد من أكثر المقاييس استعمالاً إذ يمكن استخراجها لأي منطقة بسهوله وذلك عن طريق معرفة مساحة المنطقة وعدد سكانها أولاً ومن ثم قسمة عدد السكان على المساحة الكلية، سواء كانت المساحة (ميل^2، كم^2، فدان، هكتار، م^2)[2]. وقد بلغت الكثافة الحسابية لسكان ريف قضاء الناصرية بشكل عام

(1) فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص120 .

(2) يسري الجوهري، المضمون البشري في الجغرافيا، ط1، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص127 .

(23.3 نسمة/ كم^2) لسنة 1997، وسجلت أعلى كثافة سكانية في ريف ناحية سيد دخيل إذ بلغت (57.5 نسمة/ كم^2)، تلتها ناحية أور بكثافة قدرها (40.3 نسمة/ كم^2)، فيما احتلت ناحية الإصلاح المرتبة الثالثة بنحو (14.8 نسمة/ كم^2)، في حين سجلت اقل كثافة في ناحية البطحاء قدرها (11.2 نسمة/ كم^2) لتحتل المرتبة الأخيرة في الكثافة العامة لريف قضاء الناصرية لسنة 1997 الجدول (14)، وقد شهد ريف القضاء بعد العام المذكور تزايد في الكثافة العامة لتبلغ عموماً (32.7 نسمة/ كم^2) في سنة 2007، وقد تبوأت ناحية سيد دخيل أيضاً المرتبة الأولى بكثافة بلغت (80.6 نسمة/ كم^2)، ثم جاءت ثانياً ناحية أور بـ(56.5 نسمة/ كم^2)، ثم ناحية الإصلاح بواقع (26.1 نسمة/ كم^2)، وجاءت أخيراً ناحية البطحاء حيث بلغت فيها الكثافة الحسابية (12.5 نسمة/ كم^2) وبارتفاع طفيف عن سنة 1997، إما بحسب تقديرات 2017 فيلحظ أن الكثافة العامة اتسمت بزيادتها الطفيفة عن سنة 2007 إذ بلغت في عموم ريف القضاء (38.0 نسمة/ كم^2)، وبالترتيب نفسة للعام السابق، إذ سجلت أعلى كثافة في ناحية سيد دخيل بواقع (88.0 نسمة/ كم^2)، تبعتها ناحيتي أور والإصلاح بواقع (77.2، 27.8 نسمة/ كم^2) على التوالي، لتستقر في المرتبة الأخيرة ناحية البطحاء بنحو (12.8 نسمة/ كم^2).

نستنتج مما تقدم أن الكثافة العامة في منطقة الدراسة تتميز بتباينها الشديد بين الوحدات الإدارية، إذ سجلت أعلى كثافة سكانية عامة في ريف ناحيتي سيد دخيل وأور فيما سجلت اقل كثافة سكانية عامة في ناحية البطحاء للمدة (1997 – 2017)، ويرجع سبب ذلك الفارق إلى الاختلاف في المساحات والسكان بين الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية، وأن هذا النوع من الكثافة لا يعد دقيقاً في الحسابات السكانية. إذ أنها تفترض جميع المناطق الجغرافية متجانسة ومتساوية في التوزيع السكاني وهذا غير صحيح، وبالتالي تعطي أرقام غير دقيقة ومضللة، وفائدتها قليلة، وهي في الوقت نفسه لا تعطي بيانات أو مؤشرات تفصيلية أو نوعية[1]. لأنها لا تعبر بشكل صحيح عن صورة حجم الضغط الحقيقي للسكان على الرقعة المساحية للأرض التي يعيشون عليها، وهذا بدورة يضلل عملية وضع الدراسات والخطط التنموية التي تهدف إلى النهوض بالواقع الريفي، لأنها تعطي بيانات تفتقر للدقة إذ لا توضح حقيقة ازدحام السكان وانتشارهم وتغض النظر عن الإمكانات الاقتصادية للمنطقة المدروسة، مما يؤدي إلى عدم دقة تلك الخطط والدراسات التنموية عموماً، لذا فسيتم دراسة الكثافة الريفية لأنها أكثر دقة ومصداقية في دراسة التوزيع الكثافي لسكان الريف ضمن المساحة الريفية.

(1) إبراهيم احمد سعيد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997، ص72– 73 .

الجدول (14) الكثافة العامة الحسابية(*) لسكان ريف قضاء الناصرية للمدة (1997 -2017)

الوحدات الإدارية	الكثافة لعام 1997			الكثافة لعام 2007			الكثافة لعام 2017		
	عدد السكان	المساحة كم^2	الكثافة نسمة/كم^2	عدد السكان	المساحة كم^2	الكثافة نسمة/كم^2	العدد	المساحة كم^2	الكثافة نسمة/كم^2
أور	33360	827	40.3	46785	827	56.5	63919	827	77.2
البطحاء	21469	1905	11.2	23959	1905	12.5	24436	1905	12.8
سيد دخيل	31454	547	57.5	44095	547	80.6	48180	547	88.0
الإصلاح	17094	1153	14.8	30109	1153	26.1	32145	1153	27.8
المجموع	103377	4432	23.3	144948	4432	32.7	168680	4432	38.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- الجدول (2).

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة.

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات السكان حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2007، بيانات غير منشورة.

4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

ب- الكثافة الريفية :

هي نوع آخر من الكثافات السكانية التي تقوم بإظهار العلاقة بين سكان الريف والمساحة التي يعيشون فيها. إذ يتم حساب هذه الكثافة على أساس قسمة عدد سكان الريف على المساحة المزروعة فعلاً[1]. وهذه الكثافة أكثر دقة من الكثافة العامة (الحسابية)، وذلك لأنها تحسب المساحات المزروعة فعلاً بينما تقوم

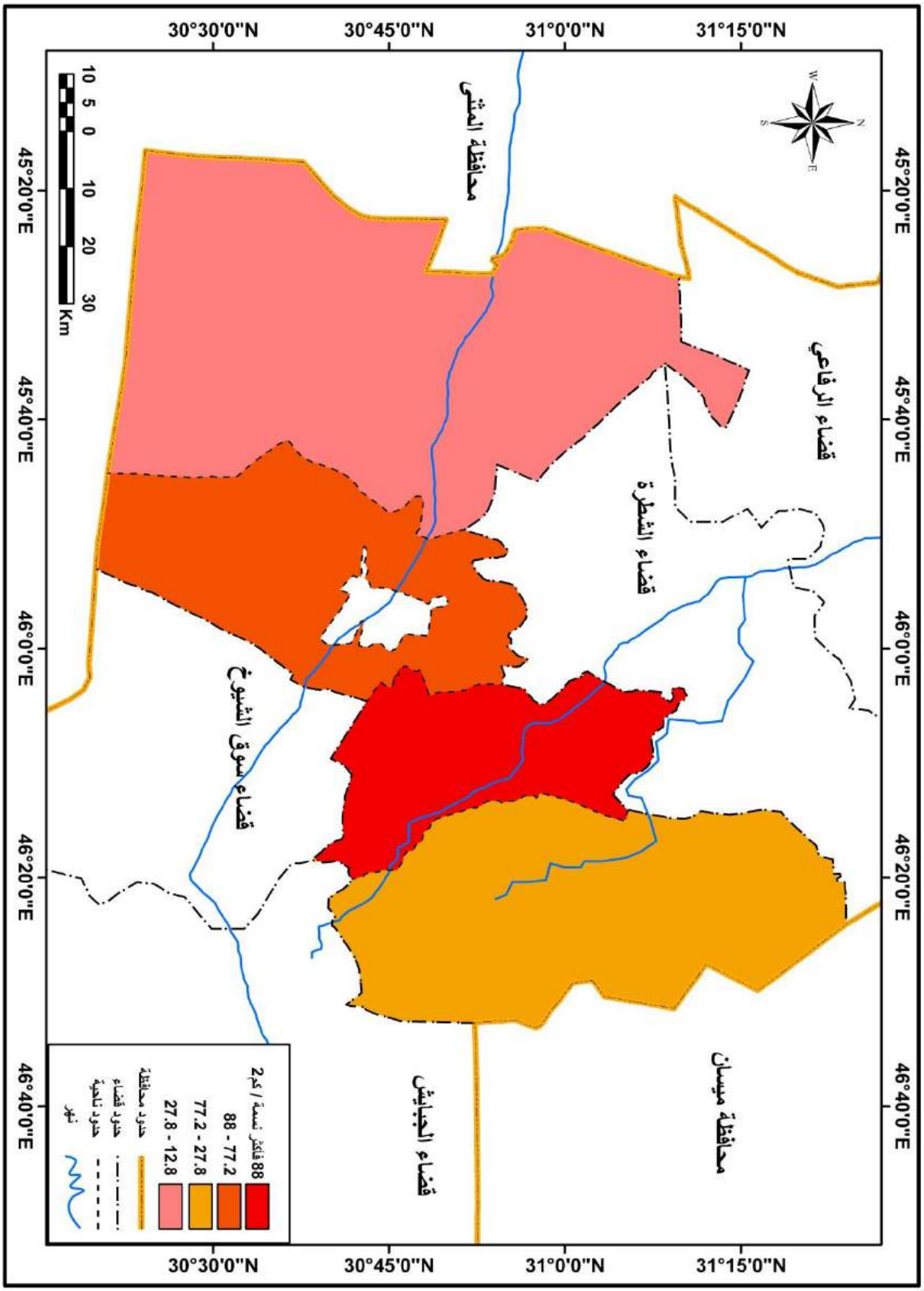
(*) تم استخراج الكثافة العامة من قبل الباحث بالاعتماد على الصيغة الآتية:-

الكثافة الحسابية = عدد سكان منطقة ما / المساحة الكلية لتلك المنطقة .

المصدر:- عدنان السيد حسن، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص212 .

(1) تكون صيغة استخراج الكثافة الريفية بالصورة الأتية :-
الكثافة الريفية = عدد سكان الريف / المساحة المزروعة فعلاً .
المصدر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص192.

الخريطة (10) الكثافة العامة لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (14).

بإهمال المساحات الأخرى غير المستغلة في الزراعة، وبذلك تكون أكثر مصداقية ودقة في تقديم البيانات السكانية اللازمة لوضع الدراسات والبرامج والخطط التنموية من اجل النهوض بالمجتمع الريفي لمنطقة الدراسة وتنميته في مختلف المجالات الخدمية منها والإنسانية.

ويلحظ من الجدول (15) والخريطة (11) أن الكثافة الريفية بلغت في عموم منطقة الدراسة (441.9 نسمة/ كم^2) لعام 2017، وهي تتباين من ناحية لأخرى ضمن ريف قضاء الناصرية، فقد سجلت أعلى كثافة ريفية في ناحية أور بمقدار (1009.7 نسمة/ كم^2)، فيما جاءت ناحية سيد دخيل ثانياً بواقع (733.3 نسمة/ كم^2)، ويرجع سبب ارتفاع الكثافة الريفية في أور وسيد دخيل إلى العدد السكاني الكبير في ريفهما، فضلاً عن صغر مساحة الناحيتين لاسيما صغر المساحات الصالحة للزراعة فيهما مقارنة بالنواحي الأخرى، ثم جاءت ناحيتي البطحاء والإصلاح بكثافة ريفية قدرها (648.1، 149.5 نسمة/ كم^2) على التوالي، وترجع قلة الكثافة الريفية في الناحيتين الأخيرتين إلى قلة عدد السكان فيهما مقارنة بمساحة الأراضي المزروعة والواسعة بكل منها على العكس من ناحيتي سيد دخيل وأور.

ج- الكثافة الزراعية :

تحسب هذه الكثافة بقسمة عدد السكان العاملين بالزراعة في مكان ما على مساحة الأراضي المزروعة فعلا في ذلك المكان[1]. وتعد الكثافة الزراعية من المقاييس الهامة لاسيما في المناطق الريفية التي يسود فيها النشاط الزراعي على غيرة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، إذ تتمتع بدقة كبيرة ومصداقية في توضيح تباين التوزيع المكاني لسكان الريف لأنها تهتم فقط بدراسة المساحات المستثمرة بالزراعة دون غيرها، ومن ثم معرفة أثر ذلك التوزيع في عملية التخطيط للتنمية الريفية على اختلاف جوانبها في منطقة الدراسة. ويتبين من الجدول (16) والخريطة (12) أن الكثافة الزراعية بلغت في عموم ريف قضاء الناصرية لسنة 2017 (18.9نسمة /كم^2)، وقد تباينت هذه الكثافة فيما بين الوحدات الإدارية إذ سجلت أعلى كثافة زراعية في ريف ناحية أور قدرها (43.0 نسمة /كم^2)، تلاها في المرتبتين الثانية والثالثة ناحيتي سيد دخيل والبطحاء وبواقع (29.7، 20.0 نسمة/كم^2) على التوالي، فيما سجلت أقل كثافة زراعية في ناحية الإصلاح بواقع قدره (8.3 نسمة/كم^2).

(1) تكون صيغة استخراج الكثافة الزراعية كالآتي :

الكثافة الزراعية = عدد السكان العاملين في الزراعة / مساحة الأرض المزروعة فعلاً .

المصدر: سالم خلف عبد، المجتمع الريفي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل، 1992، ص119.

الجدول(15) الكثافة الريفية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لعام 2017

الوحدات الإدارية	عدد السكان	المساحة المزروعة فعلاً/ دونم	المساحة المزروعة فعلاً/ كم^2(*)	الكثافة الريفية نسمة/ كم^2	المرتبة
أور	63919	25325	63.3	1009.7	1
البطحاء	24436	15118	37.7	648.1	3
سيد دخيل	48180	26285	65.7	733.3	2
الإصلاح	32145	85967	214.9	149.5	4
المجموع	168680	152695	381.7	441.9	4

المصدر: الباحث بالاعتماد على : 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

2- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018.

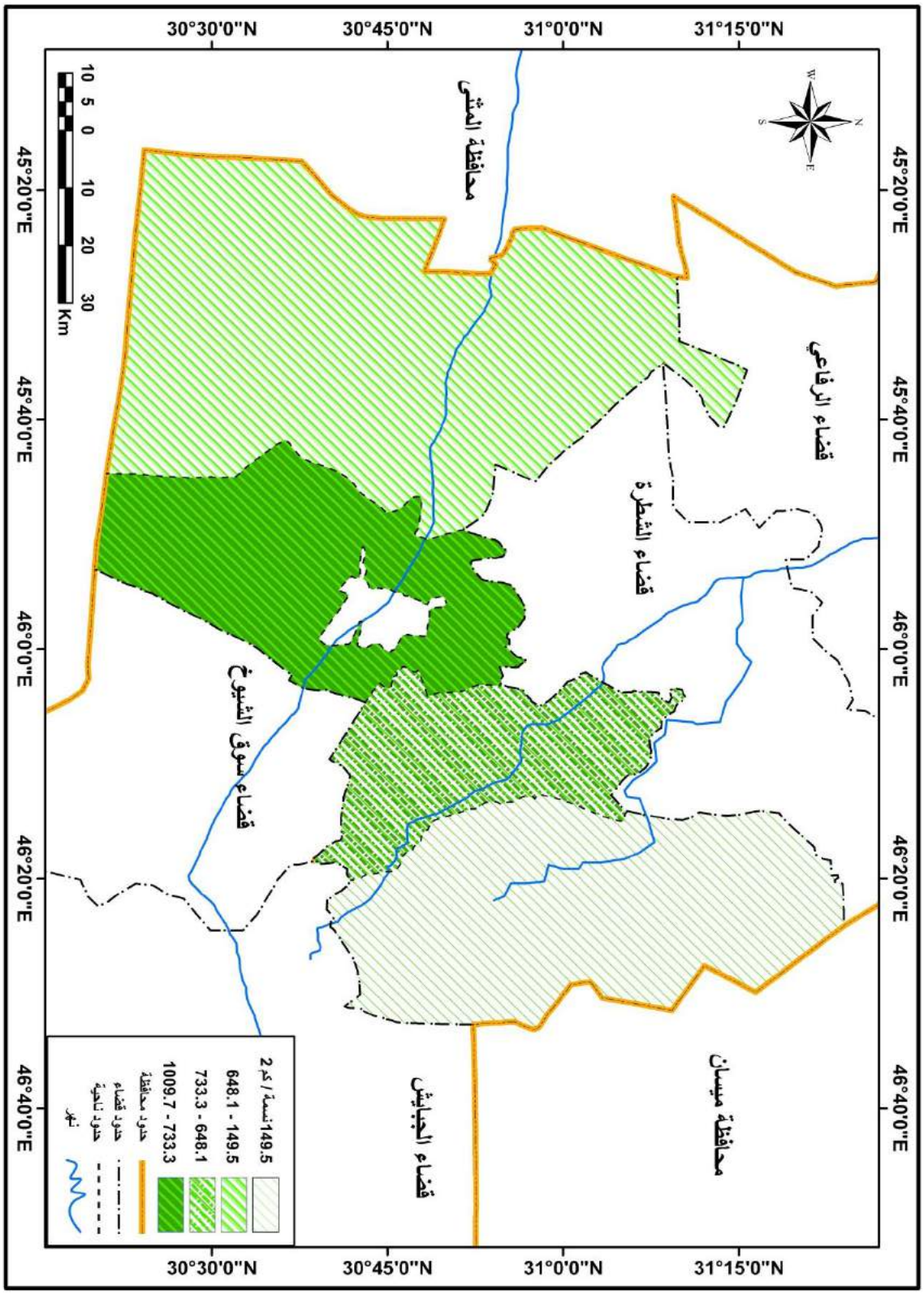
الجدول (16) الكثافة الزراعية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لعام 2017

الوحدات الإدارية	عدد السكان العاملين بالزراعة/ نسمة	المساحة المزروعة فعلاً/ كم^2	الكثافة الزراعية نسمة/ كم^2	المرتبة
أور	2724	63.3	43.0	1
البطحاء	755	37.7	20.0	3
سيد دخيل	1956	65.7	29.7	2
الإصلاح	1784	214.9	8.3	4
المجموع	7219	381.7	18.9	4

الباحث بالاعتماد على : 1 - جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017.

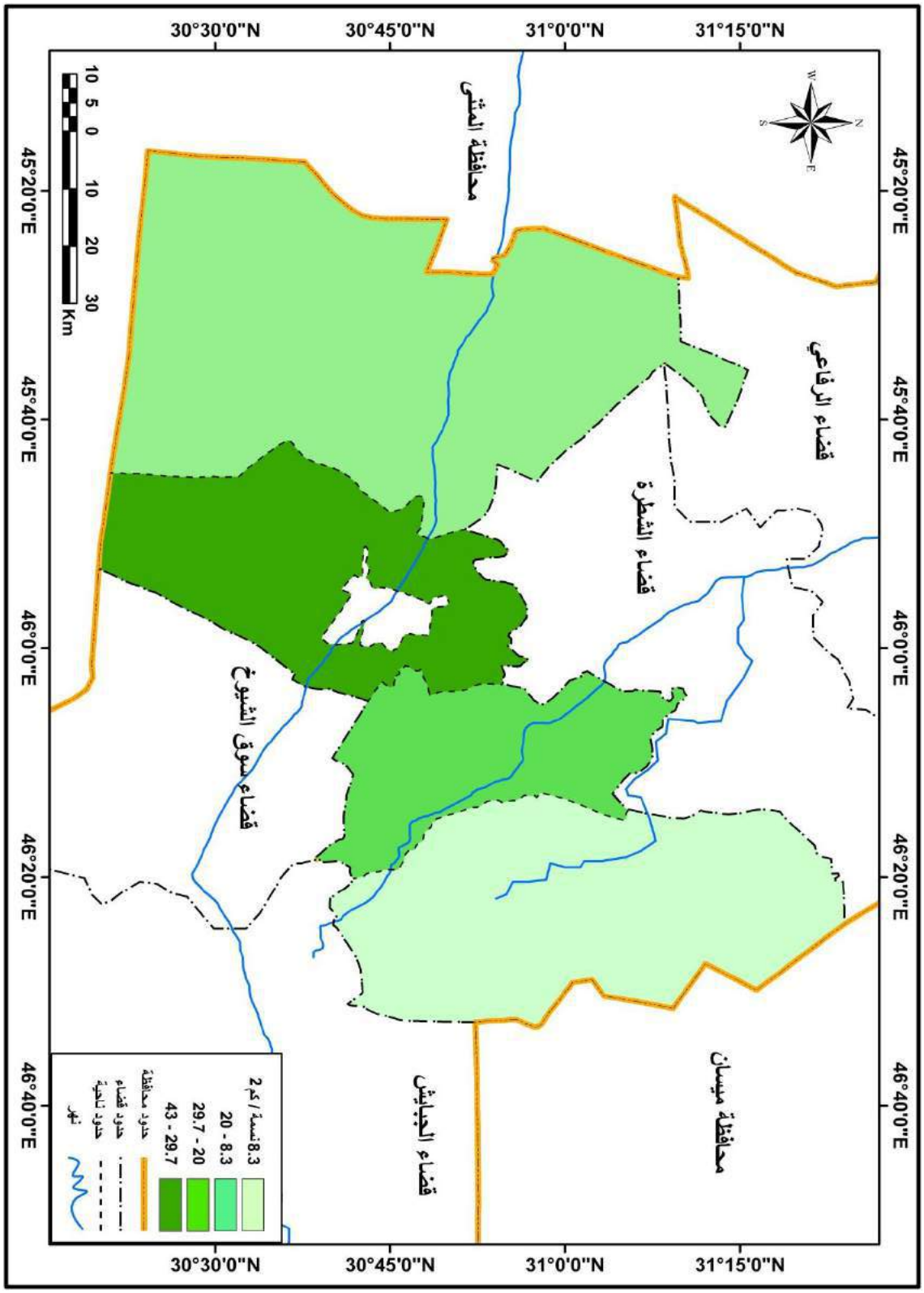
2- الجدول (15) .

(*) تم تحويل المساحة المزروعة فعلاً من قبل الباحث من وحدة (الدونم) إلى وحدة (كم^2) كالآتي:
المساحة المزروعة (دونم) في كل وحدة إدارية ÷ 400 .



الخريطة (11) الكثافة الريفية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (15).



الخريطة (12) الكثافة الزراعية لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (16).

يتضح مما سبق أن هناك تبايناً واضحاً في الكثافة الزراعية لمنطقة الدراسة، وهذه التباين ناتج عن تباين أعداد العاملين بالزراعة من ناحية لأخرى، فضلاً عن تباين المساحات المزروعة، إذ سجلت أعلى كثافة زراعية في أور وسيد دخيل وارتفاع الكثافة هذا يعود إلى ارتفاع عدد العاملين في النشاط الزراعي مقابل قلة المساحات المزروعة فيهما، في حين أن انخفاض الكثافة الزراعية في البطحاء والإصلاح يعود إلى قلة عدد العاملين بالزراعة مقابل اتساع مساحة الأراضي المزروعة فعلاً، مما نتج عنة قلة في الكثافة الزراعية، وللكثافة الزراعية أهمية في عملية التخطيط للتنمية الريفية، إذ أنها تدرس وظيفتي الأرض والسكان معاً، كما أنها تعطي فكرة صادقة وصورة واضحة عن العلاقة بين الأيدي الريفية العاملة في الزراعة والأرض الزراعية، وبالتالي تساعد في معرفة مقدار التنمية الزراعية ومتطلباتها، فضلاً عن ذلك فأنها تهدف إلى معرفة عدد العاملين في النشاط الزراعي ومعرفة حجم المساحة المزروعة فعلاً، مما يزود المختصين بمجال التنمية والتخطيط بمعلومات قيمة ودقيقة عن منطقة الدراسة، مما يسهل وضع الخطط والدراسات التنموية لغرض تطوير الواقع الزراعي للمنطقة والنشاط الاقتصادي عموماً، وبالتالي أحداث تنمية ريفية تؤدي إلى تحسين واقع المجتمع الريفي من كافة النواحي.

4- نسبة التركز السكاني

يرتبط بدراسة التوزيع الجغرافي للسكان في أي إقليم محاولة التعرف على نمط التركز السكاني في ذلك الإقليم، أي مدى ميل السكان إلى التجمع أو التركز ضمن منطقة واحده داخل حدود ذلك الإقليم أو التشتت داخل تلك الحدود[1]. وأن دراسة التركز السكاني تعد على جانب كبير من الأهمية لاسيما في مجال الدراسات التنموية والتخطيط، إذ أن تركز السكان في منطقة معينة يشكل عبئاً عليها لاسيما فيما يتعلق بالضغط على الخدمات باختلافها الصحية والتعليمية وخدمات البنى الارتكازية كمياه الشرب والنقل والكهرباء، مما يعرقل عملية التخطيط للتنمية في أي إقليم، لذا يستلزم معرفة هذا التركز لغرض وضع الدراسات والخطط المناسبة لمعالجة هذه المشكلة، وذلك أما من خلال أعادة توزيع السكان في المناطق قليلة التركز أو توفير الخدمات بما يناسب هذا التركز السكاني.

يلحظ من الجدول (17) والشكل (11) والخريطة (13) نسبة التركز السكاني في ريف الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية متباينة إذ سجلت أعلى نسبة تركز في ناحية البطحاء بواقع (28.5)، وهذه النسبة تشير إلى التوزيع المتساوي الذي يميل إلى التركز إلى حد ما، وتعود هذه النسبة من التركز في هذه الناحية إلى أنها منطقة صحراوية نوعاً ما لذا يتجمع اغلب السكان على ضفتي نهر الفرات الذي يمر من وسطها،

(1) فتحي محمد أبو عيانه، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص41 .

الجدول (17) نسبة التركز السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	المساحة ($كم^2$)	المساحة % (س)	السكان (نسمه)	السكان % (ص)	(س- ص) (*)	المرتبة
أور	827	18.7	63919	37.9	19.2	2
البطحاء	1905	43	24436	14.5	28.5	1
سيد دخيل	547	12.3	48180	28.5	16.2	3
الإصلاح	1153	26.0	32145	19.1	6.9	4
المجموع	4432	100	168680	100	70.8	4

المصدر: الباحث بالاعتماد على : 1- الجدول (12).

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة .

تلتها ناحية أور بنسبة تركز قدرها (19.2) وهذه النسبة من التركز تعود إلى صغر مساحة الناحية وارتفاع عدد سكانها إذ أنها تعد الأولى من حيث السكان ضمن نواحي منطقة الدراسة، أما ناحيتي سيد دخيل والإصلاح فبلغت نسبة التركز في كل منهما (16.2، 6.9) ليأتيا في المرتبة الثالثة والرابعة تواليا ونسبة التركز فيهما متساوية التوزيع ويميل السكان للانتشار المتساوي في المنطقة.

(*) تكون صيغة معادلة استخراج نسبة التركز السكاني كالآتي:

نسبة التركز السكاني = 2/1 مجـ (س – ص).

إذ أن : س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى المجموع الكلي لمساحة الإقليم.

ص = النسبة المئوية لسكان المنطقة إلى المجموع الكلي لسكان الإقليم.

مجـ = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب.

للمزيد ينظر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص176.

وينتج عن تطبيق معادلة نسبة التركز نماذج مختلفة من النسب تقاس حسب مؤشرات رقمية تعرف باسم معيار درجة التركز وتتراوح من أقل نسبة (أقرب إلى الصفر) إلى أكبر نسبة (أقرب إلى 100%) ويمكن تمثيلها بالدرجات الأتية:

0 – أقل من 24% متساوي التوزيع – ميل السكان للانتشار المتساوي على امتداد المنطقة.

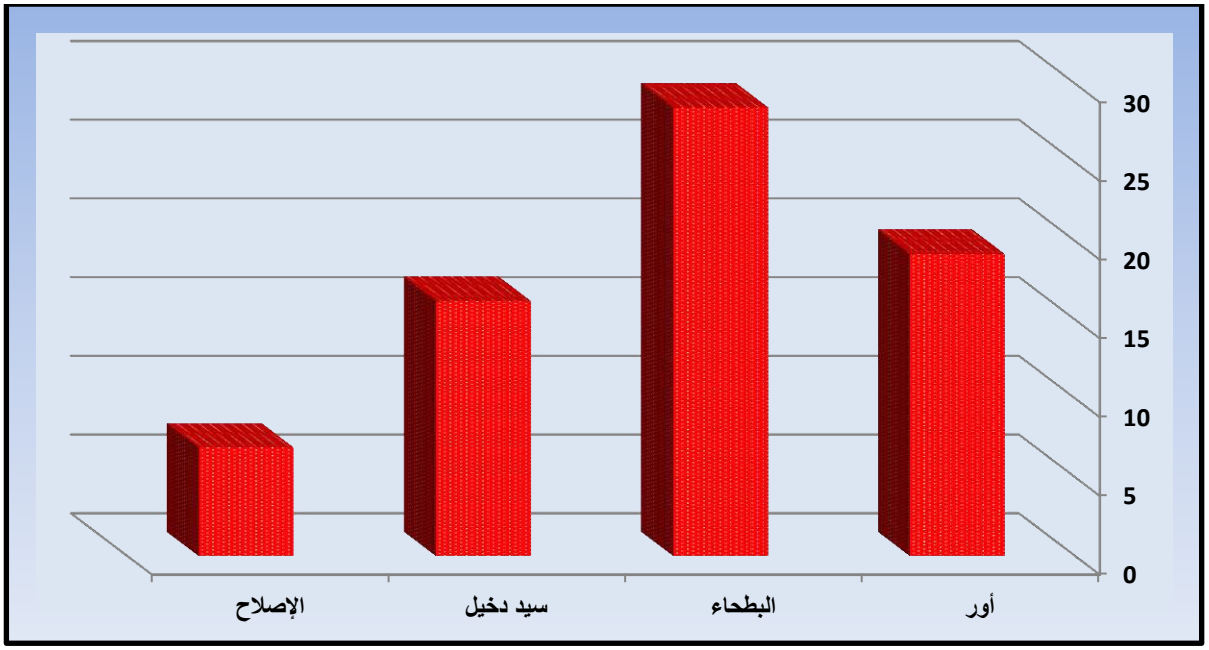
24 – أقل من 50% متساوي التوزيع إلى حد ما – ميل السكان للتركز إلى حد ما.

50 – 75% متوسط التركز – أي ميل السكان للتركز إلى حد ما.

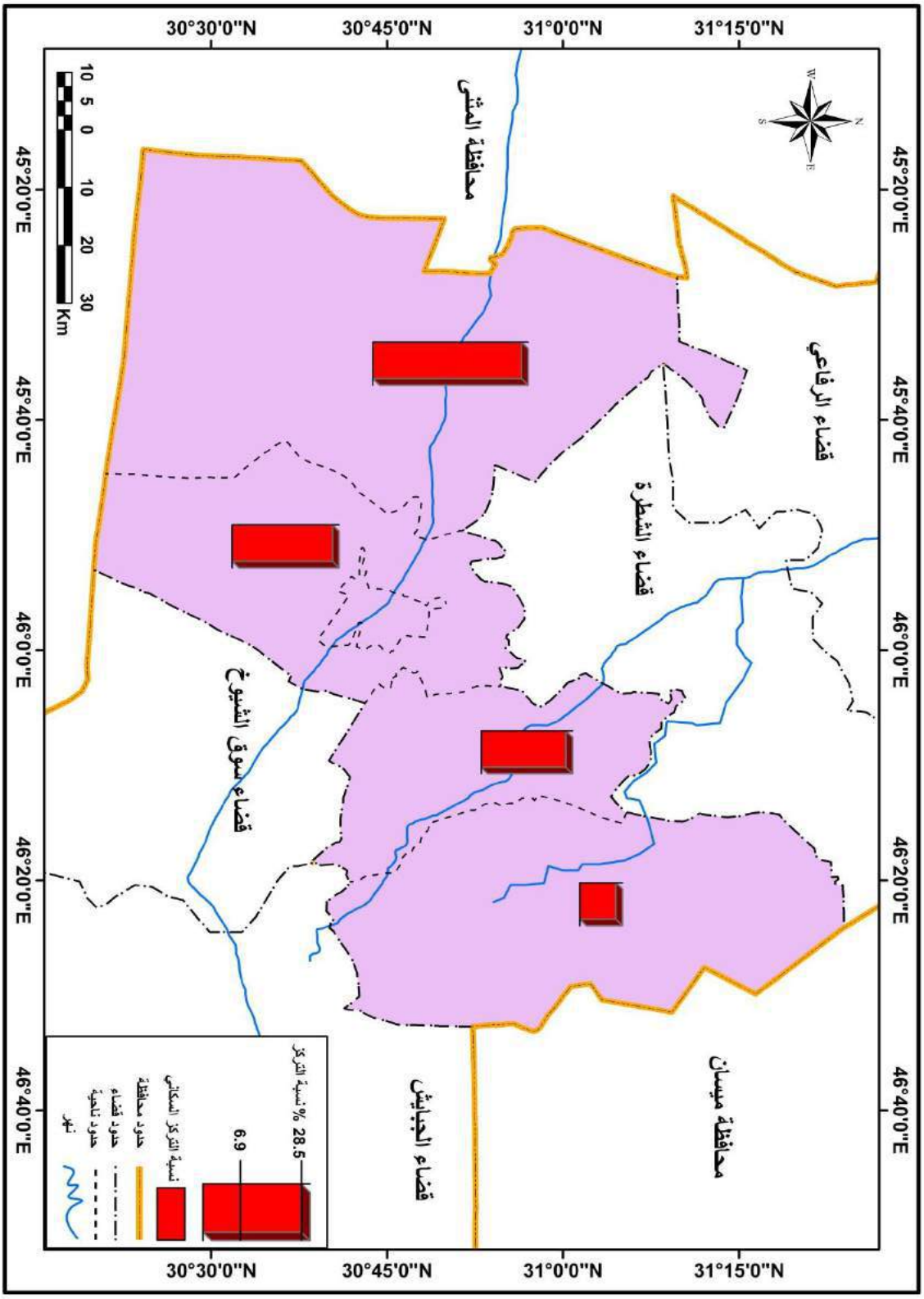
75 –100% شديد التركز – أي ميل السكان للتركز الشديد.

المصدر: حسين عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991 – 2001، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008، ص93 –94.

الشكل (11) نسبة التركز السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (17).



الخريطة (13) نسبة التركز السكاني في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (17).

المبحث الثاني

التركيب السكاني لريف قضاء الناصرية

يشير مفهوم تركيب السكان إلى جميع الحقائق المتعلقة بالسكان التي يمكن قياسها، لاسيما الخصائص التي يمكن الحصول على بياناتها من التعدادات والإحصاءات السكانية[1]. وهذه الخصائص السكانية قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو بيولوجية. لذا تحظى دراسة تركيب السكان بأهمية بالغة في الدراسات السكانية، وذلك لأنه يوضح الاختلافات النوعية للمعلومات الكمية التي توفرها إحصاءات السكان عن تلك الخصائص، لكي يمكن الاستفادة منها في عملية التخطيط لشتى جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم حياة السكان[2]. إذ أن الاختلافات التي تحصل في تركيب السكان خلال مدة زمنية معينة من الزمن ستقود إلى تغيرات في جوانب التنمية المذكورة، لذا يستلزم وضع الدراسات والخطط التنموية اللازمة لمواكبة هذا التغير، كما أن دراسة التركيب تعطي تصورات واضحة ودقيقة لما يمتلكه المجتمع من موارد بشرية من الممكن تصنيفها تبعاً لقطاعات النشاط الاقتصادي وقطاعات المجتمع الأخرى، لذا فأن معرفة التركيب السكاني للمجتمع مهمة جداً في الدراسات التنموية ومنها التنمية الريفية، لأنه يتيح معرفة عدد السكان الذكور والإناث في الريف، وعددهم لكل فئة عمرية، ومعرفة القوى العاملة وعدد السكان في كل مهنة، وتركيبهم التعليمي، ومعرفة متطلبات تنمية هؤلاء السكان ومدى مساهمتهم في التخطيط للتنمية الريفية الشاملة، وسيتم خلال هذا المبحث دراسة التركيب النوعي والعمري والتعليمي والاقتصادي لسكان ريف قضاء الناصرية.

أولا- التركيب النوعي

يعبر عن التركيب النوعي بنسبة الذكور لكل (100) من الإناث، وأن هذه النسبة بين الذكور والإناث تعرف بنسبة النوع[*]. وعندما يتساوى عدد الإناث مع الذكور فأن نسبة النوع تكون (100)، وإذا زاد عدد الذكور على الإناث تكون النسبة أكثر من (100)، أما إذا كان عدد الذكور أقل من الإناث فأن نسبة النوع تكون أقل من (100)[3]. وأن تقسيم المجتمع السكاني ما بين إناث وذكور له أهميته في الجوانب

(1) عباس فاضل السعدي، سكان العراق دراسات في أسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية، ط1، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2013، ص280.

(2) عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1986، ص321 .

(*) نسبة النوع = عدد الذكور/ عدد الإناث × 100 .

(3) عباس فاضل السعدي، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص212.

الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفعل الاختلافات ما بين قوى الرجل والمرأة وتباين متطلبات كل منها[1]. لأن هذه الاختلافات لها تأثير في العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة داخل المجتمع ومدى قدرتها في إمكانية توفير القوة العاملة اللازمة لإعالة وتنمية باقي أفراد المجتمع[2]. وعموماً فان أعداد الذكور والإناث ليست متباينة بشكل حاد في أي مجتمع في ظل سيادة الظروف الاعتيادية، أي في حالة عدم تعرض المجتمع للحروب والهجرة أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى خلل في نسبة النوع.

يظهر من الجدول (18) والشكل (12) والخريطتين (14) و(15) أن نسبة النوع في عموم ريف قضاء الناصرية بلغت بحسب تعداد 1997 (94.8) ذكر لكل مائة أنثى بلغ فيها عدد الذكور (50328) إما عدد الإناث فبلغ (53049)، إما نسبة النوع بحسب الوحدات الإدارية لريف القضاء فبلغت في ناحية أور (96.5)، و(96.6) في البطحاء، فيما بلغت في سيد دخيل (93.5)، و(91.9) ذكر لكل مائة أنثى في الإصلاح.

إما نسبة النوع لعام 2017 فبلغت في منطقة الدراسة بشكل عام (101.1) ذكر لكل (100) أنثى بلغ عدد الذكور فيها (84828) فيما بلغ عدد الإناث (83852)، أما بالنسبة للوحدات الإدارية فقد بلغت نسبة النوع في كل من ناحية أور والبطحاء وسيد دخيل (101.1) ذكر لكل مائة أنثى، فيما بلغت نسبة النوع (101.3) في الإصلاح.

نستنتج مما تقدم أن نسبة النوع في ريف قضاء الناصرية تتميز بانخفاضها الواضح لسنة 1997 والتي بلغت في عموم منطقة الدراسة (94.8) ذكر لكل (100) أنثى، وهذا الانخفاض حدث في تلك المدة بسبب الظروف التي مر بها العراق ومن ضمنة منطقة الدراسة، والمتمثلة بالحروب والحصار الاقتصادي والتي أدت إلى ارتفاع معدل وفيات الذكور مقارنة بالإناث، كما شجعت هذه الظروف لاسيما الاقتصادية منها على هجرة الذكور بشكل خاص إلى الخارج مما تسبب في اختلال التوازن النوعي لسكان ريف القضاء على هذا النحو، كذلك ارتفعت هجرة الذكور نتيجة اضطهاد السياسي وظلم النظام السابق، فضلاً عن أن الأعمال التي يقوم بها الذكور تكون أكثر خطورة من أعمال الإناث مما يتسبب في ارتفاع وفياتهم نتيجة الأعمال الخطرة، كل هذه الأسباب أسهمت بشكل كبير في انخفاض نسبة النوع في ريف قضاء الناصرية مقابل ارتفاع نسبة الإناث، وأن هذه الاختلافات النوعية بين أعداد الإناث والذكور وانخفاض نسبة النوع لها أثار سلبية في عملية التخطيط للتنمية الريفية من خلال أثرها في حدوث بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها في قوة العمل ومعدلات الولادات والوفيات والتوزيع المهني

(1) عبد علي الخفاف، واقع السكان في الوطن العربي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص108.
(2) أحمد حمود محيسن السعدي، التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة (1977-1987)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص3 .

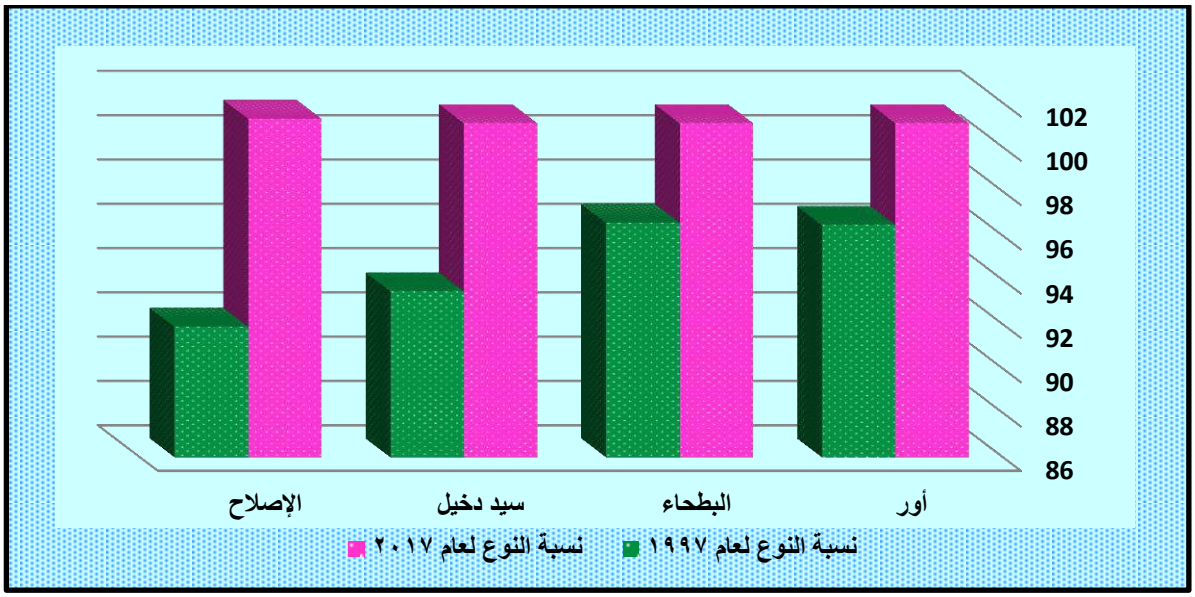
الجدول (18) التركيب النوعي ونسبة النوع لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997-2017)

الوحدات الإدارية	1997				2017			
	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة النوع %	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة النوع %
أور	16384	16976	33360	96.5	32139	31780	63919	101.1
البطحاء	10552	10917	21469	96.6	12287	12149	24436	101.1
سيد دخيل	15205	16249	31454	93.5	24225	23955	48180	101.1
الإصلاح	8187	8907	17094	91.9	16177	15968	32145	101.3
المجموع	50328	53049	103377	94.8	84828	83852	168680	101.1

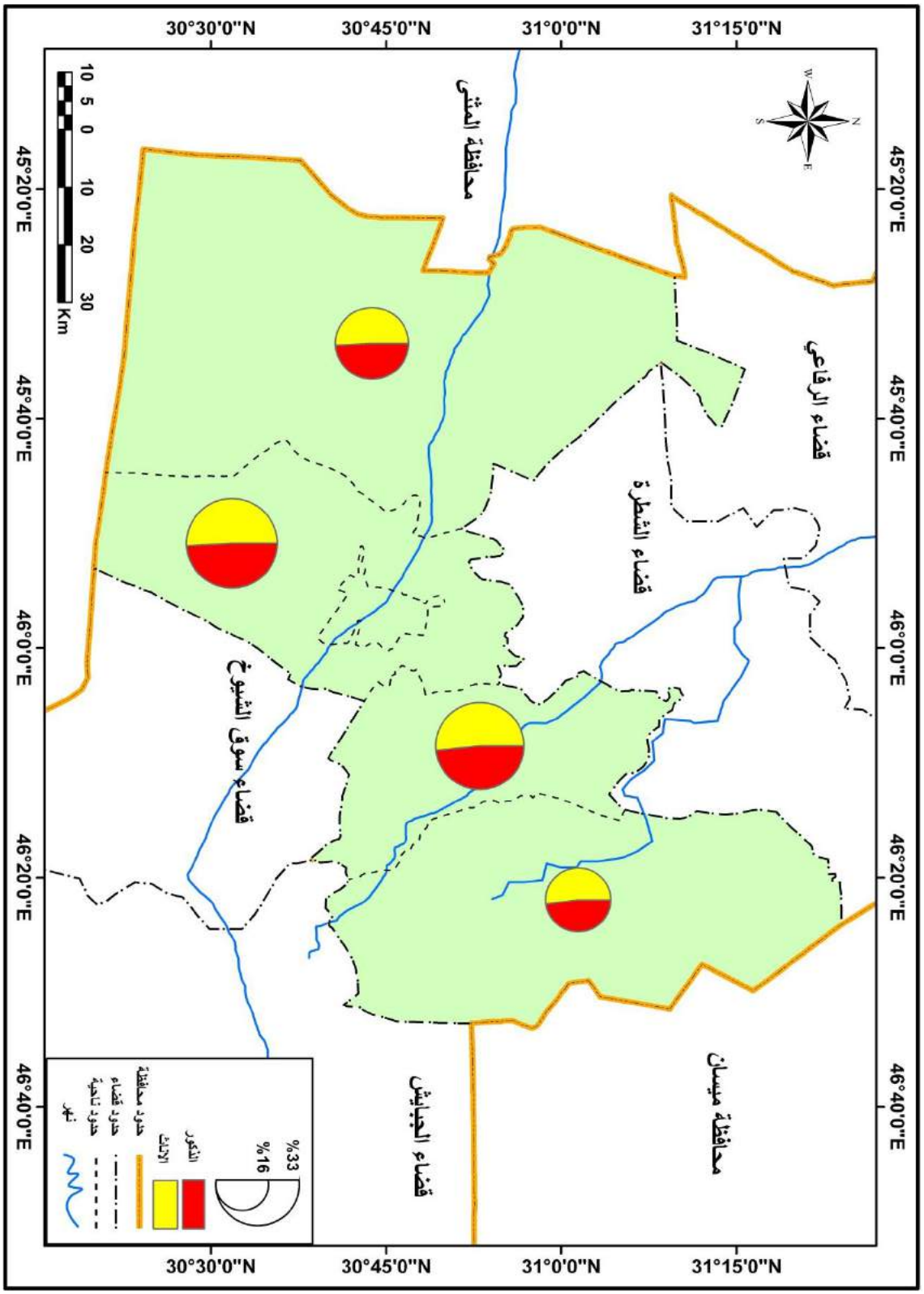
المصدر: الباحث بالاعتماد على : 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، نتائج تعداد السكان لعام 1997، محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والجنس والوحدات الإدارية لعام 2017، بيانات غير منشورة.

الشكل (12) نسبة النوع لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية للمدة (1997-2017)

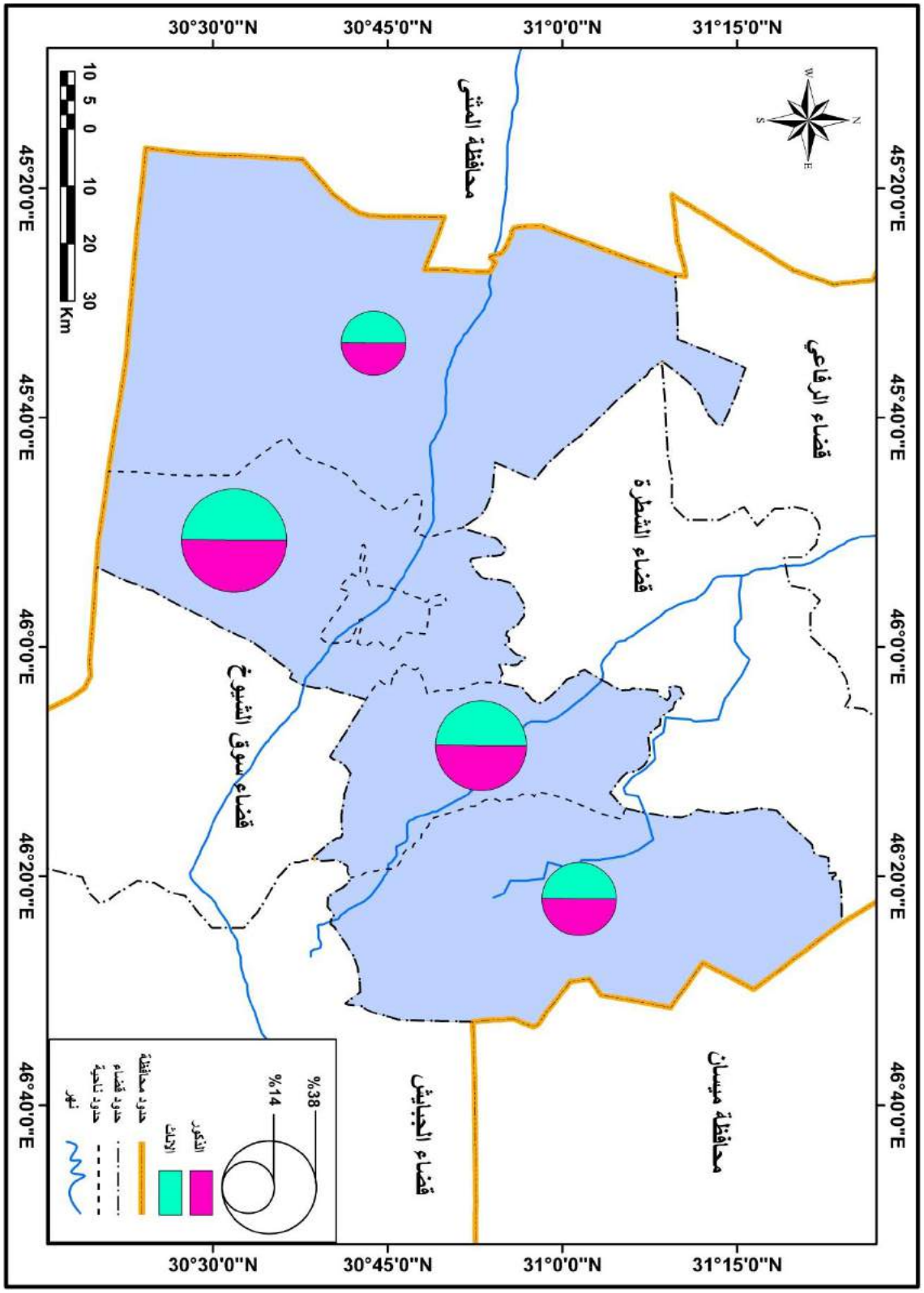


المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول(18).



الخريطة (15) التركيب النوعي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (18).



الخريطة (15) التركيب النوعي لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (18).

لسكان ريف القضاء، كما أن انخفاض نسبة النوع تؤدي إلى ارتفاع ظاهرة العنوسة بين الإناث مما يؤدي إلى ضياع فرص الإنجاب بسبب قلة الزواج نتيجة انخفاض أعداد الذكور مقارنة بالإناث أما في عام 2017 فان نسبة النوع اتسمت بحالتها الطبيعية مقارنة بعام 1997 والتي بلغت في عموم ريف القضاء (101.1) لكل (100) أنثى، وذلك يعود لارتفاع المستوى الاقتصادي في الريف وعدم هجرة الذكور بصورة واسعة كما كانت علية سابقاً، حتى وأن حدثت هجرة من الريف فأنها تشمل جميع أفراد الأسرة ذكور وإناث، فضلاً عن تحسن وتوفر الخدمات الصحية وإلمام المواطن الريفي بالوعي الصحي كل هذا أسهم في تقليل وفيات الذكور مما أدى إلى توازن نسبة النوع في منطقة الدراسة، مما سيكون له دور مهم وإيجابي في التخطيط للتنمية الريفية من خلال استغلال أعداد الذكور المرتفعة وهم القوة البشرية الأكثر أهمية في أغلب الأعمال لاسيما الشاقة، إذ يمكن استثمار نسبة النوع المثالية هذه في عملية تطوير مجالات النشاط الزراعي والخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية وتنمية الريف عموماً.

ثانياً: التركيب العمري

التركيب العمري يقصد به تقسيم السكان بحسب الفئات العمرية. وهو يتأثر بشكل أساسي بعوامل الولادات والوفيات والهجرة، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تؤثر فيه[1]. ويعد من أبرز العوامل الديموغرافية للدلالة على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم، فضلاً عن تحديد حجم العرض من القوى البشرية و قوة العمل وبالتالي تحديد مستوى عبء الإعالة الاقتصادية كما أنه محدد رئيسي لأنماط الاستهلاك من السلع والخدمات[2]. وأن معرفة فئات العمر يساعد المخططين في رسم الخطط التنموية اللازمة لتنمية وتطوير كافة جوانب المجتمع، لما لها من أهمية بالغة في شتى جوانب التخطيط كتخطيط الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنى الارتكازية وغيرها من الخدمات الأخرى وبما يتناسب مع عدد السكان لكل فئة عمرية، وقد جرت العادة توزيع السكان بحسب الفئات العمرية إلى ثلاث فئات لكل واحدة منها مميزاتها وخصائصها التي تميزها عن الفئة الأخرى، مما يساعد بصورة كبيرة في وضع الخطط التنموية بحسب الحاجة اللازمة لكل فئة، وعلية تم تقسيم السكان في ريف قضاء الناصرية إلى ثلاث فئات رئيسة وكما يلي:

(1) بشرى عبد الرزاق الجوهري وحافظ مصطفى محمد، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1971، ص279.

(2) عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002، ص738.

1. فئة صغار السن (أقل من 15 سنة)

تمثل هذه الفئة السكان غير المنتجين أي أن أفرادها لم يدخلوا بعد إلى سن العمل، وهي تعد القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أي مجتمع لأنها ثروة المجتمع السكاني المستقبلية وهي التي تمد السكان في سن العمل بالطاقات البشرية الشابة وعليها تقع قيادة المجتمع في المستقبل، لذا يجب أعدادها ورعايتها بصورة متطورة، وهي تتميز عن الفئات الأخرى بكثرة احتياجاتها الصحية والغذائية والتعليمية والتربوية مما يعني أنها تتصف بكثرة الأنفاق عليها، وقد بلغ عدد سكان هذه الفئة في ريف قضاء الناصرية (72535 نسمة) لسنة 2017، أي ما نسبته (43%) من أجمالي سكان ريف القضاء، شكل فيها الذكور نسبة (22.1%) بينما الإناث شكلت نسبة (20.9%) الجدول (19) والشكل(13)، وللوقوف على حجم السكان على مستوى الوحدات الإدارية فيما يتعلق بهذه الفئة فأن معطيات الجدول (20) توضح بأن ناحية أور سجلت المرتبة الأولى بحجم سكانها والذي بلغ (27489 نسمة)، وجاءت بعدها ناحيتي سيد دخيل والإصلاح بواقع (20714، 13824 نسمة) على التوالي، في حين حلت ناحية البطحاء بالمرتبة الأخيرة بـ(10508 نسمة).

2. فئة متوسطي السن (15 – 64 سنة)

يطلق على هذه الفئة فئة السكان المنتجين أو العاملين أو المكلفين بإعالة السكان أقل من 15 سنة وأكبر من 65 سنة وحتى إعالة السكان العاطلين عن العمل من نفس هذه الفئة، وقد بلغ حجم سكانها في ريف قضاء الناصرية (89395 نسمة) لتشكل بذلك نسبة (53%) من أجمالي السكان، اقتربت فيها نسب الذكور والإناث إذ شكلا منها نسبة (26.2%) للذكور و (26.8%) للإناث، إما بالنسبة للحجم السكاني لهذه الفئة على مستوى الوحدات الإدارية فيتضح أن ناحية أور جاءت أولاً بواقع قدرة (33874 نسمة)، بينما حلت ناحية سيد دخيل ثانياً بـ(25538 نسمة)، تلتها ناحية الإصلاح بواقع (17034 نسمة) لتحل بذلك في المرتبة الثالثة، ثم ناحية البطحاء في المركز الأخير بحجم سكان بلغ (12949 نسمة)، ويلاحظ أنه قد تفوقت أعداد الإناث على أعداد الذكور في جميع الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لهذه الفئة العمرية من السكان.

3. فئة كبار السن (65 سنة فأكثر)

تتمثل هذه الفئة بكبار السن والشيوخ وتتصف بقلة أعدادها نتيجة قصر متوسط عمر الأنسان والذي اصبح قصيراً فنلاحظه في مجتمعنا في أغلب الأحيان أنه اصبح لا يتجاوز 65 سنة، نتيجة شيوع الكثير من الأمراض في العصر الحالي، وهذه الفئة يقع عبء إعالتها على فئة متوسطي العمر أو الفئة المنتجة، واتضح أن هذه الفئة منخفضة بصورة كبيره جداً في ريف قضاء الناصرية، إذ بلغ عددها بشكل عام نحو

الجدول(19) التركيب العمري لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

الفئات	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %	المجموع	مجموع النسب
أقل من 15 سنة	37319	22.1	35216	20.9	72535	43
15 – 64 سنة	44119	26.2	45276	26.8	89395	53
65 سنة فأكثر	3390	2.0	3360	2	6750	4
المجموع	84828	50.3	83852	49.7	168680	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب الفئات الأحادية و البيئة والجنس لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

الشكل(13) التركيب العمري لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (19).

(6750 نسمة) أي ما نسبته (4%) من أجمالي سكان ريف القضاء وهي مقسمة بالتساوي بين الذكور والإناث وبنسبة (2%) لكل منهما، وفيما يخص حجم سكان هذه الفئة على مستوى الوحدات الإدارية فقد حلت ناحية أور بالمرتبة الأولى بواقع (2556 نسمة)، جاءت بعدها سيد دخيل بنحو (1928 نسمة)، ثم تلاها ناحيتي الإصلاح والبطحاء بـ(1287، 979 نسمة) على التوالي.

الجدول(20) التركيب العمري لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	الفئات العمرية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	نسبة الإعالة(*) %
أور	أقل من 15 سنة	14142	13347	27489	88.6
	15- 64 سنة	16713	17161	33874	
	65 سنة فأكثر	1284	1272	2556	
المجموع		32139	31780	63919	
البطحاء	أقل من15 سنة	5406	5102	10508	88.7
	15 – 64 سنة	6390	6559	12949	
	65 سنة فأكثر	491	488	979	
المجموع		12287	12149	24436	
سيد دخيل	أقل من 15 سنة	10653	10061	20714	88.6
	15- 64 سنة	12604	12934	25538	
	65 سنة فأكثر	968	960	1928	
المجموع		24225	23955	48180	
الإصلاح	أقل من 15سنة	7118	6706	13824	88.7
	15- 64 سنة	8412	8622	17034	
	65 سنة فأكثر	647	640	1287	
المجموع		16177	15968	32145	
مجموع ريف القضاء		84828	83852	168680	88.6

المصدر: الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب الفئات الأحادية والبيئة والجنس لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

(*) تم استخراج نسبة الإعالة من قبل الباحث باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الإعالة} = \frac{\text{عدد السكان في الفئة أقل من 15سنة + عدد السكان في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر}}{\text{عدد السكان في الفئة العمرية 15 – 64}} \times 100$$

المصدر:

- John I. Clarke, Population Geography, Second Edition Perqamon Press Let. London, 1972, P 69 .

وللإحاطة بنسبة الإعالة في ريف قضاء الناصرية فأنه يتضح من الجدول (20) أنها بلغت عموماً (88.6%)، أي إن كل (100نسمة) من سكان الفئة (15–64 سنة) العاملة والمنتجة يتحملون عبء إعالة (88.6%) من السكان غير المنتجين لفئتي الأعمار (أقل من 15 سنة ، و65 سنة فأكبر)، أما على مستوى الوحدات الإدارية فيتضح أن نسبة الإعالة بلغت (88.6%) لكل من ناحيتي أور وسيد دخيل، فيما سجلت ناحيتي الإصلاح والبطحاء نسبة إعالة قدرها (88.7%) لكل منهما.

نستنتج مما تقدم أن المجتمع السكاني لريف قضاء الناصرية يتصف بارتفاع نسبة السكان ضمن فئة الأعمار المنتجة والأيدي العاملة وهي فئة متوسطي السن (15–64 سنة) والبالغة (53%) من مجموع السكان، مما يدل على أن مجتمع منطقة الدراسة هو مجتمع فتي وشاب بالدرجة الأولى، أي أن ريف قضاء الناصرية يمتلك طاقات بشرية شابة وكبيرة في الوقت الحاضر وهي في سن العمل والتي يمكن استخدامها لغرض تنمية واستثمار ما يتمتع به ريف القضاء من إمكانات اقتصادية لو تم استخدامها وأعدادها بالشكل الذي يتلائم ومتطلبات التنمية الريفية الشاملة، فضلاً عن أن ريف القضاء يمتلك قوة بشرية فتية كبيرة ضمن فئة (أقل من 15 سنة) والتي بلغت نسبتها (43%) من أجمالي السكان، مما يعني أن ريف القضاء يزخر بالإمكانات التنموية الفتية لغرض دعم التنمية الريفية بالأيدي العاملة في المستقبل، وهي لازالت في طور الأعداد والنضج العقلي والبدني والتي يمكن أعدادها وتدريبها للمستقبل وفق متطلبات التخطيط والتنمية لغرض استثمار ثروات منطقة الدراسة بشكل أمثل، إما كبار السن ضمن فئة (65 سنة فأكثر) فشكلت نسبة (4%) فقط من مجموع السكان، وهذا الانخفاض الكبير ناتج عن ضعف وقلة العناية والخدمات الصحية المقدمة لهذه الفئة من السكان مما نتج عنة قلة متوسط عمر الإنسان.

ـ الهرم السكاني

هو رسم بياني يمثل التوزيع العمري والنوعي للسكان في مجتمع معين. ويعد الهرم من الرسوم التحليلية الهامة جداً لغرض تمثيل وتوضيح خصائص السكان في أي إقليم ولفترة زمنية معينة [1]. ويمكن قراءته بسهولة والتعرف من خلاله على أي حدث كبير كان أم صغيراً في التطور الديموغرافي لسكان الإقليم[2]. والذي ينعكس على شكل الهرم السكاني فيه أي إن شكله يكون انعكاساً لواقع سكان الإقليم من حيث العمر والنوع، ويتضح من معطيات الجدول (21) والشكل (14) أن الهرم السكاني لريف قضاء الناصرية أتسم بأتساع قاعدته ثم يضيق تدريجياً حتى ينتهي بقمه ضيقة جداً، وهذه القاعدة تمثل الفئة (0–4 سنة)

(1) فايز محمد العيسوي، خرائط التوزيعات البشرية أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص112.

(2) جودة حسنين جودة، أسس الجغرافية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص420.

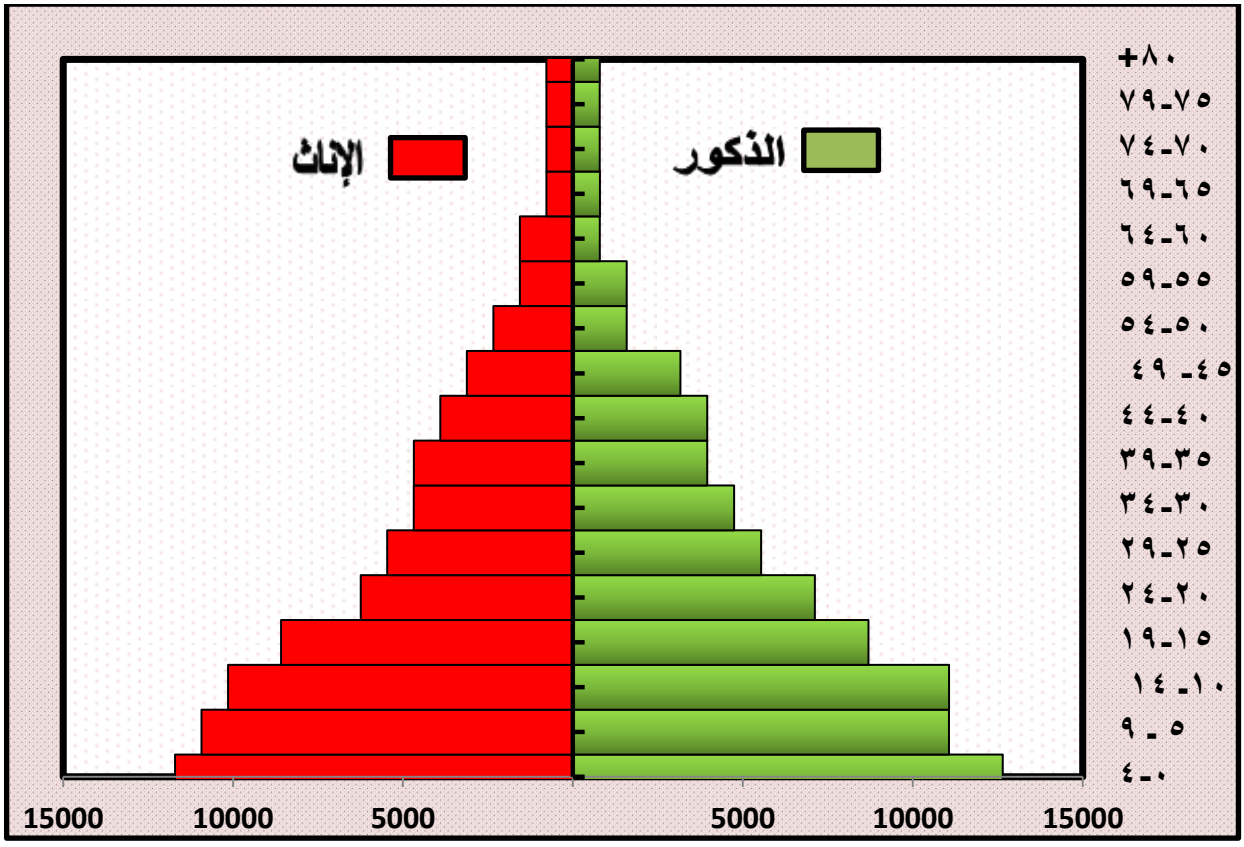
الجدول (21) الفئات العمرية الخمسية بحسب النوع لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

الفئات العمرية	الذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %	المجموع
4-0	13573	16	12577	15	26150
9-5	12725	15	11740	14	24465
14-10	11021	13	10899	13	21920
19-15	9331	11	9028	11	18359
24-20	7615	9	6607	8	14222
29-25	5938	7	5771	7	11709
34-30	5090	6	5771	7	10861
39-35	4241	5	4931	6	9172
44-40	3393	4	3254	4	6647
49 -45	2590	3	3254	4	5844
54-50	2535	3	2508	3	5043
59-55	1693	2	2077	2	3770
64-60	1693	2	2075	2	3768
69-65	848	1	837	1	1685
74-70	849	1	846	1	1695
79-75	846	1	837	1	1683
80+	847	1	840	1	1687
المجموع	84828	100	83852	100	168680

المصدر: الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب فئات العمر الأحادية والبيئة والجنس لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

والتي شكلت ما نسبته (16%) للذكور و(15%) للإناث، وهي تشكل النسبة الأعلى بين جميع الفئات الأخرى للسكان، جاءت بعدها الفئة (5-9 سنة) والتي شكل فيها الذكور (15%) والإناث (14%)، ومن جانب أخر يلاحظ الانخفاض الواضح في الفئات العمرية المحصورة (65-80 سنة فأكثر) والتي شكل فيها الذكور والإناث نسبة (1%) لكل منهما ولجميع الفئات، وبذلك يصل الهرم إلى قمته الضيقة جداً والناتجة عن قلة عدد السكان من (65 سنة فأكثر).

الشكل (14) الهرم السكاني لريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (21).

في ضوء ما تقدم يتضح لنا أن الهرم السكاني لريف القضاء يتخذ شكل هرم السكان في المجتمعات النامية، والذي يتسم بأتساع قاعدته نتيجة ارتفاع أعداد السكان ضمن فئات العمر الصغيرة، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد بصورة واضحة في ريف القضاء، نتيجة عدم مراعاة ضوابط تحديد وتخطيط النسل، ثم يأخذ الهرم السكاني يضيق بشكل تدريجي ضمن الفئات العاملة (15-64 سنة)، بسبب أن هذه الفئات يقع على عاتقها العمل والإنتاج والحروب وبناء المجتمع لذا فهي معرضة للخطر والوفيات بشكل مستمر، مما نجم عن ذلك ضيق الهرم السكاني ضمنها، ثم يصبح الهرم ذو قمة ضيقة في نهايته ضمن الفئات (65-80 سنة فأكثر)، وذلك نتيجة انخفاض عدد السكان كبار السن ضمن هذه الفئات بسبب ارتفاع معدل الوفيات بينهم نتيجة تردي مستوى الخدمات الخاصة بهم لاسيما خدمات الرعاية الصحية والتغذية.

ثالثا- التركيب التعليمي

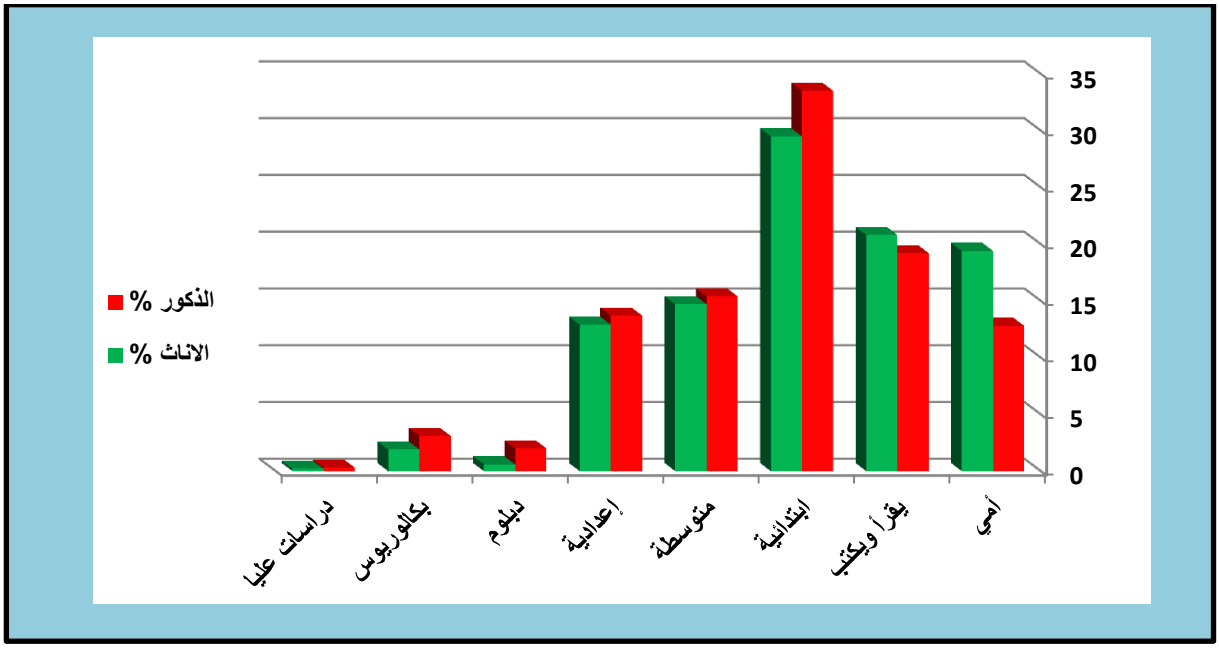
يعد تركيب السكان التعليمي من بين المؤشرات الهامة للمستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي السائد في أي إقليم، لأنه يعمل على تلبية احتياجات المجتمع الثقافية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، فضلاً عن ذلك فأن التعليم يقوم برفد القوة العاملة بالدراسات والخبرات والمهارات التي يحتاجها أي مجتمع بما فيه الريفي، لغرض استثمار إمكاناته الاقتصادية والطبيعية بأمثل صورة ممكنة ومن ثم تنمية المجتمع في مختلف المجالات، أما ضعف مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية يعوق عملية التخطيط للتنمية، لذا تكتسب دراسة التركيب التعليمي أهمية بالغة لأنها فضلاً عما سبق فهي تكشف لنا عدد السكان غير المتعلمين والمتعلمين لكلا الجنسين ولكل مرحلة دراسية، مما يساعد في وضع الخطط التنموية اللازمة لتطوير التعليم وتنميته حالياً ومستقبلاً، وسيتم دراسة التركيب التعليمي لسكان ريف قضاء الناصرية وذلك من خلال تقسيم السكان تبعاً لدرجة تحصيلهم الدراسي، و يلحظ من الجدول (22) والشكل (15) أن هناك تبايناً في عدد من التحقوا بالتعليم ولكافة المراحل الدراسية في ريف القضاء، إذ يلاحظ أن هناك ارتفاعاً واضحاً في مستوى التعليم الابتدائي والذي يسعى أغلب الريفيين الحصول علية مقارنة بمستويات التعليم الأخرى فقد بلغت نسبته نحو (31.5%) من مجموع العينة، وذلك مرده إلى سوء التوزيع المكاني للمدارس المتوسطة والإعدادية بين القرى الريفية والذي قد يعرقل استمرار العملية التعليمية للأفراد بسبب بعد المدارس عن القرى، فضلاً عن ترك أغلب سكان الريف للدراسة الإعدادية لغرض العمل في الزراعة وغيرها من الأعمال نتيجة ضعف الحالة الاقتصادية لبعض السكان، ثم جاء بعد ذلك مستوى السكان الذين يقرأون ويكتبون إذ شكلوا نسبة (20%) ويعود ارتفاع نسبة هذا المستوى إلى انتشار مراكز محو الأمية في الريف، كذلك أن بعض السكان ممن درسوا الابتدائية ولم يحصلوا على شهادتها بسبب تركهم الدراسة كما أن التطور الحالي الذي يشهده المجتمع له أثر هام في دفع السكان الأميين لتعلم القراءة والكتابة، في حين شكل السكان الأميين نحو (16.1%) وأغلبهم من الشيوخ وكبار السن وهؤلاء لم يحظوا بفرصة للتعليم نتيجة غياب الوعي والإرشاد والمؤسسات التعليمية القريبة سابقاً، أما السكان الحاصلين على شهادة المتوسطة والإعدادية فشكلوا نحو (15.1، 13.3%) على التوالي، ويعود سبب انخفاض نسبة الحاصلين على شهادتي المتوسطة والإعدادية إلى سوء التوزيع المكاني للمدارس الإعدادية والمتوسطة على الرغم من أنها أتسمت بكفاءتها من الناحية النظرية في ريف القضاء وفقاً للمعايير التخطيطية المحلية، إلا أن الواقع يشير إلى عدم توفر المدارس الثانوية في بعض القرى مما يضطر أبنائها إلى قطع مسافات قد تكون كبيرة للحصول على فرصتهم من التعليم لهذه المرحلة سواء من القرى المجاورة أو المراكز الحضرية مما قد يتطلب بعض التكاليف للنقل والدراسة وهذا ما لا يستطيع أن يتحمله بعض سكان الريف، مما يتسبب في ترك أبنائهم للدراسة والعمل لغرض إعالة أسرهم، ثم جاءت نسبة

الجدول (22) التركيب التعليمي لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

المستوى التعليمي	الذكور %	الإناث %	المجموع %
أمي	12.8	19.4	16.1
يقرأ ويكتب	19.2	20.8	20
ابتدائية	33.5	29.5	31.5
متوسطة	15.4	14.7	15.1
إعدادية	13.7	12.9	13.3
دبلوم	2.0	0.6	1.3
بكالوريوس	3.1	1.9	2.5
دراسات عليا	0.3	0.2	0.2
المجموع	100	100	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

الشكل (15) التركيب التعليمي لسكان ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (22).

الحاصلين على شهادة البكالوريوس والدبلوم بواقع (2.5، 1.3%) على التوالي، وشكل السكان الحاصلين على شهادات عليا متمثلة بالماجستير والدكتوراه نسبة (0.2%) من عينة الدراسة، ويلاحظ انخفاض نسبة سكان الريف الحاصلين على شهادة الدبلوم والبكالوريوس والدراسات العليا وذلك نتيجة ترك بعض الريفين الدراسة قبل الوصول إلى هذه المراحل المتقدمة من التعليم أما بسبب الظروف الاقتصادية المتدنية لأغلب السكان أو بسبب ظاهرة الزواج المبكر لأبناء الريف الذي قد يحول دون استمرار الدراسة الأمر الذي ينعكس على تدني المستوى التعليمي في الريف.

يظهر عند التوزيع المكاني لواقع المستوى التعليمي في ريف قضاء الناصرية أن هناك تبايناً بين الذكور والإناث من وحدة إدارية لأخرى، وفيما يخص الذكور فأنه يلحظ من الجدول (23) والشكل (16) والخريطة (16) أن نسبة الذكور الأميين بلغت نحو (31.9، 27.6، 21.8، 18.7%) في كل من نواحي (أور، سيد دخيل، الإصلاح، البطحاء) على التوالي، فيما بلغت نسبة الذين يقرأون ويكتبون حوالي (42.3، 23.6، 20، 14.1%) وبالترتيب السابق نفسة، فيما شكل السكان الذكور الحاصلين على الابتدائية نسبة (36.0، 27.8%) في ناحيتي أور وسيد دخيل تواليا، ونسبة (23.3، 12.9%) في ناحيتي الإصلاح والبطحاء تواليا، في حين بلغت نسبة الحاصلين على شهادة المتوسطة (37.4، 16.6، 24.7، 21.3%) في كل من (ناحية أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) على الترتيب، أما الحاصلين على الإعدادية فشكلوا ما نسبته (38.6، 12.0، 26.6، 22.8%) وبالترتيب السابق، وبالنسبة للحاصلين على شهادة الدبلوم فبلغت نسبتهم نحو (36.6، 29.6، 18.3، 15.5%) في كل من ناحية (سيد دخيل، أور، الإصلاح، البطحاء) وعلى التوالي، أما بالنسبة للحاصلين على البكالوريوس فشكلوا ما نسبته (31.5، 28.7، 25.9، 13.9%) وعلى التوالي في كل من (أور، الإصلاح، سيد دخيل، البطحاء)، وفيما يخص أصحاب الشهادات العليا فأن نسبتهم بلغت (30%) لكل من ناحيتي البطحاء وأور، فيما بلغت (20%) لكل من ناحية الإصلاح وناحية سيد دخيل.

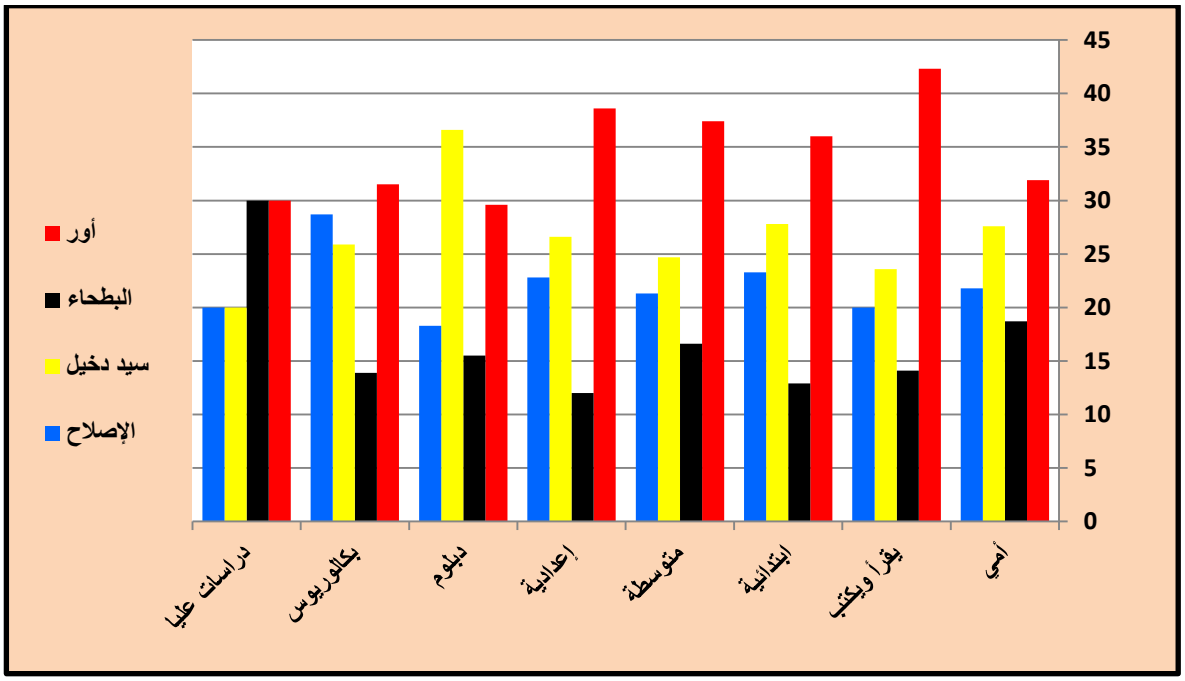
أما ما يخص الإناث فيتضح من خلال الجدول (24) والشكل (17) وكذلك الخريطة (17) أن نسبة السكان الإناث الأميات بلغت (38.1%) في ناحية أور، ونحو(28.3، 23.3، 10.3%) في نواحي (الإصلاح، سيد دخيل، البطحاء) تواليا، أما بالنسبة للواتي يقرأن ويكتبن فبلغت نسبتهن (46.6، 25.5، 16.5، 11.4%) في نواحي (أور، وسيد دخيل، والإصلاح، والبطحاء) على الترتيب، فيما شكل الإناث الحاصلات على الابتدائية في كل من ناحية أور والبطحاء وسيد دخيل والإصلاح ما نسبته (34.2، 11.8، 29.3، 24.7%) وعلى الترتيب، في حين بلغت نسبة الحاصلات على شهادة المتوسطة نحو (47.2، 26.3، 15.4، 11.1%) في كل من ناحية (أور، سيد دخيل، الإصلاح، والبطحاء) على التوالي، أما الحاصلات على الإعدادية فشكلن نسبة (35.9، 31.6، 22.6. 9.9%) وبالترتيب نفسة

الجدول (23) التركيب التعليمي للذكور في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017

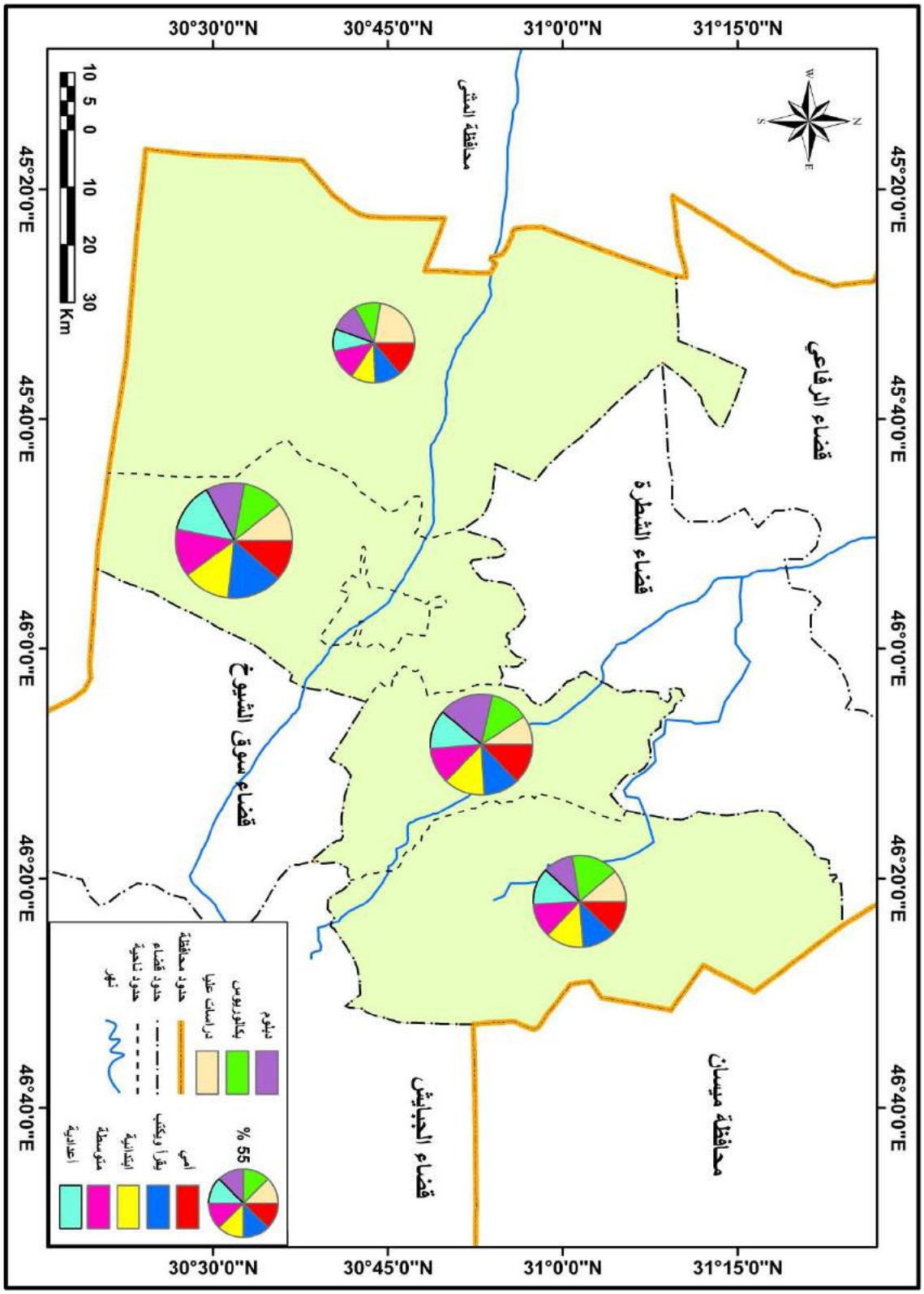
الوحدات الإدارية	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
أور	31.9	42.3	36.0	37.4	38.6	29.6	31.5	30
البطحاء	18.7	14.1	12.9	16.6	12.0	15.5	13.9	30
سيد دخيل	27.6	23.6	27.8	24.7	26.6	36.6	25.9	20
الإصلاح	21.8	20	23.3	21.3	22.8	18.3	28.7	20
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

الشكل (16) التركيب التعليمي للذكور في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (23).



الخريطة (16) التركيب التعليمي للذكور في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

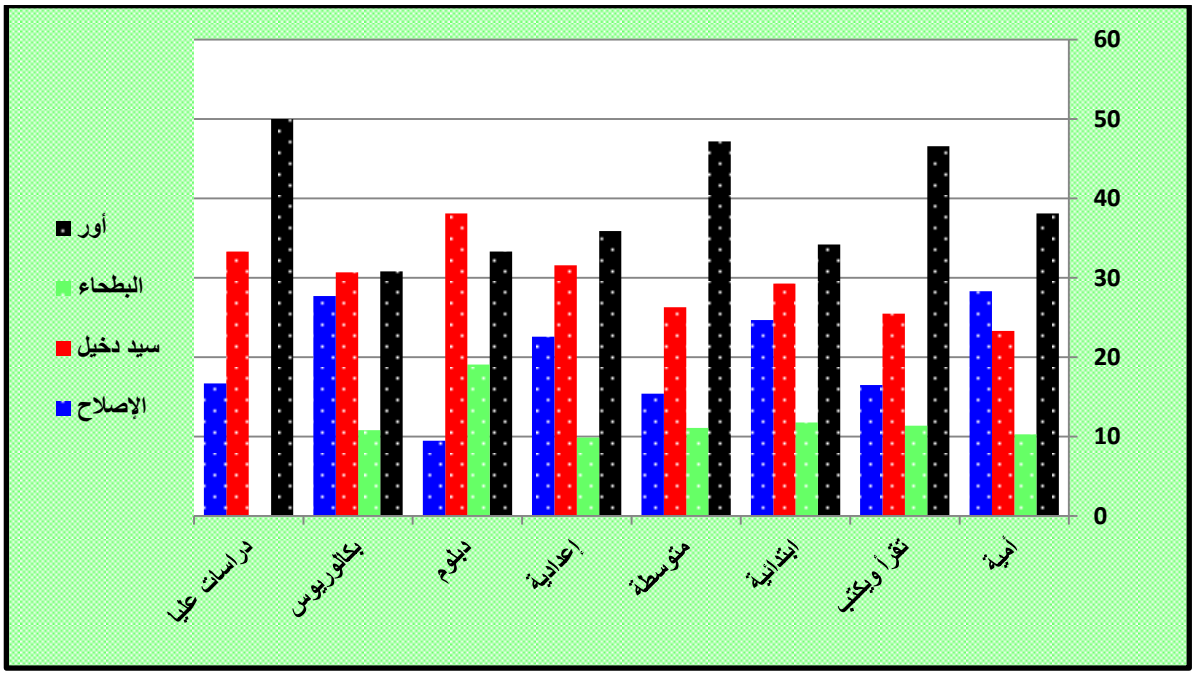
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (23).

الجدول (24) التركيب التعليمي للإناث في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017

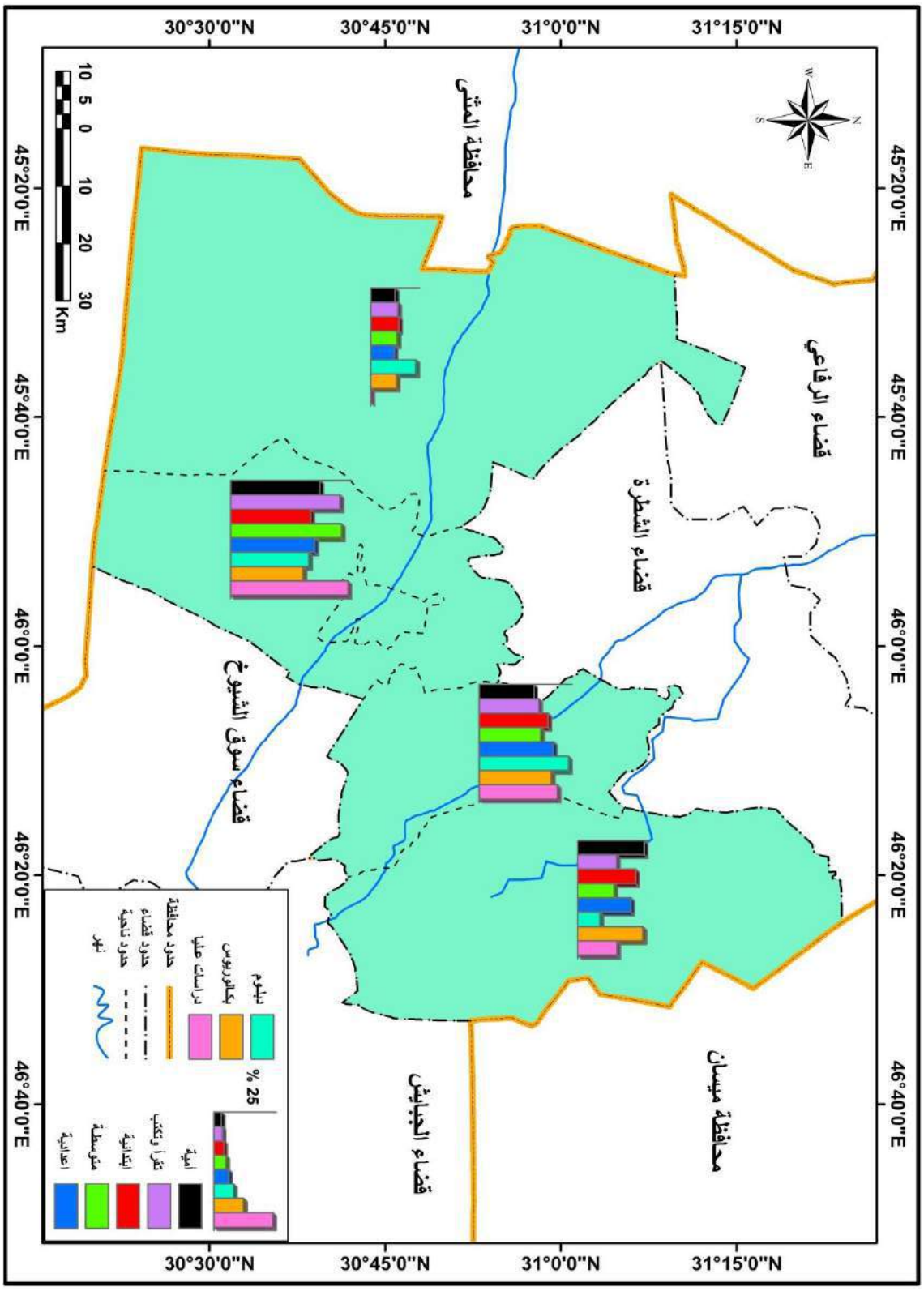
الوحدات الإدارية	أمية	تقرأ ويكتب	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
أور	38.1	46.6	34.2	47.2	35.9	33.3	30.8	50
البطحاء	10.3	11.4	11.8	11.1	9.9	19.1	10.8	0
سيد دخيل	23.3	25.5	29.3	26.3	31.6	38.1	30.7	33.3
الإصلاح	28.3	16.5	24.7	15.4	22.6	9.5	27.7	16.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

الشكل (17) التركيب التعليمي للإناث في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (24).



الخريطة (17) التركيب التعليمي للإناث في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (24).

النواحي السابق، فيما شكل الحاصلات على شهادة الدبلوم نسبة (38.1، 33.3، 19.1، 9.5%) لنواحي (سيد دخيل، أور، البطحاء، الإصلاح) تواليا، وبالنسبة للحاصلات على شهادة البكالوريوس فبلغت نسبتهن (30.8، 30.7، 27.7. 10.8%) وعلى الترتيب في كل من (ناحية أور، ناحية سيد دخيل، ناحية الإصلاح، ناحية البطحاء)، وفيما يخص الحاصلات على شهادات عليا فأن نسبتهن بلغت نحو (50، 33.3، 16.7، 0%) لكل من (أور، سيد خيل، الإصلاح، البطحاء) وعلى التوالي.

يتضح في ضوء ما سبق ومن خلال الدراسة الميدانية أن الوحدات الإدارية لريف قضاء الناصرية تتسم بتباين مستوياتها التعليمية نتيجة سوء التخطيط في توزيع الخدمات التعليمية بينها وبالتالي عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين السكان مما ينعكس سلباً على عملية التنمية الريفية، كما أن ارتفاع نسبة غير الحاصلين على الشهادات من الأميين والذين يقرأون ويكتبون يرجع لعدة أساب منها اقتصادية وأخرى ثقافية تعود لغياب الإرشاد والتوعية بأهمية مواصلة التعليم، كما تبين لنا أن هناك تقارباً بين نسب المتعلمين الذكور والإناث بالرغم من تفوق الذكور وذلك نتيجة تطور المجتمع الريفي وانفتاحه على العالم الخارجي والمراكز الحضرية القريبة منه الأمر الذي شجع على استمرار الإناث في الدراسة أسوة بالذكور وهذا الجانب بلا شك أمر إيجابي لعملية التنمية، وبما أن التعليم يشكل أحد أهم محاور النهوض بعملية التنمية الريفية فأنه يلزم توفير المؤسسات التعليمية ومراعاة العدالة الاجتماعية في جميع القرى لاسيما النائية منها، فضلاً عن تشجيع السكان على مواصلة التعليم من خلال التوعية والدعم المادي والمعنوي لأبناء الأسر الفقيرة والمحدودة الدخل، كذلك توفير فرص عمل للمتعلمين والخريجين من شأنه التشجيع في الاستمرار بعملية التعليم، كل هذا له أثر بالغ في تشجيع أبناء الريف على مواصلة مسيرتهم التعليمية وإكمالها مما سينعكس إيجاباً على التنمية الريفية لأن التعليم هو الركيزة الحيوية لأجل النهوض بالتنمية الشاملة فهو المسؤول عن إعداد الطاقات البشرية التي تأخذ على عاتقها النهوض بعملية التنمية الشاملة ومنها الريفية.

رابعاً- التركيب الاقتصادي

يعد هذا التركيب على قدر كبير من الأهمية في الدراسات السكانية لأنه النافذة التي تطل منها لمعرفة مقدار حجم قوة العمل وأفاقها المستقبلية[1]. كما يستهدف دراسة خصائص هذه القوى وتوزيعها تبعاً للأهمية والمهنة والعمر والنوع والحالة التعليمية والاجتماعية، كذلك يسهم في معرفة السكان غير العاملين وخصائصهم، لذا تعد دراسة التركيب الاقتصادي أساساً مهماً لغرض وضع الخطط الخاصة بمشاريع

(1) عدنان عناد العكيلي، التركيب الاقتصادي للسكان في مملكة البحرين بموجب تعداد2001، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 11، 2009، ص383 .

التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الحالي والمستقبلي لغرض تطويرها، وسيتم تناول التركيب الاقتصادي في ريف قضاء الناصرية من خلال دراسة عنصرين رئيسين في النشاط الاقتصادي هما (القوى العاملة، والبطالة) وكما يلي:

1- القوى العاملة

هم ذلك الجزء من السكان الذين يعملون لغرض إنتاج السلع والخدمات ولهم القدرة على العمل والرغبة فيه، ولكنهم قد يكونون في فترة زمنية معينة متعطلين ويبحثون عن العمل[1]. وتشكل القوى العاملة حجر الأساس في قيام التنمية لاسيما الاقتصادية منها[2]. إذ أن عملية التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بها فهي تعد الأداة المنفذة لها، كما أنه لا توجد خطط تنمية دون أن يصحبها خطط لغرض تنمية القوى العاملة[3]. على نحو متطور من اجل استثمار الإمكانات الاقتصادية المتاحة في منطقة الدراسة وبالتالي أحداث تنمية ريفية متطورة، وتعد الزراعة النشاط الأبرز والأهم للقوى العاملة في ريف قضاء الناصرية أذ يتضح من الجدول (25) والشكل (18) والخريطة (18) أن المجموع الكلي للعاملين في الزراعة في ريف قضاء الناصرية بلغ (7219 عاملاً)، وقد توزع هؤلاء العاملين وفقاً للوحدات الإدارية الأربعة وهي كل من ناحية أور والبطحاء وسيد دخيل والإصلاح وبنسب بلغت (37.8، 10.4، 27.1، 24.7%) على الترتيب، وهؤلاء العاملين أغلبهم يعملون في الإنتاج الزراعي بفرعية النباتي وتربية الحيوانات.

على الرغم من أن الزراعة هي نشاط مهم ورئيسي في منطقة الدراسة إلا أنه ليس النشاط الوحيد فيها فهناك العديد من الأنشطة الصناعية الكبيرة والصغيرة التي يعمل فيها أبناء الريف، إذ يتضح من الجدول (26) أن عدد العاملين في هذه الصناعات بلغ (685 عاملاً)، منهم (569 عاملاً) يعملون في الصناعات الكبيرة وموزعين مكانياً على الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية بواقع (316، 233، 20 عاملاً) في كل من نواحي (الإصلاح، وأور، والبطحاء) على التوالي، فيما لم يسجل وجود أي صناعة كبيرة في ناحية سيد دخيل، وفيما يخص توزيع هؤلاء العاملين تبعاً لنوع الصناعة في كل وحدة إدارية فقد أحتلت صناعة الطابوق المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين بالصناعات وبمجموع بلغ (470 عاملاً)

(1) ندى نجيب سلمان، التحليل المكاني لتركيب سكان مدينة بغداد الكبرى للمدة 1987–1997، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2006، ص33.

(2) جواد كاظم عبيد الحسناوي وحميد وكاع الجياشي، التحليل المكاني لخصائص القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى لعام 2014، مجلة البحوث الجغرافية، العدد22، 2016، ص218 .

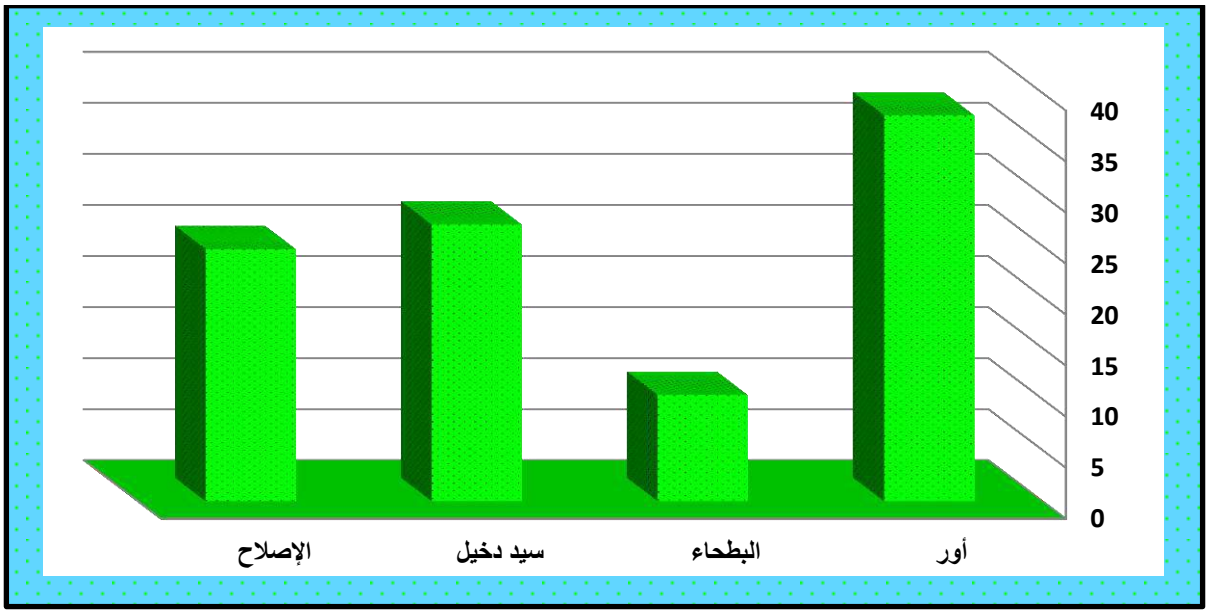
(3) حسسن عليوي ناصر الزيادي، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991–2001، مصدر سابق، ص144 .

الجدول (25) أعداد العاملين بالزراعة في ريف قضاء الناصرية وبحسب وحداته الإدارية لعام 2017

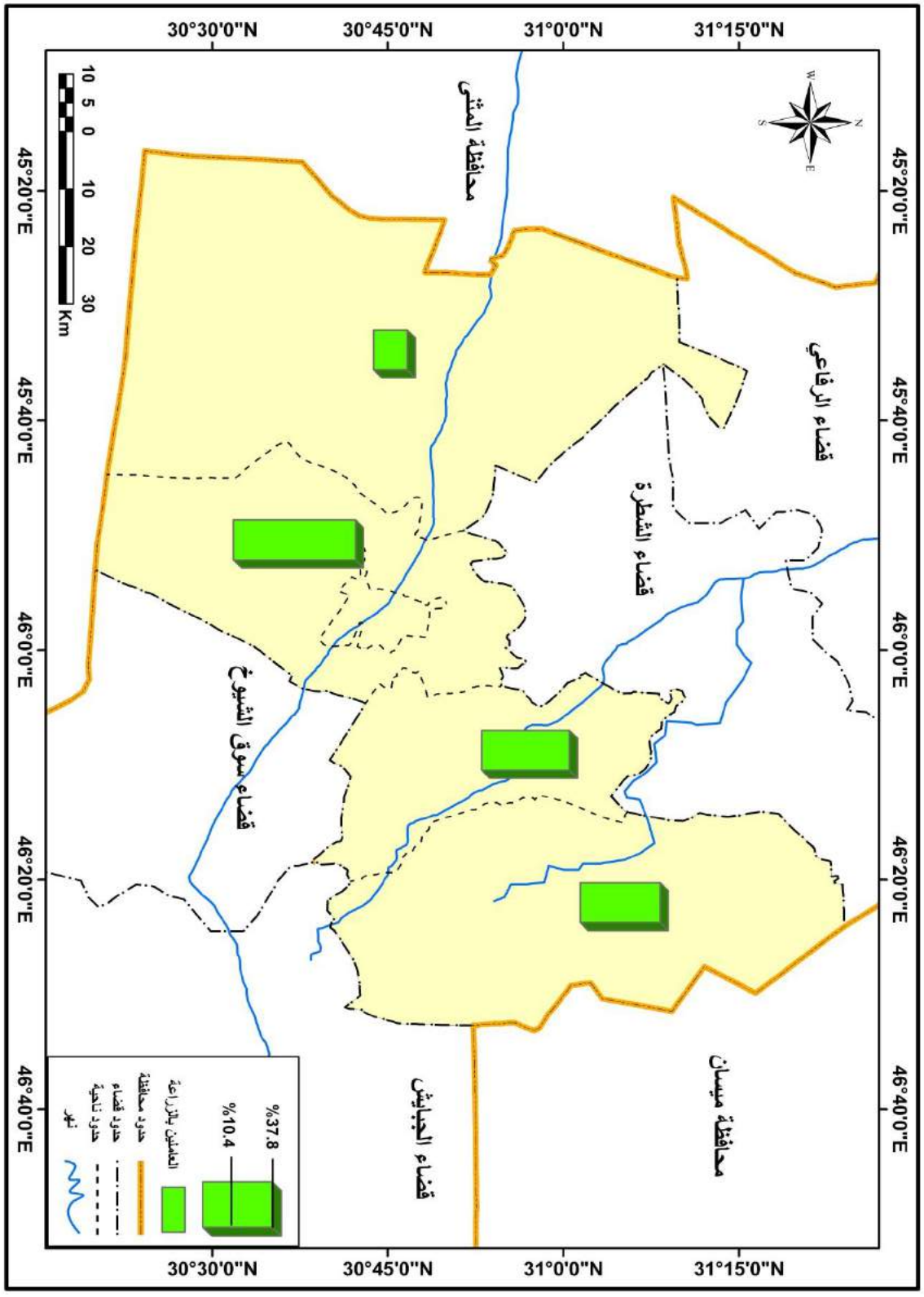
الوحدات الإدارية	عدد السكان العاملين بالزراعة / نسمة	النسبة %
أور	2724	37.8
البطحاء	755	10.4
سيد دخيل	1956	27.1
الإصلاح	1784	24.7
المجموع	7219	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (18) أعداد العاملين بالزراعة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (25) .



الخريطة (18) التوزيع الجغرافي للعاملين في الزراعة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (25).

الجدول (26) أعداد العاملين في الصناعات في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	العاملين في الصناعات الكبيرة			إجمالي العاملين	العاملين في الصناعات الصغيرة				إجمالي العاملين
	صناعة الطابوق	المجارش والمطاحن	صناعة المياه المعدنية		معامل البلوك	الحدادة	النجارة	الخياطة	
أور	154	65	14	233	37	15	3	3	58
البطحاء	0	20	0	20	16	2	0	8	26
سيد دخيل	0	0	0	0	16	3	0	0	19
الإصلاح	316	0	0	316	5	5	3	0	13
المجموع	470	85	14	569	74	25	6	11	116

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2018 .

توزعوا على ناحيتي الإصلاح وأور بواقع (316، 154) على الترتيب، وبلغ عدد العاملين في المجارش والمطاحن (85 عاملاً) قد توزعوا بواقع (65) في ناحية أور و(20) في ناحية البطحاء، أما بالنسبة للعاملين في صناعة المياه المعدنية فقد بلغ عددهم (14 عاملاً) جميعهم ضمن ناحية أور نتيجة اقتصار هذه الصناعة عليها ضمن منطقة الدراسة، فيما بلغ عدد العاملين بالصناعات الصغيرة في عموم ريف القضاء نحو (116 عاملاً) توزعواً على الوحدات الإدارية الأربعة وهي كل من (أور، والبطحاء، وسيد دخيل، والإصلاح) وبواقع (58، 26، 19، 13 عاملاً) على التوالي، والصناعات الصغيرة في منطقة الدراسة هي (معامل البلوك، والحدادة، والنجارة، والخياطة)، أما بالنسبة لتوزيع العاملين في هذه الصناعات على كل وحدة إدارية وفقاً لنوع الصناعة فيتضح أنه قد بلغ عدد العاملين في صناعة البلوك (74 عاملاً) موزعين على نواحي (أور، وسيد دخيل، والبطحاء، والإصلاح) وبواقع (37، 16، 16، 5) على التوالي، أما العاملين في الحدادة فبلغ عددهم (25 عاملاً) وأيضاً توزعوا بواقع (15) في أور، و(2) في البطحاء، وبواقع (3، 5) في ناحيتي سيد دخيل والإصلاح تواليا، في حين بلغ عدد العاملين بالنجارة (6 عامل) وبواقع (3) لكل من ناحيتي أور والإصلاح، فيما بلغ عدد العاملين بالخياطة (11 عامل) وبواقع (8، 3) لكل من ناحيتي البطحاء و أور على التوالي.

2- البطالة

يقصد بالبطالة أو المتعطلون السكان القادرين على العمل والمتاحون لإنتاج السلع والخدمات ولكن لا يتم الانتفاع بهم اقتصادياً[1]. وتمثل البطالة أخطر المشكلات التي تواجه دول العالم المتقدم منه والنامي وتخلق مشكلات لا حصر لها تبدأ في المجال الاقتصادي أولاً وتنتقل لجميع المجالات الأخرى الاجتماعية منها والسياسية[2]. وتكمن خطورتها في كونها تمثل هدراً للموارد البشرية وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبيه بالغة على السكان متمثلة بانخفاض مستوى المعيشة والفقر وارتفاع معدلات الإعالة، مما يدفع بالأفراد للقيام بالسلوكيات غير المشروعة نتيجة للحاجة المادية والإحباط المعنوي والنفسي والعزلة الاجتماعية[3]. كما أنها أداة تسهم في إعاقة عملية التنمية إذ أن تزايد أعداد العاطلين عن العمل يشكل عبء على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية، لذا يجب إيلاء مسألة البطالة أهمية فائقة لمعالجتها ليس فقط من خلال أعداد الدراسات والخطط والمقترحات بل بتنفيذ هذه الاستراتيجيات ووضع الأهداف ومراقبة تنفيذها للقضاء على هذه الظاهرة الخطرة ومعالجتها وامتصاصها من المجتمع قدر الإمكان.

فيما يخص ريف قضاء الناصرية فأنه أتضح من خلال الدراسة الميدانية أن العاطلين عن العمل فيه بلغت نسبتهم حوالي (49.6%) من مجموع العينة، توزعت هذه النسبة جغرافياً على الوحدات الإدارية وبواقع (42.5%) في ناحية أور لتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاطلين عن العمل، تلتها نواحي (سيد دخيل، الإصلاح، البطحاء) بنسب بلغت نحو (28.8، 18.9، 9.8%) عاطلاً وعلى الترتيب الجدول (27) والشكل (19) والخريطة (19)،

يتضح مما تقدم أن نسبة البطالة مرتفعة في منطقة الدراسة نتيجة تدهور أوضاع البلد الاقتصادية والأمنية وهذا ما يهدد عملية التنمية الريفية بمختلف مجالاتها لأن عدم توفر فرصة عمل لكل فرد يسهم في تدني مستواهم المعاشي والتعليمي والصحي والتفكك الأسري والاجتماعي والهجرة من الريف نحو المدن مما ينتج عنة تدهور الريف عموماً، وهذا ما ينعكس سلباً على التنمية الريفية الشاملة، لذا ينبغي

(1) سامح إبراهيم محمد عبد الوهاب، النشاط الاقتصادي والقوى العاملة في القاهرة الكبرى دراسة كارتوكرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000، ص176

(2) باسمه محمد صادق الشبيبي، البطالة الواقع والأسباب (السياسات المقترحة للحد من البطالة)، بحث مقدم إلى المؤتمر القطري الأول لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت عنوان التحديات الاجتماعية المعاصرة في العراق (الواقع والمعالجات) للمدة 6-7 حزيران 2007، 2007 العراق، ص3.

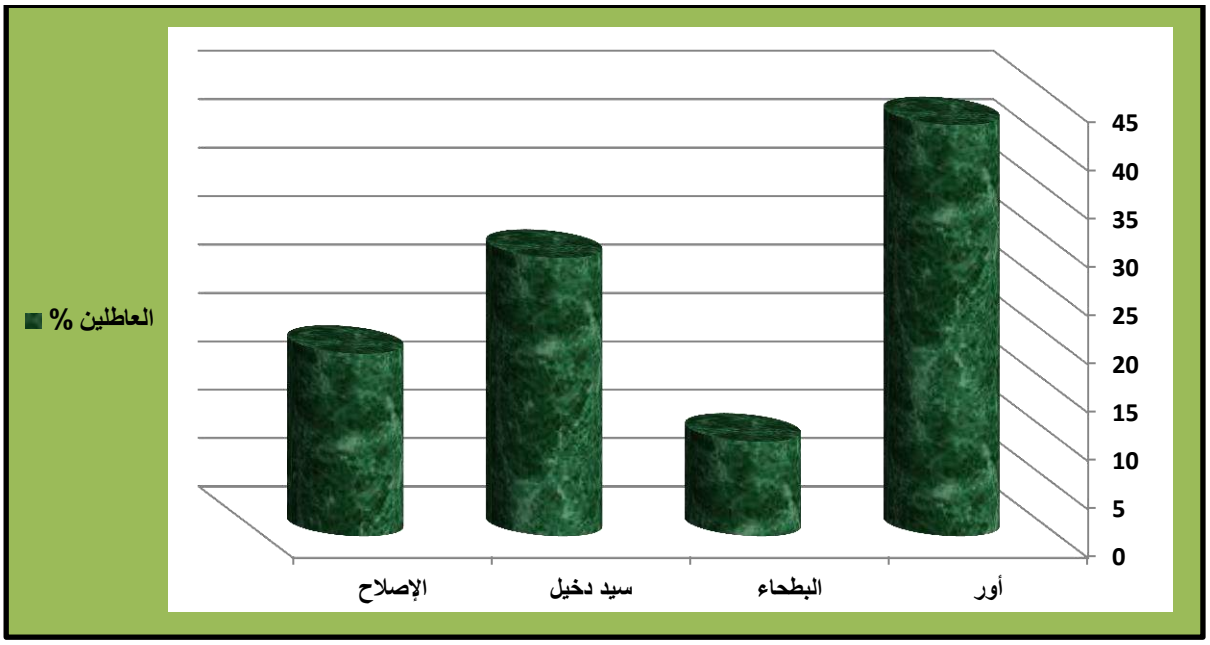
(3) عبد العال حبيب حسين، التحليل المكاني لظاهرة البطالة في محافظة ذي قار للمدة 1997-2013، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 26، ص218.

الجدول (27) العاطلين عن العمل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

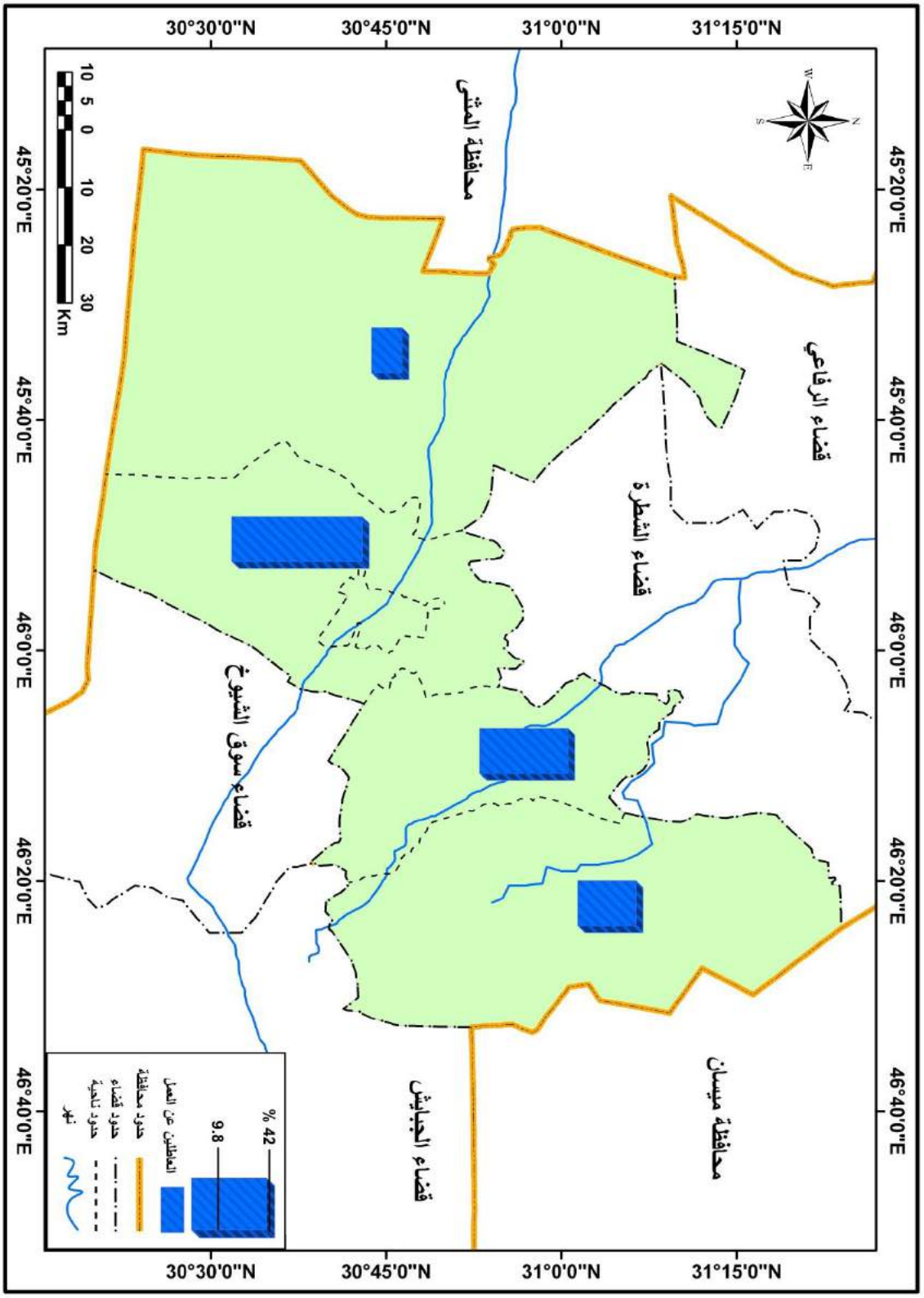
الوحدات الإدارية	عدد العاطلين	%
أور	274	42.5
البطحاء	63	9.8
سيد دخيل	186	28.8
الإصلاح	122	18.9
المجموع	645	100

المصدر: الباحث بالاعتماد الدراسة الميدانية.

الشكل (19) العاطلين عن العمل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (27).



الخريطة (19) التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (27).

وضع البرامج والخطط التي تعمل على القضاء على آفة البطالة التي تنخر المجتمع عموماً، وذلك من خلال أنشاء المشاريع والمصانع التي تستقطب أيدي عاملة كثيرة فضلاً عن تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله واستغلال الإمكانات الاقتصادية المتاحة وتوفير الدعم اللازم للفلاحين لغرض استمرار الإنتاج الزراعي ومنح القروض الميسرة للعاطلين لأنشاء مشروعات صغيرة والعمل على توظيف الخريجين وفقاً لاستراتيجيات مخططة، كل هذا من شأنه امتصاص أكبر عدد من العاطلين عن العمل مما سيسهم في تنمية هؤلاء العاملين تنمية سليمة ومن ثم مساهمتهم في التخطيط والنهوض بعملية التنمية الشاملة بما فيها الريفية بمختلف مجالاتها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

بعد دراستنا الشاملة لإمكانات ريف قضاء الناصرية البشرية تبين لنا أنه يزخر بطاقات بشرية كبيرة في سن العمل فضلاً عن طاقات كبيرة من الجيل القادم لم تبلغ سن العمل وهذا ما سيكون له دور حيوي في استثمار إمكانات ريف القضاء الاقتصادية، لذا يجب العمل وبمهنية من خلال وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات التنموية الكفيلة باحتواء هذه الموارد البشرية وصقلها بالتعليم والتدريب وتوفير فرص العمل لها وتزويدها بالخبرات والمهارات اللازمة لتنمية المجتمع واستثمار إمكاناته التنموية والنهوض بواقعة الاقتصادي والخدمي والثقافي والاجتماعي والعمراني.

الفصل الثالث

الإمكانات الاقتصادية للتنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية

المبحث الأول: إمكانات التنمية الزراعية

المبحث الثاني: إمكانات التنمية الصناعية والتنمية السياحية

تمهيد:

تمثل الإمكانات الاقتصادية أهم مرتكزات التنمية الريفية. ذلك لأنها تهدف إلى تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة للسكان، وذلك من خلال توفير ضروريات الحياة لهم من مأكل وملبس ومسكن فضلاً عن توفير مستوى ملائم للصحة والثقافة[1]. لذا ينبغي وضع الدراسات والخطط الكفيلة باستثمار وتطوير الإمكانات الاقتصادية المتاحة في منطقة الدراسة بأمثل صورة ممكنة من اجل تحسين واقعها وتنميته تنمية ريفية متطورة، وتتمثل هذه الإمكانات في ريف قضاء الناصرية بالإمكانات الزراعية والتي سيخصص لدراستها المبحث الأول، فضلاً عن إمكانات التنمية الصناعية والسياحية والتي سنتناولها في المبحث الثاني.

المبحث الأول

إمكانات التنمية الزراعية

تتبوأ التنمية الزراعية مكانة مرموقة في عملية التنمية الريفية لكونها تهدف إلى تلبية حاجة السكان من الغذاء وتصدير الفائض أو استثماره في الإنتاج الصناعي، مما سينتج عنة إيرادات تسهم في تحسين الدخل والمستوى الاقتصادي ومن ثم الارتقاء بواقع التنمية الريفية بشكل عام. وتسعى التنمية الزراعية المتكاملة ليس فقط إلى الزيادة والنمو الإرادي المخطط له في الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً[2]. بل وتسعى أيضاً إلى بناء الإنسان الريفي الذي يعد مادة التنمية وجوهرها فهو الوسيلة والهدف معاً[3]. وذلك من خلال اتباع كافة الوسائل والإجراءات والتقنيات المتطورة التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي، والارتقاء بواقع الإنسان الريفي بهدف تحقيق عملية تنموية ريفية شاملة. كما تشكل التنمية الزراعية والمشاريع المرتبطة بها العامل الأساسي لاستقرار السكان في المناطق الريفية وعدم هجرتهم إلى المدن[4]. لذا فقد أصبحت من الأولويات في خطط التنمية للبلدان لاسيما النامية كونها زراعية بالدرجة الأولى إلا أنها لم تحقق تغيرات ملموسة في الإنتاج الزراعي، ويعزى ذلك لعدم وجود تنمية ريفية متكاملة لكي يتحقق الاستقرار لسكان الريف، وظهر ذلك بوضوح في اغلب مناطق الريف العراقي لاسيما ريف الوسط والجنوب والذي

(1) عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمن سانية، مصدر سابق، ص26 .

(2) حقي أمين توماس، التنمية الزراعية في محافظة المثنى بين الواقع والطموح، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد2، العدد3، 2012، ص17 .

(3) حيدر عبود كزار الشمري، تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الزراعية وأهميتها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة في محافظة القادسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2015، ص22 .

(4) جواد سعد عارف، مصدر سابق، ص95 .

تعد منطقة الدراسة جزءاً منه[1]. وسيتم دارسة واقع إمكانات التنمية الزراعية في ريف قضاء الناصرية من خلال تقسيمها إلى مجموعتين رئيستين هما (الإنتاج النباتي، والإنتاج الحيواني) لما لهما من أثر بالغ في التخطيط للتنمية الريفية.

أولاً: الإنتاج النباتي

يعد الإنتاج النباتي الشق الأهم في الإنتاج الزراعي والعنصر الأساس للنهوض بالتنمية الريفية وتطورها بشكل عام لأي منطقة ومن ضمنها منطقة الدراسة، لما له من أثر غذائي واقتصادي مهم على السكان، لذا فقد عمدت أغلب الدول إلى تخصيص المساحات الشاسعة لغرض الإنتاج الزراعي، فضلاً عن استصلاح الأراضي لجعلها صالحة للإنتاج الزراعي. ويلحظ من الجدول(28) أن المساحات المزروعة فعلاً في ريف قضاء الناصرية قد بلغت (152695 دونم) أي ما نسبته (26.1%) من المساحات المزروعة فعلاً في محافظة ذي قار والتي قدرها (585217 دونم) لعام 2017، وهي مساحة قليلة جداً مقارنة بالمساحة الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة، مما سيؤثر بشكل كبير في عرقلة عملية التنمية الزراعية ومن ثم الريفية بشكل عام، لأن التوسع بالمساحات المزروعة والإنتاج له الأثر الأكبر في النهوض بالجانب الاقتصادي للريف. وعند توزيع المساحة المزروعة فعلاً على مستوى الوحدات الإدارية فأنه يتضح من الجدول (28) والشكل (20) والخريطة (20) أن ناحية الإصلاح قد ضمت النسبة الأكبر بواقع (56.3%)، في حين جاءت ناحية سيد دخيل بالمرتبة الثانية بنسبة (17.2%)، تلتها في المرتبة الثالثة ناحية أور بواقع (16.6%)، وحلت أخيراً ناحية البطحاء بـ(9.9%).

أما ما يخص المساحة الصالحة للزراعة في ريف قضاء الناصرية فبلغت نحو (710600 دونم) أي ما نسبته (29.3%) من مجموع المساحة الصالحة للزراعة في محافظة ذي قار البالغة (2422506 دونم)، وهذه المساحة غير مستغله بشكل تام في الزراعة، وقد توزعت بواقع (33.3، 27.0، 21.4، 18.3) في كل من نواحي (الإصلاح، البطحاء، سيد دخيل، أور) وعلى التوالي.

أما المساحة غير الصالحة للزراعة فهي مقاربة لحجم المساحة الصالحة للزراعة في ريف القضاء إذ بلغت حوالي (748200 دونم) شكلت بذلك نسبة (29.4%) من أجمالي المساحة غير الصالحة للزراعة في محافظة ذي قار والتي قدرت بـ(2536694 دونم)، وفيما يخص الوحدات الإدارية فقد جاءت البطحاء أولاً بمساحة بلغت نسبتها (71.5%) من مجوع المساحات غير الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة، وذلك بسبب مساحتها الشاسعة إذ تعد أكبر نواحي قضاء الناصرية، فضلاً عن كونها منطقة صحراوية

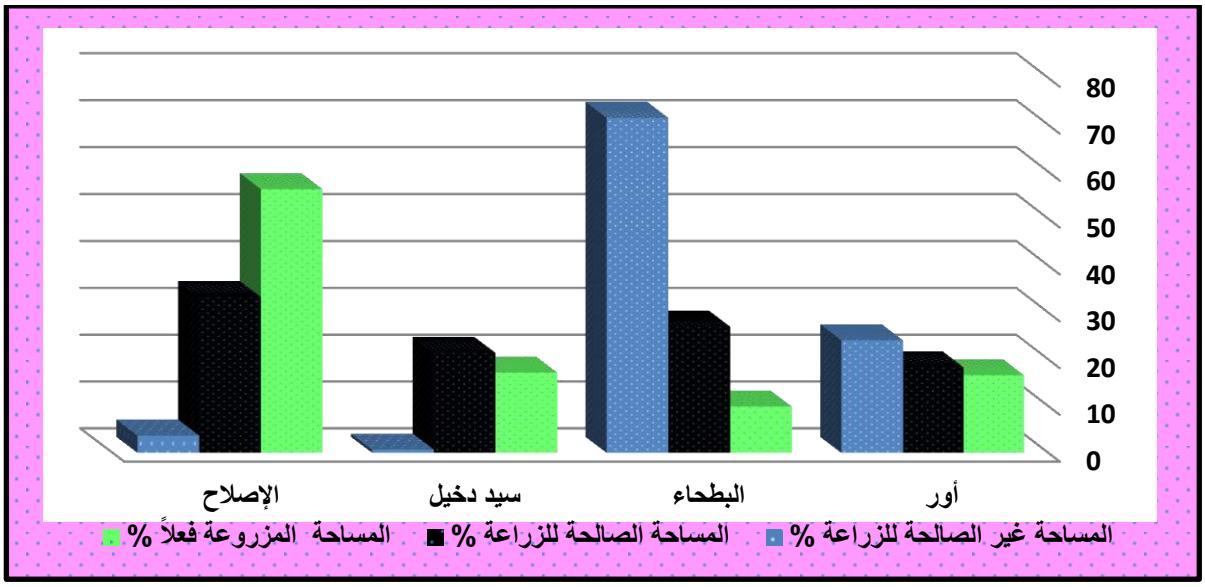
(1) عبد الرضا مطر الهاشمي، التنمية الزراعية في قضاء عفك دراسة في المقومات والمعوقات، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد8، العددان 3 – 4، 2005، ص1 .

الجدول (28) المساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	المساحة المزروعة فعلاً	النسبة %	المساحة الصالحة للزراعة	النسبة %	المساحة غير الصالحة للزراعة	النسبة %
أور	25325	16.6	130000	18.3	180000	24.1
البطحاء	15118	9.9	192000	27.0	535200	71.5
سيد دخيل	26285	17.2	152134	21.4	5000	0.7
الإصلاح	85967	56.3	236466	33.3	28000	3.7
مجموع القضاء	152695	100	710600	100	748200	100
مجموع المحافظة	585217	26.1	2422506	29.3	2536694	29.4

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017.

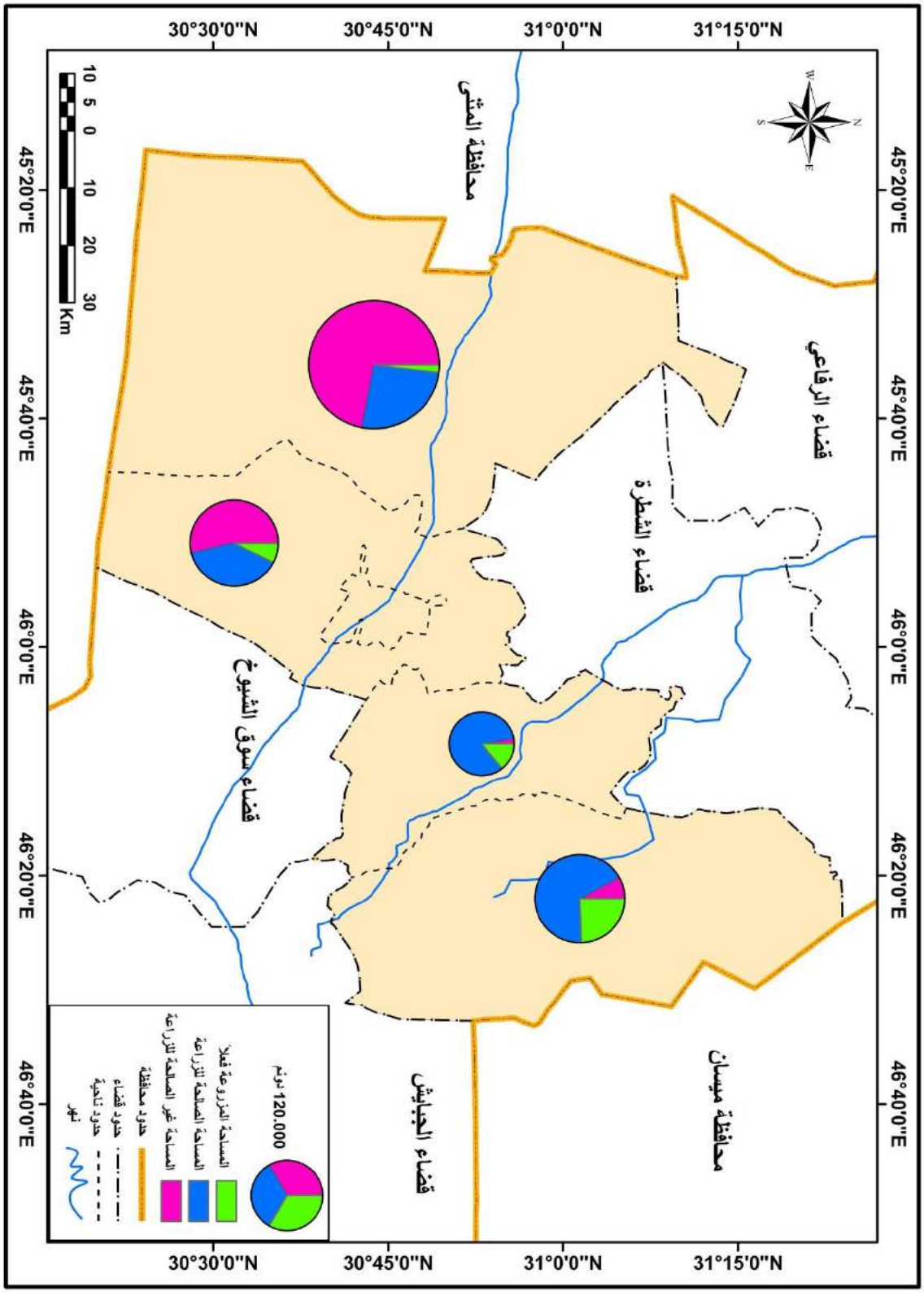
الشكل (20) المساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (28).

ومنطقة كثبان رملية في أغلب جهاتها، تلتها ناحيتي أور والإصلاح بـ(24.1، 3.7%) تواليا، وجاءت سيد دخيل أخيراً بنسبة (0.7%) لتكون بذلك أقل نواحي منطقة الدراسة من حيث المساحة غير الصالحة للزراعة، وذلك بسبب صغر مساحتها الكلية.

الخريطة (20) التوزيع الجغرافي للمساحات الصالحة وغير الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (28).

ويتمتع ريف قضاء الناصرية بزراعة بعض المحاصيل المهمة وهي (محاصيل الحبوب، الخضروات، أشجار النخيل والفاكهة، محاصيل العلف)، والتي سيتم تناولها بالتفصيل وكما يأتي:

1- محاصيل الحبوب

الحبوب هي من أهم المحاصيل الزراعية وتزرع لغرض الاستهلاك البشري بالدرجة الأولى فضلاً عن استعمالها علفاً للحيوانات. وقد أشتهر العراقيون قبل غيرهم في زراعة الحبوب منذ القدم إذ وجدت بين أثار السومريين في مدينة (نيبور) مخطوطات يرجع تاريخها إلى 3700 سنة قبل الميلاد كتبت على الواح من الطين فيها تعاليم للفلاح عن كيفية زراعة الأرض والبذار والحصاد والتذرية وتنقية البذور، مما يدل على معرفة سكان العراق القدماء بما فيه منطقة الدراسة لأهم العمليات الزراعية لاسيما الحبوب[1].

وبما أن الحبوب تمثل أهم المحاصيل الزراعية لما لها من أهمية غذائية واقتصادية بالغة وهي عنصر أساسي في غذاء الإنسان والحيوانات، لذا فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة في منطقة الدراسة، إذ شغلت مساحة قدرها (125579 دونم) أي ما نسبته (26.0%) من أجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في محافظة ذي قار والبالغة (481949 دونم) كما موضح في الجدول (29) والشكل (21)، فيما شكلت (82.2%) من مجموع المساحة الكلية المزروعة فعلاً في ريف قضاء الناصرية والبالغة (152695 دونم) لاحظ الجدول (30) والشكل (22)، وتشتمل محاصيل الحبوب في منطقة الدراسة على (القمح، والشعير، والذرة، والسمسم، والماش، والدخن)، أما الرز الذي يعد من الحبوب المهمة فأنه لا يزرع ضمن منطقة الدراسة[2]. وتقسم محاصيل الحبوب في ريف قضاء الناصرية حسب موسم النمو إلى محاصيل صيفية ومحاصيل شتوية، سيتم دراسة كل منهما بالتفصيل تبعاً لموسم نموه كالآتي:-

(1) خطاب صكار العاني، جغرافية العراق الزراعية، ط2، مطبعة العاني، بغداد، 1976، ص155 .

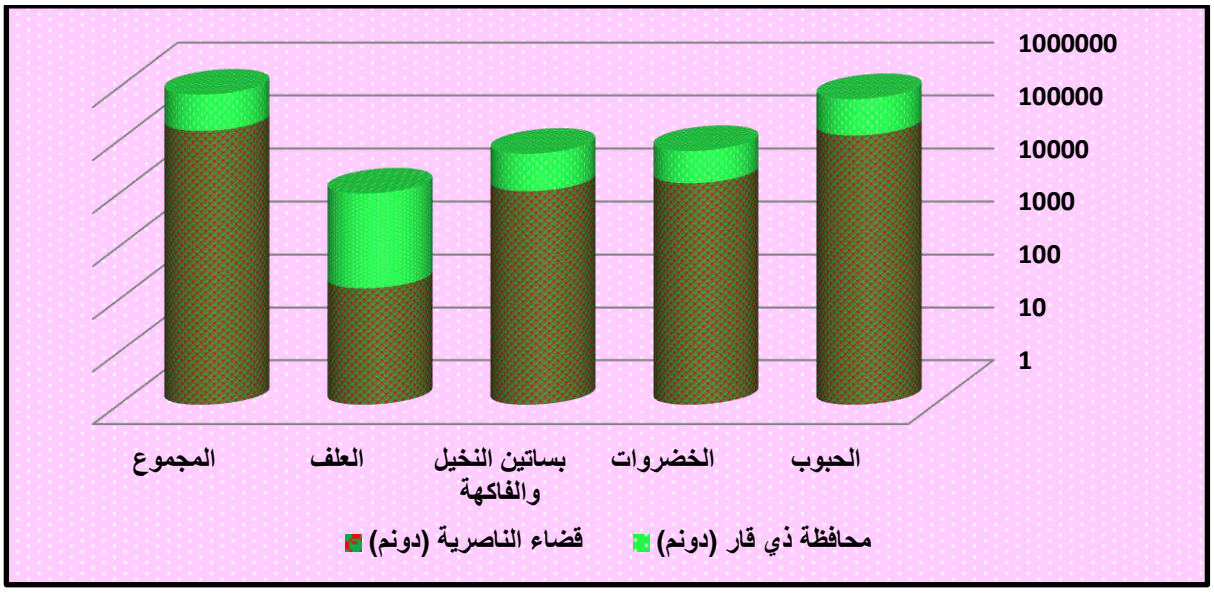
(2) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018 .

الجدول(29) المساحة المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017

المحاصيل	المساحة المزروعة في قضاء الناصرية	المساحة المزروعة في محافظة ذي قار	النسبة %
الحبوب	125579	481949	26.0
الخضروات	15782	47914	32.9
بساتين النخيل والفاكهة	11169	45409	24.5
العلف	165	9945	1.6
المجموع	152695	585217	26.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017.

الشكل (21) المساحة المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017



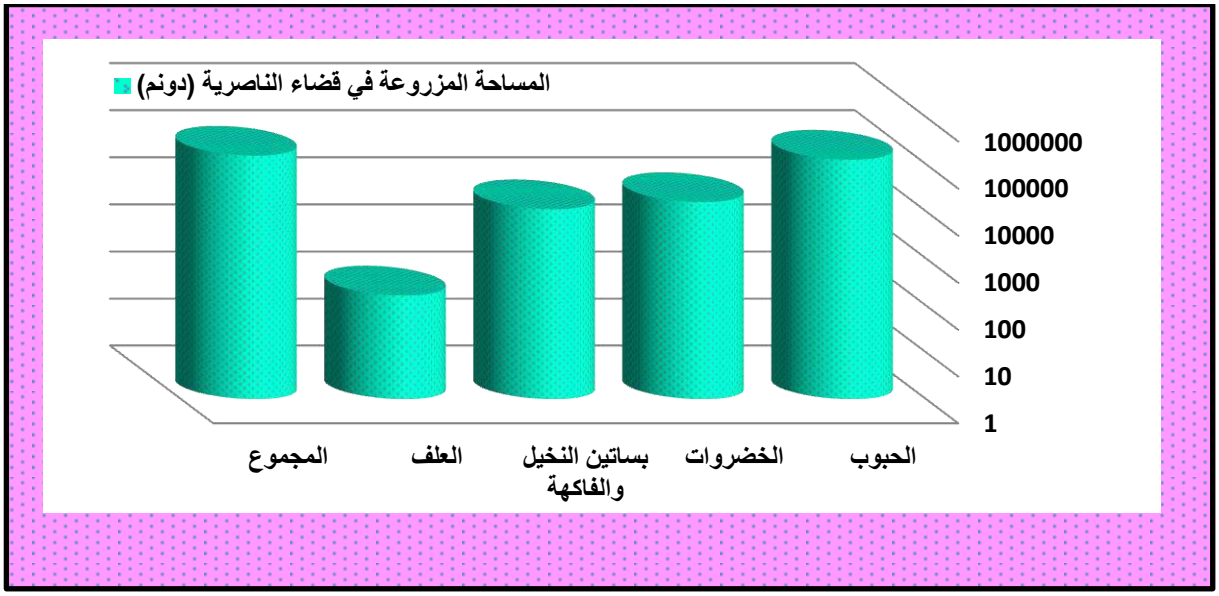
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (29).

الجدول (30) المساحات المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول ونسبتها من المساحة الكلية المزروعة فعلاً في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

المحاصيل	المساحة المزروعة في قضاء الناصرية	النسبة %
الحبوب	125579	82.2
الخضروات	15782	10.3
بساتين النخيل والفاكهة	11169	7.3
العلف	165	0.1
المجموع	152695	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (29).

الشكل (22) المساحات المزروعة (دونم) حسب نوع المحصول ونسبتها من المساحة الكلية المزروعة فعلاً في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (30).

أ- محاصيل الحبوب الصيفية

تزرع محاصيل الحبوب هذه خلال أشهر الصيف وهي تتمثل بمحاصيل (الذرة الصفراء والبيضاء، والسمسم، والماش، والدخن)، ويلحظ من الجدول (31) والشكل (23) أنه قد بلغ حجم المساحة المزروعة بهذه المحاصيل (11800 دونم) أي أنها شكلت (9.4%) من أجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في ريف قضاء الناصرية والبالغة (125579 دونم)، وبالنسبة للوحدات الإدارية فيتضح من الجدول (32) والخريطة (21) أن ناحية الإصلاح أحتلت المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب الصيفية في منطقة الدراسة وبنسبة (45%)، تلتها سيد دخيل بنسبة قدرها (44.5%)، ثم أور بنسبة (8.4%)، وأقل مساحة سجلت في البطحاء بمقدار (2.1%) من أجمالي المساحة المزروعة بالحبوب الصيفية في ريف قضاء الناصرية.

أما بالنسبة لمساحة كل محصول فأنه يتبين من الجدول (32) والشكل (24) والخريطة (22) أن المساحة المزروعة بالذرة الصفراء في منطقة الدراسة بلغت (350 دونم) وهي مقتصرة على ناحية الإصلاح فقط، فيما لم تسجل أي مساحة مزروعة بها في باقي الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية.

أما الذرة البيضاء فترتفع نسبة المساحة المخصصة لزراعتها والتي وصلت إلى (10750 دونم) في عموم ريف القضاء، وقد توزعت هذه المساحة بواقع (46.5، 41.9، 9.3، 2.3%) في كل من (ناحية سيد دخيل، وناحية الإصلاح، وناحية أور، وناحية البطحاء) تواليا، وتعد الذرة البيضاء من المحاصيل المهمة فهي فضلاً عن استخدامها في بعض الأحيان غذاء للإنسان فهي تعد محصول رئيسي يستخدم كعلف للحيوانات، إذ تستخدم بذورها كعلف مهم للدواجن، بينما تعد سيقانها ومخلفاتها الأخرى علفاً مهماً لحيوانات الماشية لاسيما الأبقار والجاموس.

أما محصول السمسم فبلغت المساحة المزروعة به (350 دونم) فقط توزعت على وحدتين إداريتين هما الإصلاح بمساحة بلغت نسبتها (71.4%)، وسيد دخيل بنسبة (28.6%)، أما أور والبطحاء فلم تسجل فيهما أي مساحة مزروعة بالسمسم لعام 2017.

وفيما يخص الماش فقدرت المساحة المخصصة لزراعته بنحو (100 دونم) فقط وهذه المساحة توجد ضمن ناحية سيد دخيل فقط، أما النواحي الأخرى فلم تذكر فيها أي مساحة مخصصة لزراعة الماش.

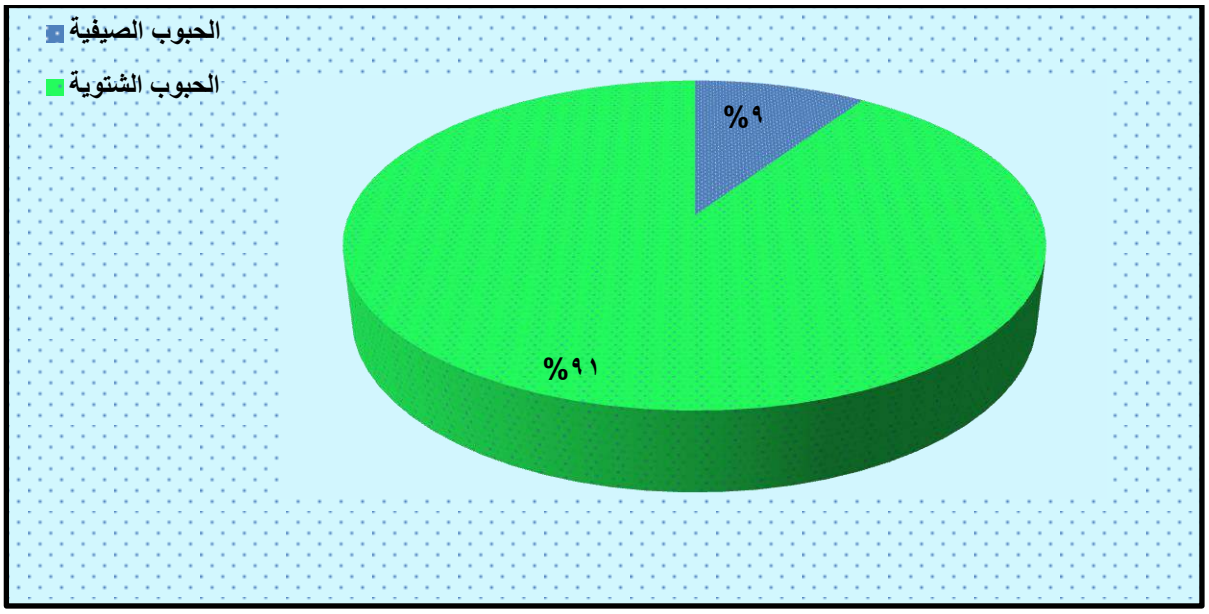
وبالنسبة لمحصول الدخن فبلغ مقدار المساحة المزروعة به (250 دونم) اقتصرت على ناحيتي الإصلاح وسيد دخيل وبنسبة مقدارها (80، 20%) لكل منهما تتابعاً، فيما لم توجد مساحات مخصصة لزراعة الدخن في نواحي البطحاء وأور.

الجدول (31) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

المحاصيل	المساحة	%
الحبوب الصيفية	11800	9.4
الحبوب الشتوية	113779	90.6
المجموع	125579	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (23) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



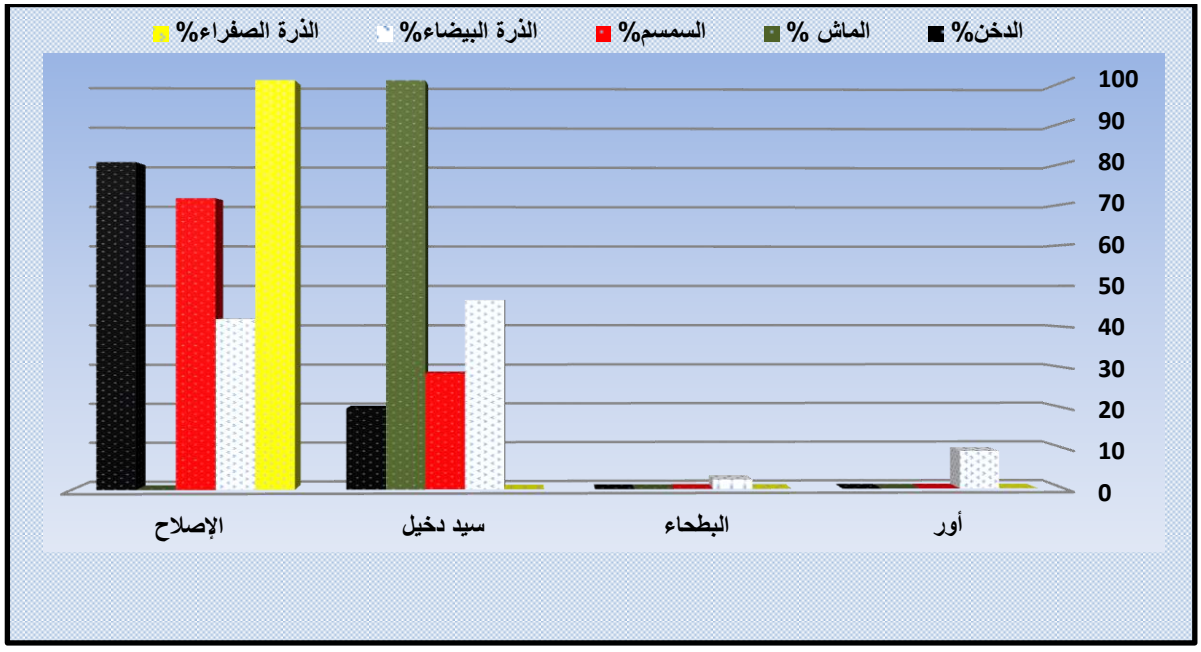
المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (31) .

الجدول (32) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الصيفية وبحسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	الذرة				السمسم		الماش		الدخن		مجموع المساحة المزروعة	%
	مساحة الذرة الصفراء	%	مساحة الذرة البيضاء	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%		
أور	0	0	1000	9.3	0	0	0	0	0	0	1000	8.4
البطحاء	0	0	250	2.3	0	0	0	0	0	0	250	2.1
سيد دخيل	0	0	5000	46.5	100	28.6	100	100	50	20	5250	44.5
الإصلاح	350	100	4500	41.9	250	71.4	0	0	200	80	5300	45
المجموع	350	100	10750	100	350	100	100	100	250	100	11800	100

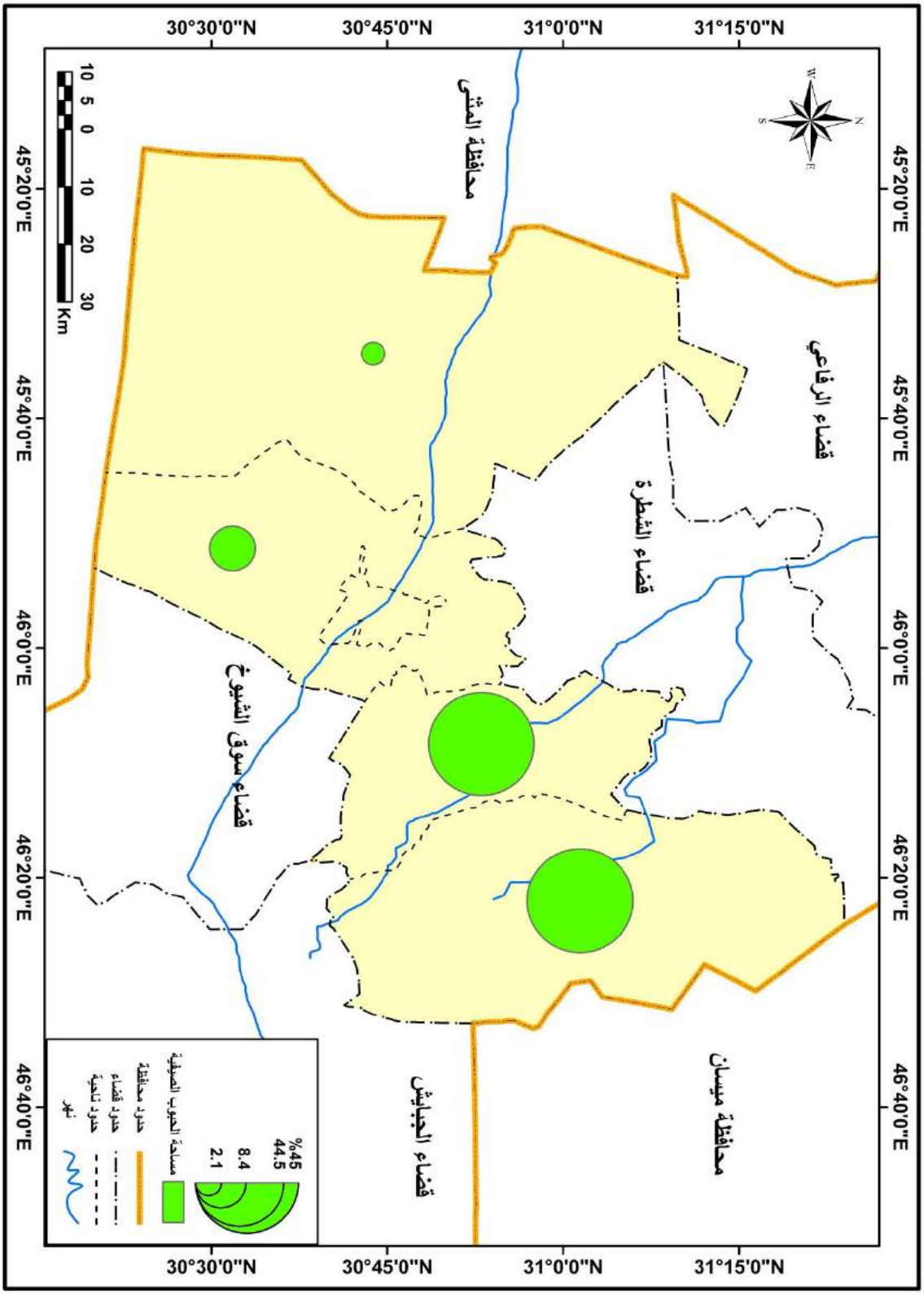
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018 .

الشكل (24) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الصيفية وبحسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



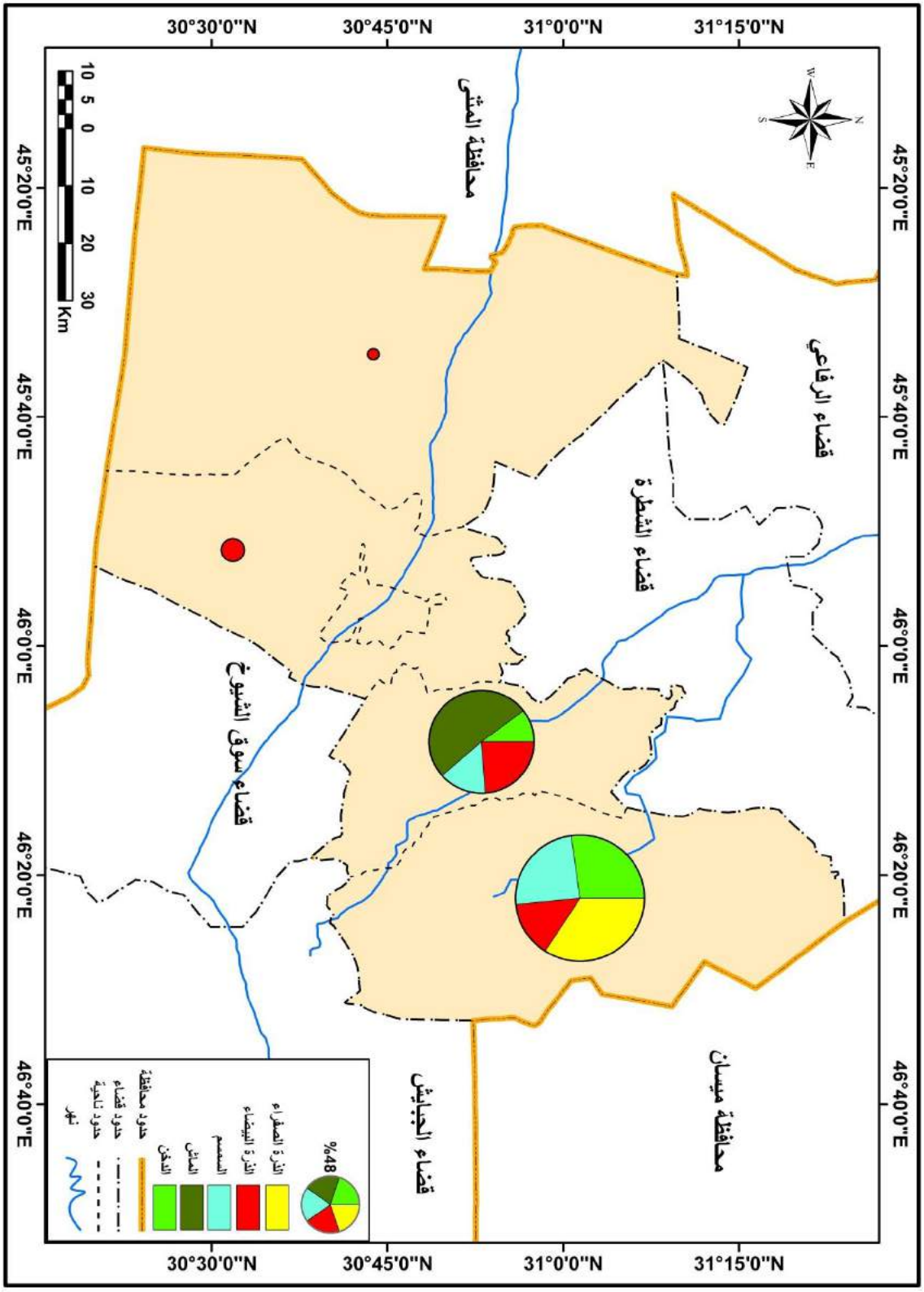
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (32).

الخريطة (21) التوزيع الجغرافي للمساحات المزروعة بالحبوب الصيفية (دونم) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (32).

الخريطة (22) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الصيفية وبحسب نوع المحصول في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (32).

نستنتج مما تقدم أن محاصيل الحبوب المزروعة صيفاً والمتمثلة بـ(الذرة، السمسم، الماش، الدخن)، تتصف بصغر حجم المساحات المخصصة لزراعتها وقلة الإنتاج في عموم ريف قضاء الناصرية، وذلك ناتج عن عدة أسباب أهمها أن هذه المحاصيل تتصف بضعف الطلب عليها، وبالتالي قلة مردودها الاقتصادي، فضلاُ عن قلة قيمتها الغذائية للإنسان، إلا أن أغلبها يمثل علفاً مهماً للحيوانات، مما نتج عنة بالتالي صغر المساحات المخصصة لزراعة هذه المحاصيل الصيفية من الحبوب في ريف قضاء الناصرية، ولصغر مساحات هذه المحاصيل وقلة إنتاجها أثر سلبي في التنمية الريفية، إذ أنه على الرغم من قلة الطلب عليها إلا أنه يمكن زراعة هذه المحاصيل وتسويقها خارج منطقة الدراسة لغرض استخدامها في الصناعات الغذائية، مما سينتج عن عملية التسويق هذه إيرادات اقتصادية سيكون لها أثر مهم في تحسين الواقع الريفي من كافة الجوانب المعيشية والخدمية، ومن ثم تطور الواقع التنموي الريفي عموماً.

ب- محاصيل الحبوب الشتوية

تتمثل المحاصيل الشتوية للحبوب في منطقة الدراسة بالقمح والشعير إذ يعدان المحصولين الرئيسين والأهم، نتيجة الأهمية الاقتصادية لهما فضلاً عن كونهما يشكلان الغذاء الرئيسي للسكان وكذلك علف للحيوانات في أحيان أخرى.

بلغت المساحة المزروعة بالحبوب الشتوية في منطقة الدراسة (113779 دونم) أي ما نسبته (90.6%) من مجموع المساحة الكلية المزروعة بالحبوب في ريف قضاء الناصرية والبالغة (125579 دونم) ينظر الجدول (31) والشكل (23)، أما على مستوى الوحدات الإدارية فيلحظ من الجدول (33) والخريطة (23) أن هذه المساحة توزعت بواقع (58.4، 15، 14.6، 12.0%) في نواحي (الإصلاح، سيد دخيل، أور، البطحاء) وعلى الترتيب.

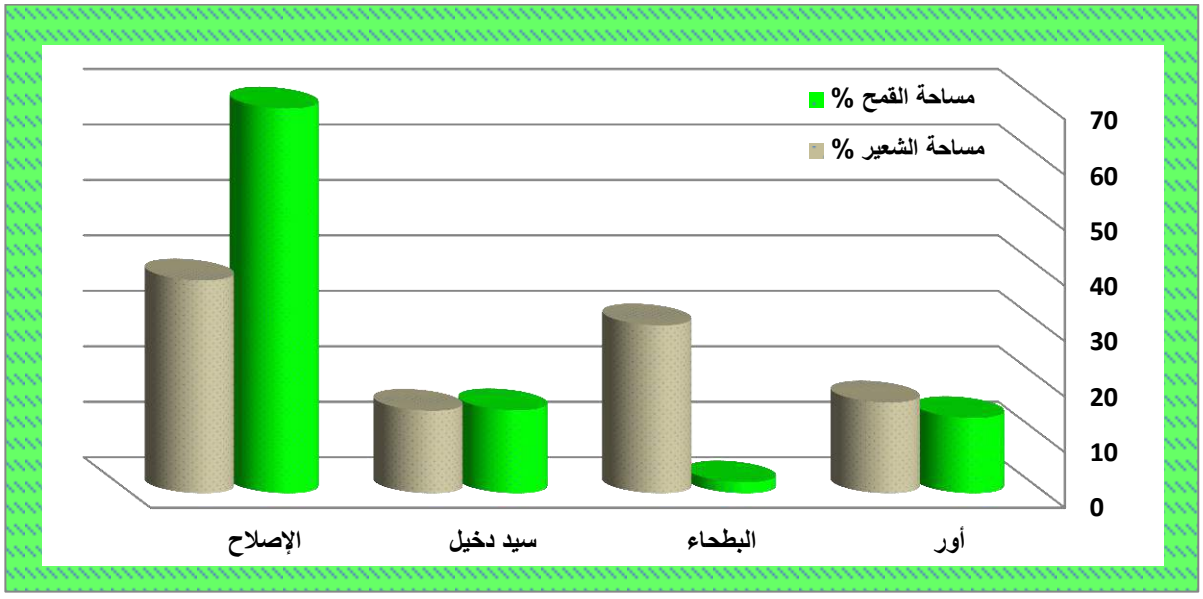
اقتصرت الحبوب الشتوية في ريف قضاء الناصرية على محصولي (القمح والشعير) فقط، فبالنسبة للقمح فأن مساحته الكلية بلغت (73475 دونم) من أجمالي المساحة المزروعة بالحبوب الشتوية، توزعت هذه المساحة على الوحدات الإدارية بواقع (69.4%) في ناحية الإصلاح لتحتل الصدارة بأكبر مساحة مزروعة بالقمح في ريف القضاء، وجاءت ناحية سيد دخيل ثانياً بنحو (15%)، أما ناحية أور فحلت بالمرتبة الثالثة بـ(13.6%)، وجاءت أخيراً ناحية البطحاء بحوالي (2.0%) الجدول (33) والشكل (25) والخريطة (24).

الجدول (33) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية (القمح والشعير) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	القمح		الشعير		مجموع المساحة المزروعة	%
	المساحة	%	المساحة	%		
أور	10000	13.6	6600	16.4	16600	14.6
البطحاء	1475	2.0	12204	30.3	13679	12.0
سيد دخيل	11000	15	6000	14.9	17000	15
الإصلاح	51000	69.4	15500	38.4	66500	58.4
المجموع	73475	100	40304	100	113779	100

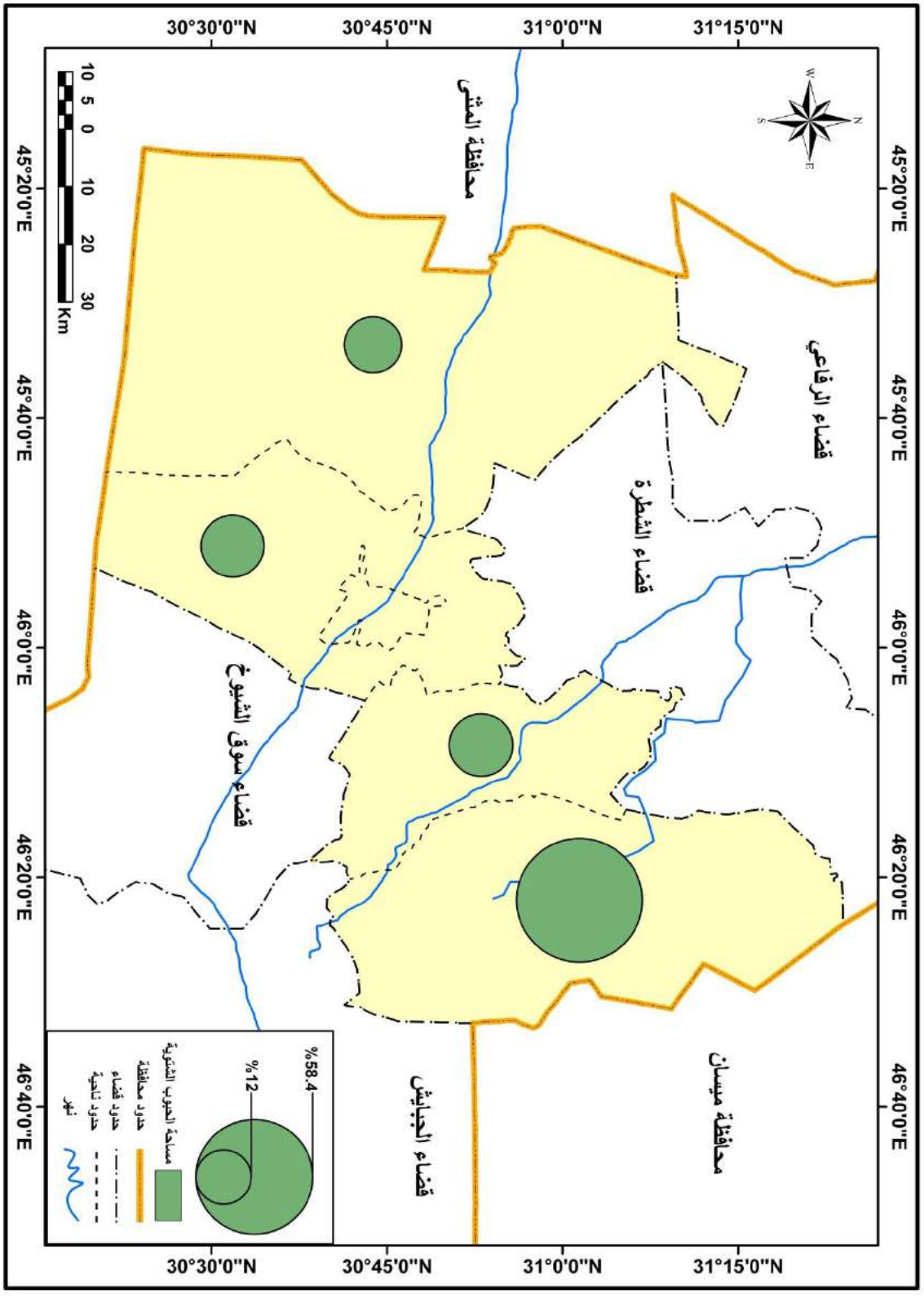
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (25) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية (القمح والشعير) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



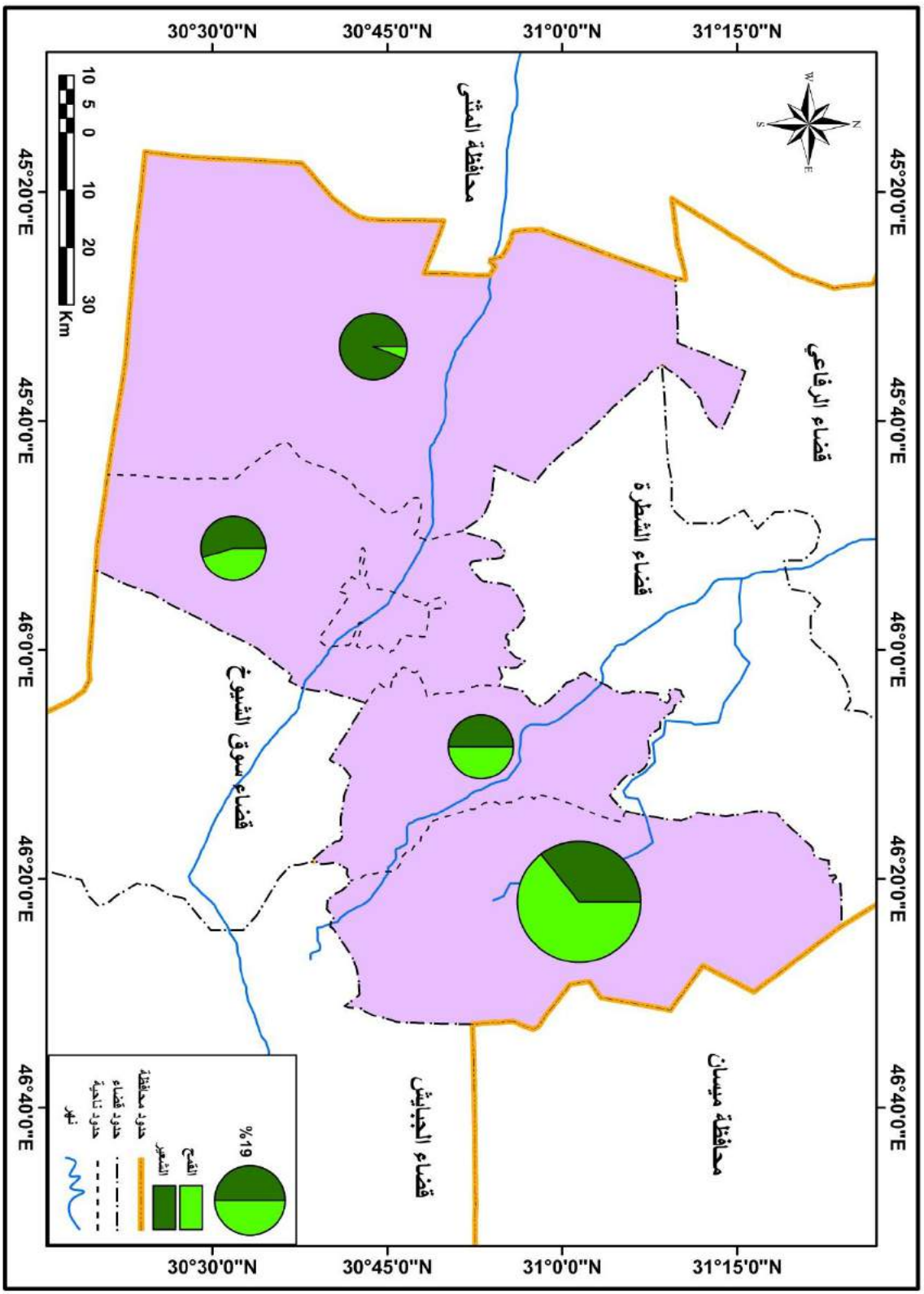
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (33) .

الخريطة (23) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (33).

الخريطة (24) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الحبوب الشتوية (القمح والشعير) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (33).

أما الشعير وهو المحصول الشتوي الثاني من الحبوب بعد القمح في ريف القضاء فقد بلغت المساحة الإجمالية المزروعة به (40304 دونم)، توزعت هذه المساحة على نواحي ريف القضاء وهي (الإصلاح، والبطحاء، وأور، وسيد دخيل) بواقع (38.4، 30.3، 16.4، 14.9%) على التوالي.

نستنتج مما تقدم أن محاصيل الحبوب في منطقة الدراسة تتباين تبايناً كبيراً من حيث موسم الزراعة والوحدات الإدارية، إذ لاحظنا وجود فارق شاسع من حيث المساحة المزروعة بين محاصيل الحبوب الصيفية والشتوية، فالمحاصيل الشتوية على الرغم من اقتصارها فقط على محصولي الشعير والقمح ألا أنها أحتلت المساحة الأكبر ضمن المساحة المزروعة بالحبوب في ريف قضاء الناصرية، وذلك نتيجة الأهمية الغذائية والاقتصادية الكبيرة جداً لهذين المحصولين اللذين تكون الظروف المناخية أكثر ملائمة لزراعتهما خلال أشهر الشتاء في منطقة الدراسة، على العكس من الحبوب الصيفية فعلى الرغم من تعددها وتنوعها ألا أنها أحتلت مساحة قليلة لأنها لم تدخل ضمن اهتمام المزارعين بصورة كبيرة كما هو الحال في القمح والشعير اللذان يشكلان الأساس في تحسين مستوى المعيشة للريف لما يدرانه من دخل للفلاح، لذا يجب التوسع بزراعتهما وبما يتلائم وعملية تطوير الريف في قضاء الناصرية وتنميته زراعياً واقتصادياً.

2- محاصيل الخضروات

تعد الخضروات في غاية الأهمية، إذ تأتي بعد محاصيل الحبوب الغذائية في أهميتها، نظراً لأنها تشكل جزءاً هاماً في غذاء الإنسان، فهي تحتوي على نسبة كبيرة من الكابوهيدرات والفيتامينات والأملاح المعدنية التي يحتاجها الإنسان في غذائه[1]. لذا فقد زرعت الخضروات في منطقة الدراسة منذ القدم، فقد كان السومريون أصحاب خبرة في زراعتها وهذا ما تبين من وثيقة لارسا (السنكرة حالياً شمال غرب مدينة الناصرية) في القرن الثامن قبل الميلاد التي ورد فيها أن بساتين الخضروات تزرع تحت ظلال النخيل لتحميها من أشعة الشمس[2]. ويرغب الفلاح في زراعة الخضروات لأنها تتصف بسرعة نموها وقلة الجهد المبذول في زراعتها مقارنة بالمحاصيل الأخرى، فضلاً عن كثرة الطلب عليها من قبل السكان مما جعلها ذات مورد اقتصادي هام للفلاح، وهذا المورد الاقتصادي لا شك في أنه سيكون ذو أثر إيجابي في تحسين المعيشة في المجتمع الريفي ومن ثم الاهتمام بالجوانب الخدمية لاسيما الصحية منها والتعليمية، مما سيسهم في تنمية المجتمع الريفي بصورة واضحة.

(1) علي أحمد هارون، مصدر سابق، ص218 .

(2) ماجد عبد الله جابر التريجاوي، الإمكانات الجغرافية لزراعة الخضروات في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008، ص6 .

تتركز زراعة الخضروات في ريف قضاء الناصرية على تربة كتوف نهري الفرات والغراف وتفرعاتهما، لأن الخضروات تتطلب تربة خصبة جيدة الصرف خالية من الأملاح وسقي منتظم، وقد أحتلت الخضروات المرتبة الثانية من حيث المساحة المزروعة فعلاً في ريف القضاء، إذ بلغت مساحتها (15782 دونماً) وبنسبة (10.3%) من مجموع المساحة الكلية المزروعة في ريف القضاء أنظر الجدول (30) والشكل(22)، فيما شكلت (32.9%) من مجموع المساحة المزروعة بالخضروات في المحافظة والبالغة (47914 دونم) ينظر الجدول (34)، والخضروات محاصيل شديدة التأثر بدرجات الحرارة لذا فقد صنفت تبعاً للاحتياجات الحرارية إلى صنفين هما محاصيل الخضروات الصيفية والخضروات الشتوية وكالآتي:-

أ- الخضروات الصيفية

تشمل محاصيل الخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية كل من (الباذنجان، الطماطم، الرقي، البطيخ، البصل، اللوبيا، الباميا، خيار الماء، خيار قثاء، ومحاصيل ورقية أخرى تتمثل بالسلق، الكرفس، الريحان، الكراث، الفجل)، وتحتل الخضروات الصيفية الجزء الأعظم من المساحة المزروعة بمحاصيل الخضروات في منطقة الدراسة، إذ بلغت مساحتها (15450 دونم) لتشكل نسبة (97.9%) من الإجمالي الكلي للمساحة المزروعة بالخضروات لاحظ الجدول (34) والشكل (26)، أما بالنسبة للتوزيع المكاني للمساحة المزروعة بالخضروات الصيفية على مستوى الوحدات الإدارية فيتضح من الجدول (35) والشكل (27) والخريطة (25) أن هناك تبايناً كبيراً بينها من حيث حجم المساحة المزروعة، إذ تربعت ناحية الإصلاح على الصدارة بنسبة (82.8%)، وهذه المساحة الكبيرة في الإصلاح جاءت نتيجة تمتعها بتربة خصبة ومياه صالحة للري من جدول الغراف، وأن أغلب مساحة الخضروات فيها مستغلة بزراعة محصول الرقي مما جعل الإصلاح بالمرتبة الأولى بزراعة الخضروات الصيفية، جاءت بعدها وبفارق كبير جداً ناحية سيد دخيل بنحو (10.7%)، تلتها ناحية أور بالمرتبة الثالثة لتشكل (6.5%)، فيما لم تسجل أي مساحة مخصصة لزراعة الخضروات الصيفية في ناحية البطحاء.

ب- الخضروات الشتوية

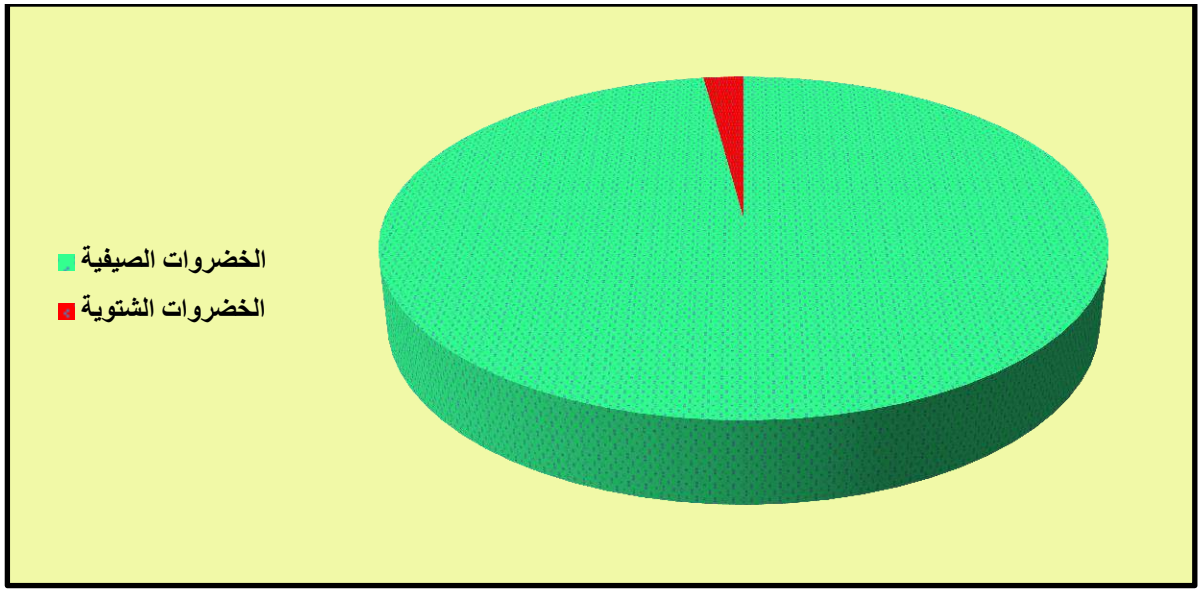
المحاصيل الشتوية للخضروات تتمثل في منطقة الدراسة بمحاصيل (البصل اليابس، البصل الأخضر، الباقلاء، الجزر، الشلغم، الثوم، الخس، السبانغ، الفجل، الطماطم، الكرفس، الرشاد، الكراث)، وتبلغ المساحة الكلية المستغلة في زراعة هذه الخضروات (332 دونم) ما يعادل (2.1%) من أجمالي مساحة الخضروات في منطقة الدراسة، فيما يتبين من الجدول (36) والشكل (28) والخريطة (26) أن هناك تبايناً بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة من حيث حجم المساحات المخصصة لزراعة الخضروات الشتوية، إذ جاءت ناحية أور بنسبة (49.7%) لتتبوأ المرتبة الأولى، ثم سيد دخيل بـ(30.1%)، وبعدها

الجدول (34) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الخضروات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

المحاصيل	المساحة (دونم)	النسبة %
الخضروات الصيفية	15450	97.9
الخضروات الشتوية	332	2.1
مجموع ريف القضاء	15782	100
مجموع المحافظة	47914	32.9

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (26) المساحة المزروعة (دونم) بمحاصيل الخضروات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (34).

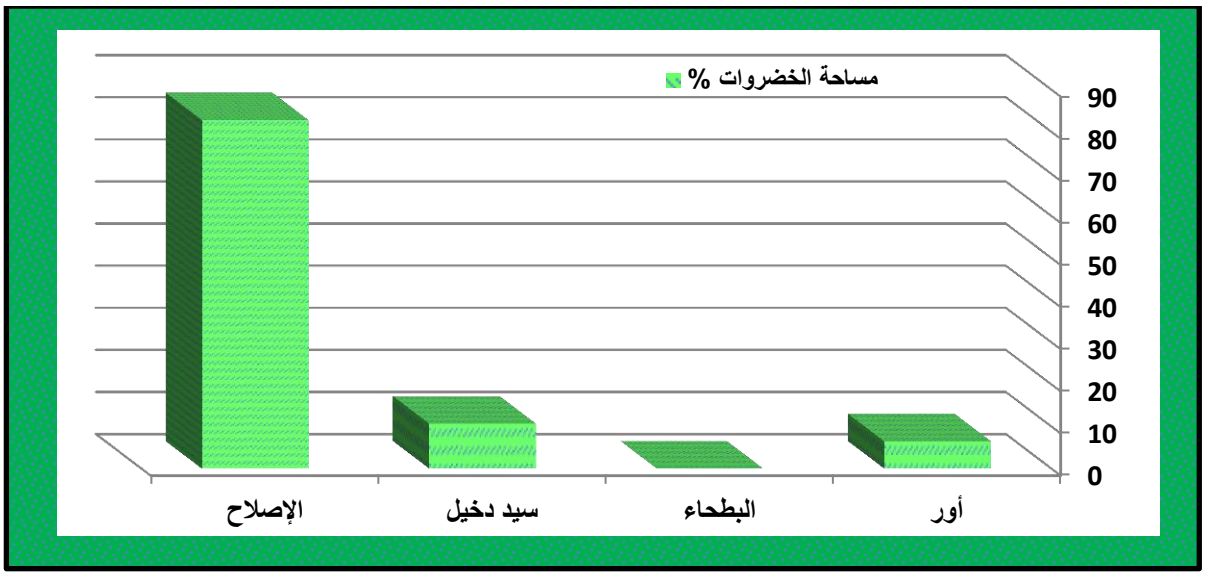
جاءت الإصلاح بنحو (20.2%)، فيما لم تذكر في ناحية البطحاء أي مساحة مخصصة لزراعة الخضروات الشتوية كما هو الحال في الخضروات الصيفية.

الجدول (35) المساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	المساحة (دونم)	%
أور	1000	6.5
البطحاء	0	0
سيد دخيل	1650	10.7
الإصلاح	12800	82.8
المجموع	15450	100

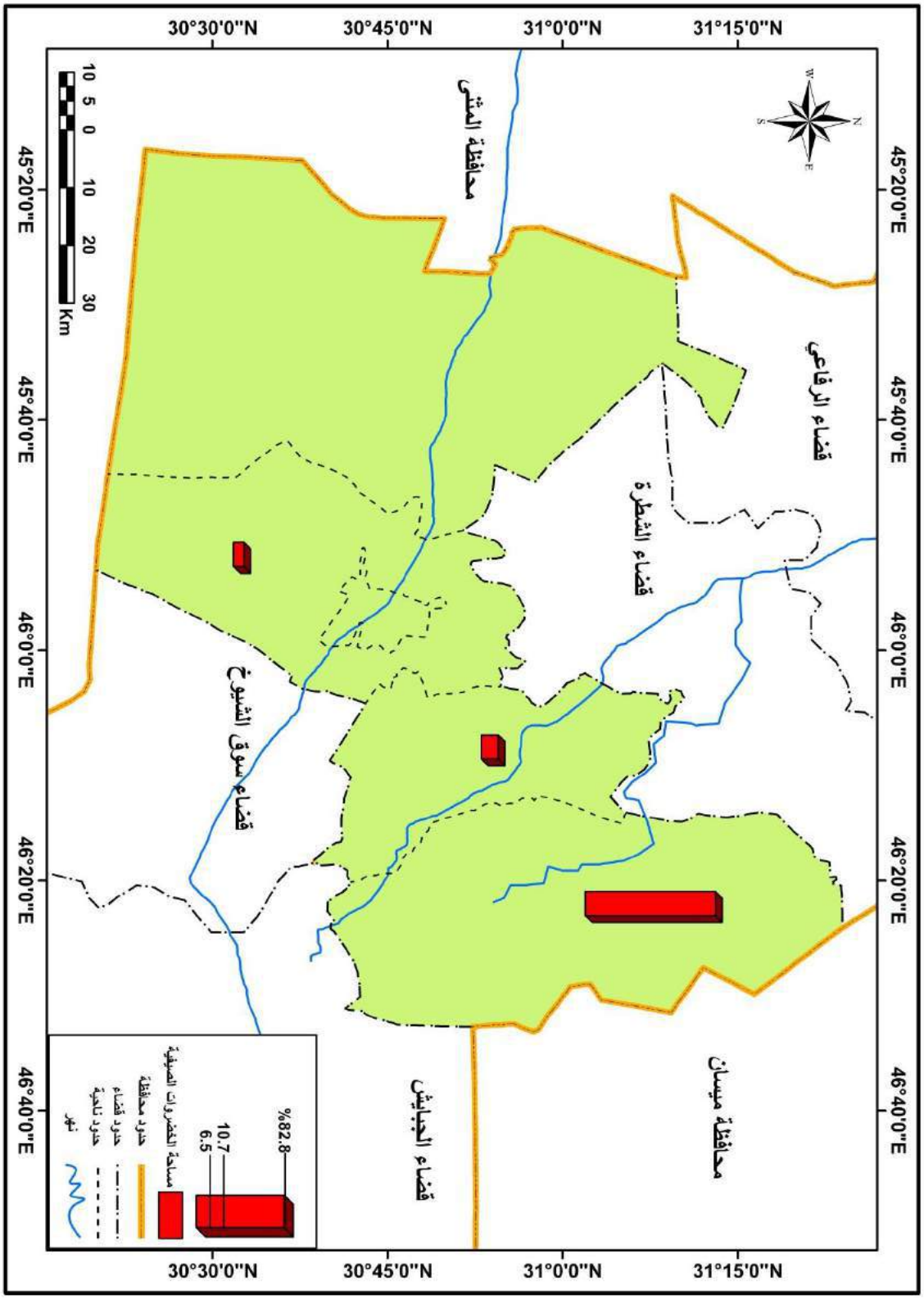
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (27) المساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (35) .

الخريطة (25) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الصيفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



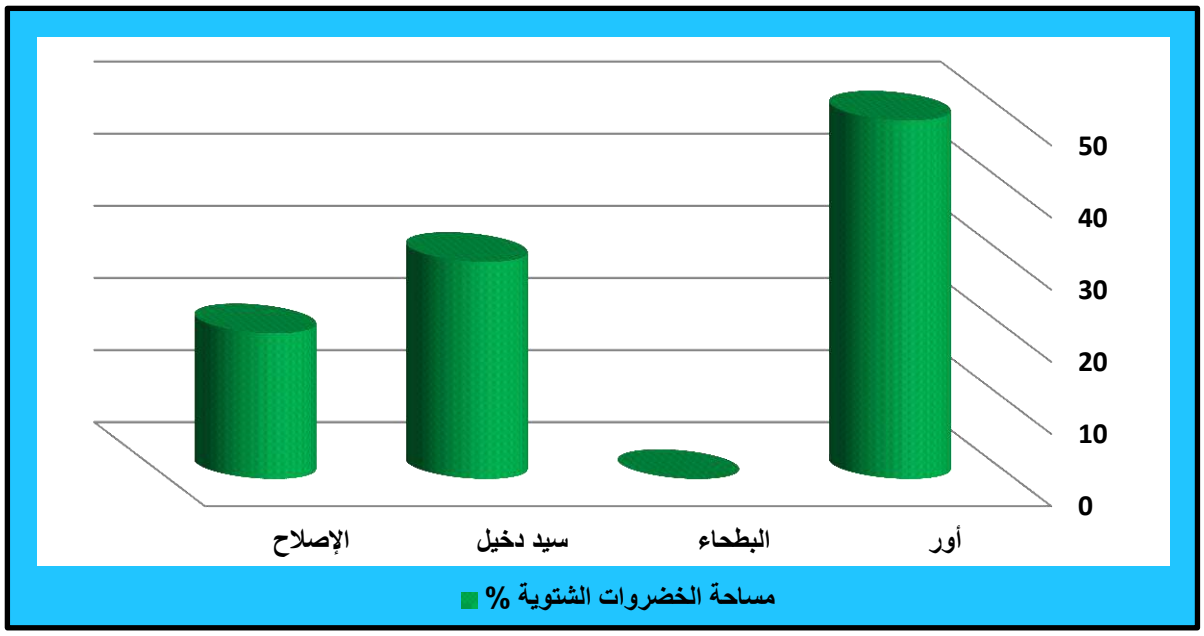
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (35).

الجدول (36) المساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	المساحة (دونم)	%
أور	165	49.7
البطحاء	0	0
سيد دخيل	100	30.1
الإصلاح	67	20.2
المجموع	332	100

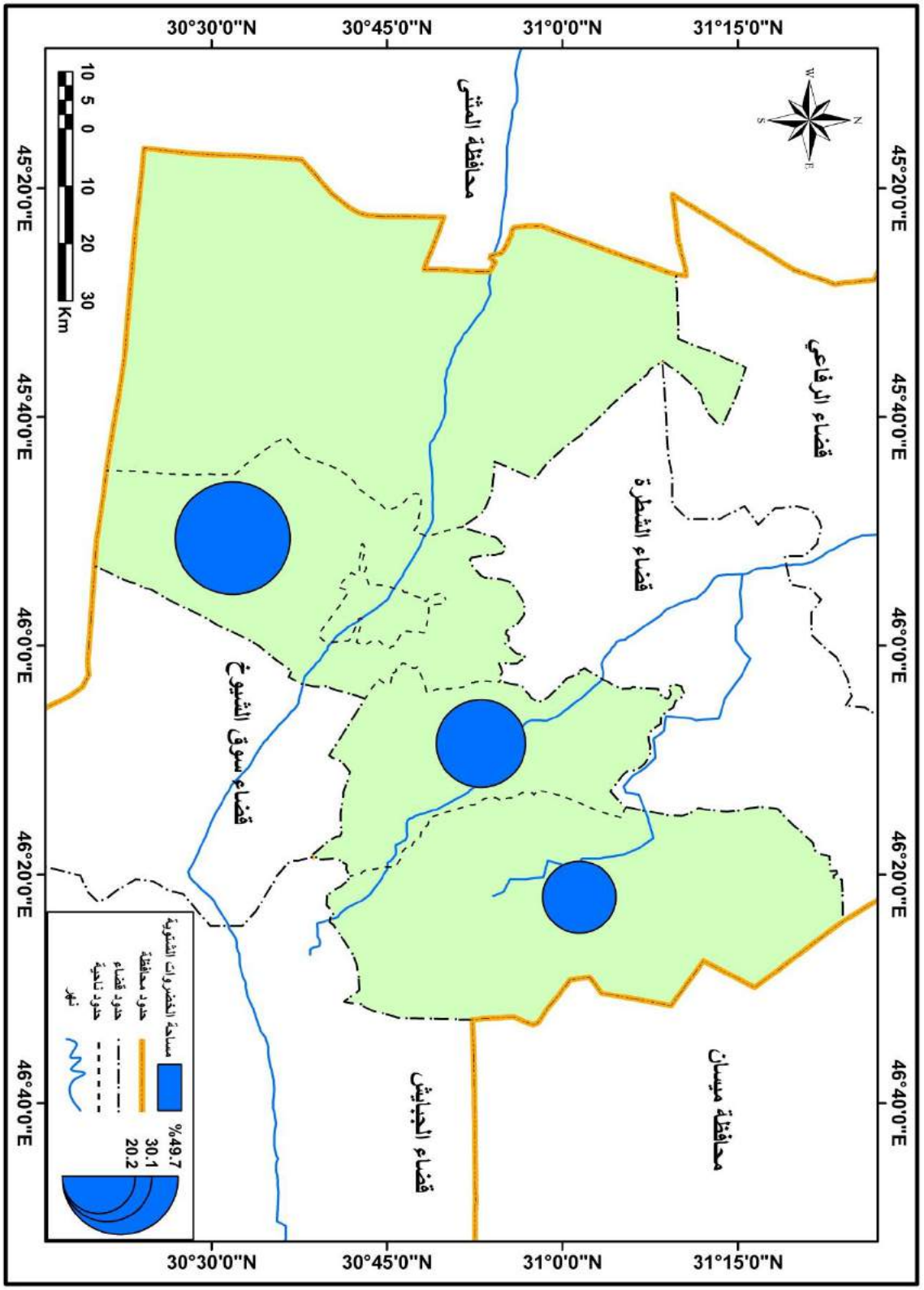
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (28) المساحات المزروعة (دونم) بالخضروات الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (36) .

الخريطة (26) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بالخضروات الشتوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (36).

نستنتج مما تقدم أن المساحات المزروعة بالخضروات لاسيما الشتوية منها تتصف بقلتها على الرغم من تنوعها الكبير، إذ أن هذا التنوع يدل على أن منطقة الدراسة تمتلك إمكانات بشرية وطبيعية ملائمة لزراعة الخضروات بمختلف أنواعها ولكن المساحات المستغلة في زراعتها ليست بالمستوى المطلوب، ذلك لأن الخضروات تعاني من تقلبات الأسعار بشكل دائم، كما أنها سريعة التلف بسبب تأثرها الكبير بالظروف المناخية، فضلاً عن أن زراعتها تكون ذات متطلبات خاصة من حيث التربة والري والمخصبات والعناية من قبل المزارع وبالتالي زيادة تكاليف إنتاجها، فضلاً عن عدم وجود أي دعم من الدولة لتشجيع الفلاح على الزراعة، كل هذا أنعكس على قلة مساحة الخضروات لاسيما الشتوية منها في ريف قضاء الناصرية، وهذه هي الأسباب المسؤولة عن قلة المساحات المزروعة بالخضروات في ريف قضاء الناصرية بشكل عام، أما عدم وجود مساحة مزروعة بها في ناحية البطحاء فيعود إلى الأسباب السابقة الذكر فضلاً عن قلة التوجه للإنتاج الزراعي فيها بصورة عامة، علاوة على استثمار أغلب المساحات الصالحة للزراعة في زراعة النخيل وبعض محاصيل الحبوب كالقمح والشعير دون الاهتمام بزراعة الخضروات.

3- أشجار النخيل والفاكهة

تمثل أشجار النخيل والفاكهة أحد المحاصيل الزراعية الغنية عن التعريف بالنسبة للإنسان من حيث أهميتها وقيمتها سواء الغذائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو من الناحية الدينية، فهي شجرة مباركة إذ ذكرت في القرآن الكريم في ستة عشر سورة مباركة فيما ورد ذكرها في عشرين موضعاً، منها قولة تعالى ((وزروعٍ ونخلٍ طلعها هظيمٌ))[1]. وجاء الاهتمام بالنخلة لكون ثمارها ذات قيمة غذائية كبيرة، فضلاً عن أهمية أجزائها الأخرى إذ يستخدم جذعها وسعفها في بعض الأعمال لاسيما صناعة جدران للبساتين والمنازل الريفية وكذلك صناعة الحصران التي تستخدم كفراش أو سقوف في المنزل الريفي وغير ذلك من الاستخدامات.

أما أشجار الفاكهة فلا يخفى على أحد ما لها من قيمة غذائية بالغة للإنسان وأهمية متميزة بين الأغذية، إذ تعد من أكثر النباتات التي تحتوي على الكاربوهيدرات والفيتامينات والزيوت وغير ذلك من المواد المهمة لجسم الإنسان.

تأتي بساتين النخيل مع أشجار الفاكهة بالمرتبة الثالثة من حيث المساحة المزروعة في ريف قضاء الناصرية، وتزرع أشجار الفاكهة ضمن مساحات بساتين النخيل إذ لا توجد مساحات مخصصة لزراعتها، وقد أحتلت البساتين مساحة قدرها (11169 دونم) أي ما يعادل (7.3%) من مجموع المساحة الكلية

(1) سورة الشعراء، الآية 148 .

المزروعة فعلاً في ريف القضاء ينظر الجدول (30) والشكل (22)، في حين شكلت هذه المساحة نحو (24.5%) من مجموع المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والنخيل في المحافظة والبالغة نحو (45409 دونم)، موزعة على ريف نواحي القضاء بشكل متباين وبواقع (58.2، 19.5، 11.6، 10.6%) في كل من ناحية (أور، سيد دخيل، الإصلاح، البطحاء) وعلى التوالي الجدول (37) والشكل (29) والخريطة (27).

وفيما يخص أعداد النخيل لريف القضاء فقد بلغ عددها (204870 نخلة) لتشكل بهذا العدد نسبة (7.0%) من مجموع عدد النخيل الكلي في محافظة ذي قار والذي بلغ (2917125 نخلة)، أما أشجار الفاكهة فبلغ عددها في منطقة الدراسة (7499 شجرة فاكهة) أي ما نسبته (27.1%) من الإجمالي الكلي لأشجار الفاكهة في المحافظة والتي بلغت (27654 شجرة)، وتباينت الوحدات الإدارية لريف القضاء من حيث أعداد النخيل وأشجار الفاكهة إذ يلحظ من الجدول والشكل أعلاه والخريطتين (28) (29) أن ناحية أور جاءت أولاً بعدد أشجار النخيل والفاكهة بواقع (70.5%) للنخيل و(77.7%) للفاكهة، ثم البطحاء بنحو (15.7%) للنخيل لتكون بذلك في المرتبة الثانية فيما لم يذكر فيها أي عدد لأشجار الفاكهة، ثم جاءت سيد دخيل بنسبة (11.8%) من عدد النخيل ونسبة (6.3%) من عدد أشجار الفاكهة لتحل بالمرتبة الثالثة من حيث أشجار الفاكهة والنخيل، أما الإصلاح فشكل عدد النخيل فيها (2%) لتأتي أخيراً بعدد النخيل فيما أحتلت المرتبة الثانية بعدد أشجار الفاكهة بنحو (16.0%) من إجمالي أشجار الفاكهة في منطقة الدراسة. وأهم أصناف أشجار النخيل المزروعة في ريف قضاء الناصرية هي (الزهدي، الخستاوي، البريم، المكتوم، الخضراوي، الشويثي، أسطة عمران، وغيرها...)، أما أهم أنواع أشجار الفاكهة الموجودة في ريف القضاء فهي (التين، الرمان، المشمش، ، الزيتون، التوت، النبق).

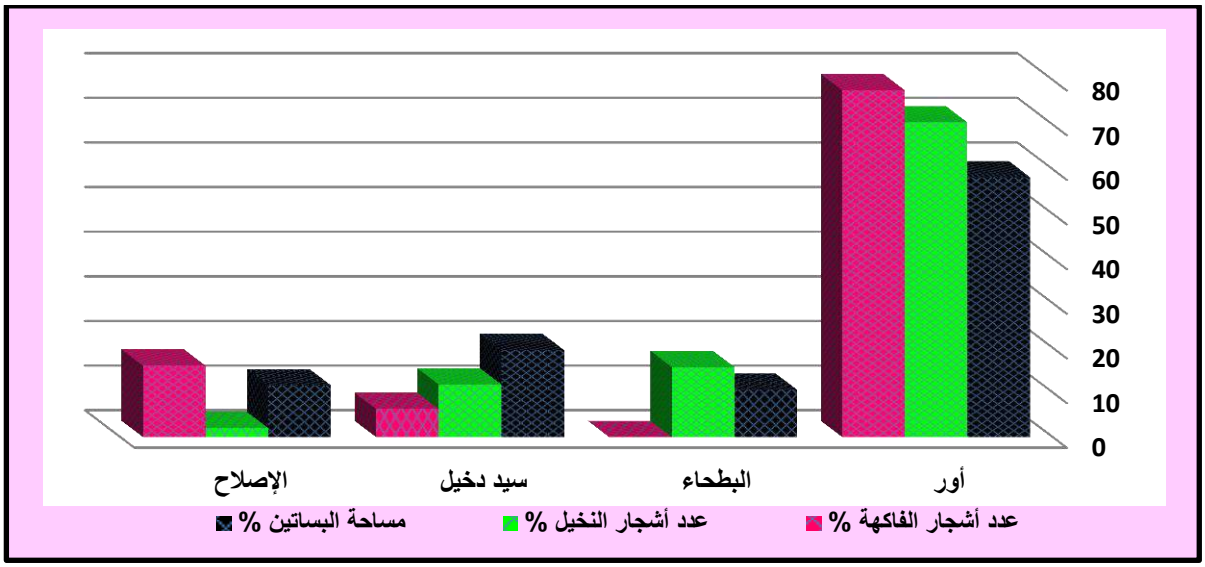
نستنتج مما سبق ووفقاً للأرقام الخاصة بمساحة البساتين وأعداد أشجار النخيل أن منطقة الدراسة ذات مساحة لا بأس بها مزروعة ببساتين النخيل ومن ضمنها بعض أشجار الفاكهة، إلا أنه تعرضت في الفترة الأخيرة مساحات شاسعة من هذه البساتين لحملة تجريف واسعة بسبب الزحف العمراني و استغلال هذه المساحات لبناء المساكن نتيجة شيوع ظاهرة انشطار العوائل بسبب تحسن مستوياتها الاقتصادية، كذلك رغبة بعض سكان المدن الانتقال للريف بعيداً عن الضوضاء، مما أثر سلباً في أعداد النخيل وقلة التمور المنتجة منها بصورة واضحة، وبالتالي أثر ذلك سلباً في التنمية الزراعية خصوصاً والريفية عموماً.

الجدول (37) المساحة المزروعة (دونم) ببستين النخيل وأشجار الفاكهة وأعدادها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	مساحة البساتين (دونم)	%	أعداد أشجار النخيل	%	أعداد أشجار الفاكهة	%
أور	6500	58.2	144518	70.5	5829	77.7
البطحاء	1189	10.6	32200	15.7	0	0
سيد دخيل	2180	19.5	24102	11.8	470	6.3
الإصلاح	1300	11.6	4050	2	1200	16.0
مجموع القضاء	11169	100	204870	100	7499	100
مجموع المحافظة	45409	24.5	2917125	7.0	27654	27.1

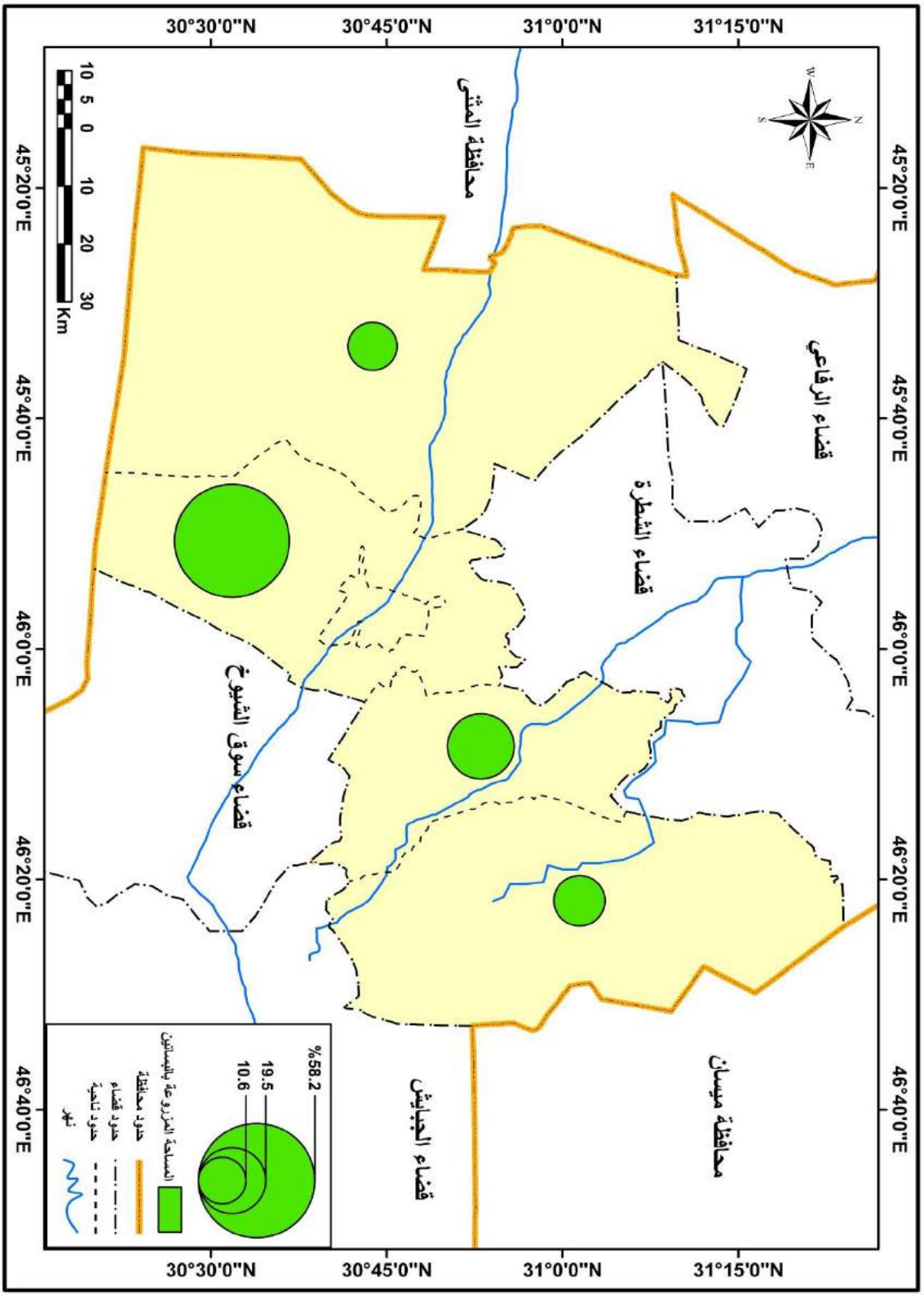
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (29) المساحة المزروعة (دونم) ببساتين النخيل وأشجار الفاكهة وأعدادها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



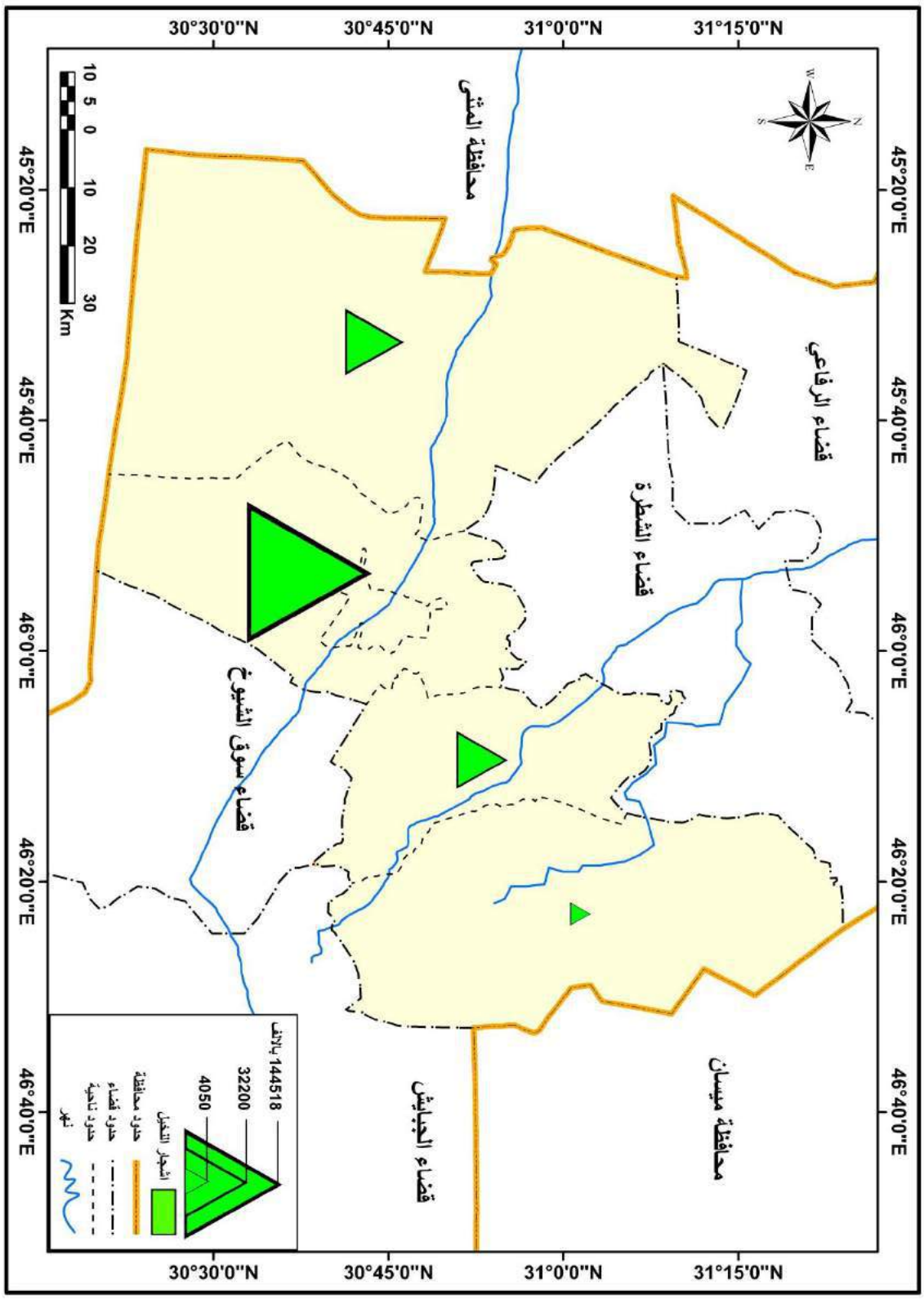
المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (37) .

الخريطة (27) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) ببساتين النخيل وأشجار الفاكهة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

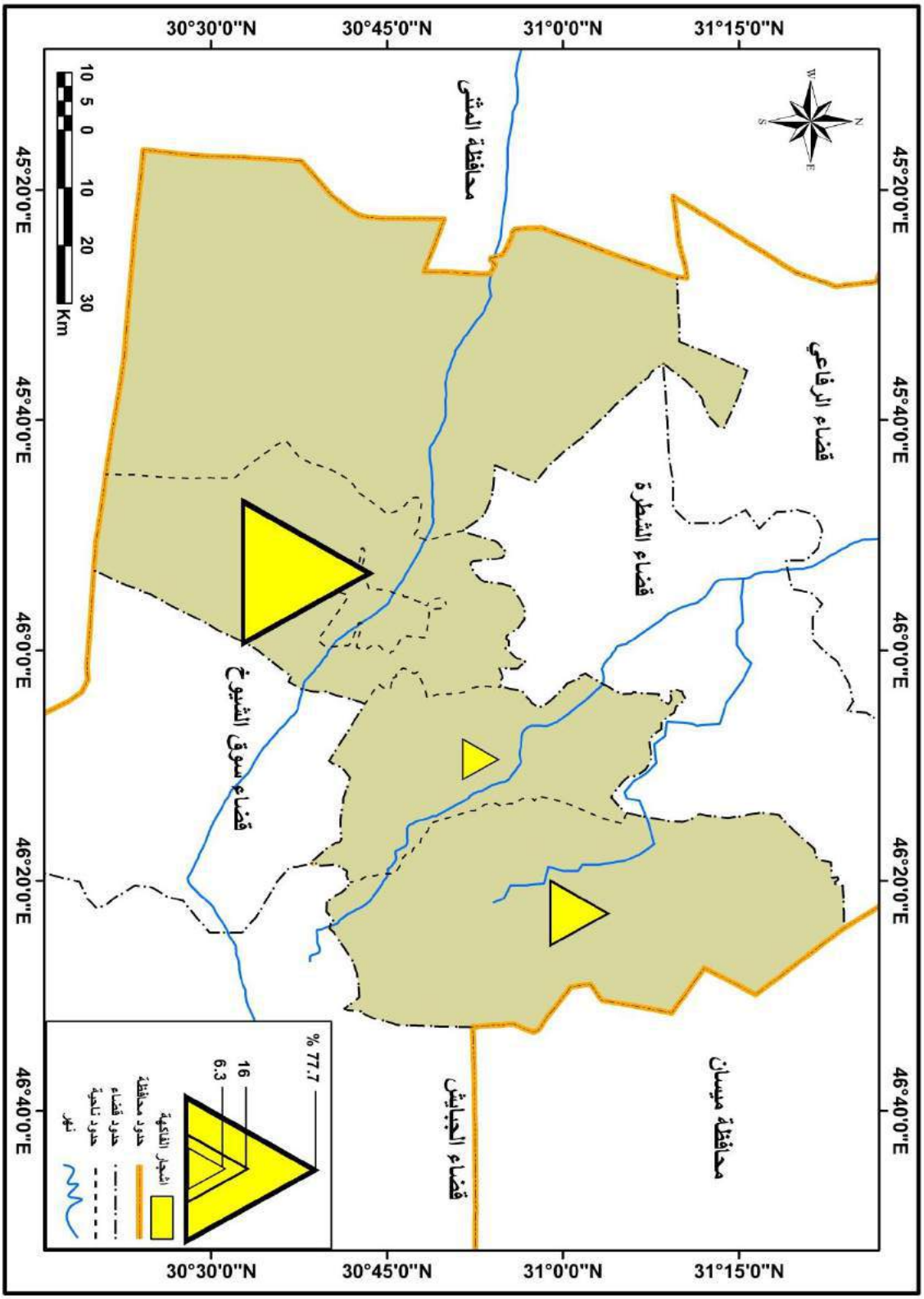


المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (37).

الخريطة (28) التوزيع الجغرافي لأشجار النخيل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (37).



الخريطة (29) التوزيع الجغرافي لأشجار الفاكهة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد عى الجدول (37).

4- محاصيل العلف

هي كل النباتات التي تصلح أجزائها الخضرية لغذاء الحيوان سواء أكانت محاصيل علفية أو من بقايا المحاصيل الحقلية الأخرى[1]. واقتصرت محاصيل العلف في منطقة الدراسة على محصول (الجت) الذي يعد من أهم المحاصيل العلفية التي تزرع فيها وأكثرها انتشاراً لغرض توفير العلف الأخضر للحيوانات، فضلاً عن محصول الذرة البيضاء الذي سبق دراسته ضمن محاصيل الحبوب والذي يعد من محاصيل العلف المهمة في منطقة الدراسة فضلا عن استخدامه غذاءً للإنسان، ولكنه ليس من ضمن محاصيل العلف الأخضر الذي تحتاجه الحيوانات كثيراً في غذائها.

بلغت المساحة المستغلة بزراعة (الجت) في ريف قضاء الناصرية (165 دونم) ما يعادل (0.1%) من أجمالي المساحة المزروعة فعلاً بمختلف المحاصيل في منطقة الدراسة ينظر الجدول (30) والشكل (22)، فيما شكلت هذه المساحة (1.6%) من مجموع المساحة المستغلة في زراعة الجت في المحافظة والبالغة (9945 دونم)، وتتركز زراعة محاصيل العلف في ناحيتي سيد دخيل وأور وبنسبة (63.6، 36.4%) على التتابع، أما ناحيتي البطحاء والإصلاح لم يسجل بهما أي مساحة لزراعة محاصيل العلف الجدول (38) والشكل (30) والخريطة (30).

يلاحظ مما تقدم أن هناك تبايناً في المساحة المزروعة بمحاصيل العلف (الجت) وهي قليلة جداً ومقتصرة على أور وسيد دخيل فقط، فيما لم يزرعا في الإصلاح والبطحاء، إذ أن الأولى تعتمد في علف حيواناتها على نباتات القصب والبردي في الأهوار بالدرجة الأولى فضلاً عن الذرة البيضاء، أما البطحاء فلم تزرع بها محاصيل العلف نتيجة توجه المزارعين فيها لغرض زراعة الحبوب وبساتين النخيل، كما أن محاصيل العلف تكون ذات مردود اقتصادي قليل مقارنة بالمحاصيل الأخرى مما نتج عنة صغر المساحة المزروعة بها في عموم منطقة الدراسة.

يمكن أن نستنتج من خلال دراستنا لواقع الإنتاج الزراعي في ريف قضاء الناصرية أنه يتمتع بزراعة العديد من المحاصيل المهمة غذائياً واقتصادياً، منها محاصيل الحبوب والخضروات، فضلاً عن بساتين النخيل والفاكهة ومحاصيل الأعلاف، مما يدل على أن منطقة الدراسة تتمتع بإمكانات طبيعية (تربة، مياه، مناخ) وإمكانات بشرية (أيدي عاملة) تهيء الظروف المناسبة للارتقاء بالواقع الزراعي وتنوعه وأحداث تنمية زراعية و من ثم تنمية ريفية متطورة، إلا أنه لم يتم استثمار هذه الإمكانات بصورة مثلى ونرى ذلك من خلال صغر المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل والتي لا تتلائم مع الإمكانات الكبيرة

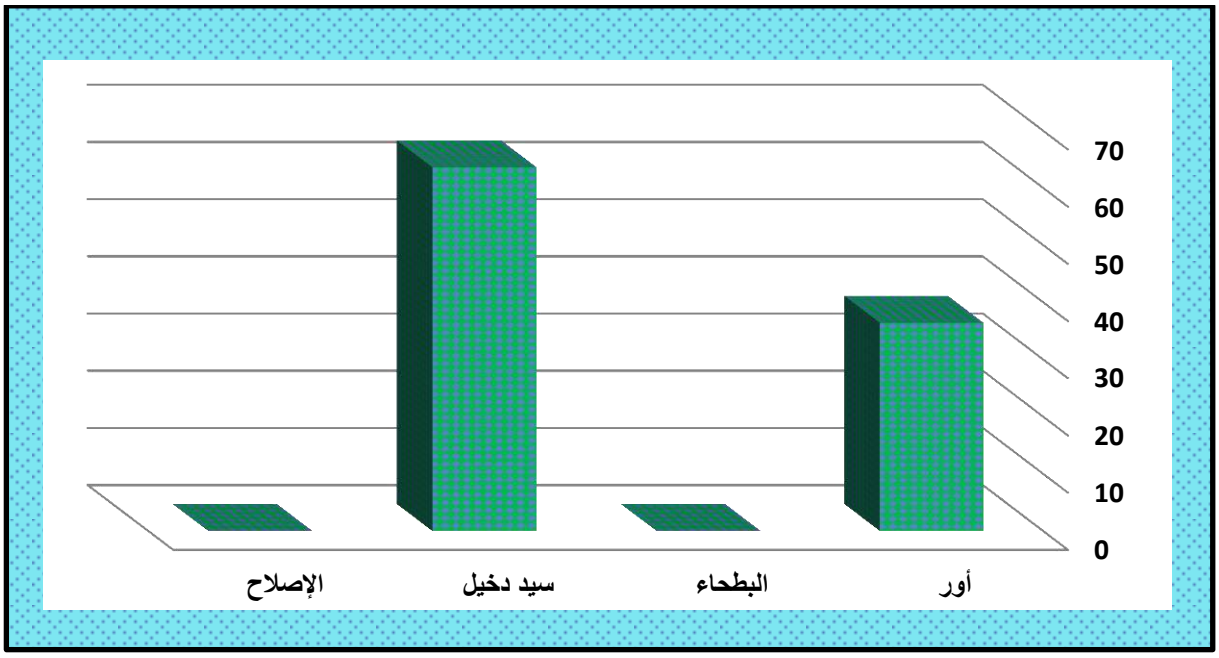
(1) محمد السيد رضوان وعبد الله قاسم الفخري، محاصيل العلف والمراعي، الجزء الأول، جامعة الموصل، الموصل، 1975، ص10 .

الجدول(38) المساحة المزروعة (دونم) بمحصول الجت في ريف قضاء الناصرية وبحسب وحداته الإدارية لسنة2017

الوحدات الإدارية	المساحة	%
أور	60	36.4
البطحاء	0	0
سيد دخيل	105	63.6
الإصلاح	0	0
مجموع القضاء	165	100
مجموع المحافظة	9945	1.6

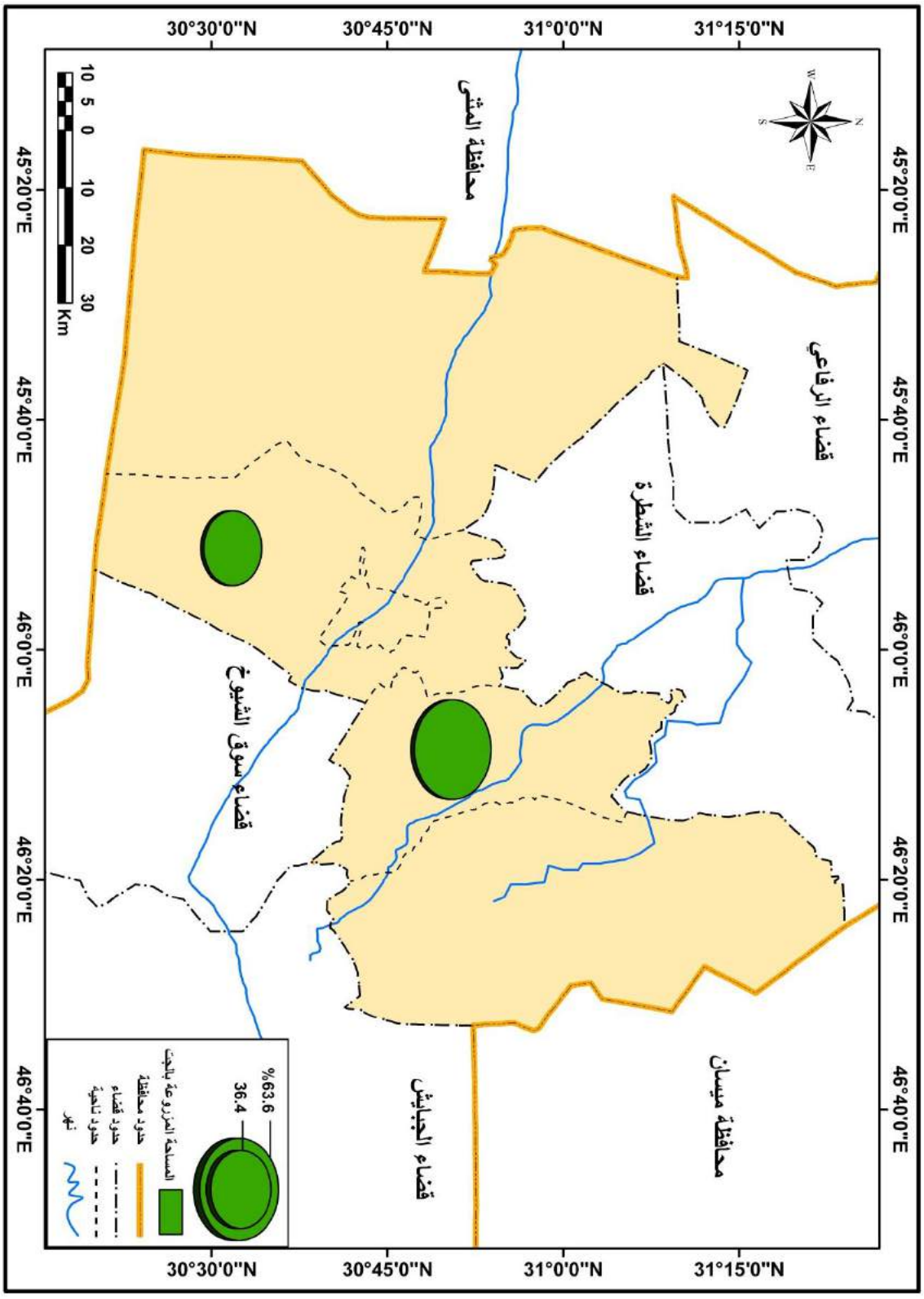
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (30) المساحة المزروعة (دونم) بمحصول الجت في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (38) .

الخريطة (30) التوزيع الجغرافي للمساحة المزروعة (دونم) بمحصول الجت في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (38).

المتاحة في ريف القضاء مما يعمل على تدني الواقع الريفي وعملية التنمية الريفية بصورة عامة، وأن عدم الاستثمار الأمثل لهذه الإمكانات ناتج من غياب التخطيط السليم وغياب الدعم الحكومي للزراعة والريف عموماً، مما نتج عنة تدني مستوى الإنتاج الزراعي بشكل كلي ولكافة المحاصيل والاعتماد في الاستهلاك على المنتجات الزراعية المستوردة من دول الجوار بشكل كبير جداً، لذا يستوجب من الجهات المعنية وضع الخطط التنموية المناسبة لغرض تطوير الإنتاج الزراعي في ريف القضاء وذلك من خلال دعم الفلاح بالمكننة والبذور والمخصبات والقروض الزراعية واستصلاح الأراضي فضلاً عن تعليمة الطرق الحديثة والمتطورة للزراعة وإجباره على زراعة بعض المحاصيل المهمة في المجتمع لغرض عدم استيرادها من الخارج و عدم هدر الأموال، مما سيعود على الفلاح وجميع منطقة الدراسة بأرباح كبيرة يمكن من خلالها تحسين الواقع الاقتصادي والمعاشي للفلاح وكذلك الواقع الخدمي في كافة جوانبه المهمة، مما سيكون له دور بالغ في رفع مستوى التنمية الريفية وتخطيطها بصورة إيجابيه في جميع أنحاء ريف قضاء الناصرية، لأن الارتقاء بالإنتاج الزراعي يعني الارتقاء بكل جوانب المجتمع الريفي، إذ أن الزراعة هي الركيزة الأساسية لبناء المجتمع لاسيما الريفي.

ثانياً: الإنتاج الحيواني

تمثل الثروة الحيوانية الدعامة الثانية من النشاط الزراعي إلى جانب الإنتاج النباتي وهي لا تقل أهمية عنه من الناحية الغذائية أو الاقتصادية. فمن الناحية الغذائية يساهم الإنتاج الحيواني مساهمة فعالة في الغذاء اليومي للإنسان، والذي يحتوي على مجموعة كبيرة من المنتجات الحيوانية مثل اللحم والحليب ومشتقاته والبيض، وتمتاز هذه المواد بارتفاع قيمتها الغذائية التي يحتاجها جسم الإنسان فهي غنية بالبروتين والفيتامينات والأملاح المعدنية التي لا غنى لجسم الإنسان عنها[1]. أما من الناحية الاقتصادية فمنتجات الثروة الحيوانية غير الغذائية لها أهمية كبيرة لاسيما أنها تدخل في الكثير من الصناعات كصناعة المعلبات لمنتجاتها الغذائية، فضلاً عن منتجاتها من الوبر والصوف والجلد والشعر والتي لها أهمية بالغة في صناعة كثير من المنسوجات والأحذية والخيام...الخ[2]. وبهذا فأن الإنتاج الحيواني يشكل جزءاً مهماً من دخل الفلاح والاقتصاد الريفي لما يوفره من غذاء وإيرادات مالية لها أثر في استقرار الوضع المعاشي للمواطن الريفي ومن ثم تطلعه لتطوير حياته من مختلف الجوانب التعليمية منها والصحية، فضلاً عن امتصاص البطالة وتشغيل الأيدي العاملة، وفي ريف قضاء الناصرية يربى عدة أنواع من الثروة الحيوانية هي الماشية والدواجن والثروة السمكية وسيتم تناولها كما يأتي:

(1) نوري خليل البزازي وإبراهيم عبد الجبار المشهداني، مصدر سابق، ص285- 286 .

(2) ابتسام كاطع خاجي اللامي، الثروة الحيوانية في محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010، ص14 .

1- الحيوانات المجترة (الماشية)

تحتل تربية الماشية أهمية كبيرة في منطقة الدراسة بسبب كونها مرغوبة بدرجة كبيرة من قبل سكان الريف، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية والغذائية، وتشمل حيوانات الماشية (الأبقار، الجاموس، الأغنام، الماعز، الأبل). ويتبين من الجدول (39) والشكل (31) بأن العدد الإجمالي لهذه الحيوانات في عموم ريف قضاء الناصرية قد بلغ (201338 رأساً من الماشية) لتشكل (24.8%) من إجمالي حيوانات الماشية في محافظة ذي قار البالغ عددها (810835 رأساً)، وحلت الأغنام في المرتبة الأولى من بين أعداد الماشية بنسبة قدرها (77.1%) من إجمالي الماشية في ريف القضاء فيما شكلت نحو (30.0%) من إجمالي أغنام المحافظة، ثم الأبقار التي شكلت (11.5%) من مجموع ريف قضاء الناصرية من الماشية و(15.5%) من إجمالي أبقار المحافظة، تلتها الماعز بنسبة (5%) و(16.3%) من أجمالي الماشية في ريف القضاء والماعز في المحافظة على التوالي، وبعدها جاءت الأبل بنحو (3.4%) من حيوانات الماشية في ريف القضاء و(44.5%) من إجمالي أعداد الأبل في المحافظة، أما الجاموس فجاء بالمرتبة الأخيرة لأنه يتوزع في مناطق محددة وهي مناطق الأهوار والمستنقعات وقرب الأنهار وقد شكل نسبة (3%) من إجمالي الماشية في ريف قضاء الناصرية في حين شكل (8.8%) من إجمالي الجاموس في محافظة ذي قار.

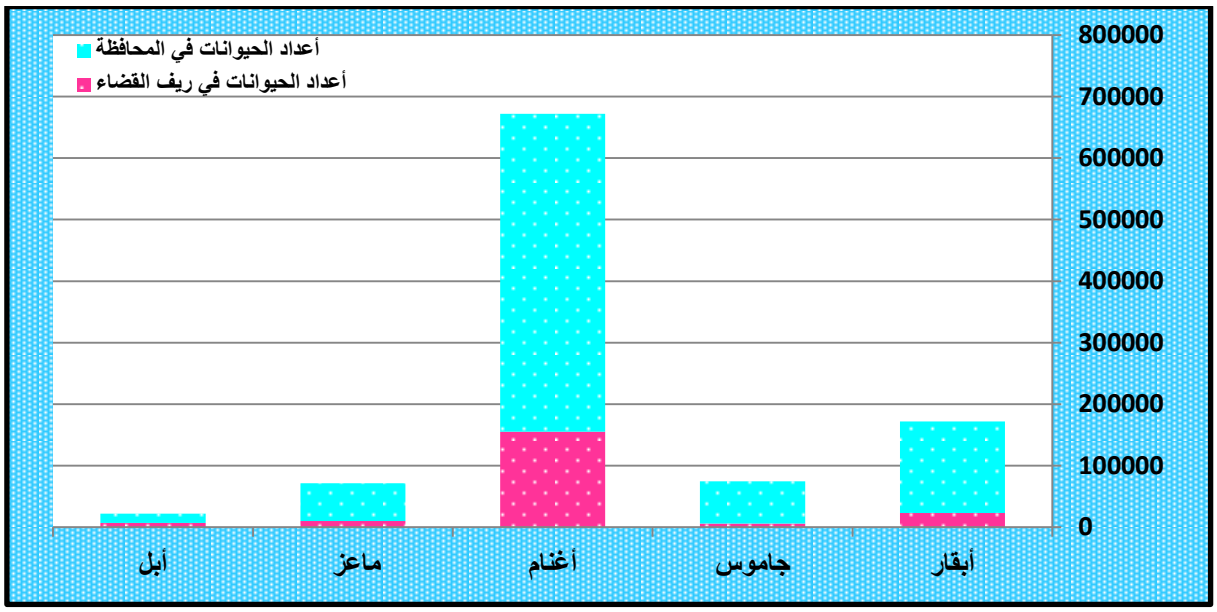
أما توزيع حيوانات الماشية مكانياً تبعاً للوحدات الإدارية لريف قضاء الناصرية فيلحظ من الجدول (40) والشكل (32) والخريطة (31) أن ناحية الإصلاح حلت أولاً من حيث أعداد الأبقار بنسبة وصلت إلى (52.7%)، ثم نواحي (سيد دخيل، وأور، والبطحاء) بنحو (25.3، 15.6، 6.3%) على التوالي، وفيما يخص التوزيع المكاني للجاموس فقد أحتلت أور الصدارة بنسبة بلغت (57.1%)، تلتها نواحي الإصلاح وسيد دخيل بـ(40.6، 2.3%) على الترتيب، فيما لم تظهر أي تربية للجاموس في ناحية البطحاء بصورة عامة، وبالنسبة للأغنام فقد جاءت أولاً ناحية أور إذ ضمت نحو (45.8%) من إجمالي أغنام ريف القضاء، ثم جاءت بعدها كل من ناحية (الإصلاح والبطحاء وسيد دخيل) بواقع (26.9، 21.2، 6.1%) تواليا، أما بالنسبة لتوزيع الماعز مكانياً فقد ظفرت ناحية الإصلاح بأعلى نسبة منها بلغت نحو (35.1%)، وبعدها حلت كل من ناحية (أور، البطحاء، سيد دخيل) بواقع (32، 19.7، 13.2%) على التوالي، أما الأبل فمن حيث توزيعها جغرافياً على مستوى النواحي فقد حلت البطحاء أولاً بأعلى نسبة من أبل ريف القضاء بلغت (57.6%) وذلك ناجم عن طبيعة البيئة الصحراوية الشاسعة التي تتمتع بها البطحاء وهي التي تناسب معيشة الأبل مما أدى إلى تفوقها على غيرها من نواحي منطقة الدراسة بعدد الأبل، تلتها ناحيتي أور وسيد دخيل بنحو (30.6، 10.7%) تواليا، أما الإصلاح فسجلت أقل نسبة قدرها (1.1%) من إجمالي أبل ريف القضاء، وهذا الانخفاض في أعداد الأبل في الإصلاح

الجدول (39) أعداد الحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017

أنواع الحيوانات	أعدادها في ريف القضاء	% من إجمالي ريف القضاء	أعدادها في المحافظة	نسبة القضاء% من إجمالي المحافظة
أبقار	23156	11.5	148511	15.5
جاموس	6069	3.0	68704	8.8
أغنام	155183	77.1	516845	30.0
ماعز	10052	5	61343	16.3
أبل	6878	3.4	15432	44.5
المجموع	201338	100	810835	24.8

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة المجترات، بيانات غير منشورة، 2018.

الشكل (31) أعداد الحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية ونسبتها من محافظة ذي قار لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (39) .

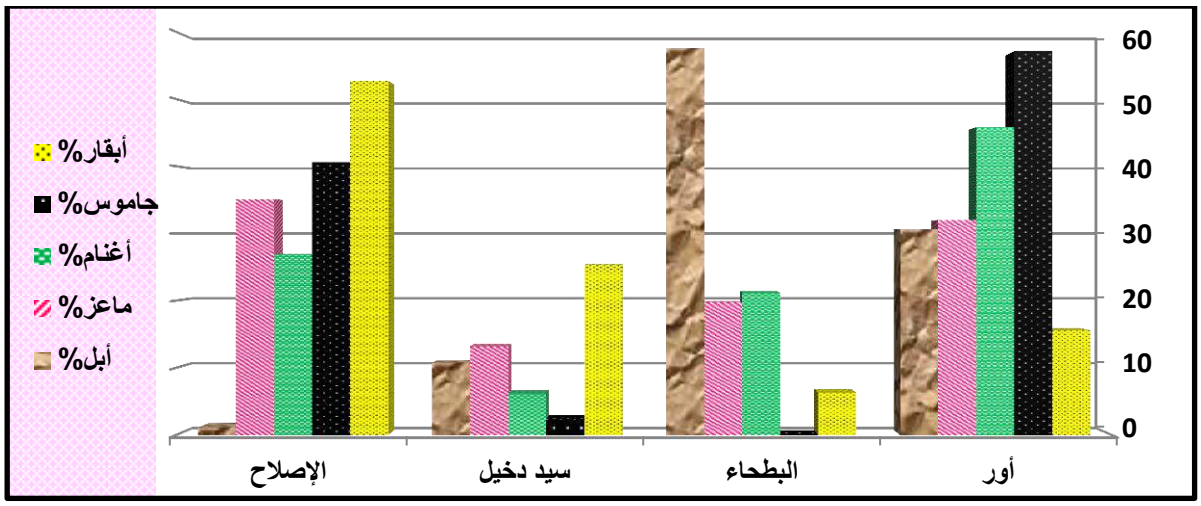
ناجم عن طبيعة البيئة فيها وهي بيئة أهوار ومستنقعات غير محبذه لدى الجمال ورعاتها الذين يفضلون المناطق الصحراوية الشاسعة مما نجم عنة انخفاض عددها بشكل واضح في ناحية الإصلاح.

الجدول (40) التوزيع العددي والنسبي للحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	أبقار	%	جاموس	%	أغنام	%	ماعز	%	أبل	%
أور	3614	15.6	3463	57.1	71139	45.8	3213	32	2103	30.6
البطحاء	1465	6.3	0	0	32873	21.2	1983	19.7	3964	57.6
سيد دخيل	5867	25.3	139	2.3	9409	6.1	1327	13.2	735	10.7
الإصلاح	12210	52.7	2467	40.6	41762	26.9	3529	35.1	76	1.1
المجموع	23156	100	6069	100	155183	100	10052	100	6878	100

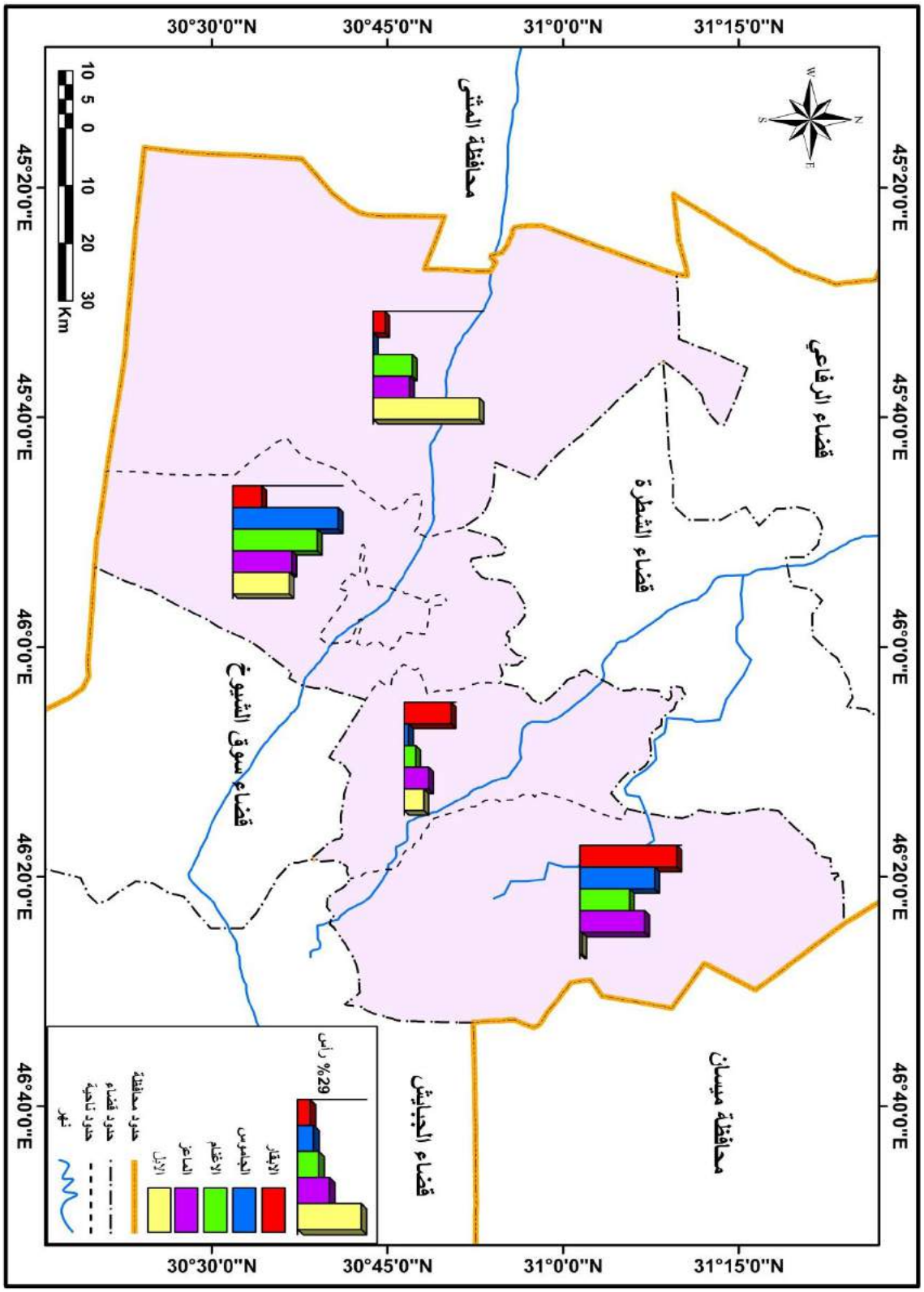
المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة المجترات، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل(32) التوزيع النسبي للحيوانات المجترة (الماشية) بحسب الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (40).

يتبين مما تقدم أن ريف قضاء الناصرية يتمتع بتربية كل أنواع الماشية، إلا أنها تتصف بأن أعدادها متباينة بين الوحدات الإدارية وهي أعداد ليست بالمستوى المطلوب الذي يتلائم وإمكانات ريف القضاء الطبيعية والبشرية التي يجب استثمارها في تنمية الماشية من خلال الخطط التنموية التي تضعها الدولة لغرض تطوير هذه الثروة من حيث عددها والمنتجات الناجمة عنها، وذلك من خلال توفير كل المتطلبات الضرورية للنهوض بالثروة الحيوانية وتنميتها سواء أكانت توفير الأعلاف واللقاحات المتطورة لغرض التكاثر وكذلك توفير الخدمات البيطرية، والعمل على زيادة الوعي لدى مربي الماشية لغرض مواكبة التطور فيما يخص الإنتاج الحيواني.



الخريطة (31) التوزيع الجغرافي للحيوانات المجترة (الماشية) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (40).

2- الدواجن

تعد تربية الدواجن وإنتاجيتها من بين الأنشطة الزراعية ذات الأهمية الغذائية والاقتصادية، إذ تشكل منتجات الدواجن جزءاً مهماً من غذاء الإنسان لما تحتويه من عناصر غذائية ضرورية لجسم الإنسان سواء كانت على شكل بروتينات أو سعرات حرارية أو دهون، وتتمثل هذه المنتجات بلحوم الدجاج والبيض التي أصبحت تحتل مكانة غذائية حيوية في حياة الناس[1]. أما الأهمية الاقتصادية للدواجن فتبرز في القطاع الصناعي لاسيما تعبئة اللحوم وحفظها، ودخول البيض في بعض الصناعات الغذائية لاسيما المعجنات والحلويات، أما الاستخدامات غير الغذائية فتتمثل باستخدام مخلفات الدواجن كسماد لزيادة خصوبة التربة وغير ذلك[2]. فضلاً عن ذلك فان الدواجن تستقطب الكثير من الأيدي العاملة للعمل فيها لتساهم بذلك في امتصاص البطالة في المجتمع، لذا أصبحت تربية الدواجن تدخل ضمن اهتمام سكان الريف بصورة كبيرة، ويضم ريف قضاء الناصرية (19 حقل دواجن) مجازاً من قبل مديرية زراعة محافظة ذي قار الغرض منها إنتاج اللحوم والبيض والتفقيس، وشكلت (16.5%) من إجمالي حقول الدواجن في المحافظة البالغ مجموعها (115 حقل)، فيما بلغت الطاقة الإنتاجية لجميع حقول منطقة الدراسة (255144 دجاجة) لتشكل (23.7%) من إجمالي الطاقة الإنتاجية في المحافظة والبالغة (1072335 دجاجة)، وفيما يخص توزيع الحقول مكانياً في ريف القضاء فقد حظيت بالمرتبة الأولى ناحية أور بـ(16 حقلاً) وبنسبه بلغت (84.2%) وبطاقة إنتاجية بلغت نسبتها (95.4%)، وحلت البطحاء ثانياً إذ بلغ عدد حقولها (2 حقلاً) أي بنسبة (10.5%) وإنتاجية قدرت بـ(3.4%)، ثم سيد دخيل بـ(1 حقل) وبنسبة (1.2%) وبطاقة إنتاجية بلغت (5.3%) من إجمالي إنتاجية ريف قضاء الناصرية من الدواجن، أما الإصلاح فلم يسجل بها إي حقل دواجن مجاز الجدول (41) والشكل (33) والخريطة (32)، وهناك الكثير من الحقول غير المجازة في عموم محافظة ذي قار بلغت طاقتها الإنتاجية حوالي (مليون دجاجة) منتجة وعاملة في سنة 2017[3]. ويظهر مما تقدم أن هناك تبايناً كبيراً جداً من حيث توزيع حقول الدواجن في ريف القضاء، على الرغم من قلتها وقلة إنتاجيتها، لذا يجب وضع الاستراتيجيات المناسبة لغرض تنمية الدواجن من حيث العدد والإنتاجية، وتوفير الدعم المناسب لمربي الدواجن وتطوير مهاراتهم من أجل الارتقاء بواقع الدواجن في منطقة الدراسة.

---

(1) عدنان عطية محمد علي الفراجي، إنتاج الدواجن وتباينها في العراق ودورها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص1 .

(2) ندى محسن أمين الخفاجي، التحليل الجغرافي لإقليم دواجن محافظة بابل (1999– 2009) دراسة في جغرافية الزراعة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2011، ص112– 113 .

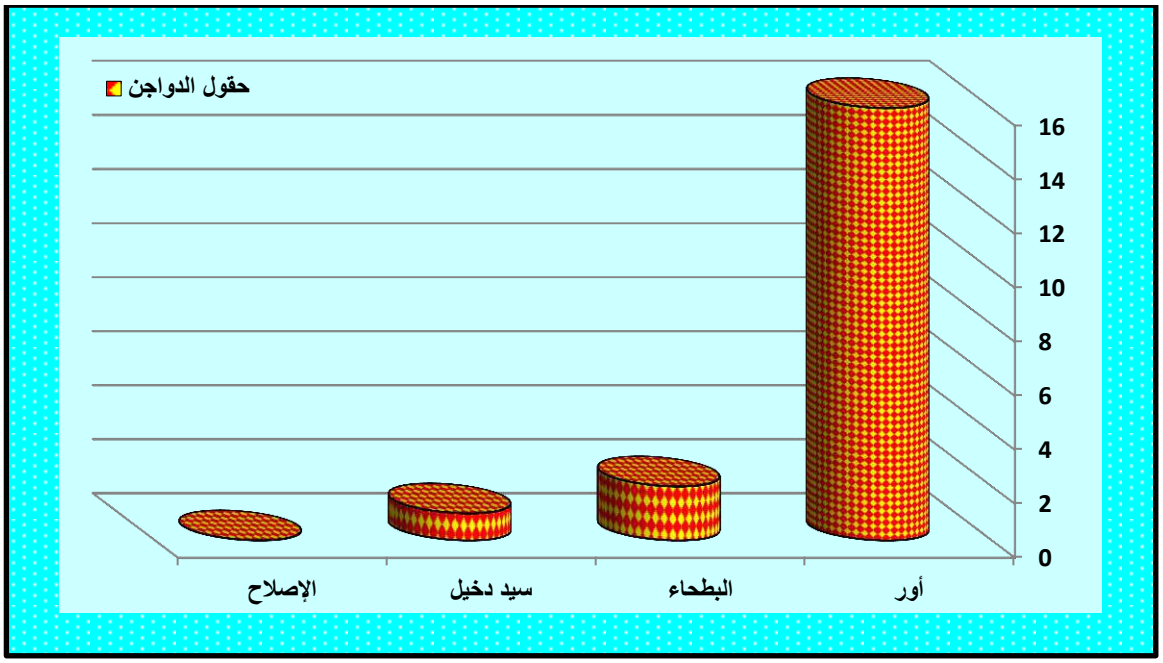
(3) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة الدواجن، بيانات غير منشورة، 2018 .

الجدول (41) حقول الدواجن المجازة وطاقتها الإنتاجية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لعام 2017

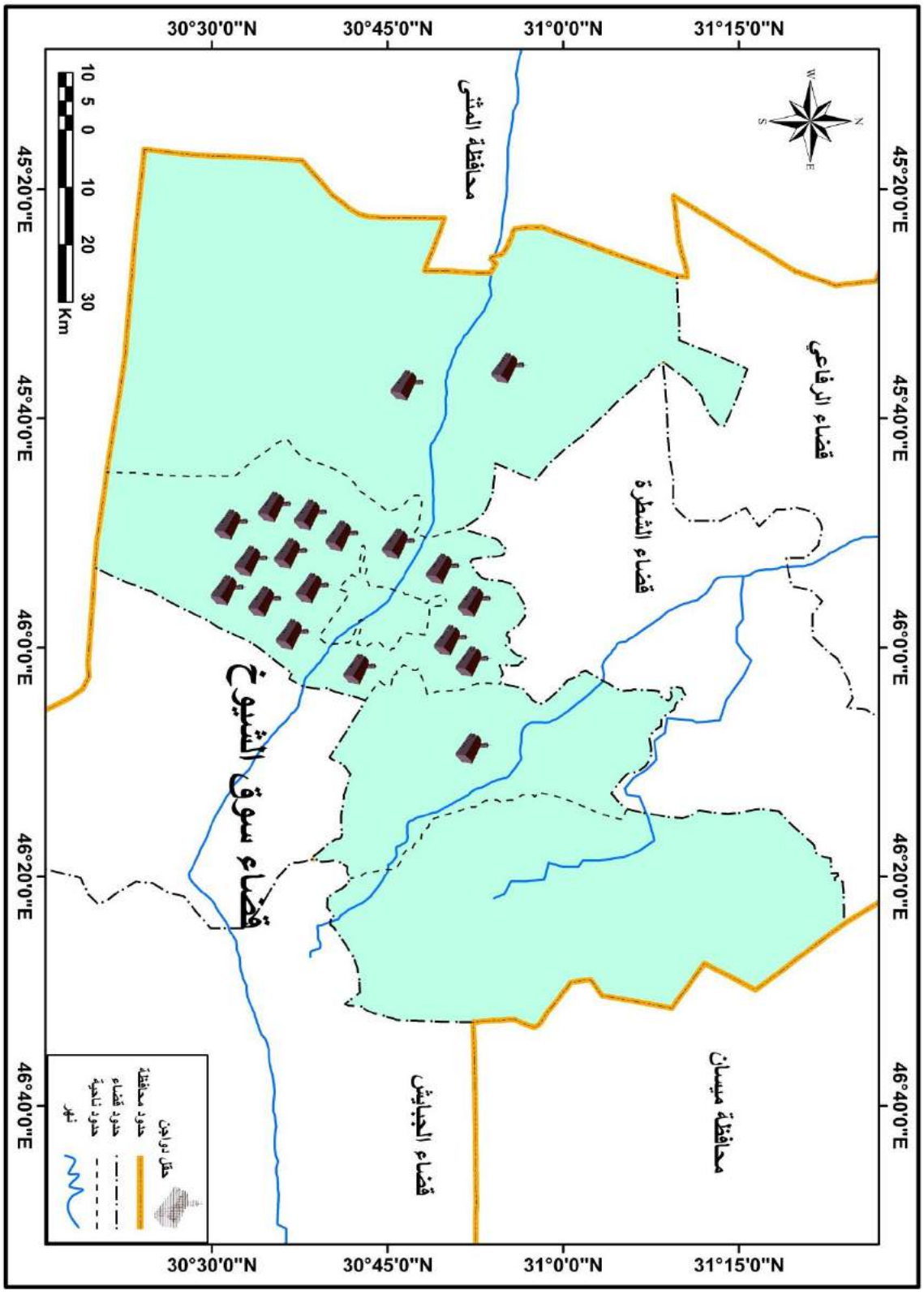
الوحدات الإدارية	حقول الدواجن	%	الطاقة الإنتاجية / دجاجة	%
أور	16	84.2	243444	95.4
البطحاء	2	10.5	8700	3.4
سيد دخيل	1	5.3	3000	1.2
الإصلاح	0	0	0	0
مجموع القضاء	19	100	255144	100
مجموع المحافظة	115	16.5	1072335	23.7

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة الدواجن، بيانات غير منشورة، 2017.

الشكل (33) حقول الدواجن المجازة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لعام 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (41) .



الخريطة (32) التوزيع الجغرافي لحقول الدواجن في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (41).

3- الثروة السمكية

لا تقل الأسماك في أهميتها الغذائية والاقتصادية للإنسان عن بقية أنواع الثروة الحيوانية الأخرى أن لم تكن أكثر قيمة منها، إذ تكمن أهميتها الغذائية فيما تحويهِ من عناصر غذائية مهمة للجسم البشري. إذ توفر نحو 24% من البروتين الحيواني المنتج[1]. فيما تكمن الأهمية الاقتصادية بما تتميز به الأسماك من أسعار مرتفعة بسبب كثرة الطلب عليها، وبهذا فهي تعمل على رفع مستوى الدخل لسكان الريف العاملين بصيد الأسماك وتحسين نمط معيشتهم وامتصاص البطالة، وتتم تربية الأسماك في ريف قضاء الناصرية بعدة طرق أهمها الأقفاص العائمة في المياه والبحيرات الترابية، وقد بلغ عدد الأقفاص العائمة في منطقة الدراسة (24 قفصاً) فيما بلغت الطاقة الإنتاجية لكل هذه الأقفاص (272600 سمكة أصبعية)، وأقتصر تواجد هذه الأقفاص على ناحيتين فقط هما أور بواقع (15 قفصاً) أي ما نسبته (62.5%) وبطاقة إنتاجية بلغت نسبتها (61%)، ثم البطحاء بـ(9 أقفاص) لتشكل (37.5%)، فيما بلغ عدد البحيرات الترابية بحيرتين فقط تواجدا في الإصلاح بلغت طاقتهما الإنتاجية (35000 سمكة أصبعية)، أن توزيع الأقفاص من إجمالي الأقفاص العائمة في منطقة الدراسة وطاقة إنتاجية شكلت (39%) فيما لم يوجد أي أقفاص عائمة أو بحيرات لتربية الأسماك في ناحية سيد دخيل بسبب شحة مياهها الجدول (42) والشكل (34).

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والغذائية للثروة السمكية إلا أن مشاريع تربية الأسماك تنتشر في ريف قضاء الناصرية بشكل محدود جداً لا يتلائم مع أهمية الثروة السمكية، فضلاً عن الأقفاص العائمة والبحيرات الترابية هناك مصادر أخرى غنية بالأسماك ولكنها تفتقد للعناية في منطقة الدراسة متمثلة بنهر الفرات والغراف والأهوار، لذا يستلزم تنمية الثروة السمكية في ريف القضاء من خلال توفير الأعلاف الضرورية لتكاثر الأسماك، فضلاً عن المحافظة عليها من الصيد الجائر باستخدام السموم والتيار الكهربائي التي تؤدي إلى قتل البيوض السمكية وهلاك الأسماك الصغيرة، كذلك منع الصيد نهائياً في موسم تكاثر الأسماك، وذلك من خلال تشريع القوانين الرادعة وتطبيقها للحفاظ على هذه الثروة القيمة.

يتضح من خلال دراسة واقع الثروة الحيوانية في ريف قضاء الناصرية أنه يتميز بتربية الكثير من الأنواع كالماشية والدواجن والأسماك، مما يعني توفر الظروف الملائمة لتربيتها في ريف القضاء، ولكنها متباينة من منطقة لأخرى كما أنها قليلة من حيث العدد الذي لايتلائم مع الإمكانات الطبيعية المتمثلة (بالمساحة الكبيرة، والمياه الوفيرة، والمناخ)، كذلك وفرة إمكانات التنمية البشرية متمثلة (بالأيدي العاملة، وأصحاب الاختصاص)، لذا ينبغي استثمار هذه الإمكانات الكبيرة لغرض تنمية الثروة الحيوانية بكافة

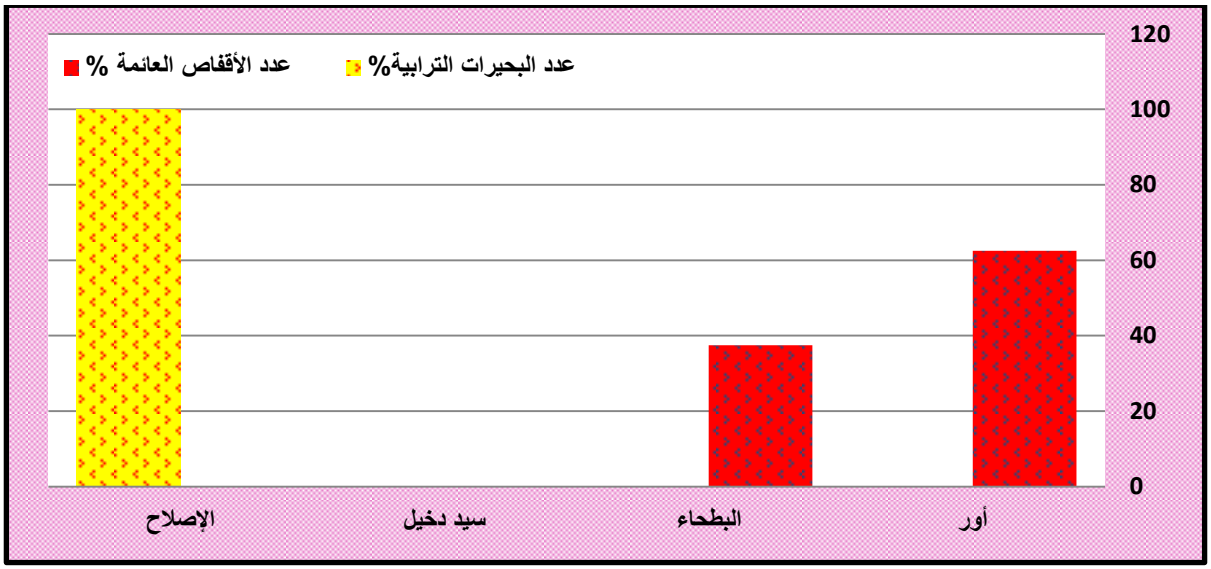
(1) علي رضا حسين الغزالي وأخرون، واقع مزارع تربية الأسماك في محافظة ذي قار، مجلة جامعة ذي قار للبحوث الزراعية، المجلد4، العدد2، 2015، ص93 .

الجدول (42) الأقفاص العائمة والبحيرات الترابية المجازة لتربية الأسماك بحسب الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	عدد الأقفاص العائمة	%	الطاقة الإنتاجية (سمكة أصبعية)	%	عدد البحيرات الترابية	%	الطاقة الإنتاجية (سمكة أصبعية)	%
أور	15	62.5	166200	61	0	0	0	0
البطحاء	9	37.5	106400	39	0	0	0	0
سيد دخيل	0	0	0	0	0	0	0	0
الإصلاح	0	0	0	0	2	100	35000	100
المجموع	24	100	272600	100	2	100	35000	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة الأسماك، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (34) التوزيع النسبي للأقفاص العائمة والبحيرات الترابية المجازة لتربية الأسماك بحسب الوحدات الإدارية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (42).

أنواعها ومن حيث أعدادها إنتاجيتها، وذلك من خلال قيام الجهات المعنية بوضع الخطط التنموية المتطورة والسير على نهج دول العالم التي تقدمت في هذا المجال، كذلك تطبيق الدراسات والبحوث الأكاديمية التي يقوم بها الباحثون المحليون من أجل الارتقاء بواقع هذه الثروة المهمة في الاقتصاد الوطني، فضلاً عن قيام الدولة بتوفير الدعم بكافة أشكاله للمربين من خلال توفير الأعلاف والرعاية البيطرية، كذلك عمل دورات لغرض تثقيف المربين وإرشادهم وزيادة وعيهم حول أهمية الثروة الحيوانية لهم بصورة خاصة وللدولة بصورة عامة والمحافظة عليها من الأوبئة أو الاستهلاك المفرط والعمل على زيادتها بشكل عام.

المبحث الثاني

إمكانات التنمية الصناعية والسياحية في ريف قضاء الناصرية

تشكل الصناعة أهم المرتكزات لتطوير وتنمية اقتصاد الدول والمجتمعات سواء كانت ريفية أو حضرية، لأنها توفر المتطلبات الأساسية من غذاء وفرص عمل للسكان وهي بهذا تلعب دوراً حيوياً في تطوير التنمية بكافة جوانبها، بل وتنمية مختلف جوانب الإنتاج الأخرى، فيما تشكل السياحة مصدراً مهماً لاقتصاد الدولة والفرد من خلال ما تجذبه من سياح محليين أو أجانب يقومون بالأنفاق لغرض الترفيه والتسوق مما يوفر إيرادات تسهم في رفع وتنمية مستوى المعيشة لاسيما لسكان المناطق السياحية كذلك تحسين مستوى كافة الخدمات في تلك المناطق، وسيتم تناول كل من الإمكانات الصناعية والسياحية في ريف قضاء الناصرية وكما يأتي:

أولاً: إمكانات التنمية الصناعية

يقصد بالصناعة العملية التي يتم بها تحويل المادة من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تكون معها أكثر نفعاً وإشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته، كتحويل القطن الخام إلى منسوجات قطنية وتحويل الحديد الخام إلى مكائن والآت حديدية[1]. والصناعة حاجة ملحة لكل الناس، إذ أن من شأنها أن تعطي في الوقت الحاضر بعداً بمعنى من معاني التقدم الاقتصادي المثمر، وما من شك في أن الصناعة تقدم الدعم الحقيقي لتنمية البنية الاقتصادية في الإقليم[2]. وذلك لما تمتلكه الصناعة من الإمكانات والقدرات الكفيلة لتطوير وتنمية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني[3]. لذا ينبغي العمل على تطوير الصناعة وتنميتها، لأن عملية تحقيق التنمية الصناعية تحتل ضمن الحيز المكاني للإقليم الجغرافي أهمية كبيرة في مجال تحقيق التنمية المكانية، لكونها تمثل القاعدة الأساسية التي تسهم في تعزيز فرص تطور الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة ضمن الحيز الجغرافي، فضلاً عن توفير فرص عمل مناسبة للقوى العاملة، والمساهمة في زيادة معدل دخول الأفراد، مما يسهم في نقل الإقليم من واقع التخلف إلى التطور الاقتصادي[4]. فضلاً عن أثر الصناعة في تنمية الخدمات التعليمية والصحية وخدمات البنى الارتكازية وغيرها من الخدمات، وكذلك

(1) احمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص10 .

(2) صلاح الدين علي الشامي، التنمية الجغرافية دعامة التخطيط، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص394 .

(3) محمود محمد حسن الشمري، التنمية الصناعية في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية الصناعة)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2016، ص2 .

(4) ياسين حميد بدع المحمدي، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص1 .

لتنمية الصناعة أثر في تنمية جوانب الإنتاج الأخرى من خلال ما تقدمة الصناعة من أجهزه والآت ومعدات متطورة تسهم في رفع الإنتاجية لاسيما في مجال الزراعة والتعدين، وعلى الرغم من أن المهنة الرئيسية لأغلب سكان الريف هي الزراعة إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود بعض الصناعات الصغيرة وحتى الكبيرة التي تشكل جزء من النشاط الاقتصادي ومصدر للدخل في المناطق الريفية، ويمكن تقسيم الصناعات في ريف قضاء الناصرية كما يأتي:

1- الصناعات الكبيرة

بدءً من عام 1982 تم تحديد معيارٍ عدت بموجبة الصناعات التي يكون عدد عمالها من (30 عاملاً فأكثر) أو قيمة معداتها وآلاتها لا تقل عن (100 ألف دينار) صناعات كبيرة[1]. وتمثلت هذه الصناعات في ريف قضاء الناصرية بصناعة الطابوق والمطاحن والمجارش وصناعة المياه المعدنية لا غير، ويلحظ من الجدول (43) أن عدد معامل الطابوق بلغ (28 معملاً) في منطقة الدراسة منها (20) في الإصلاح متوقف منها (8) عن العمل حالياً[2]. و(8 معامل) في ناحية أور، أما مصانع المياه المعدنية فعددها مصنعين فقط وهما ضمن ناحية أور، وبالنسبة للمطاحن والمجارش فعددها (4) منها (3 مطاحن) فقط تقع في ناحية أور ومجرشه واحدة في ناحية البطحاء الجدول (43).

2- الصناعات الصغيرة

تعرف الصناعات الصغيرة في كثير من البلدان النامية على أنها صناعات تضم وحدات إنتاجية يعمل بالواحدة منها عشرة عمال أو أقل[3]. وتتمثل هذه الصناعات في منطقة الدراسة بمعامل البلوك وكذلك الحدادة والنجارة والخياطة، وبلغ عدد معامل البلوك في ريف قضاء الناصرية (32 معملاً) توزعت هذه المعامل بواقع (16) في ناحية أور، و(7) لكل من البطحاء وسيد دخيل، و(2) في الإصلاح، أما معامل الحدادة فبلغ عددها (16 معملاً) موزعة على الوحدات الإدارية الأربعة لمنطقة الدراسة وهي نواحي أور والإصلاح والبطحاء وسيد دخيل وبواقع (8، 4، 2، 2) على التوالي، وبالنسبة للنجارة فهي عبارة عن معملين أحدهما في ناحية أور والأخر في ناحية الإصلاح، في حين أن معامل الخياطة بلغ عددها (8 معامل) منها (7) في ناحية البطحاء و(1) في ناحية أور.

---

(1) حامد سفيح عجرش الركابي، التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة في محافظات البصرة وذي قار وميسان دراسة كارتوكرافية – صناعية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006، ص2 .

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2018 .

(3) عبد الرحمن يسري احمد، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية إسلامية، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 1995، ص21 .

الجدول (43) التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة والصغيرة في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	الصناعات الكبيرة			الصناعات الصغيرة			
	صناعة الطابوق	المطاحن والمجارش	صناعة المياه المعدنية	معامل البلوك	الحدادة	النجارة	الخياطة
أور	8	3	2	16	8	1	1
البطحاء	0	1	0	7	2	0	7
سيد دخيل	0	0	0	7	2	0	0
الإصلاح	20	0	0	2	4	1	0
المجموع	28	4	2	32	16	2	8

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2017.

3- الصناعات الغذائية

تمثل الصناعات الغذائية أحدى أهم الصناعات التي ينبغي الاهتمام بها، لما تتصف به من أهمية في دعم اقصاديات الريف من خلال تحويل الخامات الزراعية الأولية (النباتية – الحيوانية) إلى سلع غذائية تكون ذات مردود اقتصادي أكبر، فضلاً عن توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة لسكان المناطق الريفية[1]. وتتمثل الصناعات الغذائية في ريف قضاء الناصرية بـ(صناعة الألبان، وكبس التمور) وهي صناعات بسيطة يتم صناعتها بواسطة أفراد العوائل داخل المساكن، ولكن هذه الصناعات على الرغم من بساطتها فهي ذات أهمية اقتصادية وغذائية لسكان الريف العاملين فيها.

بالنسبة لصناعة الألبان فأنها تعد من الصناعات الغذائية المهمة للسكان في ريف قضاء الناصرية وتعتمد على الحليب المنتج من الحيوانات والمتمثلة بـ(الأبقار، الجاموس، الماعز، الأغنام، الأبل) التي بلغ عددها (201338 رأسا) ينظر الجدول (39)، وعلى الرغم من وجود هذا العدد من الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة إلا أنه لا يوجد فيها معمل خاص بصناعة الألبان، بل يقتصر قيام هذه الصناعة محلياً على المرأة الريفية داخل المسكن بهدف توفير الغذاء اللازم للأسرة وبيع الفائض منه وتوفير دخل بسيط للأسرة، وأن أهم منتوجات صناعة الألبان في ريف القضاء هي (الزبد، القيمر، الجبن، الدهن الحر، اللبن، اللبن الخاثر).

(1) محمد سعيد مكي، السيطرة النوعية ودورها في الصناعات الغذائية، مجلة الصناعات الغذائية، العدد7، بغداد 1982، ص26 .

أما صناعة كبس التمور فتنتشر في ريف قضاء الناصرية بصورة واسعة ومما شجع على قيام هذه الصناعة المساحة الواسعة المزروعة ببساتين النخيل في ريف القضاء والبالغة (11169 دونم) كذلك كثافة أشجار النخيل البالغ عددها (204870 نخلة) ينظر الجدول (37)، ولا يوجد في منطقة الدراسة مصنع خاص بكبس التمور بل يقوم فيها وبشكل خاص أصحاب البساتين داخل مساكنهم لذا فهي تتركز بصورة رئيسَةٍ في المناطق التي يتواجد فيها بساتين النخيل، وتتصف هذه الصناعة بأنها ذات أهمية غذائية كبيرة للسكان فضلاً عن أهميتها الاقتصادية المعروفة للعاملين فيها.

كما تجدر الإشارة إلى صناعة (الخريط)(*)، والذي يعد أحدى الصناعات الغذائية الريفية ومن ألذ الأطعمة فضلاً عن استخدامه كدواء لبعض الأمراض، وهو يستخرج من نباتات البردي ويباع بأسعار مرتفعة مما يشكل موردا اقتصاديا هاما لسكان الأهوار.

4- الصناعات الشعبية

هي صناعات بسيطة جداً وتتمثل في ريف قضاء الناصرية ببعض الحرف اليدوية المتواضعة وهذه الصناعات هي (صناعة الحصران، والحياكة اليدوية والغزل).

بالنسبة لصناعة الحصران فأنها تنتشر في ريف القضاء على نطاق ضيق جداً ويقتصر تواجدها على المناطق التي تنتشر فيها بساتين النخيل والأهوار، وذلك لأنها تعتمد بشكل كامل على سعف النخيل أو قصب الأهوار في صناعتها، وتعد النساء الريفيات العنصر الأساسي في هذه الصناعة وغيرها من الصناعات المرتبطة بها كصناعة (المكانس، والزبيل، والطبك، والسلة، والبارية، والمراوح اليدوية التي تسمى المهفاة) وهذه الصناعات جميعها قديمة وأصبحت موروث شعبي لدى سكان الريف، وهي ذات مردود اقتصادي قليل لذا نلاحظ قلة عدد العاملين في صناعة الحصران والصناعات المرتبطة بها في منطقة الدراسة والذين بلغ عددهم بحسب الدراسة الميدانية (98 عاملاً) في عموم ريف القضاء، توزعوا على الوحدات الإدارية وبواقع (34.7، 7.1، 27.6، 30.6%) في كل من نواحي (أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) تواليا لاحظ الجدول (44) والشكل (35) والخريطة (33).

أما بالنسبة للحياكة والغزل فهي أيضاً من الحرف اليدوية القديمة جداً والقليلة الانتشار في منطقة الدراسة وتختص بها المرأة الريفية بشكل أساسي، وان أهم منتجات الحياكة اليدوية في ريف القضاء هي (السجادة، الجودلية، البساط، المدة) وهذه كلها أسماء محلية، وجميع هذه المنتجات تنتج من قبل النساء

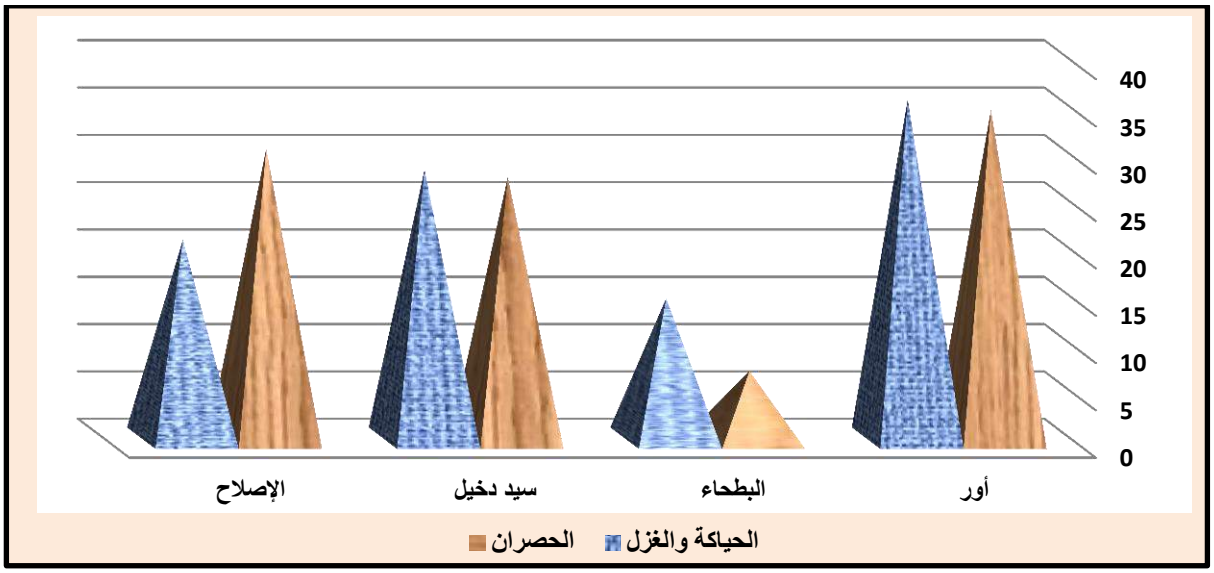
(*) الخريط: هو مادة غذائية ودوائية صفراء اللون ينفرد أبناء الأهوار جنوب العراق بصناعتها، إذ تستخلص من نباتات البردي، ويستخدم بصورة أساسية لعلاج مرض السكري والقالون، لذا يتميز بأسعاره الباهضة التي تتجاوز أحياناً سعر (60 الف) دينار للكيلو الواحد.

الجدول (44) العاملين في الصناعات الشعبية (الحصران والحياكة) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	الحصران	%	الحياكة والغزل	%
أور	34	34.7	29	35.8
البطحاء	7	7.1	12	14.8
سيد دخيل	27	27.6	23	28.4
الإصلاح	30	30.6	17	21
المجموع	98	100	81	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

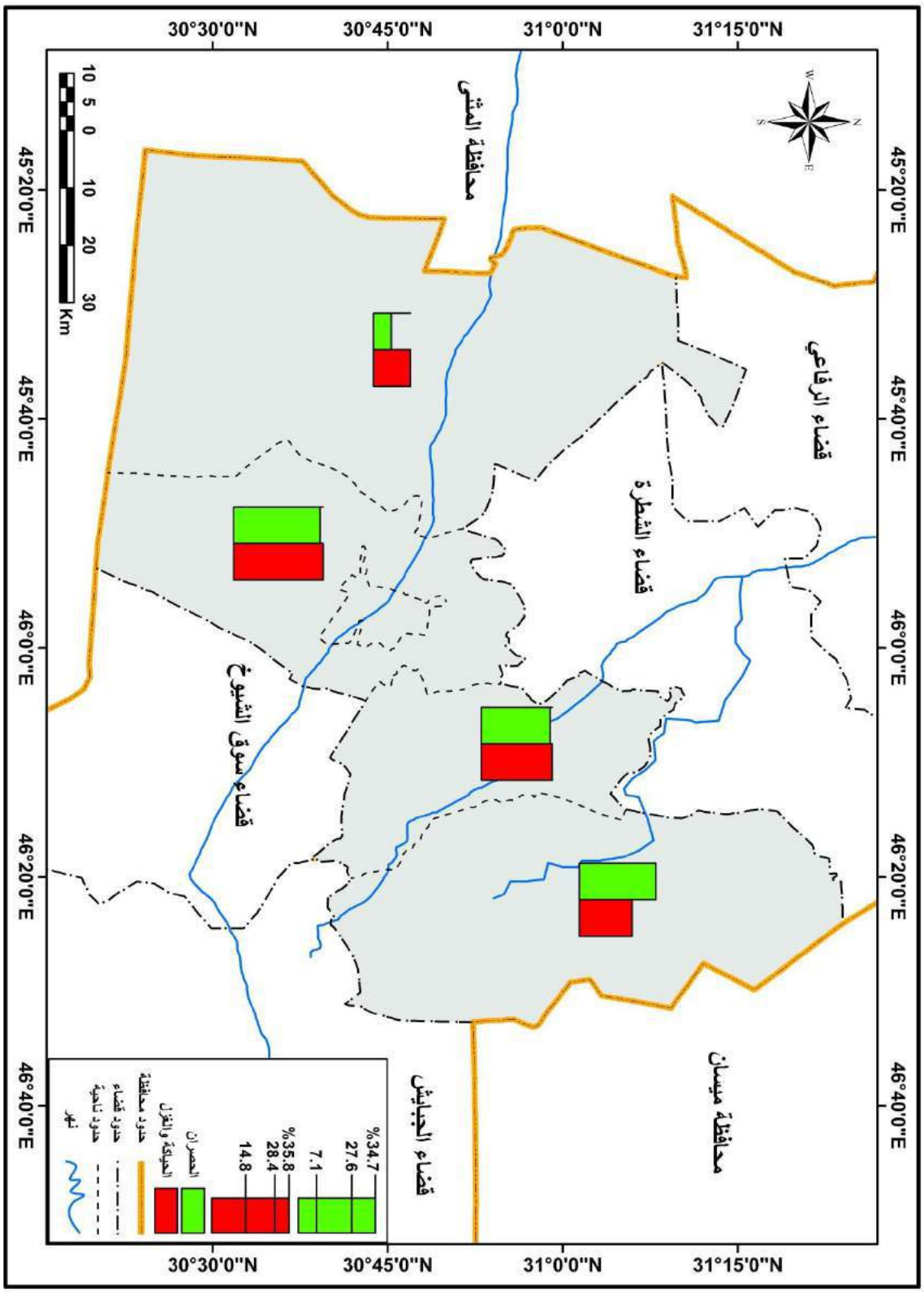
الشكل (35) العاملين في الصناعات الشعبية (الحصران والحياكة) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (44).

وقد تستخدم داخل المنزل أو تباع في الأسواق، فضلاً عن الخياطة اليدوية التي تقوم فيها المرأة لاسيما خياطة (العباءة)، كما يقوم الرجل الريفي بجزء من أعمال الحياكة اليدوية الدقيقة والمتمثلة بصناعة (العقال، عباءة الرجل الريفي) وهذه الحرف على الرغم من أنها قديمة ومتوارثة إلا أنها ذات مردود اقتصادي جيد للعاملين فيها، وقد ظهر من خلال الدراسة الميدانية أن عدد العاملين في الحياكة وما يرتبط بها بلغ (81 عاملاً) في منطقة الدراسة، منهم (35.8%) في ناحية أور، و(28.4، 21، 14,8%) في كل من ناحية سيد دخيل والإصلاح والبطحاء وعلى التوالي.

الخريطة (33) التوزيع الجغرافي للعاملين في الصناعات الشعبية (الحصران والحياكة) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (44).

يتبين لنا في ضوء ما تقدم أن ريف قضاء الناصرية يفتقر إلى وجود أي صناعة هامة ومتطورة ما عدا بعض الصناعات البسيطة والقليلة، وهذا له أثر كبير في التخلف الاقتصادي والاجتماعي والخدمي الذي يشهده القضاء عموماً، لان وجود صناعة حديثة ومتطورة وكبيرة له دور لا يخفى في نهوض المجتمع ورفع المستوى الاقتصادي للدولة والسكان والقضاء على البطالة وتوفير الخدمات للمناطق على اختلافها، لذا يستدعي هذا الأمر وقفه جادة من قبل الحكومة لغرض أنشاء صناعات حديثة ومخططة على غرار دول العالم للنهوض بالاقتصاد، فضلاً عن دعم المشاريع الصناعية الصغيرة وتطويرها وفتح أخرى لغرض امتصاص البطالة من المجتمع وتحسين واقعة المتردي بشكل عام.

ثانياً: إمكانات التنمية السياحية

تعد السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية مهمة في عالم اليوم فالسياحة كقطاع إنتاجي تحتل موقعاً هاماً في اقتصاديات العديد من الدول النامية والمتقدمة، وقطاع السياحة يعد من أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد حسب ما جاء في تقارير المنظمة العالمية للسياحة[1]. فيما يتضح أثرها الاجتماعي من خلال الاتصال بين السكان الأصليين والسياح وتبادل الأفكار والثقافات والعادات والتقاليد والعلوم وغير ذلك، ولتنمية الإمكانات السياحية المتاحة في ريف قضاء الناصرية وتطويرها أثر فعال وإيجابي في عملية التنمية الريفية الشاملة إذ تعمل على توفير فرص العمل للسكان لاسيما الساكنين قرب المواقع السياحية وتقليل نسب البطالة مما سيسهم في تحسين المستوى الاقتصادي للفرد والدولة، كما تعمل السياحة على دعم قطاعات التنمية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات من خلال ما توفره من عوائد مالية وعملة صعبة يمكن استثمارها في هذه المجالات، فضلاً عن ذلك فقد تقوم السياحة بجذب المشاريع الاستثمارية المختلفة كالفنادق والمطاعم وشبكات طرق النقل الحديثة والطاقة الكهربائية وغيرها، مما سيكون لهُ أثر بالغ في تنمية الريف وازدهاره اقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً، لذا يتوجب الاهتمام بالمواقع السياحية في منطقة الدراسة والتخطيط الأمثل لتنميتها واستثمارها، ويتمتع ريف قضاء الناصرية بوجود العديد من الإمكانات السياحية فيه والتي تتمثل بالأثار والسياحة الطبيعية المتمثلة بالأهوار وكذلك السياحة الدينية، وسيتم دراسة هذه الإمكانات كما يأتي:

1- الأثار

يزخر ريف قضاء الناصرية بالمواقع الأثرية التي تمتد جذورها إلى الأف السنين وقد بلغ عددها نحو (68) موقعاً وهي تدرس بشكل دقيق ومختص من قبل أصحاب التاريخ والأثار، إلا أن ما يهمنا في هذا

(1) غانم عبدالله، صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة مع إشارة لقطاع السياحة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر، 2010، ص2 .

الجانب بوصفنا جغرافيين هو دراسة المواقع الأثرية التي يرتادها السياح وتنميتها وتوضيح أثرها في التنمية الشاملة ومنها الريفية، لذ سيتم في هذا الجزء من الدراسة دراسة المواقع الأثرية البارزة في منطقة الدراسة والتي هي قبلة السائحين المحليين أو الأجانب، وهذه المواقع هي (مدينة أور الأثرية، وأريدو، ولارسا).

أ- مدينة أور:

تعد هذه المدينة أهم موقع أثري في منطقة الدراسة ومحافظة ذي قار والعراق عموماً، إذ تم تشييدها من قبل الملك أورنمو الذي حكم سلالة أور الثالثة للمده (2112 – 2095 ق.م)[1]. وكانت أور تقع على نهر الفرات وهو المصدر الرئيس للحياة في المدينة وقد جُعل منها ميناء لرسو السفن، إذ تذكر بعض النصوص المسمارية أن أور كانت تقع على بحر لذا يرجح البعض أن ما جاء في النصوص ربما يكون هو نهر الفرات[2]. الذي نشاهده اليوم يبعد كثيراً عنها، وتقع مدينة أور جنوب غرب مدينة الناصرية وتبعد عنها بحوالي (17 كم) وهي تقع ضمن الحدود الإدارية لناحية أور الصورة (2)، كما يوجد بالقرب منها أثار بيت النبي إبراهيم (علية السلام)، وتستقطب أور الأثرية وبيت النبي إبراهيم السائحين من داخل العراق ومن مختلف دول العالم لما لهما من أهمية تاريخية وحضارية في العالم، وقد تم أدراج أور ضمن لائحة التراث العالمي في عام 2016 من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، على الرغم من أهمية مدينة أور سياحياً وحضارياً لكنها تعاني من الإهمال الواضح من قبل الجهات المعنية، إذ تفتقر لأبسط خدمات السياحة من طرق مواصلات جيده وخدمات تعريفية أو مرشدين ومطاعم وغيرها من التسهيلات التي لها دور إيجابي في جذب السياح وتشجيع السياحة.

ب- مدينة أريدو:

تعد من اقدم المدن السومرية وتقع ضمن قضاء الناصرية. وهي مدينة مقدسة وتعد مركز لعبادة الإله (انكي) وبقايا أطلالها اليوم تعرف بتل (أبو شهرين)[3]. وتشكل خرائب أريدو مرتفعاً واسعاً تغطية الرمال ويبرز عند نهايته الشمالية الغربية تل شاهق يبلغ ارتفاعه (25م) صورة (3) وهو صرح المدينة المدرج الذي يمثل زقورة اريدو المشابهة لزقورة أور والتي شيدت أيضاً من قبل الملك (أورنمو) وأكملها من بعده الملك (بورسن) أحد ملوك أور، وقد تعرضت معظم أجزاء الزقورة للتأكل بفعل الأمطار والرياح إلا أن القسم الأعظم من طبقاتها السفلى مازال قائماً وتغطية الرمال[4]. وتقع مدينة أريدو بالتحديد في منخفض

(1) شاه محمد علي صيوان، أور بين الماضي والحاضر، وزارة الأعلام العراقية، مديرية الأثار العامة، 1988، ص20 .

(2) عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص363 .

(3) وليد الجادر، التجمعات الزراعية الأولى (المدينة والحياة المدنية)، الجزء الأول، بغداد، 1988، ص70 .

(4) قحطان رشيد صالح، الكشاف الأثري في العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1988، ص261– 263 .

الصورة (2) مدينة أور الأثرية



المصدر: التقطت الصورة من قبل الباحث بتاريخ 2018/2/25 .

الصورة (3) مدينة أريدو الأثرية



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الثقافة والسياحة والآثار، مفتشية آثار ذي قار ، أرشيف المواقع الأثرية، بيانات غير منشورة، 2018.

الصليبيات غرب مدينة الناصرية بحوالي (40 كم) وهي تقع أدارياً ضمن حدود ناحية البطحاء التابعة لقضاء الناصرية، وأريدو الأثرية هي أيضاً تعد من أبرز المواقع الأثرية السياحية في منطقة الدراسة والعراق بشكل عام، لذا تم ادارجها ضمن لائحة التراث العالمي من قبل (اليونسكو) عام 2016، إلا أنها بالرغم من ذلك هي الأخرى تعاني من الإهمال وقلة أو انعدام الصيانة والتنقيب وانعدام الخدمات السياحية بكافة أشكالها.

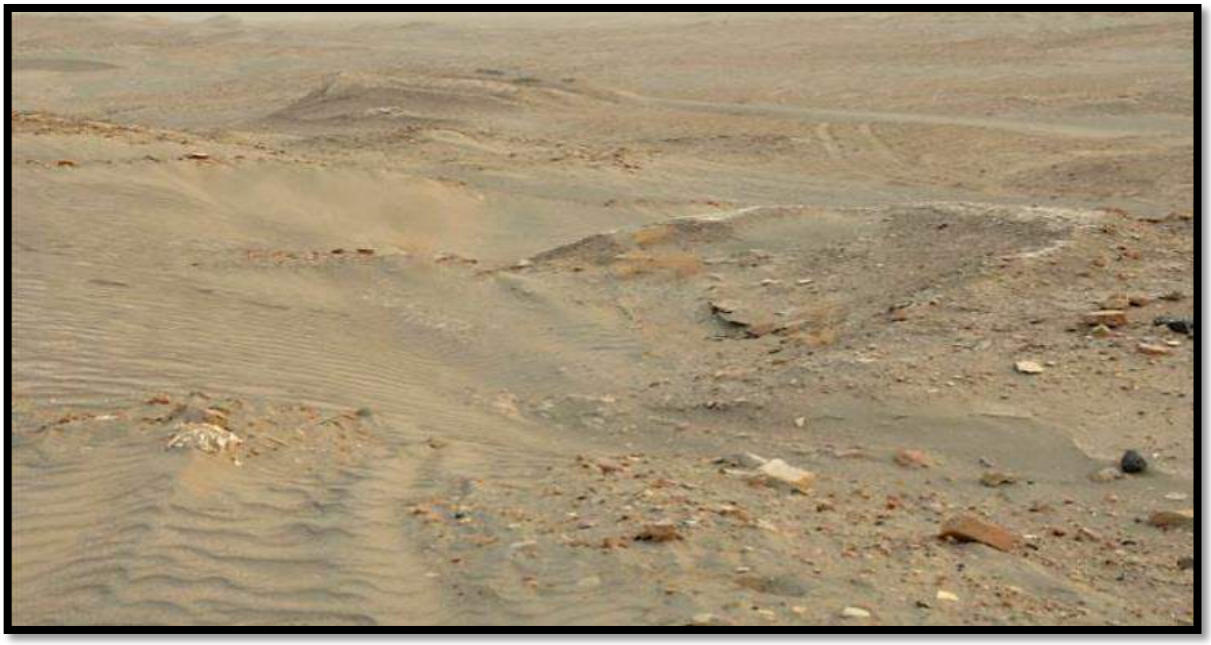
ج- مدينة لارسا:

تعد أيضاً من المدن السومرية القديمة في منطقة الدراسة وتعرف بقايا أثارها اليوم باسم (تل السنكرة). وأسمها قد كتب في نصوص عصر فجر السلالات بالعلامة المسمارية (UD – AB)، في حين وردت في التوُراة باسم (الإسار – Eliasar)[1]. وتقع لارسا شمال غرب مدينة الناصرية بحوالي (55 كم) في منطقة (الكطيعة) التابعة أدارياً لناحية البطحاء، وأثار مدينة لارسا اليوم تعاني من إهمال وتقصير واضح من قبل المسؤولين عن هذا الجانب وتغطي الرمال معالمها بشكل شبة تام صورة (4)، على الرغم أنها تعد معلماً حضارياً لا يستهان به ويمكن استغلاله لغرض تطوير السياحة في منطقة الدراسة والمحافظة من خلال الصيانة لهذا الإرث التاريخي القيم وتوفير كل ما من شأنه جذب السائحين لهذا الموقع الأثري.

في ضوء ما تقدم يتضح أن ريف قضاء الناصرية يزخر بالأثار لاسيما مدن الحضارة السومرية وهذا الإرث الحضاري يمثل مناطق سياحية مهمة قل نظيرها في العالم، ويمكن استثمارها لغرض تطوير السياحة في البلد ومنطقة الدراسة من خلال جذب السياح مما سينعكس على الدخل القومي وانتعاش اقتصاد الدولة ككل، إلا أن هذه الأثار تعاني الإهمال الواضح وفي كافة الجوانب من صيانة وترميم وقلة التنقيبات كما أن اغلبها مدفونة ومغطاة بالرمال، فضلاً عن انعدام جميع الخدمات السياحية من طرق النقل الجيدة وخدمات تعريفية وفنادق وحماية للسائحين وعدم توفير أماكن ترفيهية أخرى وأسواق بالقرب من الأثار تشجع على جذب السياح، فضلاً عن تعرض المناطق الأثرية لعمليات النهب والسرقة لاسيما في عام 2003 وما بعده، لذا ينبغي على الجهات المعنية بهذا الجانب الاستعانة بالخبراء في هذا المجال من أجل التخطيط الأمثل لصيانة هذه الأثار وحمايتها وتنميتها سياحياً وتوفير كافة الخدمات التي من شأنها جذب السياح المحليين والأجانب لمنطقة الدراسة، لأن ذلك سيكون مردوداً إيجابياً وكبيراً جداً على عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.

(1) سهاد علي عبد الحسين، المكانة السياسية لمدينة لارسا في حضارة العراق القديمة (2025 – 1763 ق.م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص22 .

الصورة (4) مدينة لارسا الأثرية



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الثقافة والسياحة والأثار، مفتشية أثار ذي قار ، أرشيف المواقع الأثرية، بيانات غر منشورة، 2018.

2- السياحة الدينية

تشكل السياحة الدينية المتمثلة بزيارة مراقد الأئمة وذريتهم والأولياء الصالحين اليوم جزءاً هاماً في حياتنا، سواء من أجل الترفيه للعوائل أو لغرض أداء طقوس دينية معينة، وبذلك تعد السياحة الدينية مصدراً جيداً لغرض توفير فرص العمل وتحسين الدخل لاسيما لسكان المناطق التي تضم المزارات الدينية من خلال ما ينفقه الزائرون من أموال لشراء الحاجيات والمأكل وغيرها من الخدمات الأخرى، مما يسهم في تحسين المستوى الاقتصادي لسكان مناطق المزارات والذي سيكون له أثر إيجابي في مختلف جوانب التنمية، ويضم ريف قضاء الناصرية الكثير من المزارات الدينية التي يفد لها الزائرون من داخل وخارج المحافظة وسيتم تناول أهم هذه المزارات سياحياً كالآتي:

أ- مرقد الشريف:

الشريف هو عمر الأشرف الملقب بـ(الشريف) بن الأمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، يقع المرقد غرب مدينة الناصرية وعلى بعد (15 كم) عنها في قرية الشريفية التابعة لناحية أور، ويقصدهُ الزائرون من مختلف مدن ذي قار والمحافظات الأخرى وتصل أعدادهم إلى المئات في الأيام العادية والألاف في أيام الجمعة والأعياد والمناسبات الدينية، وبهذا فهو يمثل موقعاً سياحياً دينياً حيوياً في ذي قار عموماً وقضاء الناصرية خصوصاً، ومن خلال الزيارة الميدانية للباحث تبين أن المرقد يفتقر لأبسط الخدمات السياحية التي تسهم بجذب السائحين من مأوى للمبيت وماء صالح

للشرب وطرق نقل جيده ومطاعم وفنادق وأماكن ترفيهية أخرى فضلاً عن ذلك فأن بناية المرقد متواضعة وبسيطة لا تليق بصاحب المرقد ومكانته والأعداد الكبيرة للزائرين الذين يقصدونه.

ب- مرقد السيد خضير:

هو السيد خضير بن السيد محسن بن السيد مسافر الصافي الملقب (أبو حياية) ويرجع نسبه إلى السيد جعفر الخواري بن الأمام موسى الكاظم (ع)، ويقع المرقد الشريف جنوب مدينة الناصرية بحوالي (2 كم) بالقرب من الطريق المؤدي إلى مدينة البصرة، وهو يقع أدارياً ضمن حدود منطقة الدراسة في ناحية أور وسميت المنطقة التي يقع فيها باسمه، ويرتاده مئات الزائرين في سائر الأيام فيما يرتاده الألاف في العطل والمناسبات الدينية والأعياد وأيام الجمعة، لذا فهو يعد من الأماكن الدينية والسياحية المهمة في محافظة ذي قار لا سيما منطقة الدراسة، وكان المرقد بسيطاً جداً ولكن تم أعادة بناءة وترميمه مؤخراً وتم توفير بعض الخدمات البسيطة فيه وأن كانت ليست بالمستوى المطلوب الصورة (5).

ج- مرقد العلوية فواده:

هي العلوية فواده بنت السيد نور بن السيد محسن الخرسان الملقبة (أم هاشم) ويرجع نسبها الشريف إلى الأمام موسى الكاظم (ع)، ويقع مرقدها الشريف بجانب والدها السيد نور الخرسان في ناحية الإصلاح جنوب شرق مدينة الناصرية بحوالي (45 كم)، ولها كرامات معروفة ويقصدها الزائرون من مختلف المحافظات، وهي تمثل واحداً من المزارات الدينية والسياحية المهمة في المحافظة عموماً.

د- مرقد السيد يوشع:

هو السيد يوشع بن السيد محمد بن السيد جعفر بن السيد حمد الموسوي الملقب (سبع الرميض) ويرجع نسبه الشريف إلى الأمام موسى الكاظم (ع)، ويقع مرقده الشريف في ناحية الإصلاح ضمن حدود منطقة الدراسة، ويعد المرقد من المناطق السياحية والدينية المهمة في قضاء الناصرية ومحافظة ذي قار عموماً، لاسيما وأنه يقع على ضفاف أهوار الإصلاح لذا أصبح قبلة أنظار السائحين سواء لغرض الزيارة أو لغرض التمتع بطبيعة الأهوار الخلابة، إذ يصل عدد الوافدين إليه من داخل وخارج المحافظة إلى الألاف في الأعياد ويوم الجمعة فيما يصل العدد إلى المئات في الأيام العادية الصورة (6).

نستنتج مما تقدم أن ريف قضاء الناصرية يضم العديد من المزارات الدينية الشريفة التي تعد أماكن مهمة سياحياً ودينياً يقصدها الأف الزائرين من مختلف الأماكن لاسيما من داخل المحافظة، وذلك من شأنه أن يعمل على خلق فرص عمل للسكان تسهم في تحسين اقتصادهم وتنميته، الأمر الذي ينعكس على دعم وتطوير المناطق التي تحوي المزارات الدينية وتنميتها اجتماعياً وعمرانياً، لذا يجب العمل على

الصورة (5) مرقد السيد خضير بن السيد محسن الصافي



المصدر: التقطت الصورة من قبل الباحث بتاريخ 2018/2/27 .

الصورة (6) مرقد السيد يوشع بن السيد محمد بن السيد جعفر بن السيد حمد الموسوي



المصدر: التقطت الصورة من قبل الباحث بتاريخ 2018/2/11 .

تطوير هذه المراقد وصيانتها بشكل مستمر فمن خلال الملاحظة الميدانية للباحث أتضح أن أغلبها تعاني من الإهمال الواضح وتفتقر للخدمات لاسيما السياحية كالفنادق والمطاعم وطرق النقل المناسبة والأسواق الجيدة والأماكن الترفيهية الأخرى القريبة من المراقد، وأن توفير هذه الخدمات سيؤدي بشكل كبير إلى تشجيع السياحة وجذب السياح لهذه المزارات مما سيعود بالنفع على السكان والتنمية عموماً.

3- السياحة الطبيعية

تشكل السياحة الطبيعية نوعاً مميزاً من أنواع السياحة الريفية، تتمثل بالمناطق الطبيعية ومناظرها الخلابة وكذلك الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية والبيئية لهذه المناطق من قبل سكانها، لاسيما العاملين منهم بالنشاط السياحي مما سيعمل على توفير متعة للسائحين تسهم في جذبهم بصورة كبيرة، وهذا ما نشاهده في أهوار جنوب العراق ومن ضمنها أهوار ناحية الإصلاح المتمثلة بهور (أبو زرك) والتي تمثل المصدر الوحيد للسياحة الطبيعية في منطقة الدراسة، وتتمتع الأهوار ببيئة ومناظر طبيعية خلابة قل نظيرها في العالم متمثلة بمساحات المياه الشاسعة وما تحتويه من كم هائل من النباتات لاسيما القصب والبردي أنواع مختلفة من الطيور البرية والحيوانات مما جعل الأهوار تشكل أكبر محمية طبيعية في العالم فضلاً عن الزوارق التي تجوب الأهوار والذي شكل منظراً سياحياً رائعاً، مما تسبب في جذب الألاف من السائحين نحو الأهوار من داخل وخارج العراق، وبهذا دخلت أهوار جنوب العراق لائحة التراث العالمي من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في سنة 2016، كما تم أنشاء مرسى للزوارق في الإصلاح على ضفاف الأهوار وهو مكان استراحة للسائحين أيضاً مما أسهم في جذبهم لها بشكل كبير الصورة (7)، إلا أنه مؤخراً أصبح المرسى مجرد بناء عمراني فقط بسبب ما تعانيه الأهوار عموماً من الجفاف نتيجة قلة المياه الواصلة لها من دجلة والفرات نتيجة سياسة تركيا وسوريا التي قللت كميات المياه الواصلة للعراق من دجلة والفرات، مما يهدد بالقضاء على هذه المناطق الطبيعية السياحية بشكل تام بما تتضمنه من نباتات وطيور مختلفة، كما يهدد هذا الأمر بخروج الأهوار من لائحة التراث العالمي، وسياحة الأهوار جلبت للسكان في هذه المناطق فوائد كثيرة منها لفت أنظار العالم للأهوار وخلق فرص عمل للسكان مما أسهم في رفع مستواهم الاقتصادي وتنمية الدخل القومي، وتوظيف هذه العوائد لغرض تنمية الريف لاسيما ريف الأهوار عمرانياً واجتماعياً، لذا يتوجب على الحكومة العراقية والمحلية القيام بكل ما من شأنه أن يعيد الحياة للأهوار للحفاظ على هذه المحمية الطبيعية العملاقة وعرض قضية المياه وعدوانية تركيا في المحافل الدولية وفعل كل ما يلزم فعلة بهذا الجانب.

الصورة (7) مرسى الزوارق في أهوار الإصلاح



المصدر: التقطت الصورة من قبل الباحث بتاريخ 2018/2/19.

في ضوء ما سبق نرى أن ريف قضاء الناصرية يمتلك إمكانات سياحية (أثرية، ودينية، وطبيعية) كبيرة، لو تم استثمارها بصورة مخططة واقتصادية فأنها ستعمل على جذب السائحين من داخل العراق وخارجة، وستشكل أحد أهم أعمدة النهوض بكل جوانب التنمية الريفية الاقتصادية منها والعمرانية وكذلك الاجتماعية، لهذا يستلزم أعداد كل الخطط والدراسات والبرامج وتخصيص الأموال اللازمة التي من خلالها يمكن تطوير السياحة وتنميتها في قضاء الناصرية.

بعد دراستنا في هذا الفصل لكافة الإمكانات الاقتصادية المتاحة في ريف القضاء (الزراعية، والصناعية، والسياحية) تبين لنا أنه يتمتع بهذه الإمكانات الهامه، لكنها غير مستثمرة بصورة مخططة وجميعها تعاني التخلف والإهمال وفي مختلف جوانبها ولم يتم العمل على تنميتها بصورة مناسبة، لذا ينبغي الاستعانة بالدراسات التنموية التي تشخص الضعف في هذه الإمكانات ومعالجتها والأخذ بفكر التطور والتخطيط السليم لزيادة الإنتاج ووسائله في كافة الجوانب.

الفصل الرابع

مؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية

المبحث الأول: مؤشرات التنمية الريفية

المبحث الثاني: خدمات البنى الارتكازية

تمهيد:

يمثل توفير مؤشرات التنمية وخدمات البنى الارتكازية الدعامة الحقيقية لتنمية أي مجتمع والنهوض بواقعه وتطويره، إذ أن الخدمات لها دور كبير لا يمكن أغفاله في عملية استثمار الإمكانات المتاحة الطبيعية منها والاقتصادية والبشرية لغرض الارتقاء بالمجتمع وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وتحقيق مستوى لائق من المعيشة للسكان، لذا ينبغي أعداد البرامج ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق المؤشرات التنموية والخدمات بكافة أشكالها في منطقة الدراسة، لذا سيتم في هذا الفصل من الدراسة تناول واقع مؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية، لأنها تعد بمثابة القاعدة التي ترتكز عليها العملية التنموية بصورة عامة ومنها التنمية الريفية، كما أن هذه الخدمات ذات ارتباط وثيق جداً بحياة الناس، وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول دراسة مؤشرات التنمية الريفية في منطقة الدراسة والمتمثلة بمؤشرات التعليم والصحة والدخل والسكن، فيما خصص المبحث الثاني لدراسة خدمات البنى الارتكازية في ريف القضاء والتي تمثلت بخدمات الكهرباء ومياه الشرب وطرق النقل.

المبحث الأول

مؤشرات التنمية الريفية

أن الغاية من دراسة مؤشرات التنمية الريفية هو معرفة مستوى التنمية في الريف، وذلك من خلال معرفة هل أن أهم المؤشرات التنموية المتمثلة بالخدمات التعليمية والصحية ومستوى الدخل والسكن يتناسب واقعها مع المؤشرات أو المعايير المحلية أو العالمية وما مدى تلبيتها لطموح السكان. وهذه المؤشرات أقرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير 1990 لما لها من أهمية بالغة في تطوير الإمكانات والقدرات الإنسانية وبالتالي استثمار هذه القدرات في تطوير المجتمع وتحقيق رفاه الإنسان وإسعاده[1]. لذا فأن توفير هذه المؤشرات ضرورة ملحة وأساسية تفرضها حاجة المجتمعات ومنها الريف لغرض تهيئة بيئة ريفية مناسبة للسكن ثقافياً وصحياً ونفسياً من أجل القيام بأنشطتهم المختلفة وبإنتاجية مرتفعة .

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية إحصاءات التنمية البشرية، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، بغداد، 2005، ص1 .

أولاً: الخدمات التعليمية

يعد التعليم المركيزة الأولى والأساسية لتقدم وتطور المجتمعات ونموها وأنه معيار لقياس تقدمها أو تخلفها، فتوفير الكوادر العلمية والفنية والمهنية التي تساهم في بناء المجتمع وتنميته في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية تعتمد على التعليم، وأن أي بلد يرغب في أحداث تطور وفي أي مجال يجب أن يبدأ بالتعليم لأنه يمثل الحلقة الأولى في سلم التنمية والتطور للمجتمعات[1]. وأن المجتمع الذي لا يثمن التعليم والمعرفة هو مجتمع يتصف بتدني الإنتاجية وقصور في التنمية الإنسانية[2]. بينما المجتمع المتعلم تكون فيه التنمية والإنتاجية أكثر بكثير من المجتمعات غير المتعلمة[3]. كما يضيف التعليم قيمة حقيقية للفرد ويحقق له مكاسب أساسية مثل القدرة على الكسب والمشاركة الاجتماعية، فالتعليم يسلح المرء بالمهارات اللغوية والفنية والاجتماعية التي تسهل من اندماجه الاقتصادي والاجتماعي، كما يولد المكاسب في الدخل بين الأجيال المتعاقبة[4]. بناءً على ما تقدم يمكن عد تواجد المؤسسات التعليمية في الريف ذات أثر فعال في توعية المجتمع وأعداد القوى العاملة التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث المجتمع الريفي وتنميته ، فالتعليم يعد هدفاً ووسيلة للتنمية الريفية بكافة أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية، وسيتم دراسة واقع الخدمات التعليمية بحسب مراحلها، في ريف قضاء الناصرية ومقارنتها مع مؤشرات التعليم المحلية وكما يأتي:

1- مرحلة رياض الأطفال

تشكل مرحلة التعليم في رياض الأطفال اللبنة الأولى في بناء شخصية الفرد واكتشاف مواهبة وتنميته تنمية صحيحة وأعداده بشكل جيد للمرحلة القادمة وهي المرحلة الابتدائية، وقد أكدت المعايير التخطيطية المحلية على ضرورة توفير روضة واحدة لكل (5000 نسمة) من السكان[5]. إلا أن منطقة الدراسة بشكل عام تفتقر لوجود أي روضة أطفال فيها، وتبعاً للحجم الحالي للسكان والمعيار المحدد ينبغي وجود (34

(1) خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية- أسس- معايير- تقنيات، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص87 .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، المطبعة الوطنية، عمان- الأردن، 2003، ص38 .

(3) محمد احمد دلف الدليمي وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية مفاهيم- نظريات – تطبيق، ط1، دار الفرقان للغات للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، 2009، ص63 .

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة 2009، ص57 .

(5) جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2018.

روضة) في ريف قضاء الناصرية موزعة على وحداته الإدارية بواقع (13، 10، 6، 5) في كل من ناحية أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء وعلى الترتيب الجدول (45) والشكل (36) والخريطة (34).

في ضوء ما سبق يتضح أن لرياض الأطفال أثر هام في تنمية الفرد في مرحلة الطفولة وأعداده للمستقبل، لذا يجب العمل على توفير رياض أطفال تتناسب وسكان كل وحده إدارية وبشكل مخطط وعادل يضمن إعطاء كل أسرة نصيبها لغرض تسجيل أطفالها في رياض الأطفال.

2- مرحلة التعليم الابتدائي

تعد المرحلة الابتدائية نقطة الانطلاق في رحلة العملية التعليمية للفرد، ويتم فيها بناء شخصية التلميذ واكتشاف مهاراته ومواهبه وتنميتها وأعداده للمرحلة التي تليها والتي تكون أكثر تعمقاً وصعوبة، وسيتم دراسة الواقع التعليمي لهذه المرحلة في ريف قضاء الناصرية من حيث توزيعها المكاني، ومن حيث مؤشرات التعليم الابتدائي.

تعد المدارس الابتدائية أكثر المؤسسات التعليمية عدداً وانتشاراً في ريف قضاء الناصرية، إذ يلحظ من الجدول (46) والخريطة (35) أن عددها قد بلغ (215 مدرسة ابتدائية) بعضها مدارس للبنين وأخرى للبنات وبعضها مختلطة، توزعت هذه المدارس على نواحي ريف القضاء الأربعة، وكان النصيب الأكبر منها في ناحية أور إذ بلغ العدد فيها (89 مدرسة)، ثم جاءت بعدها كل من ناحية سيد دخيل والإصلاح والبطحاء بعدد (56، 43، 27 مدرسة ابتدائية) على التتالي.

فيما بلغ عدد الشعب للمدارس المذكورة (1343 شعبة)، منها (536 شعبة) في مدارس ناحية أور و(349، 271، 187 شعبة) تتابعاً في مدارس كل من سيد دخيل والإصلاح والبطحاء.

أما التلاميذ فبلغ عددهم في ريف قضاء الناصرية (46004 تلميذاً) بنون وبنات، توزعوا على وحدات منطقة الدراسة وبواقع (25681 تلميذاً) في ناحية أور، و(10556 تلميذاً) في سيد دخيل، و(5632 تلميذاً) في الإصلاح، و(4135 تلميذاً) في البطحاء.

وبالنسبة لكوادر الهيئة التعليمية فبلغ عددهم في منطقة الدراسة (2564 معلماً ومعلمة)، وهذا العدد موزع على وحداتها الإدارية وهي كل من ناحية (أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) وبواقع (1359، 257، 576، 372 معلماً ومعلمة) وعلى الترتيب.

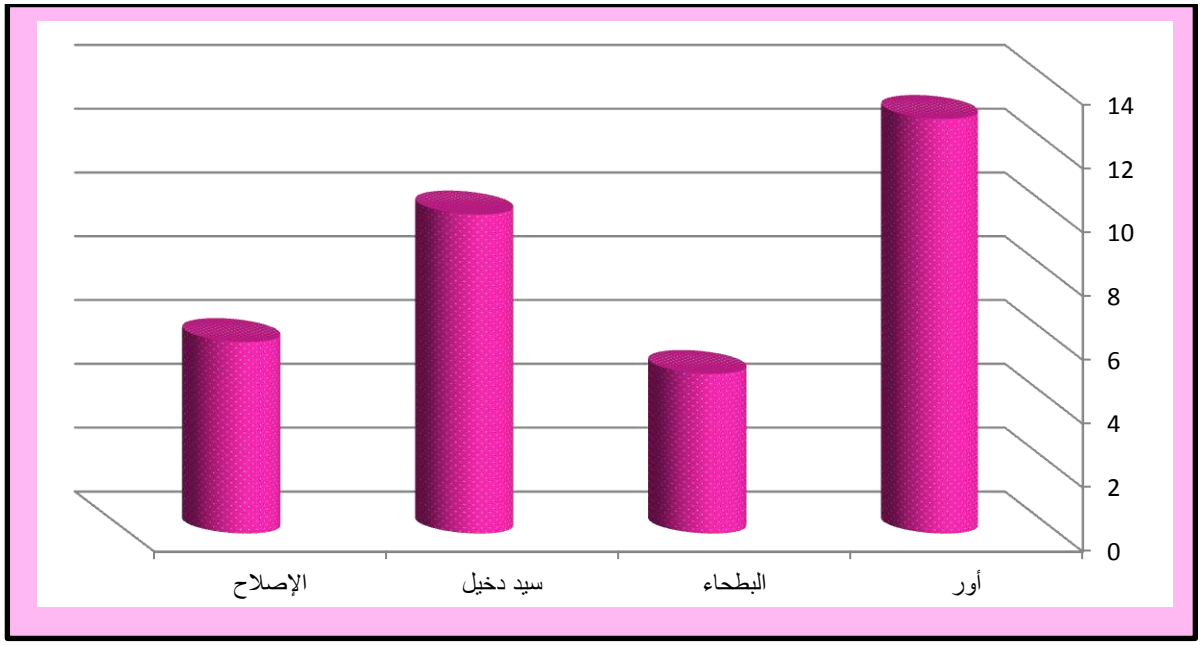
ولتقييم واقع مؤشرات خدمات التعليم الابتدائي في ريف قضاء الناصرية ومدى كفاءتها فأنه سيتم مقارنتها بالمعايير التخطيطية العراقية المتمثلة بـ (تلميذ/ مدرسة، تلميذ/ شعبة، تلميذ/ معلم)، ويمكن توضيح مدى الاقتراب أو الابتعاد عن هذه المعايير كالآتي:

الجدول (45) رياض الأطفال المطلوب توفرها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	عدد السكان	عدد رياض الأطفال المطلوب(*)
أور	63919	13
البطحاء	24436	5
سيد دخيل	48180	10
الإصلاح	32145	6
المجموع	168680	34

المصدر: الباحث بالاعتماد على : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

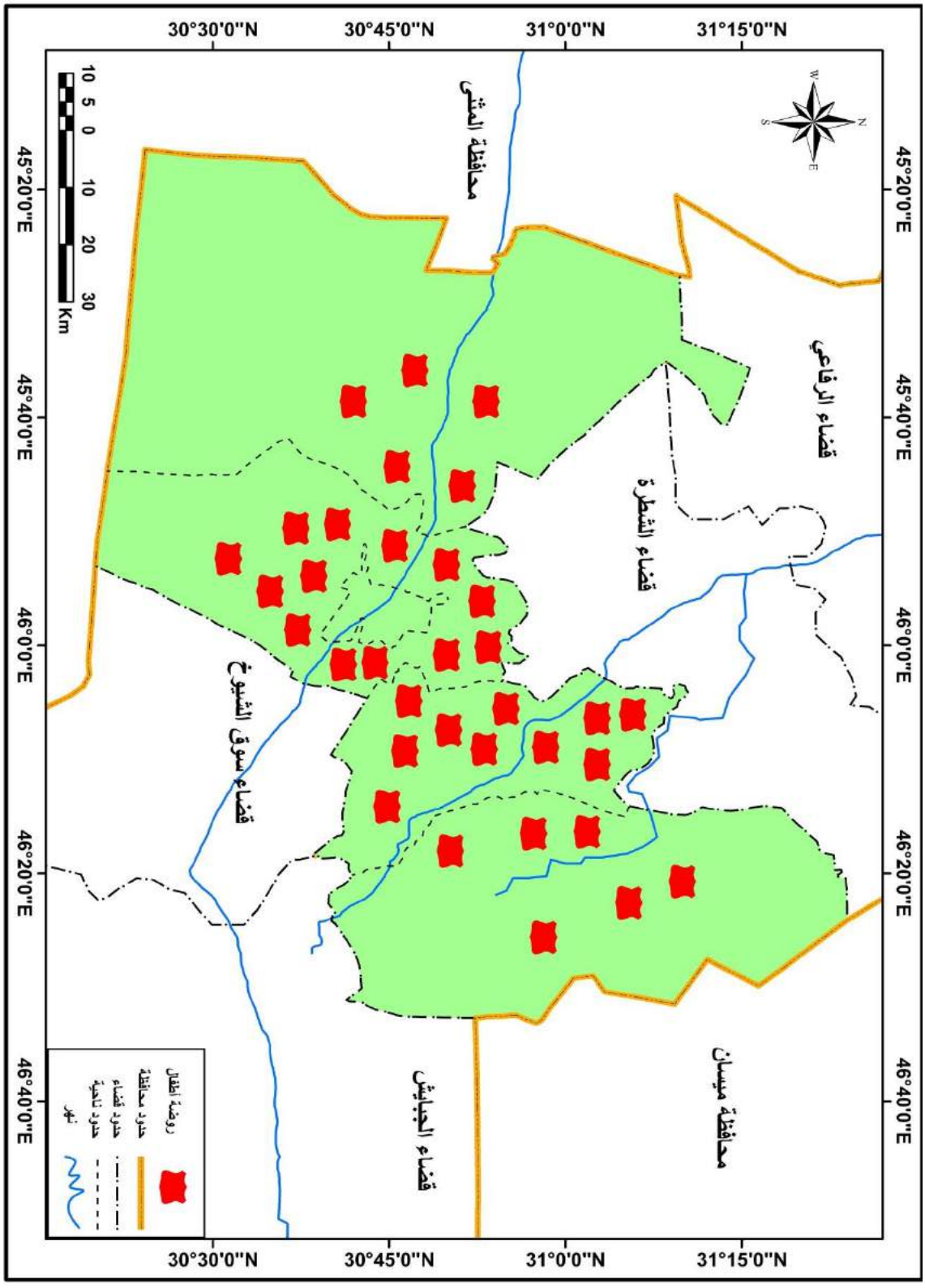
الشكل (36) رياض الأطفال المطلوب توفرها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (45).

(*) روضة أطفال واحدة لكل 5000 نسمة.

الخريطة (34) التوزيع الجغرافي لرياض الأطفال المطلوب توفرها في ريف قضاء بحسب الوحدات الإدارية الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (45).

الجدول (46) أعداد المدارس الابتدائية وتوزيعها المكاني بحسب الوحدات الإدارية لريف قضاء ومعاييرها التخطيطية للعام الدراسي 2016– 2017

الوحدات الإدارية	عدد المدارس	عدد الشعب	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	تلميذ/ مدرسة	تلميذ/ شعبة	تلميذ/ معلم
أور	89	536	25681	1359	288	47	18
البطحاء	27	187	4135	257	153	22	16
سيد دخيل	56	349	10556	576	188	30	18
الإصلاح	43	271	5632	372	130	20	15
المجموع	215	1343	46004	2564	213	34	17

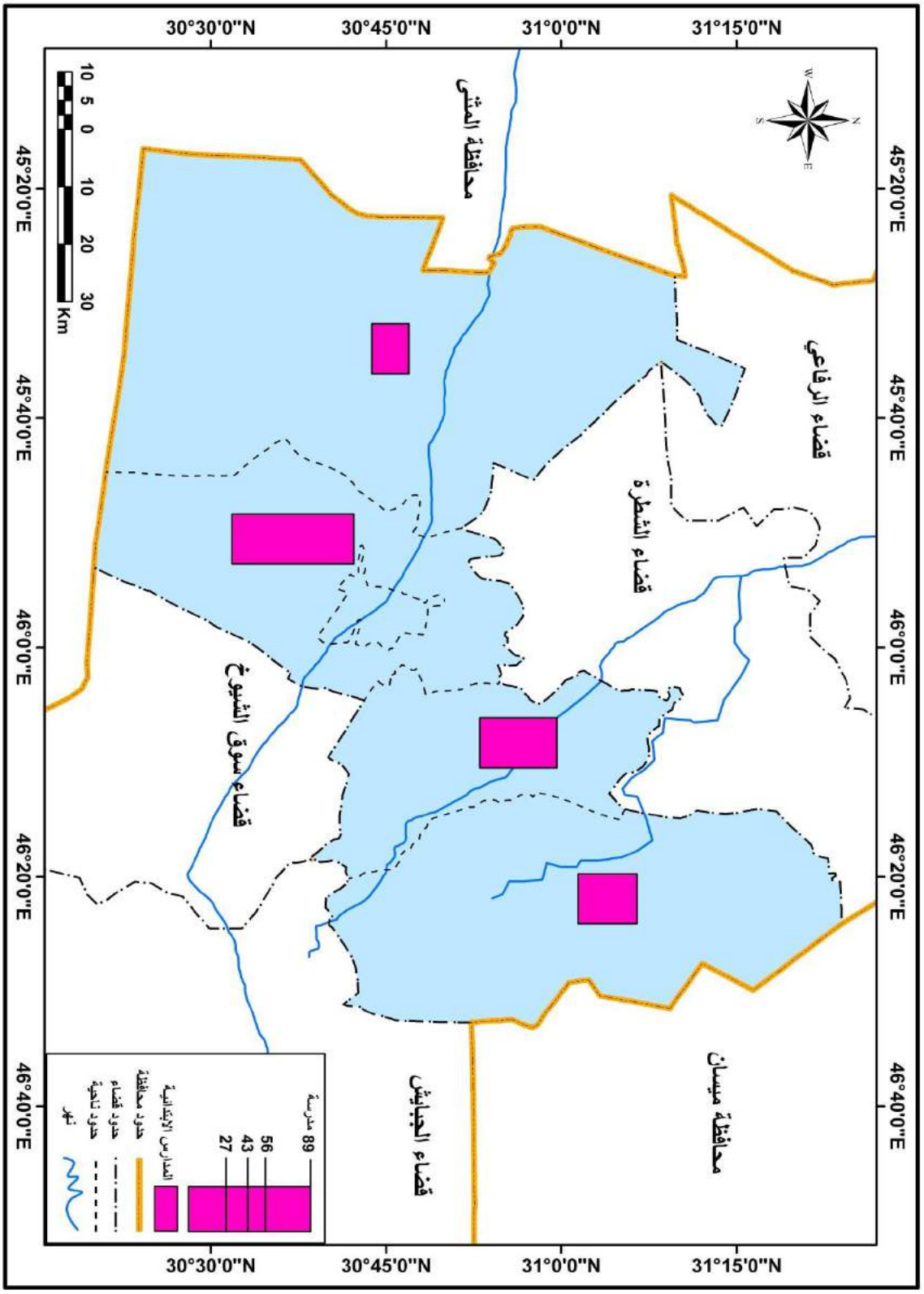
المصدر: الباحث بالاعتماد على : 1- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2017 .

2- المعايير التخطيطية الجدول (47).

أ- معيار (تلميذ / مدرسة)

يشير هذا المعيار إلى عدد التلاميذ لكل مدرسة ابتدائية واحدة، وهو يوضح النسبة بين عدد التلاميذ إلى عدد المدارس الابتدائية في منطقة معينة، وحدد هذا المعيار بـ(300– 360) لكل مدرسة واحده، وعند تطبيقه على مدارس ريف قضاء الناصرية الابتدائية وفقاً للوحدات الإدارية فيتضح أن هذا المعيار قد بلغ (288 تلميذ/ مدرسة) في أور، و(153 تلميذ/ مدرسة) في البطحاء، فيما بلغ المعيار(188، 130 تلميذ/ مدرسة) في ناحيتي سيد دخيل والإصلاح على الترتيب الجدول (46)، فيما بلغ هذا المعيار لعموم ريف القضاء (213 تلميذ/ مدرسة) أي أقل من المعيار المحدد بفارق (147 تلميذاً) ينظر الجدول (47)، يتبين لنا مما سبق أن هذا المعيار يتميز من الناحية النظرية بالكفاءة في منطقة الدراسة لأنه دون المعيار المحدد، إلا أن الواقع يدل على عدم وجود عدالة في التوزيع المكاني لهذه المدارس فهناك بعض القرى لا توجد بها أي مدرسة ابتدائية مما يضطر أبنائها الذهاب للدراسة في القرى المجاورة والتي قد توجد بها أكثر من مدرسة، مما يدل على سوء التخطيط والتوزيع المكاني لخدمات التعليم الابتدائي، كما أن بعض المدارس تشغل بنايتها مدرستين أو ثلاثة مما ينعكس سلباً على تقديم الخدمة التعليمية بكفاءة بسبب ضيق الوقت، إذ أن الدوام يبلغ في المدارس ثلاثية الدوام (3 ساعات) فقط والدرس الواحد نصف ساعة وهو وقت قصير جداً لا يستطيع المعلم فيه طرح المادة بصورة علمية، لذا ينبغي توزيع المدارس بصوره عادلة والقضاء على الدوام الثنائي والثلاثي لاتصاف المرحلة الابتدائية تتصف بأهميتها في حياة الفرد ولها دور في تعليمه ليكون إنساناً منتجاً ويساهم في تنمية المجتمع الريفي الذي يسكنه من خلال الاستثمار الصحيح لكافة إمكاناته.

الخريطة (35) التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (46).

الجدول (47) المعايير التخطيطية المعتمدة من قبل وزارة التربية العراقية في تقدير حصة التلميذ من خدمات التعليم في المرحلة الابتدائية وتطبيقها على الواقع في ريف قضاء الناصرية للعام الدراسي 2016- 2017

اسم المعيار	المعايير التخطيطية	واقع الحال	الفرق بين الواقع والمعيار
تلميذ / مدرسة	360 – 300	213	147-
تلميذ / شعبة	36 – 25	34	2-
تلميذ / معلم	25 - 18	17	8-

المصدر: الباحث بالاعتماد على : 1- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2017 .

2- الجدول (46).

ب- معيار (تلميذ / شعبة)

يشير هذا المعيار إلى عدد التلاميذ لكل شعبة في المدرسة، وقد بلغ في عموم منطقة الدراسة (34 تلميذ/ شعبة)، وعند المقارنة بالمعيار المحلي والذي يتراوح بين (25- 36 تلميذ/ شعبة) يتبين أن مدارس منطقة الدراسة بشكل عام هي ضمن هذا المعيار، أما بالنسبة لوحداتها الإدارية فبلغ هذا المعيار في أور (47 تلميذ/ شعبة) وهو عدد كبير يتجاوز المعيار المحلي مما ينعكس سلباً على كفاءة تقديم الخدمة التعليمية أثناء الدرس وتشويش الدرس بسبب كثرة الطلاب في الصف الواحد، أما فيما يخص نواحي البطحاء وسيد دخيل والإصلاح فقد بلغ هذا المعيار في كل منها (22، 30، 20 تلميذ/ شعبة) على التتابع، وجميعها تقع ضمن حدود المعيار المذكور أو تقل عنه، لكن مع مراعاة التباينات المكانية من مدرسة لأخرى من حيث عدد الشعب، إذ يرتفع عددها في بعض المدارس فيما ينخفض في أخرى.

ج- معيار (تلميذ / معلم)

يشير هذا المعيار إلى عدد التلاميذ لكل معلم في المدرسة الابتدائية، وقد بلغ في عموم ريف القضاء (17 تلميذ/ معلم) وعند مقارنته بالمعيار المحلي الذي يتراوح بين (18- 25 تلميذ/ معلم) يتبين أنه أقل من المعيار المحلي مما يدل على ارتفاع كفاءة هذا المعيار في مدارس منطقة الدراسة، وفيما يخص الوحدات الإدارية فبلغ هذا المعيار في كل من ناحية أور والبطحاء وسيد دخيل وناحية الإصلاح (18، 16، 18، 15 تلميذ/ معلم) على التوالي، ونلاحظ أن هذا المعيار منخفض في جميع الوحدات الإدارية وبالتالي ارتفاع كفاءته التعليمية.

3- مرحلة التعليم الثانوي

تمثل مرحلة التعليم الثانوي بشقيها (المتوسطة والإعدادية) المرحلة الثانية في السلم التعليمي بعد التعليم الابتدائي، وهي مرحلة مهمة في بناء شخصية الطالب وتقدم خدماتها التعليمية للطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين (12– 17 سنة)، وفي العراق ينقسم التعليم الثانوي إلى قسمين هما الدراسة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات، والدراسة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات أيضاً وبفرعيها الأدبي والعلمي، بينما المدرسة الثانوية يشمل نظامها كل من الدراسة المتوسطة والإعدادية.

يظهر من خلال الجدول (48) والخريطة (36) أن المدارس الثانوية وصل عددها في ريف قضاء الناصرية إلى (72 مدرسة ثانوية) توزعت على نواحي منطقة الدراسة الأربعة، وكان النصيب الأكبر منها في ناحية أور وبواقع (41 مدرسة)، أما نواحي سيد دخيل والبطحاء والإصلاح فكان نصيبها بواقع (12، 9، 10 مدرسة) على الترتيب.

أما الشعب في جميع المدارس أعلاه بلغ عددها (669 شعبة) موزعة على مدارس نواحي ريف القضاء وبواقع (327 شعبة) في أور لتأتي أولاً بعدد الشعب، و(120 شعبة) في البطحاء، و(144 شعبة) في سيد دخيل، و(78 شعبة) في مدارس الإصلاح لتحتل بذلك المرتبة الأخيرة، أما الطلبة فبلغ عددهم في مدارس ريف قضاء الناصرية (12721 طالباً وطالبة)، توزعوا مكانياً وفقاً لمدارس الوحدات الإدارية والمتمثلة بنواحي أور والبطحاء وسيد دخيل والإصلاح وبواقع (7655، 1316، 1926، 1824 طالباً وطالبة) لكل منها على التوالي.

أما كوادر الهيئة التدريسية للمدارس الثانوية فقد بلغ عددهم(1034 مدرساً ومدرسة) في كل مدارس ريف القضاء، توزعت هذه الكوادر بين وحداته الإدارية إذ سجل اكبر عدد في ناحية أور بلغ (712 مدرساً ومدرسة)، ثم تلتها سيد دخيل بـ(115 مدرساً ومدرسة)، وأخيراً الإصلاح والبطحاء بواقع (107، 100 مدرساً ومدرسة) تتابعاً.

ولغرض تقييم الواقع لمؤشرات خدمات التعليم الثانوي في ريف قضاء الناصرية ومعرفة مدى كفاءتها للعام الدراسي (2016 – 2017) فسيتم مقارنتها بالمعايير التخطيطية المحلية (العراقية) والمتمثلة بـ(طالب/ مدرسة، طالب/ شعبة، طالب/ معلم)، ويمكن إظهار مدى الابتعاد أو الاقتراب عن هذه المعايير التخطيطية النحو الآتي:

الجدول (48) أعداد المدارس الثانوية وتوزيعها المكاني بحسب الوحدات الإدارية لريف قضاء الناصرية ومعاييرها التخطيطية للعام الدراسي 2016– 2017

الوحدات الإدارية	عدد المدارس	عدد الشعب	عدد الطلاب	عدد المدرسين	طالب/ مدرسة	طالب/ شعبة	طالب/ مدرس
أور	41	327	7655	712	186	23	10
البطحاء	9	120	1316	100	146	10	13
سيد دخيل	12	144	1926	115	160	13	17
الإصلاح	10	78	1824	107	182	23	17
المجموع	72	669	12721	1034	177	19	12

المصدر: الباحث بالاعتماد على :1- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2017 .

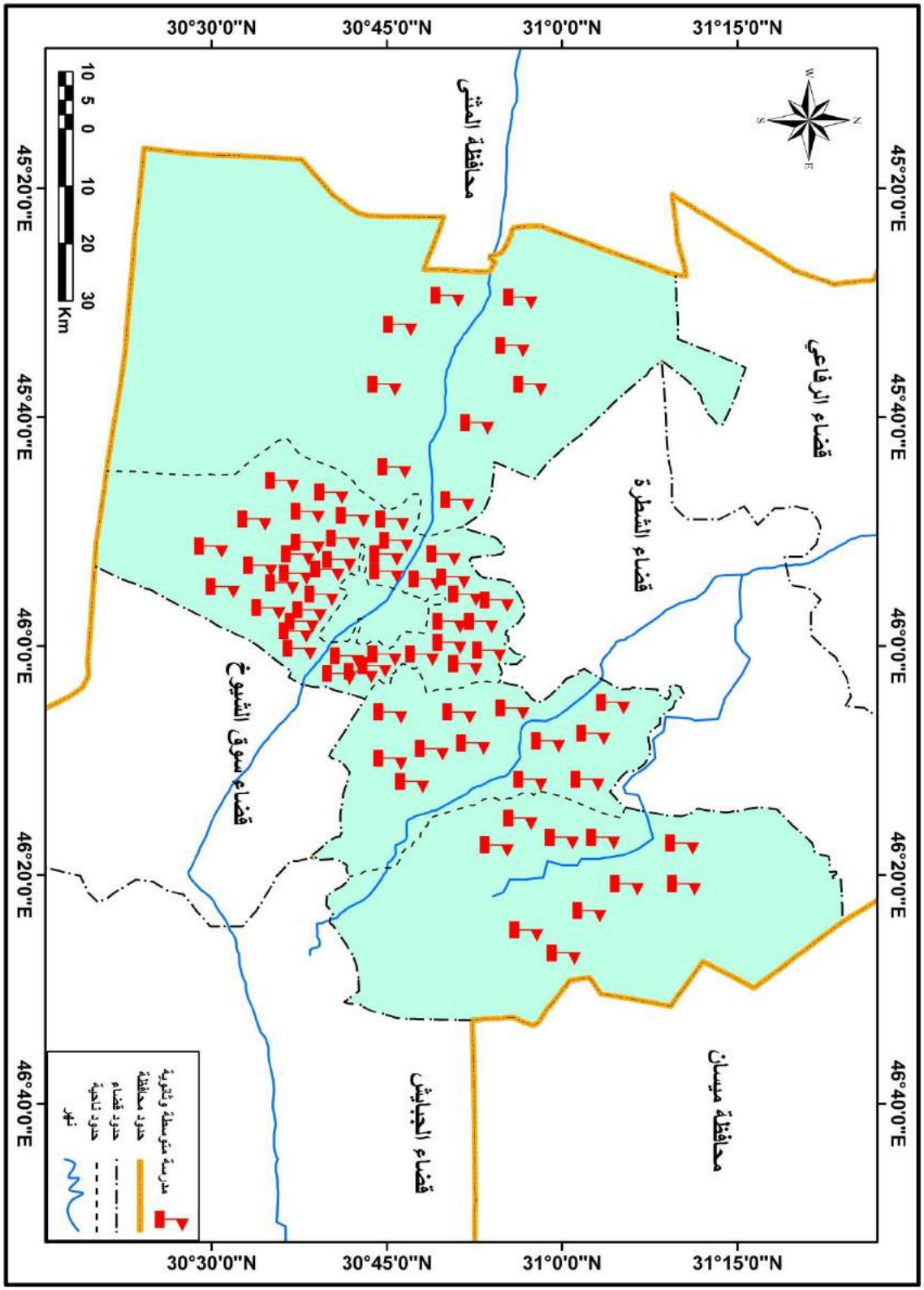
2- المعايير التخطيطية الجدول (49).

أ- معيار (طالب / مدرسة)

يوضح عدد الطلبة لكل مدرسة ثانوية واحدة وهذا المعيار حدُد ما بين (480– 510 طالب/ مدرسة)، وعند تطبيقه على وحدات منطقة الدراسة نلاحظ أنه بلغ (186 طالب/ مدرسة) في ناحية أور، و(146، 160، 182 طالب/ مدرسة) في نواحي (البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) تواليا لاحظ الجدول (48)، فيما بلغ في عموم ريف قضاء الناصرية (177 طالب/ مدرسة) وهذا المؤشر أقل من بفارق كبير بلغ (333 طالب) الجدول (49)، نلاحظ من خلال تطبيق هذا المعيار أنه منخفض في منطقة الدراسة مما يشير إلى ارتفاع كفاءته، ولكن الوقع يشير إلى وجود تباين مكاني في توزيع هذه المدارس من قرية لأخرى، فهناك بعض القرى تكون مدارسها مكتضة بالطلبة وتتجاوز المؤشر وأخرى منخفضة كثيراً عنة، لذا يجب مراعاة العدالة في توزيع المدارس وتكافؤ فرص التعليم لجميع السكان.

ب- معيار (طالب / شعبة)

يشير هذا المعيار إلى عدد الطلاب لكل شعبة، وقد حدد بـ(29– 30 طالب / شعبة)، وعند مقارنته بشعب المدارس في عموم منطقة الدارسة نلاحظ أنه بلغ (19 طالب/ شعبة)، وهو عدد منخفض ودون المعيار، وعند تطبيق هذا المعيار على شعب مدارس الوحدات الإدارية يتضح أنه بلغ (23، 10، 13، 23 طالب/ شعبة) في كل من أور والبطحاء وسيد دخيل والإصلاح وعلى التوالي، وهي جميعها أقل من المعيار المحلي المحدد مما يشير إلى ارتفاع كفاءة هذا المعيار في مدارس ريف القضاء.



الخريطة (36) التوزيع الجغرافي للمدارس الثانوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (48).

الجدول (49) المعايير التخطيطية المعتمدة من قبل وزارة التربية العراقية في تقدير حصة الطالب من خدمات التعليم في المرحلة الثانوية وتطبيقها على الواقع في ريف قضاء الناصرية للعام الدراسي 2016- 2017

اسم المعيار	المعايير التخطيطية	واقع الحال	الفرق بين الواقع والمعيار
طالب / مدرسة	480 – 510	177	333-
طالب / شعبة	29 – 30	19	11-
طالب / مدرس	18 – 25	12	13-

المصدر: الباحث بالاعتماد على : 1- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2017 .

2- الجدول (48).

ج- معيار (طالب / مدرس)

هذا المعيار يشير إلى عدد الطلبة لكل مدرس في المدرسة الثانوية، وحدد محلياً بـ(18- 25 طالب/ مدرس)، وعند تطبيقه على عموم مدارس ريف القضاء يتبين أنه بلغ (12 طالب/ مدرس) وهو معدل منخفض جداً عن المعيار المحدد، أما في حال مقارنة هذا المعيار بمدارس منطقة الدراسة وفقاً لوحداتها الإدارية وهي ناحية أور وناحية البطحاء وناحية سيد دخيل وناحية الإصلاح فيظهر أنه بلغ (10، 13، 17، 17 طالب/ مدرس) على الترتيب، وهذا المعيار يقع دون المعيار المحلي في عموم منطقة الدراسة مما يشير إلى ارتفاع كفاءة هذا المعيار في مدارسها.

يلحظ مما تقدم أن التعليم الابتدائي والثانوي في ريف قضاء الناصرية يتسم بارتفاع مؤشراته لأنه يقع ضمن حدود المعايير التخطيطية العراقية بل وينخفض عنها في أغلب الأحيان، مما يؤدي إلى ارتفاع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ والطلبة، ولكن الواقع يشير إلى وجود التباين المكاني من حيث عدد المدارس والشعب والطلبة والمعلمين والمدرسين من ناحية لأخرى ومن قرية لأخرى ومن مدرسة لأخرى، لذا يجب العمل على وضع الخطط اللازمة لتطوير التعليم وضمان عدالة توزيعه في كل أنحاء ريف قضاء الناصرية ليشمل جميع السكان دون استثناء، لأنه ذو أهمية بالغة في بناء شخصية الفرد منذ طفولته وبالتالي أعداد إنسان ريفي منتج يسهم في تنمية وبناء المجتمع الريفي لمنطقة الدراسة، من خلال الاستثمار الأمثل لإمكاناته الطبيعية والاقتصادية المتاحة بواسطة العناصر البشرية المتعلمة، وذلك من شأنه أن يسهم في أحداث عملية تنموية ريفية متكاملة.

ثانياً: الخدمات الصحية

تشكل الصحة ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني، كما تمثل الصحة عنصراً جوهرياً لأمن الإنسان لأن بقائه وحمايته من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري، فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وأحراز التقدم، أما تردي الصحة فأنه يقوض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يفضي إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصادات[1]. وتشمل الخدمات الصحية كافة الخدمات المقدمة للوقاية من أخطار الأمراض وما يعتري ذلك من متطلبات طبية وإدارية وفنية تسهم في الوقاية من المرض وهي مسؤولية تقع على عاتق مختلف المؤسسات الصحية كمراكز الصحة الأولية والمستشفيات والعيادات الخاصة[2]. وبذلك تعد الخدمات الصحية وضمان صحة السكان مؤشراً مهماً لحياة وتنمية المجتمع ومنه الريفي كما توضح مدى تطور المجتمع أو تخلفه، فالمجتمع الذي يعاني سكانه من المرض والعلل ونقص الخدمات الصحية المقدمة لهم هو مجتمع متخلف يتصف بضعف أو انعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتدني الإنتاجية فيه، على العكس من المجتمع الذي يتمتع بصحة جيدة وخدمات صحية متطورة والذي يكون ذو إنتاجية عالية ويسير بخطى واسعة في التنمية سواء كان عمرانياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، لذا يتوجب توفير الخدمات الصحية بكافة أشكالها لأبناء المجتمع لاسيما الريف لزيادة إنتاجيتهم في كافة المجالات لاسيما الزراعية منها لما لها من دور بارز وحيوي في النهوض بعملية التنمية الريفية الشاملة، وسيتم دراسة واقع الخدمات الصحية المتوفرة في ريف قضاء الناصرية ومقدار الحاجة من هذه الخدمات لكي تشمل جميع السكان وبأفضل صورة ممكنة وكما يأتي:

1- المؤسسات الصحية وكوادرها:

سيتم تناول المؤسسات الصحية وكوادرها البشرية في ريف قضاء الناصرية كما يأتي:-

- المؤسسات الصحية: وتشمل:-

أ- المستشفيات:

تعرف المستشفى على أنها وحدة علاجية ووقائية ونظامية رسمية تؤدي واجباتها عن طريق القانون والنظام الصحي وكل ما تحتاج أليه العملية العلاجية من مستلزمات طبية وصحية لكي تساعد العاملين

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، طبع شركة كركي للنشر، بيروت، 2009، ص145 .

(2) حسين عليوي ناصر الزيادي وحاكم ناصر حسين، التحليل الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة سوق الشيوخ وآفاقها المستقبلية دراسة في جغرافية الخدمات باستخدام GIS، مجلة جامعة ذي قار، المجلد9، 2014، ص204 .

فيها للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للمرضى والقيام بالعمل الطبي والصحي للقضاء على المرض ومنع انتشاره[1]. لذا فأن تواجد المستشفيات بأعداد كافية في أي إقليم يشير إلى أن الخدمات الصحية فيه تمتاز بكفاءتها، فيما يشير قلة أو عدم توفر المستشفيات في الإقليم إلى تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان مما يؤثر سلباً على صحتهم وبالتالي انخفاض إنتاجيتهم وما يقدمونه من خدمات في سبيل التنمية، وهذا ما ينطبق على منطقة الدراسة إذ يلحظ من الجدول (50) والخريطة (37) عدم وجود أي مستشفى في ريف قضاء الناصرية، مما يضطر السكان الحصول على خدماتهم الصحية الرئيسية من مركز القضاء.

ب- مراكز الرعاية الصحية الأولية:

تعد هذه المراكز من أكثر المؤسسات الصحية انتشاراً في ريف قضاء الناصرية إذ تتواجد في القرى الريفية البعيدة عن مركز الناحية والقضاء، وتقدم هذه المراكز الخدمات الصحية الأولية والأساسية لسكان تلك القرى والمتمثلة بتقديم العلاجات والضماد واللقاحات والتطعيم وبعض التحاليل فضلاً عن الإرشاد والتوعية الصحية، وهذه المراكز لا تحتوي على أسرة للرقود أو صالات عمليات ماعدا بعض الأجهزة للفحوصات ومختبرات للتحاليل البسيطة، أما الحالات السيئة للمرضى والتي تستدعي العمليات أو الرقود فأنه يتم تحويلها إلى المستشفيات في مركز القضاء، وقد بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في ريف قضاء الناصرية (26 مركزاً صحياً) ضمت ناحية أور العدد الأكبر من هذه المراكز وبعدد (11 مركزاً) نتيجة ارتفاع عدد سكانها، ثم الإصلاح بواقع (7 مراكز)، فيما ضمت سيد دخيل (5 مراكز)، وأخيراً البطحاء بـ(3 مراكز) بسبب قلة عدد سكانها مقارنة بالنواحي الأخرى.

ج- البيوت الصحية:

تعد هذه البيوت عبارة عن مؤسسات صحية صغيرة أقل درجة من المراكز الصحية الأولية وهي عبارة عن غرفة أو مجموعة غرف صغيرة واحياناً كرفانات يوجد بها واحد أو أثنين من ذوي المهن الصحية والتمريضية وتتواجد في القرى البعيدة والنائية بصورة خاصة، تقدم هذه البيوت خدمات صحية بسيطة لسكان تلك القرى تتمثل ببعض الأدوية البسيطة وزرق الإبر والضمادات واللقاحات وبعض الفحوصات كذلك نشر الوعي الصحي بين السكان، وقد بلغ عدد البيوت الصحية في ريف قضاء الناصرية (20 بيتاً صحياً) توزعت هذه البيوت على كل من ناحية أور بواقع (8 بيوت)، وضمت سيد دخيل والإصلاح (6 بيوت) لكل منها، في حين لم يوجد أي من هذه البيوت الصحية في ناحية البطحاء.

(1) Mine kied, patsentsate, people (new york) columbine university, press, 1967, p47.

الجدول (50) المؤشرات الصحية في ريف قضاء الناصرية حسب الوحدات الإدارية لعام 2017

الوحدات الإدارية	عدد السكان	عدد المستشفيات		عدد المراكز الصحية		عدد البيوت الصحية	عدد الأسرة		عدد الأطباء		عدد أطباء الأسنان		عدد الصيادلة		عدد ذوي المهن الصحية		عدد ذوي المهن التمريضية	
		الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب
أور	63919	0	1	11	0	8	128	0	63	1	5	2	2	2	34	94	79	177
البطحاء	24436	0	1	3	0	0	49	0	24	0	3	0	1	0	4	45	4	94
سيد دخيل	48180	0	1	5	0	6	96	0	48	0	5	0	2	0	13	83	22	171
الإصلاح	32145	0	1	7	0	6	64	0	32	0	3	0	2	0	5	59	30	98
المجموع	168680	0	4	26	0	20	337	0	167	1	16	2	7	2	56	281	135	540

المصدر: الباحث بالاعتماد على:-

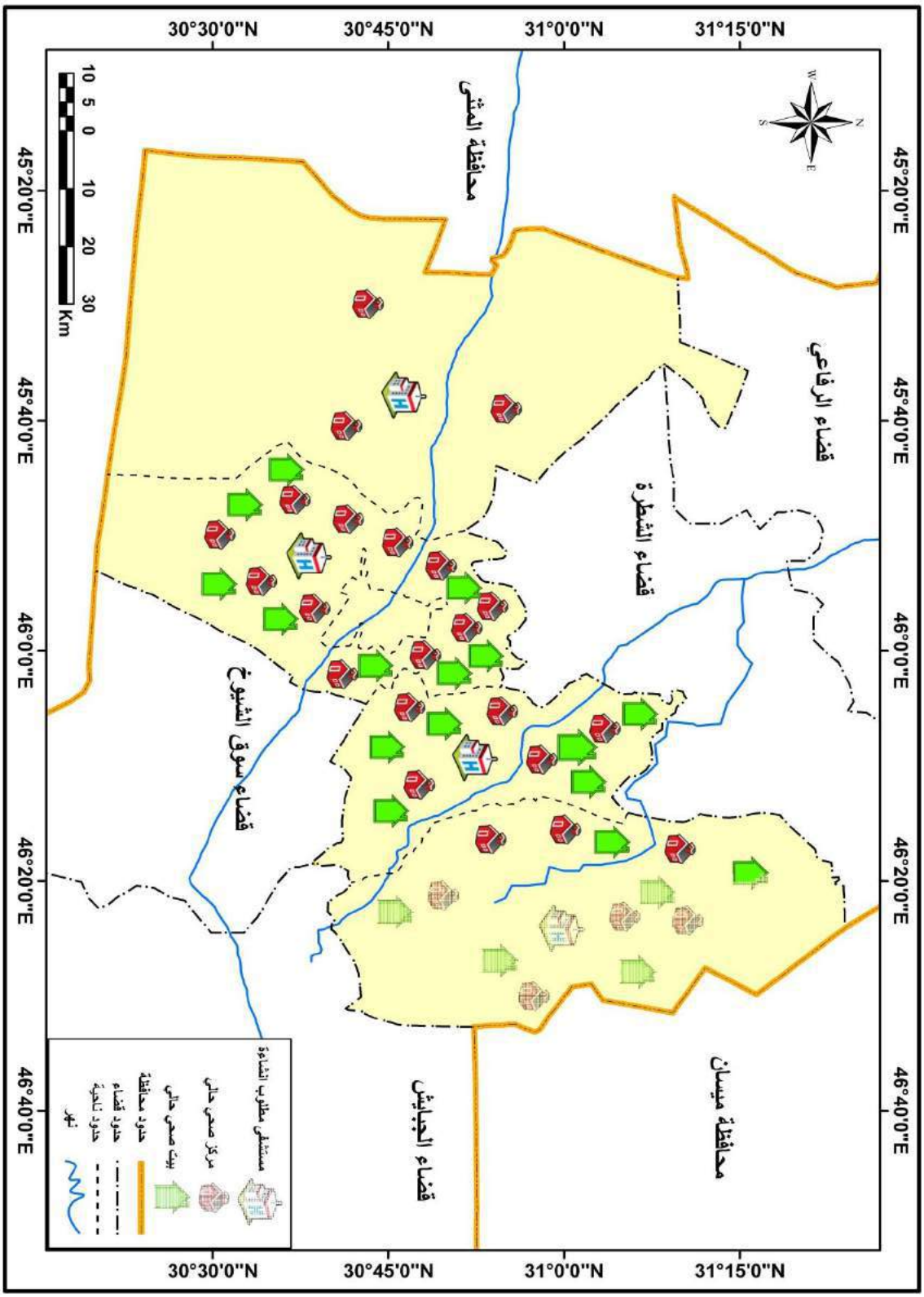
1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة، 2017.

2- جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017.

3- جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة القوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2017.

4- المعايير التخطيطية العراقية للخدمات الصحية الجدول (51).

الخريطة (37) التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية الموجودة فعلياً والمطلوبة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (55).

- الكوادر البشرية الصحية:-

تتمثل الكوادر الصحية البشرية بالأطباء وذوي المهن الصحية والتمريضية الذين يقومون بالعمليات العلاجية وتقديم الخدمات الصحية كلاً بحسب مهنته واختصاصه وهم الذين يديرون المؤسسات الصحية فبدونهم لا يمكن أن يتم عمل أي مؤسسة صحية، وبالنسبة للكوادر البشرية التي تقدم الخدمات الصحية في ريف قضاء الناصرية من خلال المراكز والبيوت الصحية فيتضح من الجدول (50) والخريطة (38) أن أعداد الكوادر الصحية تتسم بقلتها فبالنسبة للأطباء فقد وجد طبيب واحد فقط في عموم ريف القضاء وهو في ناحية أور في حين لم يوجد أي طبيب في وحدات منطقة الدراسة الأخرى، أما أطباء الأسنان فقد بلغ عددهم (2) وكذلك الصيادلة عددهم (2) فقط في عموم منطقة الدراسة وهم أيضاً في ريف أور ولم يضم ريف النواحي الأخرى أي صيدلي أو طبيب أسنان، أما ذوي المهن الصحية بلغ عددهم (56 مهني صحي) توزعوا على المراكز الصحية في نواحي ريف القضاء وهي كل من أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء وبواقع (34، 13، 5، 4 مهني صحي) على التتابع لكل ناحية، وبالنسبة لذوي المهن التمريضية فبلغ عددهم (135 ممرضاً) موزعين على المراكز والبيوت الصحية لمنطقة الدراسة وقد أستأثر ريف أور بالنصيب الأكبر من الممرضين بواقع (79 ممرضاً)، ثم جاءت كل من الإصلاح وسيد دخيل والبطحاء بـ(30، 22، 4 ممرضاً) على الترتيب، ويعود تفوق ناحية أور على بقية الوحدات الإدارية من حيث الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة وعدد ذوي المهن التمريضية والصحية إلى وجود عدد من المراكز والبيوت الصحية يفوق النواحي الأخرى فضلا عن العدد السكاني الكبير فيها.

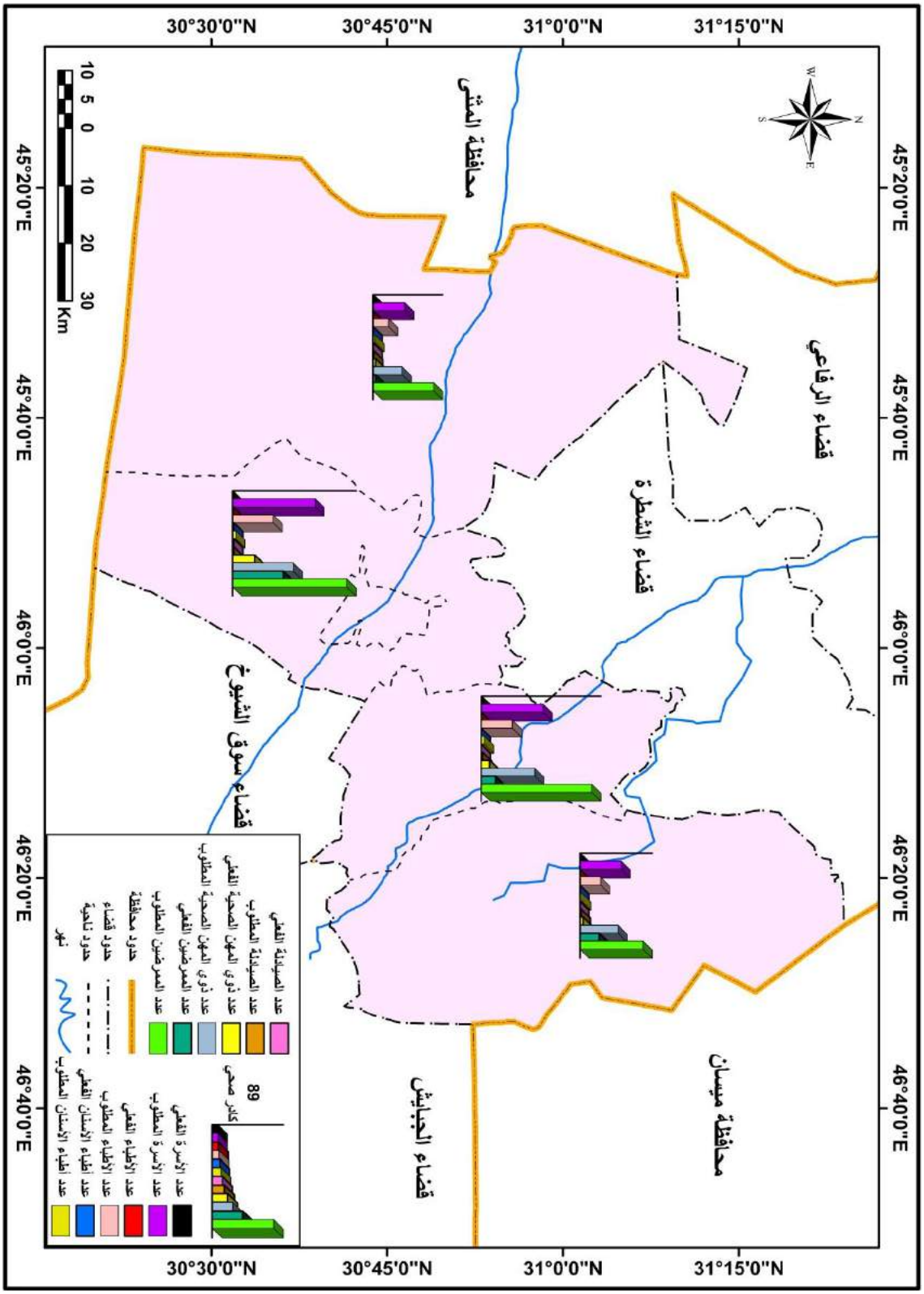
2- مؤشرات الخدمات الصحية

لغرض تقييم الواقع لمؤشرات الخدمات الصحية في ريف قضاء الناصرية ومعرفة مدى كفاءتها فسيتم مقارنتها بالمعايير التخطيطية المحلية (العراقية)، لغرض توضيح مدى الاقتراب أو الابتعاد عن هذه المعايير وكما يأتي:

1- معيار (مستشفى / نسمة)

يوضح هذا المعيار عدد السكان لكل مستشفى، وقد حددته وزارة الصحة العراقية بـ(50000 نسمه) لكل مستشفى، وبالنسبة لريف قضاء الناصرية فأنه يتسم بعدم وجود أي مستشفى فيه، مما يدل على خلل في الخدمات الصحية فيه، وعند تطبيق هذا المعيار التخطيطي على منطقة الدراسة بحسب وحداتها الإدارية الأربعة ووفقاً للحجم السكاني فأنه يظهر لنا حاجتها إلى (4) مستشفيات وبمقدار مستشفى واحد لكل وحده إدارية ينظر الجدولين (50) (51) والخريطة (37)، ويلحظ أن ناحية أور هي الوحيدة التي تجاوز عدد سكانها (50 الف) نسمه وبذلك فهي تبعاً للمعايير التخطيطية تستحق أنشاء مستشفى فيها،

الخريطة (38) التوزيع الجغرافي للكوادر الصحية الموجودة فعلياً والمطلوبة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر :الباحث بالاعتماد على الجدول (55).

الجدول (51) المعايير العراقية للخدمات الصحية

اسم المعيار	المعايير التخطيطية
مستشفى / نسمه	1 / 50000
مركز صحي / نسمة	1 / 10000
طبيب / نسمة	1 / 1000
طبيب أسنان / نسمة	1 / 10000
صيدلاني / نسمة	1 / 20000
ذوي المهن الصحية / نسمة	1 / 500
ذوي المهن التمريضية / نسمة	1 / 250
سرير / نسمة	1 / 500

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة، 2018.

أما النواحي الثلاثة الأخرى فأن عدد سكان كل واحده منها بشكل منفرد لم يصل إلى (50 الف) نسمة وهو الحجم السكاني المطلوب لغرض توفير المستشفى، ولكن بالرغم من عدم توفر هذا الحجم السكاني إلا أنه يجب توفير مستشفى لكل وحده إدارية لغرض توفير الخدمات الصحية بكفاءة عالية للسكان بدلاً من اللجوء لمركز القضاء وقطع مسافات كبيره، مما سيسهم في رفع مستوى التنمية في ريف القضاء وأعداد أنسان يتمتع بصحة جيده من شأنه أن يشارك في عملية التنمية الريفية الشاملة.

2- معيار (مركز صحي / نسمة)

يشير هذا المعيار إلى عدد السكان لكل مركز صحي، وقد حدد محلياً بـ(10000 نسمة/ مركز صحي)، وعند تطبيقه على منطقة الدراسة يظهر أن هناك فائض في المراكز الصحية ولجميع الوحدات الإدارية، أي أن أعدادها توفرت بما يفوق الحاجة مقارنة بالحجم السكاني لكل النواحي، وقد بلغ هذا المؤشر (6487 نسمه)(*) لكل مركز صحي في عموم ريف قضاء الناصرية، وفيما يخص الوحدات الإدارية وهي (أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح) فبلغ فيها هذا المؤشر نحو (5810، 8145، 9636، 4592 نسمة) للمركز الصحي الواحد وعلى التوالي، لكن مع مراعاة التوزيع المكاني لهذه المراكز إذ توجد الكثير من القرى لا تحتوي على مركز صحي فيها أو حتى في القرى المجاورة لها وذلك بسبب سوء التخطيط لذا يضطر السكان لقطع مسافات كبيره لغرض الحصول على الخدمات الصحية سواء من القرى الأخرى أو من مركز الناحية أو القضاء.

(*) استخرج الباحث هذا المؤشر والمؤشرات الأخرى كالآتي: عدد سكان الوحدة الإدارية / عدد المراكز الصحية (أو أي من الخدمات الصحية الأخرى) = حجم المؤشر.

3- معيار (سرير / نسمة)

يوضح عدد السكان لكل سرير موجود في المستشفى أو المركز الصحي لغرض رقود المرضى، ويتم تحديد عدد الأسرة بناءً على حجم السكان في كل وحده إدارية، وبما أن ريف قضاء الناصرية يفتقر إلى وجود المستشفيات واقتصاره على المراكز الصحية والبيوت الصحية فقط فأن هذه المؤسسات الصحية تفتقر بصورة تامة إلى تواجد الأسرة، وحدد هذا المعيار محلياً بنحو (500 نسمة/ سرير)، ووفقاً لهذا المؤشر فأن ريف القضاء بحاجة إلى (337 سريراً) منها (128) في أور، و(49) في البطحاء، و(96) في سيد دخيل، و(64) في الإصلاح .

4- معيار (طبيب / نسمة)

يشير إلى عدد الأشخاص لكل طبيب وحُدد محلياً بـ(1000 نسمة/ طبيب)، وعند تطبيقه على المؤسسات الصحية في منطقة الدراسة يظهر أن المؤشر لهذا المعيار بلغ في ناحية أور (63919 نسمة / طبيب) وهو عجز شبه تام، إذ يلزم وجود (64 طبيباً) إلا أن المتوفر هو طبيب واحد فقط لاحظ الجدولين (50) و(51) والخريطة (38)، كذلك الحال بالنسبة لريف الوحدات الإدارية الأخرى فهي تعاني من عجز تام في الأطباء فقد بلغت الحاجة نحو (24، 48، 32 طبيباً) في كل من البطحاء وسيد دخيل والإصلاح وعلى الترتيب.

5- معيار (طبيب أسنان / نسمة)

حددته وزارة الصحة العراقية محلياً بـ(10000 نسمه/ طبيب أسنان)، وتعاني المؤسسات الصحية في ريف القضاء من عجز تام في أطباء الأسنان ماعدا ناحية أور التي بلغ فيها مؤشر هذا المعيار (31959 نسمه) لكل طبيب بسبب تواجد طبيبين فقط، إلا أنه طبقاً للحجم السكاني لأور فأنه يفترض وجود (7) أطباء أسنان فيها، فيما سجل عجزاً تاماً في سيد دخيل وبحاجة قدرها (5) أطباء، في حين بلغت الحاجة في البطحاء والإصلاح (3) أطباء أسنان لكل منهما.

6- معيار (صيدلاني / نسمة)

يوضح عدد السكان لكل صيدلاني وتم تحديده محلياً بنحو (20000 نسمه/ صيدلاني)، وعند تطبيقه على المؤسسات الصحية في منطقة الدراسة نلاحظ أنه قد سُجل عجزٌ تامٌ في كل من ريف البطحاء وسيد دخيل والإصلاح وبحاجة قدرها (1، 2، 2 صيدلاني) على التوالي وفقاً للحجم السكاني لكل ناحية، فيما بلغ المؤشر لهذا المعيار في ريف أور (31959 نسمة/ صيدلاني) والذي يفترض توفر (3) صيادلة إلا أن المتوفر (2) صيادلة فقط.

7- معيار (ذوي المهن الصحية / نسمة)

حُدد محلياً من قبل وزارة الصحة بـ(500 نسمة) لكل فرد من ذوي المهن الصحية، ومن خلال تطبيق هذا المعيار على المؤسسات الصحية في ريف القضاء وفقاً لوحداته الإدارية وحجمها السكاني تبين لنا أن هناك نقصاً حاداً في هذه الكوادر الصحية، إذ بلغ المؤشر في ريف ناحية أور (1879 نسمة) لكل واحد من المهن الصحية وهذا العدد يفوق المعيار كثيراً، إذ أن ريف أور يحتاج إلى (128) مهنياً صحياً لغرض تحقيق الكفاءة لكن المتوفر هو (34) فقط ليصل بذلك العجز إلى (94) مهنياً صحياً، في حين بلغ المؤشر للمعيار المذكور في البطحاء (6109 نسمة) لكل مهنياً صحياً واحداً، ويتطلب توفير (49) مهنياً صحياً لكن الموجود هو (4) منهم ليبلغ بذلك النقص (45) مهنياً صحياً، أما ريف سيد دخيل فبلغ فيه المؤشر (3706 نسمة) لكل شخصاً مهنياً صحياً، ولأجل تحقيق المعيار فأنه يفترض تواجد (96) من ذوي المهن الصحية إلا أن المتواجد (13) فقط فيما وصل العجز إلى (83) مهنياً صحياً، بينما وصل المؤشر في الإصلاح إلى (6429 نسمة) لكل مهني صحي واحد، ويحتاج ريف الإصلاح إلى (64) من ذوي المهن الصحية ولكن لا يوجد فيه سوى (5) وبهذا فهو يعاني من عجز قدره (59) مهنياً صحياً، وقد بلغ العجز من ذوي المهن الصحية في عموم منطقة الدراسة (281) والمتوفر هو(56) فقط.

8- معيار (ذوي المهن التمريضية / نسمة)

يشير إلى عدد السكان لكل ممرض واحد، وحددته وزارة الصحة العراقية بنحو (250 نسمة/ ذوي المهن التمريضية)، وعند تطبيق هذا المعيار على مؤسسات ريف القضاء الصحية بحسب الوحدات الإدارية يظهر لنا وجود عجزٍ كبيرٍ في أعداد الممرضين، ومن أجل الوصول إلى درجة الكفاءة بهذا المعيار يلزم وجود (675) ممرضاً في عموم منطقة الدراسة، إلا أن المتوفر هو (135) ممرضاً فقط فيما وصل العجز إلى (540) ممرضاً، أما بالنسبة للوحدات الإدارية فقد بلغ المؤشر لهذا المعيار في أور (809 نسمة/ ممرضاً)، إذ يفترض وجود (256) ممرضاً من أجل الوصول للكفاءة لكن الموجود (79) فيما وصل العجز إلى (177) ممرضاً، أما ريف البطحاء فقد بلغ فيه المؤشر (6109 نسمة) لكل ممرض، وينبغي توافر (98) ممرضاً إلا أن المتواجد (4) فقط والعجز كان كبيراً فقد بلغ (94) ممرضاً، في حين وصل المؤشر في سيد دخيل إلى (2190 نسمة) للمرض الواحد، ووفقاً للحجم السكاني فأنه يتطلب تواجد (193) ممرضاً لكن الموجود (22) والعجز وصل إلى (171) ممرضاً، وبالنسبة لريف الإصلاح فقد بلغ المؤشر فيه (1071 نسمة/ ممرضاً)، وللوصول للكفاءة يلزم توافر (128) ممرضاً إلا أن المتوافر هو (30) فيما بلغ العجز (98) ممرضاً.

يتضح لنا مما سبق أن الواقع الصحي في ريف قضاء الناصرية تدل مؤشراته على تدني حاد جداً وفي مختلف جوانب الخدمات الصحية والمتمثلة بالمستشفيات والأطباء على اختلاف تخصصاتهم وكذلك

ذوي المهن الصحية والتمريضية والصيادلة، ماعدا مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تواجدت بما يتناسب ويفيض عن حجم السكان لكل وحدة إدارية، إلا أن ذلك لا يعني توفر الخدمات الصحية بصورة كفوءة، إذ أن أغلب الخدمات الصحية المقدمة لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب، كما أن أغلب هذه المراكز تتوزع بصورة غير عادلة وغير مخططة، إذ توجد الكثير من القرى خالية منها كما تخلو القرى المجاورة أيضاً، مما يدفع السكان إلى اللجوء للقرى البعيدة أو مركز القضاء أو مركز الناحية لغرض الحصول على الخدمة الصحية المطلوبة، كما أن جميع المراكز والبيوت الصحية المتوفرة داخل القرى هي تفتقر إلى الكثير من أسس الخدمات الصحية الجيدة كالأطباء والصيادلة، كذلك وجود نقص حاد بأعداد الممرضين والمهنيين الصحيين والأسرة ومختبرات التحليل والأجهزة الطبية التي يجب توفيرها وبما يتناسب والحجم السكاني لكل وحدة إدارية، ومن شأن توفير هذه الخدمات الارتقاء بالواقع الصحي لسكان ريف القضاء الذي له دور هام في دعم عملية التنمية الريفية الشاملة، إذ أن أعداد إنسان يتمتع بصحة جيدة له دور بالغ في قيام هذا الإنسان بإنجاز أعماله واستثمار الإمكانات المتوفرة على أتم وجه وبإنتاجية عالية تختلف عما لو كان ذا مستوى صحي متدني، لذا يلزم أعداد البرامج والخطط التنموية التي تهدف لتوفير الخدمات الصحية في منطقة الدراسة وبما يتناسب وحاجة السكان وأعدادهم وتوزيع هذه الخدمات بعدالة لتشمل جميع القرى والسكان وبأقل جهد ممكن للحصول عليها وعدم جعل هذه الخطط والبرامج التنموية مجرد دراسات نظرية خالية من التطبيق لأن الهدف الأول والأخير منها هو خدمة المواطن والدولة من أجل تحسين وضع المجتمع بشكل عام.

ثالثاً: الدخل

يمثل الدخل مؤشراً من مؤشرات التنمية البشرية الهامة فهو يؤدي دوراً هاماً في تحقيق الثروات وتوفير مستوى معيشي لائق للإنسان، وأن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يعد أمراً في غاية الأهمية لغرض النهوض بالعنصر البشري، إذ من خلاله يمكن للفرد العيش حياة لائقة في مجتمعة[1]. ولا يخفى على أحد ما للدخل المرتفع من أثر إيجابي في الارتقاء بمختلف مجالات التنمية الصحية والتعليمية والعمرانية وغيرها، وبهذا فهو يشكل محوراً حيوياً في التخطيط لعملية التنمية الريفية والنهوض بها.

أتضح من الجدول (52) والشكل (37) والخريطة (39) أن معدل الدخل الشهري لسكان ريف قضاء الناصرية يتسم بالتفاوت من أسرة لأخرى، إذ بلغ معدل الدخل الشهري لأكثر سكان ريف القضاء (أقل من 300 الف دينار) وقد شكلوا نحو (41.6%) من مجموع العينة، منهم (17.2%) في ناحية أور، و(11.4، 8.9، 4.1%) في كل من الإصلاح وسيد دخيل والبطحاء على التوالي، تليها فئة الدخل

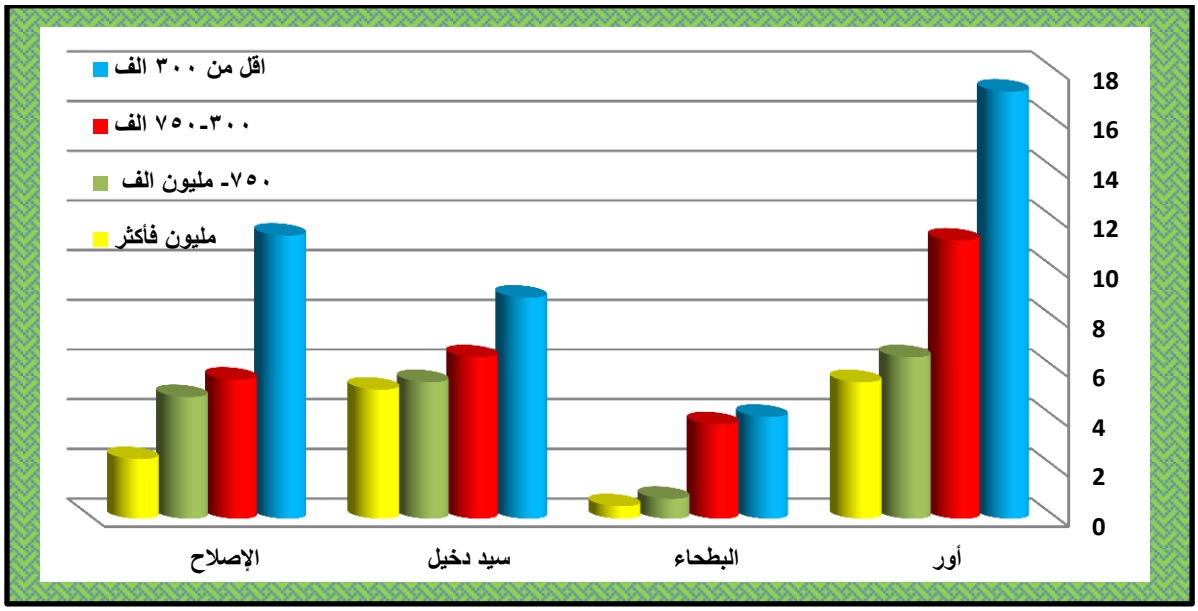
(1) عدنان داود العذاري وهدى وزير الدعمي، قياس مؤشرات التنمية في الوطن العربي، ط1، دار الحريري للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص99 .

الجدول (52) معدل الدخل الشهري (دينار عراقي) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	أقل من 300 الف	%	300- 750 الف	%	750- مليون الف	%	مليون فأكثر	%	مجموع العينة
أور	224	17.2	146	11.2	84	6.5	71	5.5	525
البطحاء	53	4.1	49	3.8	11	0.8	7	0.5	120
سيد دخيل	116	8.9	85	6.5	71	5.5	68	5.2	340
الإصلاح	148	11.4	72	5.6	64	4.9	31	2.4	315
المجموع	541	41.6	352	27.1	230	17.7	177	13.6	1300

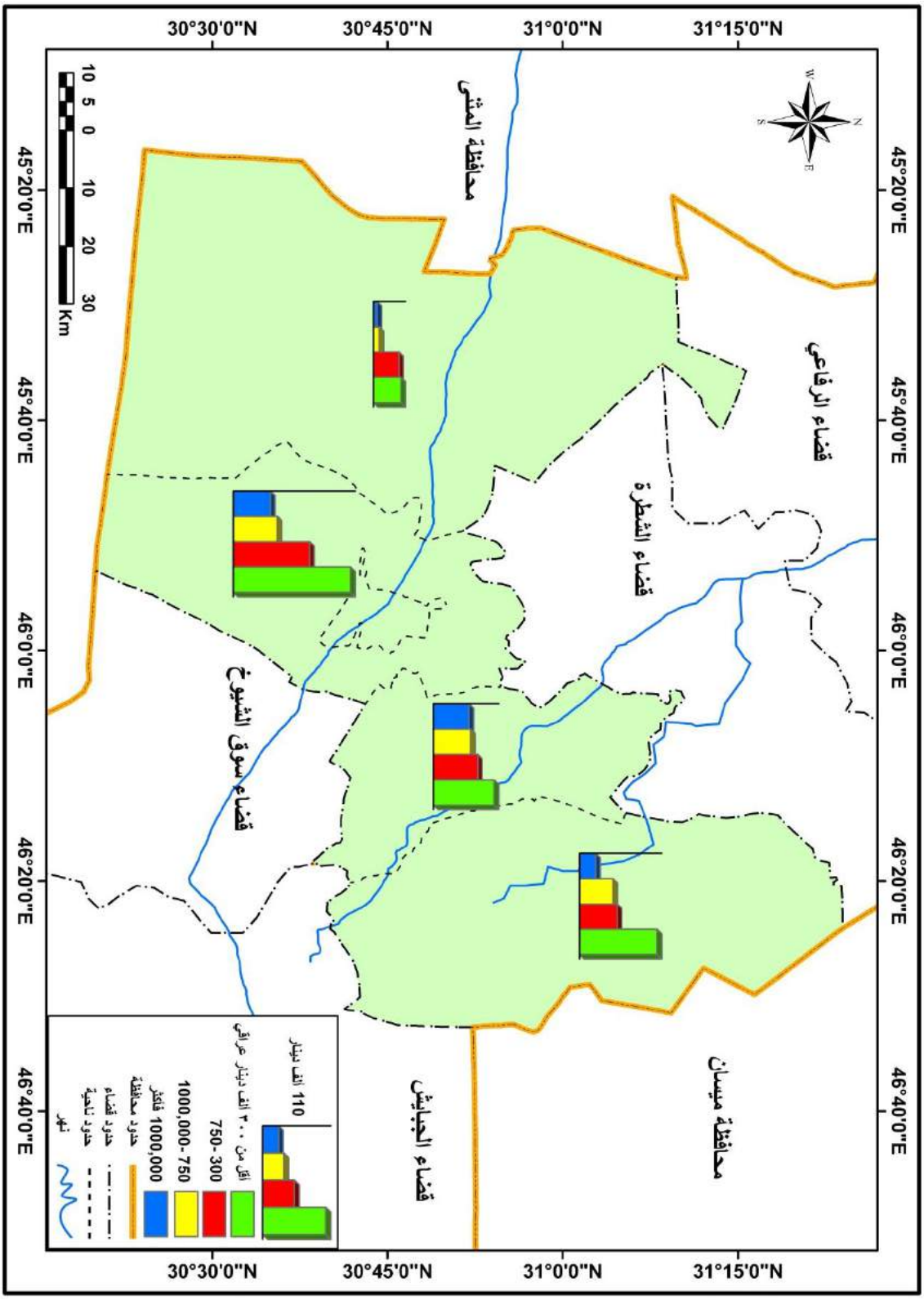
المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

الشكل (37) معدل الدخل الشهري (دينار عراقي) في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (52).

(300-750الف) والتي شكلت نسبة (27.1%) وتوزعت بواقع (11.2، 6.5، 5.6 3.8%) على نواحي أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء تواليا، ثم فئة (750- مليون) والتي ضمت حوالي (17.7%) من عينة الدراسة، توزعت هذه النسبة على نواحي أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء وبواقع (6.5، 5.5، 4.9، 0.8%) وعلى الترتيب، وأخيراً الفئة (مليون فأكثر) والتي بلغت نسبة السكان فيها (13.6%)، منها (5.5، 5.2%) في ناحيتي أور وسيد دخيل تواليا، فيما بلغت نسبة ناحيتي الإصلاح والبطحاء حوالي (2.4,0.5%) على الترتيب.



الخريطة (39) التوزيع الجغرافي لمعدل الدخل الشهري في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (52).

يتبين في ضوء ما تقدم أن هناك تفاوتاً في مستوى الدخل بين سكان ريف قضاء الناصرية سواء داخل كل وحده إدارية أو بين الوحدات الإدارية، كما أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة كان مستواهم الاقتصادي غير لائق بسبب انخفاض دخولهم الشهرية، وبما أن الدخل يعد أحد المؤشرات البالغة الأهمية في عملية التنمية بل هو محور كل عملية تنموية تهدف إلى توفير مستوى معيشي لائق للإنسان، فأنه ينبغي إيلاء هذا المؤشر عناية خاصة وذلك من خلال العمل على نشر العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين السكان، فضلاً عن توفير فرص عمل للعاطلين لاسيما في الريف سواء من خلال استثمار الإمكانات الاقتصادية المتاحة أو من خلال العمل في قطاعات الدولة المختلفة لغرض توفير دخل مناسب لكل أفراد المجتمع، لأن ذلك من شأنه توفير كل متطلباتهم الخاصة، والارتقاء بهم وتنميتهم في مختلف جوانب التنمية لاسيما التعليمية والصحية.

رابعاً: الإسكان

أن الاهتمام بجانب الإسكان الريفي أمر ينبغي أن يولى أهمية بالغة باعتبار أن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل مهم ومؤثر في النشاط الاقتصادي للساكنين ويزيد من إنتاجهم، كما يؤدي إلى بقائهم في أرضهم لاسيما المناطق الريفية وهذا يعمل على زيادة الاستثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها[1]. لذا فأن نوعية المسكن الريفي من حيث التصميم ومواد البناء تؤثر على الكفاءة الإنتاجية للفلاح فاذا كان المسكن مطابقاً للشروط الصحية والسكنية تزداد الإنتاجية والعكس صحيح، وبهذا فأن مسألة المسكن الريفي تشكل أحدى أهم مؤشرات التنمية وجزءً هاماً في مجال التخطيط للتنمية الريفية لأي إقليم، إذ لا يمكن نجاح هذه الخطط دون الاهتمام بمسكن المواطن الريفي وجعله مطابقاً لكافة شروط السكن.

يتضح في ضوء الجدول (53) والشكل (38) والخريطة (40) أن الوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بلغ عددها (18538) مسكن، توزعت بنسب متباينة على ريف النواحي (أور، سيد دخيل، الإصلاح، البطحاء) وبواقع (44.9، 22.3، 20.1، 12.7%) على التوالي، وقد بلغ متوسط حجم الأسرة (7 أفراد) في عموم ريف القضاء، فيما بلغ في ناحيتي الإصلاح وأور (5، 6 أفراد) تواليا، أما في سيد دخيل والبطحاء فبلغ (7، 11 أفراد) على التوالي، على الرغم من أن متوسط حجم الأسرة قريب من المعيار المحدد محلياً بـ (6 أفراد)[2]، ماعدا ناحية البطحاء، إلا أن ريف القضاء عموماً يعاني من عجز كبير في الوحدات السكنية إذ بلغ هذا العجز (9574) وحدة سكنية، وتوزع هذا العجز على ريف نواحي

(1) وهاب فهد الياسري، مصدر سابق، ص99 .

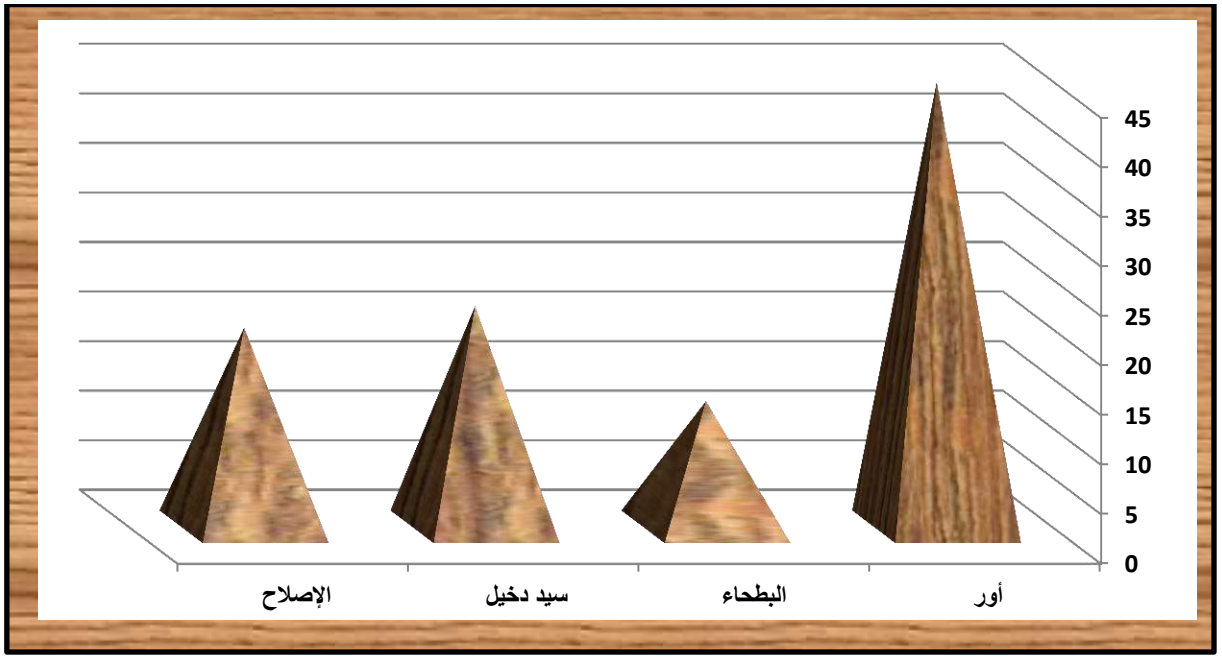
(2) جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، دائرة الأعمار والأسكان في محافظة ذي قار.

الجدول(53) التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

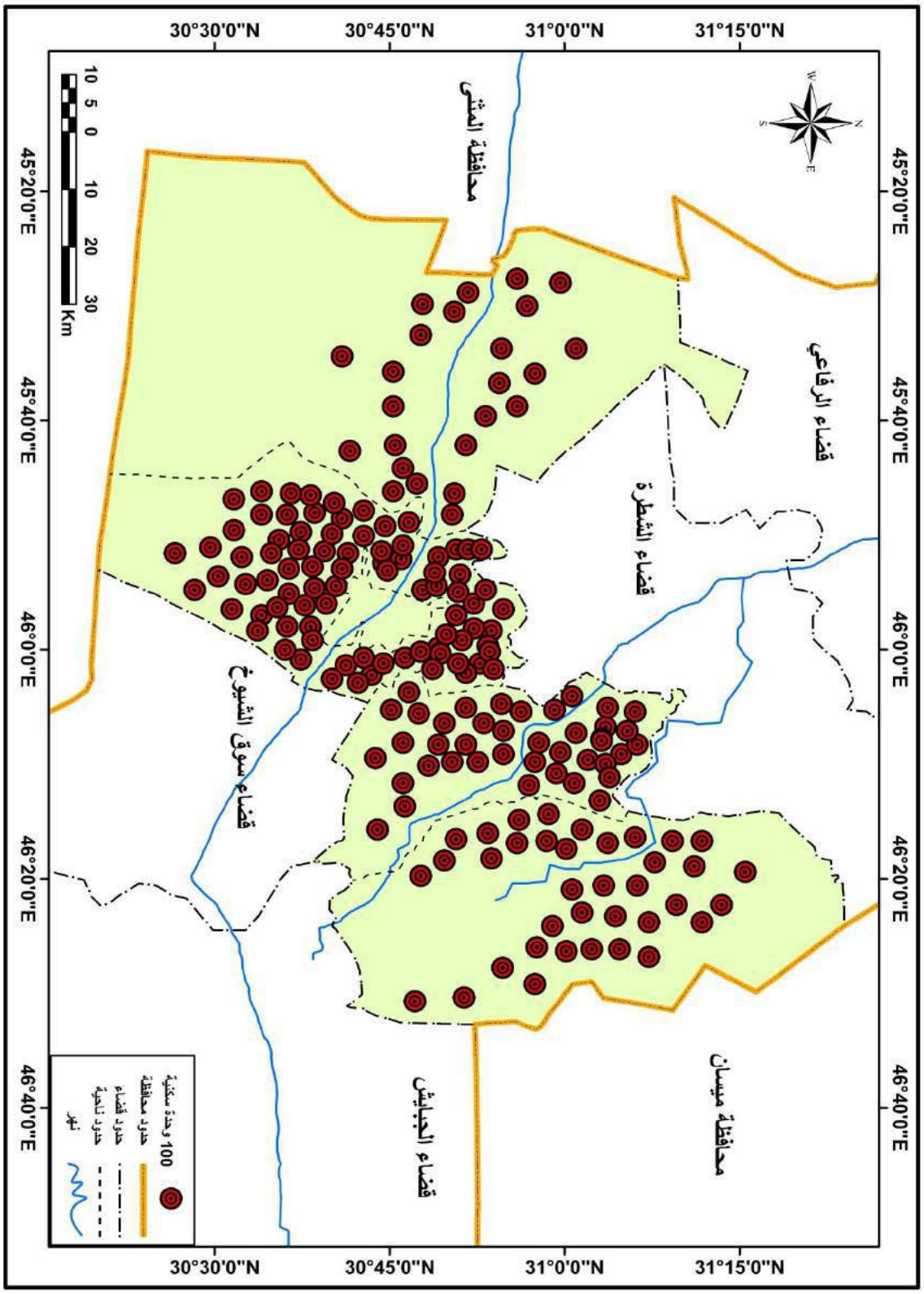
الوحدات الإدارية	عدد الوحدات السكنية	%
أور	8329	44.9
البطحاء	2359	12.7
سيد دخيل	4124	22.3
الإصلاح	3726	20.1
المجموع	18538	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

الشكل (38) التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (53).



الخريطة (40) التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (53).

القضاء بواقع (3906، 2324، 1713، 1631) وحدة سكنية في كل من ناحية (سيد دخيل، أور، البطحاء، الإصلاح) تواليا الجدول (54) والشكل (39) والخريطة (41).

في ضوء ما تقدم يلحظ أن ريف قضاء الناصرية أتسم بتوافقه تقريباً مع متوسط حجم الأسرة وفقاً للمعيار المحدد، لكن ظهر من خلال الدراسة أن ريف القضاء يعاني من عجز حاد في الوحدات السكنية نتيجة ضعف المستوى الاقتصادي لأغلب سكان الريف والارتفاع الكبير في تكاليف البناء، مما أنعكس على قلة السكن وتردية وتسبب في الاكتظاظ السكاني لعدد كبير من الأفراد والأسر من الأقرباء داخل المسكن الواحد، وهذا ما يتسبب للأفراد في عدم توفر الجو المناسب للراحة والاستقرار داخل المسكن مما يتسبب بالتالي في تردي المستوى الصحي والتعليمي لهم وضعف إنتاجيتهم في العمل، مما ينعكس سلباً على عملية التنمية الريفية لأنها عملية تهدف إلى تطوير الإنسان بواسطة الإنسان وتوفير كل سبل الراحة والعيش الكريم له، لذا ينبغي أعداد برامج استثمارية وسياسات تنموية تستهدف تطوير الواقع السكني وتشييد المساكن وتنميتها وتوفيرها لكل أسرة في المجتمع.

الجدول (54) متوسط حجم الأسرة وحجم العجز بالوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	عدد الأسر	عدد الأفراد	عدد الوحدات السكنية الفعلية	متوسط حجم الأسرة(*)	حجم العجز بالوحدات السكنية(**)
أور	10527	63919	8329	6	2324
البطحاء	2216	24436	2359	11	1713
سيد دخيل	6810	48180	4124	7	3906
الإصلاح	6291	32145	3726	5	1631
المجموع	25844	168680	18538	7	9574

المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، أعداد الأسر في محافظة ذي قار لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

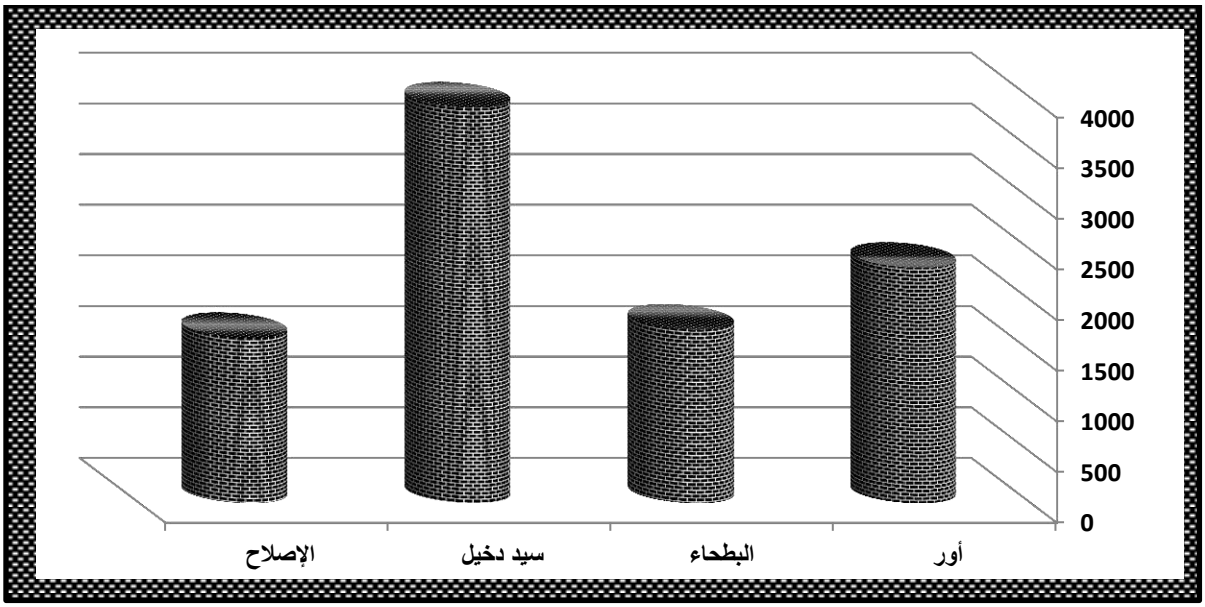
2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، تقديرات السكان لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

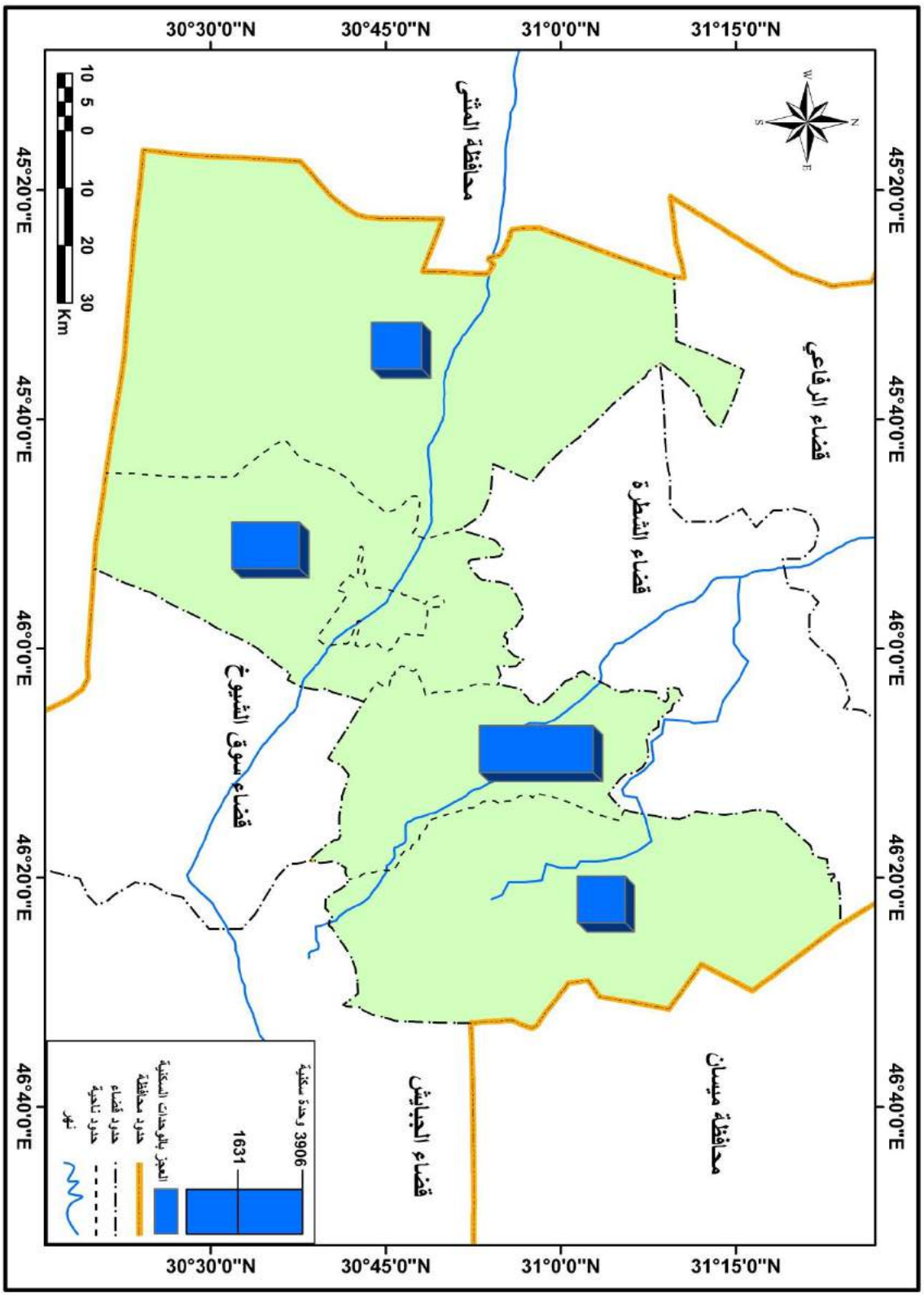
(*) استخرج الباحث متوسط حجم الأسرة كما يأتي: متوسط حجم الأسرة = عدد الأفراد/ عدد الأسر.

(**) قام الباحث باستخراج حجم العجز السكني من خلال تقسيم عدد الأفراد على المعيار (6) فرد/ مسكن.

الجدول (39) حجم العجز بالوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (54).



الخريطة (41) التوزيع الجغرافي لحجم العنز بالوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (54).

المبحث الثاني

خدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية

تعد خدمات البنى الارتكازية أمراً ضرورياً وحيوياً جداً لتهيئة المناخات والأرضية المناسبة للاستثمار وتفعيل التنمية في القطاعات المختلفة. إذ أن قيام مشاريع التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى في أي مجتمع يعتمد على مدى توافر البنية التحتية الملائمة والتي تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات التنموية وبالتالي إمكانية نجاح هذه المشاريع والاستمرار في نشاطها[1]. وتتضمن خدمات البنى الارتكازية جميع الخدمات التي ترتكز عليها حياة السكان والمتمثلة (بخدمات الكهرباء ومياه الشرب وطرق النقل والاتصالات وخدمات الصرف الصحي)، وهذه الخدمات هي بمثابة العمود الفقري لتنمية المجتمعات وبدونها لا يمكن أحداث أي عملية تنموية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية، لذا يستلزم التخطيط السليم من قبل الدولة لأجل تشييد وبناء وتنمية خدمات البنى الارتكازية لأهميتها في تسيير حياة المجتمع ورفاهيته ونموه وزيادة إنتاجه وعطائه، وسيتم في هذا المبحث تناول واقع خدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية والتي تمثلت بثلاث خدمات فقط وهي (خدمات الكهرباء، الماء الصالح للشرب، طرق النقل)، أما خطوط الاتصالات الأرضية والصرف الصحي فهي غير متوفرة في منطقة الدراسة.

أولاً: خدمات الكهرباء

تمثل الطاقة الكهربائية محور الحركة للنشاطات المختلفة لأنها تعد المحرك الرئيس لتحقيق التنمية الشاملة لمختلف المجالات الحيوية في المجتمع، إذ تدخل الكهرباء في مختلف القطاعات الإنتاجية وتعتمد عليها بشكل كبير كل الأنشطة سواء كان المنزلي منها أو الحكومي أو التجاري أو الزراعي أو الصناعي، ويعد الاستعمال المنزلي أهم الاستخدامات التي تؤشر مدى توفر خدمات الكهرباء باعتبار أن الإنسان أساس التنمية والتقدم التي على أثرها يقاس تقدم البلد من تخلفه[2]. لذا فالكهرباء تعد أحدى أهم الخدمات التي تحتاجها القرى الريفية، بسبب مالها من أثر مهم في تطوير الريف، أذ أن كهربة الريف تعد وسيلة مهمة لغرض تنميته وتقريبه من واقع المدينة.

(1) يسرى مهدي حسن وحمدية شاكر مسلم، تحليل العوامل المؤثرة في تطوير وتمويل مشاريع البنى التحتية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2012، ص3 .

(2) علاء محسن شنشول، إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في منطقة الفرات الأوسط في العراق (بابل، النجف، كربلاء)، مجلة الأستاذ، المجلد2، العدد208، 2014، ص389 – 390 .

يلحظ من الجدول (55) والخريطة (42) أن هناك العديد من مشاريع تغذية الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بلغ عددها (29) مشروعاً مغذياً يقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية على الدور السكنية في القرى الريفية التابعة لمنطقة الدراسة والتي بلغ عددها (15668 داراً) مشتركاً في قطاع الكهرباء، توزعت هذه المغذيات والدور على وحدات ريف القضاء الإدارية إذ ضمت ناحية أور (6 مغذيات) وعدد مشتركين بلغ (2873 داراً)، فيما ضمت البطحاء (8 مغذيات) ومشتركين عددهم (4463 داراً)، في حين ناحية الإصلاح ضمت (7 مغذيات) ومشتركين بواقع (3995 داراً)، أما سيد دخيل فقد احتوت على (8 مغذيات) ومشتركين بلغ عددهم (4337 داراً)، فضلاً عن المشتركين هناك الكثير من الدور السكنية والمحلات التجارية والمزارع والصناعات الحرفية الصغيرة المتجاوزة والتي تحصل على الكهرباء من هذه المغذيات.

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج أن هناك الكثير من المشاريع الموزعة للطاقة الكهربائية والتي توصل الخدمات الكهربائية لجميع قرى ريف قضاء الناصرية سواء كان ذلك بشكل نظامي من خلال قيام دوائر الكهرباء بأنشاء شبكات الخطوط الكهربائية أو من خلال قيام السكان نفسهم بمد شبكات غير نظامية لغرض نقل الطاقة الكهربائية لمساكنهم، إلا أنه على الرغم من توفر المشاريع الكهربائية فأن الخدمة المقدمة منها تتصف بعدم كفاءتها وقلة في عدد ساعات توفير الكهرباء بسبب ردائه الإنتاج وردائه شبكات نقل القدرة الكهربائية وعدم وجود صيانة لها بالمستوى المطلوب، ويؤثر عدم توفر خدمة الكهرباء سلباً على التنمية ومنها التنمية الريفية لأن أغلب المشاريع التنموية سواء كانت زراعية أو صناعية أو عمرانية وحتى الاجتماعية تعتمد على الكهرباء في قيامها وعملها بصورة أساسية، وأن المجتمعات التي لا تصلها الكهرباء غالباً ما تكون متخلفة وغير متطورة نتيجة العزلة الاجتماعية التي تعانيها بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية، كما أن عدم توفر الكهرباء يعد عاملاً مشجعاً على الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية، لذا يجب العمل على توفيرها بصورة مستمرة وصيانتها وتطويرها كونها تعد من أهم خدمات البنى الارتكازية ووجودها بشكل دائمي ومستمر هو قاعدة أساسية لاستقطاب المشاريع التنموية ونجاحها واستثمار إمكانات منطقة الدراسة الطبيعية والاقتصادية والبشرية وبالتالي تحقيق تنمية ريفية شاملة فيها، ومن ثم النهوض بالمجتمع الريفي لمنطقة الدراسة وتطويرها اقتصادياً وعمرانياً واجتماعياً.

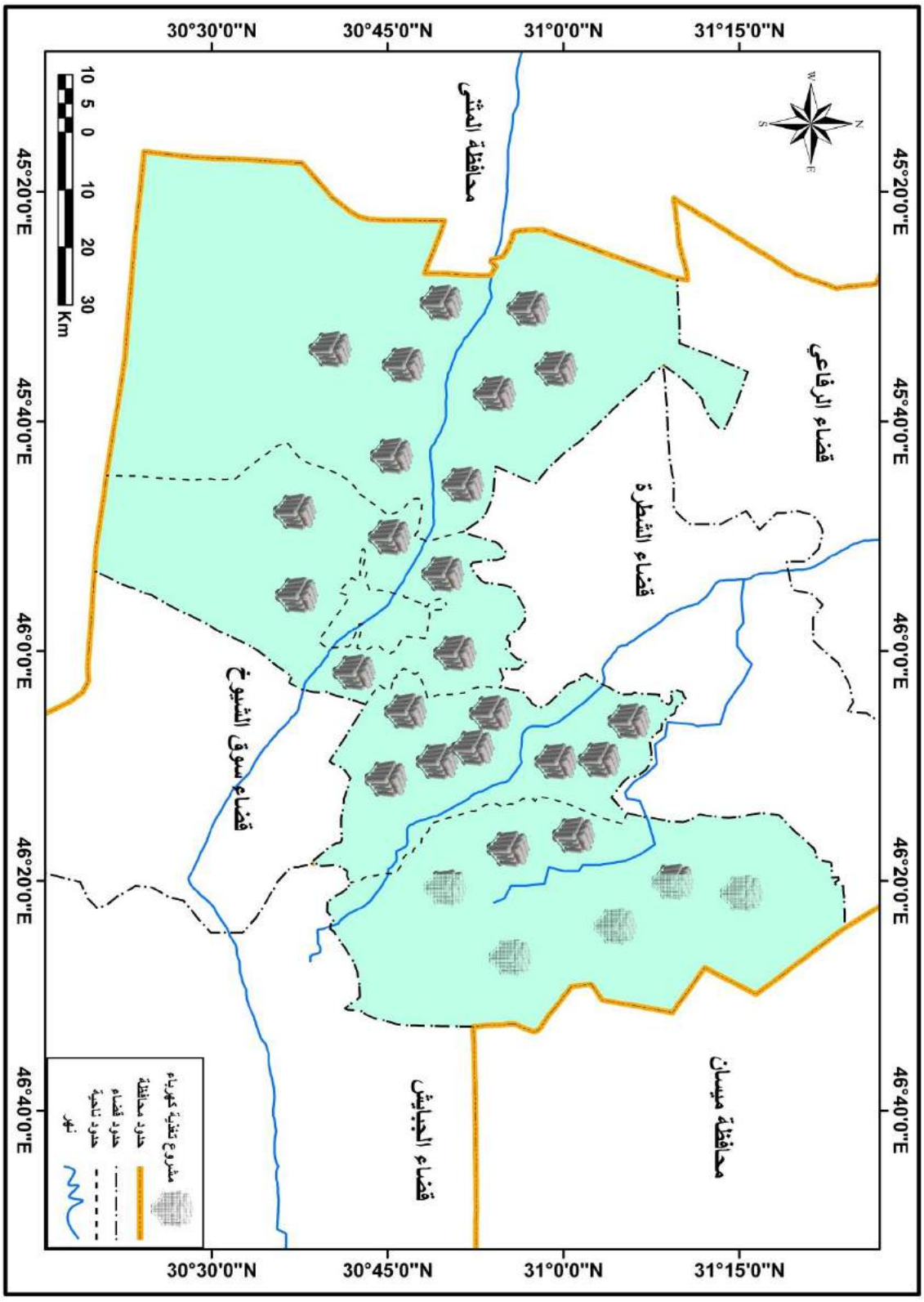
الجدول (55) المشاريع الكهربائية والمستفيدين منها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	أسم المشروع	عدد المشتركين / دار	الوحدات الإدارية	أسم المشروع	عدد المشتركين / دار
أور	مغذي السفينة	2873	الإصلاح	مغذي آل خليوي/ المعامل	3995
	مغذي الريف			الدخالة	
	مغذي مركز المدينة			المستشفى	
	مغذي آل بو عظم			مغذي القرى	
	مغذي البقاع			مغذي آل خليوي/ القرى	
	مغذي العلميين			مغذي الرميض	
				مغذي العمر	
المجموع	6		المجموع	7	
البطحاء	مغذي العسكري	4463	سيد دخيل	مغذي المركز	4337
	مغذي المدينة			مغذي الصالحية	
	مغذي الماء			مغذي عبودة	
	مغذي أم البنين			مغذي الحصونة	
	مغذي الشاطي			مغذي آل سيد كاظم	
	مغذي الهرزة			مغذي الفرهة	
	مغذي السوق			مغذي المرقد	
	مغذي الريف			مغذي آل حسن	
المجموع	8		المجموع	8	
مجموع القضاء				29	15668

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

1- جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء الجنوب، دائرة توزيع كهرباء محافظة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة البرامجيات، بيانات غير منشورة، 2017.

2- جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء الجنوب، دائرة توزيع كهرباء محافظة ذي قار، قسم المبيعات، بيانات غير منشورة، 2017.



الخريطة (42) التوزيع الجغرافي للمشاريع الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (55).

ثانياً: خدمات الماء الصالح للشرب

تمثل المياه النقية الصالحة للشرب أحدى أهم الخدمات التي يقاس من خلالها التطور الصحي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات ومنها المجتمع الريفي وبذلك فهي تعد من المؤشرات الهامة للتنمية لما لها من صلة مباشرة بحياة السكان، لذا ينبغي توفير المياه الصالحة للشرب والنقية بكميات كافية لأن عدم توفرها يؤدي إلى الكثير من المشكلات الصحية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية للسكان مما يعيق عملية التنمية ومنها الريفية، لآن الأنسان هو محور وجوهر وهدف عملية التنمية، وفي ريف قضاء الناصرية يعتمد السكان في حصولهم على مياه الشرب على محطات تحلية المياه والمجمعات المائية الموزعة على بعض القرى والتي تنقل من خلالها المياه للقرى ومن ثم للمنازل بواسطة أنابيب خاصة.

يلحظ من الجدول (56) والشكل (40) والخريطة (43) أن مشاريع الماء في ريف قضاء الناصرية والمتمثلة بالمجمعات المائية ومحطات التحلية قد بلغ عددها (54 مشروعاً) وبطاقة تصميمية قدرها (2227 م^3/ ساعة)، منها (19 مشروعاً) متوقف حالياً عن العمل، وفيما يخص التوزيع المكاني لهذه المشاريع على وحدات منطقة الدراسة الإدارية فقد جاءت أولاً البطحاء بعدد قدره (19 مشروعاً) وبأكبر طاقة تصميمية لجميع المشاريع بلغت (682 م^3/ ساعة) ومنها (11 مشروع) متوقف عن العمل حالياً، وتلتها سيد دخيل وناحية أور بـ(12 مشروعاً) لكل منهما فيما بلغت الطاقة التصميمية لكل المشاريع (628، 499 م^3/ ساعة) تتالياً، منها مشروع واحد متوقف عن العمل في سيد دخيل و (3 مشاريع) حالياً متوقفة في أور، وسجلت الإصلاح أقل عدد من مشاريع الماء الصالح للشرب في منطقة الدراسة والتي بلغ عددها (11 مشروعاً) وبأقل طاقة تصميمية قدرها (418 م^3/ ساعة) لكل المشاريع، ومنها (4 مشاريع) متوقفة عن العمل في الوقت الحالي.

يتبين مما تقدم أن خدمات مياه الشرب في ريف قضاء الناصرية تتصف بتباينها من وحدة إدارية لأخرى وعدم توزيعها بما يتناسب مع الحجم السكاني لتلك الوحدات، فعلى الرغم من أن ريف ناحية أور يضم أكبر عدد سكاني في منطقة الدراسة إلا أنه لم يضم العدد الأكبر من مشاريع الماء فيها، بينما ناحية البطحاء التي تعد أقل النواحي من حيث عدد سكان الريف إلا أن ريفها ضم العدد الأكبر من مشاريع الماء في منطقة الدراسة، من ذلك يتبين لنا أن هناك توزيعاً عشوائياً وعدم وجود تخطيط مهني قائم على العدالة الاجتماعية في توزيع هذه المشاريع المائية في منطقة الدراسة، وحتى المياه الواصلة لسكان الريف تتصف بعدم صلاحيتها للشرب بسبب تلوثها وعدم تنقيتها بصورة صحية، لذا يضطر أغلب سكان الريف إلى شراء مياه الشرب المنقاة من الباعة المتجولين والتي تسمى بـ(مياه RO) أو شرائها من السيارات الحوضية، بينما يتم استخدام مياه الإسالة الواصلة لسكان الريف للأغراض المنزلية فقط، لذا يجب اعتماد

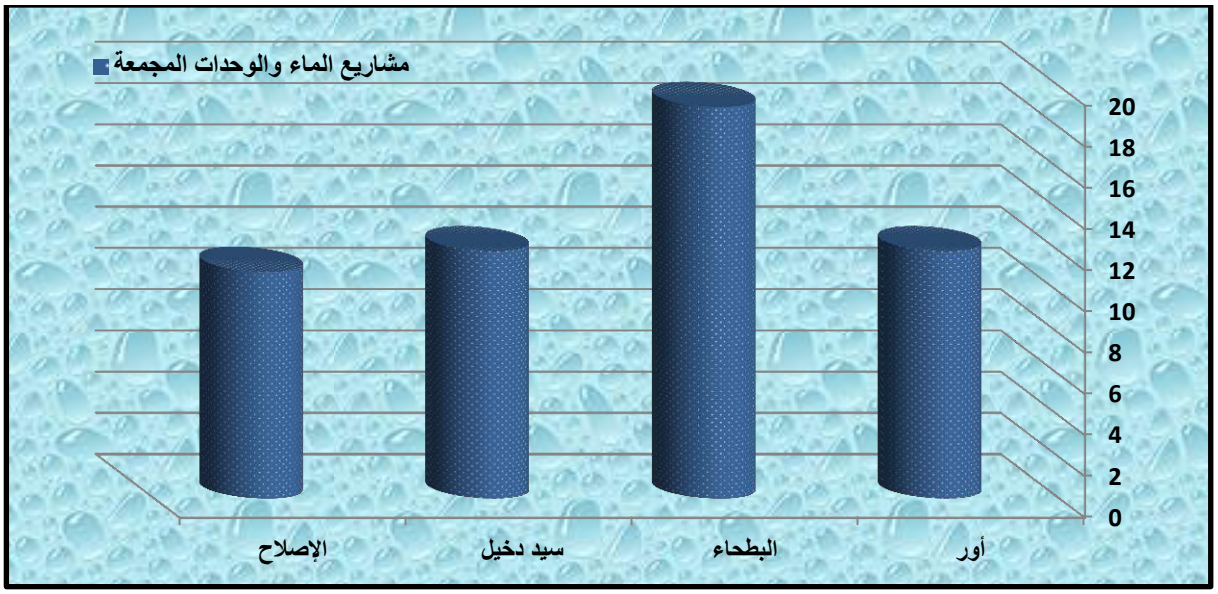
الجدول (56) مشاريع الماء والوحدات المجمعة في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لعام 2017

الوحدات الإدارية	أسم المشروع	الطاقة التصميمية ($م^3$/ساعة)	سنة الأنشاء	حالة المشروع
أور	المجمعات الفرنسية	100	2002	يعمل
	مجمع آل بو عظم	200	2008	يعمل
	مجمع العباس	50	2006	يعمل
	مجمع الشوفة	50	2007	يعمل
	مجمع آل محمود	50	2009	يعمل
	وحدات الطاقة الشمسية	2	–	يعمل
	وحدات الطاقة الشمسية آل بو يوسف	2	–	متوقف
	وحدات الطاقة الشمسية كريم آل وثيج	3	–	يعمل
	وحدات الطاقة الشمسية حي الرحمة	–	–	متوقف
	مجمع آل بو جمعة	14	1978	متوقف
	مجمع آل رباط	14	2003	يعمل
	مجمع 14 رمضان	14	1978	يعمل
المجموع	12	499		
البطحاء	مجمع ماء فدك الأول	50	1989	يعمل
	مجمع الحياة	200	2008	يعمل
	مجمع أيمك	50	1989	يعمل
	مجمع آل بو علي	50	2005	يعمل
	مجمع تحلية الشحمانية	25	–	متوقف
	مجمع آل بدر	50	2008	يعمل
	مجمع آل فواز	50	2008	يعمل
	محطة الشريف	10	–	متوقفة
	محطة آل بزيع	10	–	متوقفة
	مجمع الهرزة	50	2008	يعمل
	محطة آل صوايح	25	–	متوقفة
	محطة الشخارة	25	–	متوقفة
	محطة تحلية الهرزة	10	–	متوقفة
	محطة تحلية آل بدر	10	–	متوقفة
	محطة تحلية آل فواز	10	–	متوقفة
	مجمع ماء فدك الثاني	50	2005	يعمل

	محطة تحلية آل موحان	5	–	متوقفة
	محطة تحلية آل سرحان	1	–	متوقفة
	محطة تحلية آل مضحي	1	–	متوقفة
المجموع	19	682		
سيد دخيل	مجمع الفرهة	50	1982	يعمل
	مجمع أم الدهن	50	2009	يعمل
	مجمع الحمرة	50	2007	يعمل
	مجمع عامر جوني	25	2012	يعمل
	مجمع عبودة	50	2012	يعمل
	مجمع البو حمودي	50	2009	يعمل
	مجمع الكويع	25	2010	يعمل
	مجمع الترايمة	50	2014	يعمل
	مجمع الكبص	200	2012	يعمل
	مجمع البو جاري	14	2006	متوقف
	مجمع آل حسن	50	2009	يعمل
	مجمع الرحمة	14	2011	يعمل
المجموع	12	628		
الإصلاح	مجمع ماء الخواف	50	2010	يعمل
	مجمع ماء العريثم	25	2010	يعمل
	مجمع ماء الخليوي	25	2004	يعمل
	مجمع ماء الكردي	50	2010	يعمل
	مجمع ماء النهار/ السعد	25	2010	يعمل
	مجمع ماء الصفافعة	15	2007	يعمل
	مجمع ماء النصر الله	14	2004	متوقف
	مجمع ماء النواصر	14	2004	يعمل
	مجمع ماء سيد عبد الأمير	50	–	متوقف
	مجمع ماء اللغوات +المويجد	50	2004	متوقف
	مجمع ماء الرميض	100	2011	متوقف
المجموع	11	418		
مجموع ريف القضاء	54	2227		

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة، مديرية ماء محافظة ذي قار، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2017 .

الشكل (40) مشاريع الماء والوحدات المجمعة في ريف قضاء الناصرية بحسب وحداته الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (56).

التخطيط السليم العادل في توزيع مشاريع خدمات ماء الشرب بما يتناسب مع الحجم السكاني لكل وحدة إدارية في ريف القضاء، فضلاً عن العمل على تحسين نوعية المياه وجعلها صحية صالحة للشرب، مما سيكون له دور إيجابي في نجاح خطط التنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية سواء في الجانب الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

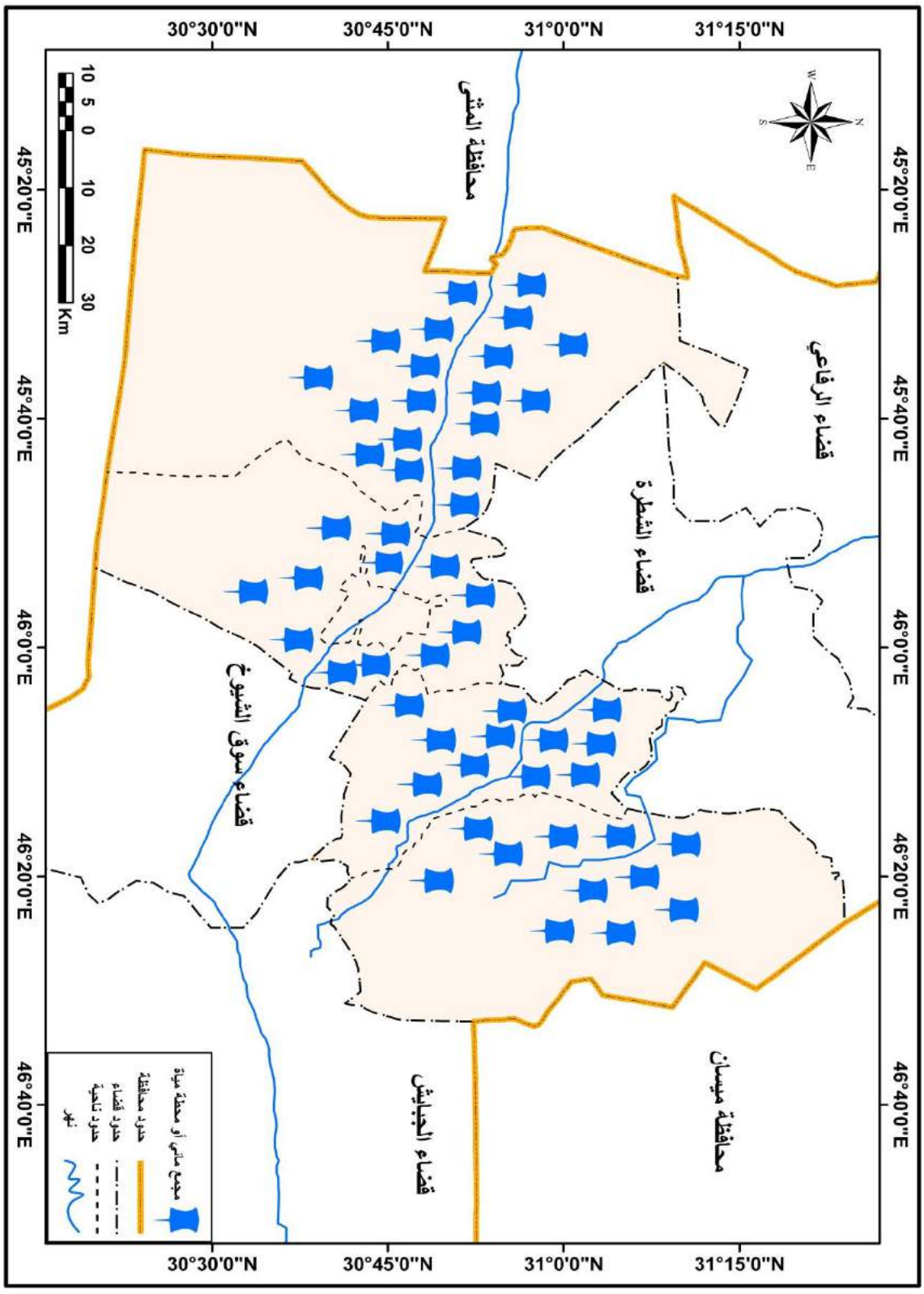
ثالثاً: خدمات طرق النقل

يشكل النقل العمود الفقري لأي نشاط اقتصادي إنتاجي أو خدمي، ولا غرابه أن تبوأ المرتبة الأولى في البنى الارتكازية لأي وحده مكانية، إذ هو بمثابة الشرايين الرئيسية لعناصر الإنتاج والخدمات والاستهلاك في آن واحد، لأن من خلاله يتم التحكم في تكاليف النقل وبالتالي تكاليف المنتجات سلعٌ وخدمات[1]. كما تلعب طرق النقل دوراً هاماً في تنمية المستقرات البشرية ومنها الريفية، كذلك تعد من العوامل المؤثرة في تشجيع استقرار الإنسان في أرضه وممارسة أنشطته الاجتماعية والاقتصادية على اختلافها[2]. وبهذا فأن النقل يمثل أهم مرتكزات التنمية الشاملة ومن أهم الوسائل التي تسهم بشكل فاعل في وضع الخطط والبرامج التنموية الريفية بوصفه شرايين الوصل والاتصال بين القرى الريفية ببعضها البعض من جهة وبالمراكز الحضرية من جهة أخرى، فضلا عن دوره الحيوي في تسهيل عملية تسويق الإنتاج الزراعي

(1) محمد أزهر السماك وأخرون، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص9 .

(2) Hugh . D . Clout, Rural, Geography, Pragamon, presslted, Oxford, 1980, P 44 .

الخريطة (43) التوزيع الجغرافي لمشاريع الماء والوحدات المجمعة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (56).

للأسواق وإيصال متطلبات الزراعة للأرض الزراعية، كذلك تسهيل وصول السكان إلى أماكن العمل والأماكن الأخرى البعيدة عن السكن، وللنقل دور واضح في تحديد أسعار الأراضي، فضلاً عن دورة في نمو المستقرات البشرية وازدهارها بالقرب منه، وبهذا يتضح الأثر البالغ للنقل في عملية التنمية الاقتصادية منها والاجتماعية والعمرانية على السواء، ولغرض معرفة واقع خدمات طرق النقل في ريف قضاء الناصرية فسيتم دراسة الطرق بحسب أصنافها وخصائصها من حيث العرض والطول وإذا ما كان معبداً أو غير معبد وكما يأتي:

1- الطرق الرئيسَةِ والثانوية

الطرق الرئيسَةِ هي الطرق التي تربط المدن ببعضها كما أنها تربط بين أقضية ومراكز المحافظات وربط المحافظات مع بعضها البعض، وهي طرق ذات مزايا خاصة من حيث المواصفات والطول والعرض واغلبها ذو ممرين أحدهما للذهاب والأخر للإياب، أما الطرق الثانوية هي أقل درجة من الطرق الرئيسية من حيث المواصفات والطول والعرض وأغلبها ذو ممر واحد للذهاب والإياب، وتربط الوحدات الإدارية للقضاء ببعضها وبمركز القضاء، كما تربط القرى بمركز الناحية، وتربط أيضاً بين الطرق الرئيسَةِ للنقل.

يوجد في ريف قضاء الناصرية (10) طرق رئيسية وثانوية بلغ مجموع أطوالها (189.2 كم)، توزعت هذه الطرق على نواحي منطقة الدراسة وبواقع (6) طرق في ناحية أور قد بلغ مجموع أطوالها (80.1 كم)، وطريق واحد لكل من البطحاء والإصلاح وبطول (36، 34.7 كم) تتابعاً، و(2) طرق في سيد دخيل بلغ مجموع طولهما (38.4 كم) الجدول (57) والخريطة (44).

2- الطرق الريفية

تطلق تسمية الطرق الريفية على الطرق التي تتفرع من الطرق الثانوية والرئيسية، وتعمل على ربط القرى الريفية مع بعضها وبمركز الناحية، كما تربط بين الطرق الثانوية من جانب وبين الثانوية والرئيسية من جانب أخر، والطرق الريفية في ريف قضاء الناصرية أغلبها ذات مواصفات رديئة وبممر واحد وأكثرها غير معبدة وترابية أو تم أكسائها بمادة (السبيس).

بلغ عدد الطرق الريفية في ريف القضاء (80) طريقاً فيما بلغ مجموع أطوالها (454.95 كم)، وتوزعت هذه الطرق جغرافياً على ريف الوحدات الإدارية لقضاء الناصرية وبواقع قدره (32) طريقاً في ريف أور قد بلغ مجموع أطوالها (138.8 كم)، و(7) طرق في ريف ناحية البطحاء وصل مجموع أطوالها إلى (47.85 كم)، فيما ضمت سيد دخيل (20) طريقاً ريفياً بلغ المجموع الكلي لأطوالها

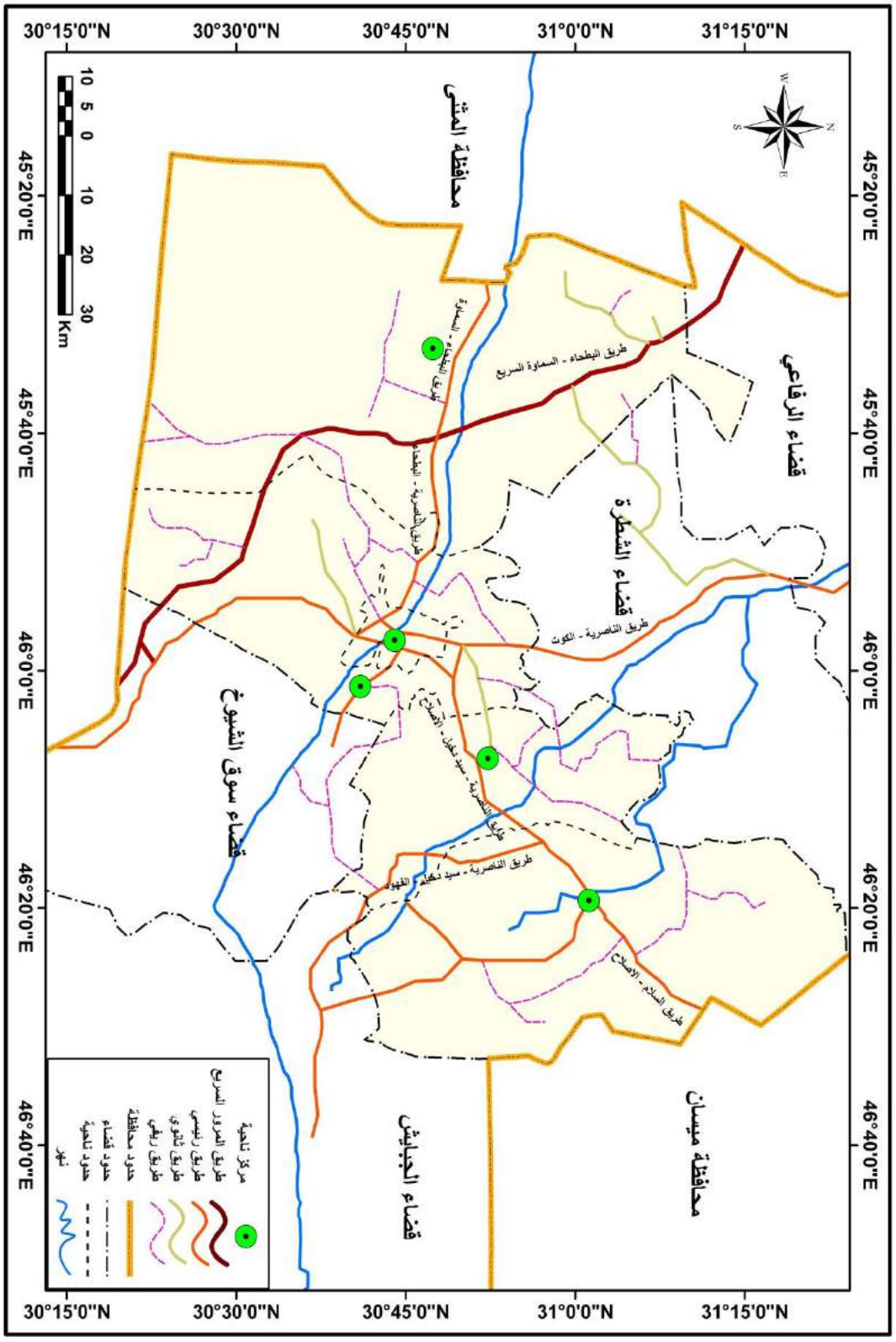
الجدول (57) شبكة طرق النقل الرئيسية والثانوية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	أسم الطريق	صنف الطريق	الطول / كم	العرض / م	نوع الأكساء	الملاحظات
أور	طريق ناصرية- كوت	رئيسي - ممرين	20	8.25	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية أور فقط
	طريق ناصرية- بصره الصحراوي	رئيسي- ممرين	27.5	8	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية أور فقط
	طريق ناصرية- سماوة	رئيسي- ممرين	5	8.25	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية أور فقط
	طريق مدخل الناصرية من جهة الجبايش	رئيسي- ممرين	4	8	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية أور فقط
	تقاطع المنصورية- أور- المرور السريع	ثانوي- ممر واحد	19.6	6	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية أور فقط
	تقاطع ناصرية- سوق الشيوخ	ثانوي- ممر واحد	4	7.7	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية أور فقط
البطحاء	طريق ناصرية- سماوة	رئيسي- ممرين	36	8.25	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية البطحاء فقط
سيد دخيل	طريق ناصرية – تقاطع السجن الإصلاحي- الإصلاح	رئيسي- ممر واحد	20.4	7.3	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية سيد دخيل فقط
	طريق سيد دخيل القديم	ثانوي- ممر واحد	18	7.25	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية سيد دخيل فقط
الإصلاح	تقاطع الإصلاح- الحدود- السلام	رئيسي- ممر واحد	34.7	7.3	تبليط	تم ذكر المقطع ضمن ناحية الإصلاح فقط
المجموع	10		189.2			

المصدر: الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية الطرق والجسور في محافظة ذي قار، قسم الخطيط، بيانات غير منشورة، 2017.

(129.2 كم)، أما ناحية الإصلاح فضم ريفها (21) طريقاً قُدر مجموع أطوالها بـ(139.1 كم) الجدول (58) والخريطة (44).

الخريطة (44) أهم طرق النقل البرية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- جمهورية العراق وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في ذي قار، الشعبة الفنية، خريطة محافظة ذي قار الإدارية بمقياس 1 / 250000، 2017.

2- جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية الطرق والجسور في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، خريطة طرق النقل في محافظة ذي قار بمقياس 1 / 650000، 2017.

الجدول (58) شبكة طرق النقل الريفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	أسم الطريق	صنف الطريق	الطول / كم	العرض / م	نوع الأكساء
أور	أيمن الفرات	ريفي– ممر واحد	9	6	تبليط
	الشفيجات	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	الشوفة	ريفي– ممر واحد	3.5	5.5	سبيس
	العجر	ريفي– ممر واحد	10	5.5	سبيس
	آل بطي	ريفي– ممر واحد	1.5	6	تبليط
	آل شايع	ريفي– ممر واحد	2	5.5	سبيس
	الدردوكيين	ريفي– ممر واحد	8	5.5	سبيس
	سديناوية– عبادة	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	الحاج حاجم	ريفي– ممر واحد	1.5	5.5	تبليط
	عبادة– آل زيرج	ريفي– ممر واحد	4	5.5	تبليط
	آل بو يوسف	ريفي– ممر واحد	12	6	تبليط
	آل زيرج– العبيدات	ريفي– ممر واحد	4	5.5	سبيس
	آل بوجمعة	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	المصب– العجد– الكنازوة	ريفي– ممر واحد	6	5.5	سبيس
	آل زيرج– الفريحي	ريفي– ممر واحد	4	5.5	تبليط
	آل جادر	ريفي– ممر واحد	1.5	5.5	سبيس
	آل بو كريدي	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	سيد عبد الرحمن	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	أيمن السديناوية	ريفي– ممر واحد	4	5.5	تبليط
	امجينينة	ريفي– ممر واحد	1.5	5.5	سبيس
	الحمام	ريفي– ممر واحد	1.5	5.5	سبيس
	آل جادر	ريفي– ممر واحد	2	5.5	سبيس
	اصبحة	ريفي– ممر واحد	1	5.5	سبيس
	آل تركي	ريفي– ممر واحد	1.750	5.5	سبيس
	محسن آل عجيل	ريفي– ممر واحد	1	5.5	سبيس
	الحسينات	ريفي– ممر واحد	2	6	تبليط
	منطقة المعارج	ريفي– ممر واحد	1.250	5.5	سبيس
	آل زيرج– خفاجة	ريفي– ممر واحد	10	6	تبليط
	آل محمود– عبادة– عشيرة آل شمخي	ريفي– ممر واحد	6	6	تبليط

	ابيزيل	ريفي– ممر واحد	8	6	تبليط
	آل غزي – السايح	ريفي– ممر واحد	1.8	6	تبليط
	طريق الجامعة– مرقد الشريف	ريفي– ممر واحد	13	6	تبليط
المجموع	32		138.8		
البطحاء	آل مشيط	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	آل بدر	ريفي– ممر واحد	4	6	تبليط
	آل جودة	ريفي– ممر واحد	1	6	تبليط
	آل جديح	ريفي– ممر واحد	2	6	تبليط
	الشمخانية	ريفي– ممر واحد	1	6	تبليط
	الشهيد– خضير– الحبيب– البيك	ريفي– ممر واحد	8.850	6	تبليط
	الطريق المحوري مرقد الشريف	ريفي– ممر واحد	26	6	تبليط
المجموع	7		47.85		
سيد دخيل	آل بو حمودي	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	آل بو جاري	ريفي– ممر واحد	1.750	5.5	سبيس
	آل صبيح	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	الكوبع	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	الهصاصرة	ريفي– ممر واحد	7	6	تبليط
	الهبينة	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	سيد كاظم– البو زياد	ريفي– ممر واحد	6	5.5	سبيس
	الصليحات– آل مبادر	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	عبود البطوش	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	الحمرة	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	التومان	ريفي– ممر واحد	3.7	5.5	سبيس
	الفرهة	ريفي– ممر واحد	4	6	تبليط
	المهلهل	ريفي– ممر واحد	5.250	5.5	سبيس
	الحاج خلف	ريفي– ممر واحد	10	5.5	سبيس
	الزاهي	ريفي– ممر واحد	1.5	5.5	سبيس
	سيد محسن	ريفي– ممر واحد	4	6	تبليط
	سيد دخيل– الحصونة	ريفي– ممر واحد	17	6	تبليط
	سيد سعد– الحصونة	ريفي– ممر واحد	8	6	تبليط

	سيد طلب– آل مبادر– عبود آل بطوش– آل مصدك– الجزرة	ريفي– ممر واحد	22	6	تبليط
	الميايجة	ريفي– ممر واحد	6	6	تبليط
المجموع	20		129.2		
الإصلاح	آل خواف	ريفي– ممر واحد	7	5.5	سبيس
	آل شاهر	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	أل مويجد	ريفي– ممر واحد	16	6	تبليط
	طاهر النصر الله	ريفي– ممر واحد	8	5.5	سبيس
	ياسين خيون	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	آل خليوي– التل	ريفي– ممر واحد	12	6	تبليط
	آل مصبح– النهار	ريفي– ممر واحد	8	5.5	سبيس
	قرية آل خليوي	ريفي– ممر واحد	8	5.5	سبيس
	اللغيوات– بدر الرميض	ريفي– ممر واحد	7	6	تبليط
	السيد هاشم– خفاجة	ريفي– ممر واحد	9	5.5	سبيس
	الصفافعة	ريفي– ممر واحد	3	5.5	سبيس
	النواصر	ريفي– ممر واحد	2.5	5.5	سبيس
	أبو حمود العيدان	ريفي– ممر واحد	5.5	5.5	سبيس
	الدخالة	ريفي– ممر واحد	4.5	5.5	سبيس
	الكريدي	ريفي– ممر واحد	9	5.5	سبيس
	عبودة– آل خليوي	ريفي– ممر واحد	4.5	5.5	سبيس
	آل بو حمود	ريفي– ممر واحد	5	5.5	سبيس
	آل نصر الله	ريفي– ممر واحد	4.6	6	تبليط
	آل خليوي– التل	ريفي– ممر واحد	1.5	6	تبليط
	نهار– السعد– اللغيوات	ريفي– ممر واحد	7	6	تبليط
	سيد يوشع– سيد رشيد	ريفي– ممر واحد	11	6	تبليط
المجموع	21		139.1		
مجموع ريف القضاء	80		454.95		

المصدر: الباحث بالاعتماد على:– جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية الطرق والجسور في محافظة ذي قار، قسم التخطيط بيانات، غير منشورة، 2017.

بالرغم من وجود الطرق أعلاه إلا أنه تبين من معطيات الجدول (59) والشكل (41) أن ريف قضاء الناصرية يعاني من نقص حاد في طرق النقل وفقاً للحجم السكاني وبالاعتماد على المعيار (25 م^2/ فرد)، وبلغت الحاجة الحالية من طرق النقل نحو (3572000 م^2) وقد توزعت بواقع (1378975، 1036500، 629625، 526900 م^2) على نواحي أور، سيد دخيل، الإصلاح، والبطحاء على التوالي.

يلحظ في ضوء ما سبق أن ريف قضاء الناصرية يعاني من نقص بالغ في طرق النقل بكافة أصنافها، فهو يضم عدداً قليلاً من الطرق الرئيسةِ والثانوية التي تمر بها وهي طرق معبدة بعضها ذو ممرين والبعض الأخر ممر واحد، وهي جيدة مقارنة بالطرق الريفية الترابية أو المكسوة بمادة (السبيس) التي أغلبها غير معبدة ذات ممر واحد وتفتقر لأبسط خدمات النقل، وتم شق بعضها بالجهود الذاتية لسكان القرى من أجل تسهيل عملية تنقلهم وتوفير احتياجاتهم من الخدمات وتسويق إنتاجهم الزراعي، لاسيما بعد تحسن المستوى المعاشي للسكان نوعاً ما وامتلاك أغلب السكان للسيارات، وبما أن توفير طرق النقل المناسبة يعد من أهم مرتكزات التنمية الريفية الشاملة لما لها من دور حيوي في النمو الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، إذ أصبح تقدم البلدان يقاس في الوقت الحاضر بتقدم وسائل النقل، وأن عدم توفرها أو ترديها يؤشر وجود تخلف في مختلف جوانب المجتمع لاسيما الاقتصادية، لذا ينبغي على الجهات المسؤولة التخطيط الأمثل للحاضر والمستقبل فيما يخص أنشاء الطرق والجسور في منطقة الدراسة وبالمواصفات المناسبة لأنها تمثل الأساس الأهم لغرض وضع الخطط التنموية لأي منطقة، فضلاً عن دورها الهام في تسهيل عملية تنقل السكان من وإلى مساكنهم ومن ثم الحصول على مبتغاهم من كافة الخدمات الغير متوفرة في مناطقهم بسهولة وانسيابية نتيجة توفر طرق النقل المناسبة.

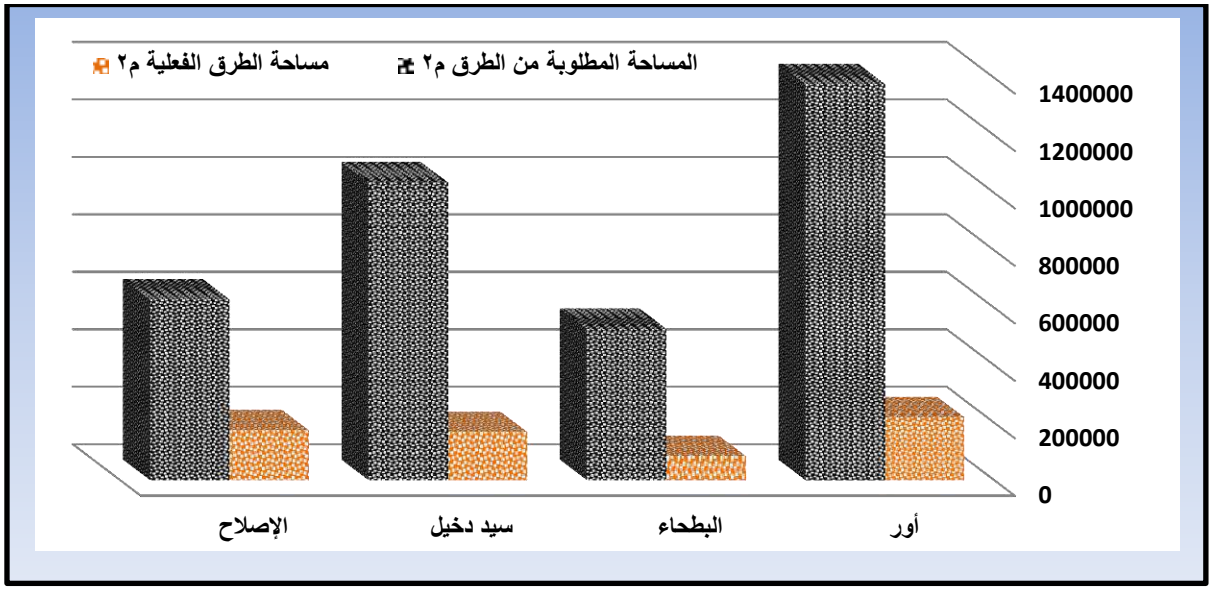
الجدول (59) مساحات طرق النقل (م^2) الفعلية والحاجة المطلوبة لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	عدد السكان	مساحة الطرق الفعلية م$^{2(*)}$	المساحة المطلوبة من الطرق م^{2**}
أور	63919	219000	1378975
البطحاء	24436	84000	526900
سيد دخيل	48180	168000	1036500
الإصلاح	32145	174000	629625
المجموع	168680	645000	3572000

المصدر: الباحث بالاعتماد على:1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، تقديرات السكان في محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

2- الجدولين (57) و(58).

الشكل (41) مساحات طرق النقل (م^2) الفعلية والحاجة المطلوبة في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (59).

(*) تم تحويل مساحة الطرق من قبل الباحث من (كم^2) إلى (م^2).

(**) قام الباحث بتقدير الحاجة المطلوبة من مساحات الطرق من خلال المعيار الآتي:-

عدد السكان لسنة 2017 × 25 م^2/ فرد- مساحات الطرق الفعلية.

ـ درجة الرضا عن الخدمات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

تعد معرفة درجة رضا السكان عن الخدمات أمراً بالغ الأهمية لأنهم أفضل شاهد واقعي لغرض معرفة مستوى كفاءة الخدمات المقدمة لهم، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية والموضحة في الجدول (60) والشكل (42) (أن نحو (48%) من عينة الدراسة في ريف قضاء الناصرية أظهروا عدم رضاهم عن مستوى كفاءة الخدمات التعليمية، فيما بين حوالي 22.8(، 15.6، 13.5%) من السكان رضاهم بدرجة قليلة ومتوسطة وجيدة على التوالي، وفيما يخص الخدمات الصحية فقد أبدى نحو (71.3%) من العينة عدم رضاهم عن واقع هذه الخدمات، في حين أظهر حوالي (14.9، 9.4، 4.4%) رضاهم بدرجة قليلة ومتوسطة وجيدة وعلى الترتيب، أما بالنسبة لخدمات الكهرباء فقد تبين أن نحو (33.3%) غير راضين عن الخدمة، فيما أبدى حوالي (2.9، 24.2، 21.6%) رضاهم بدرجة قليلة، متوسطة، جيدة وعلى التوالي، وبالنسبة لخدمات ماء الشرب فقد ظهر حوالي (64.4%) من العينة عدم رضاهم عن واقع هذه الخدمة، في حين اظهر (23.2، 6.8، 5.6%) رضاهم بدرجة قليلة ومتوسطة وجيده تواليا، وفيما يخص خدمات النقل فتبين أن حوالي (53.6%) من العينة غير راضين عن مستوى هذه الخدمة، فيما أبدى نحو (24.2، 14.8، 7.4%) رضاهم بدرجة قليلة ومتوسطة ودرجة جيدة على التوالي، في حين لم تسجل الدراسة الميدانية ولجميع أفراد العينة في منطقة الدراسة أي درجة رضا ممتازة عن مستوى جميع الخدمات المقدمة لهم.

يستنتج في ضوء ما تقدم ومن خلال الدراسة الميدانية للباحث أن أغلب سكان ريف قضاء الناصرية غير راضين عن مستوى كافة الخدمات المقدمة لهم، حتى وأن سجلت درجة رضا قليلة أو متوسطة أو جيدة فهي بنسب قليلة جداً، لذ ومن خلال معرفة أراء السكان حول مستوى كفاءة الخدمات على اختلافها يتوجب وضع الخطط والبرامج التنموية المناسبة التي تشخص الخلل في هذه الخدمات وتعمل على تنميتها وتحسين مستوى كفاءتها وبما يتناسب وحجم السكان لكل وحدة إدارية لغرض تنمية المجتمع وتطوير واقعه.

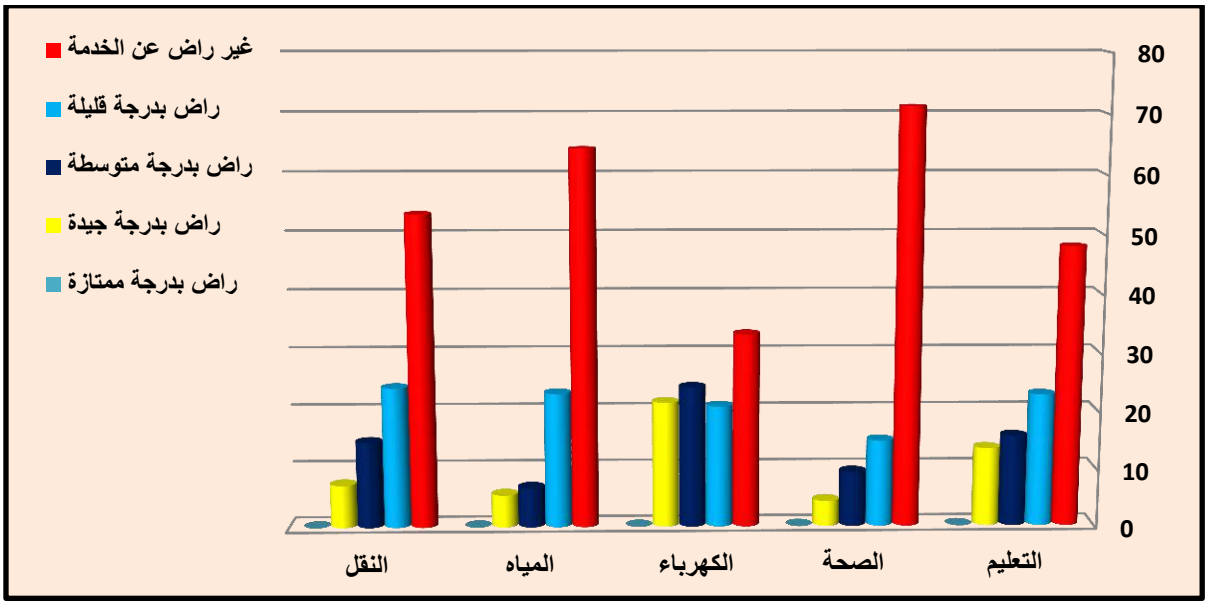
تأسيساً على ما تقدم وبعد دراسة واقع الخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية تبين لنا أنه يعاني من نقص بالغ في مختلف الخدمات، حتى وأن توفرت بعض هذه الخدمات فهي تفتقر للتخطيط المبرمج والجودة وعدالة التوزيع بين القرى الريفية، وهذا الأمر يعيق عملية التنمية الريفية الشاملة لأن توفر الخدمات المختلفة بما يتناسب وحجم السكان مع مراعاة العدالة الاجتماعية له أثر إيجابي في نجاح عملية التنمية الريفية، لذا يتطلب رسم الخطط والاستراتيجيات والبرامج التنموية التي تأخذ على عاتقها تحسين الخدمات وتطوير مستوياتها وإيصالها لجميع السكان مما سيشكل طفرة نوعية في تنمية المجتمع بما فيه الريفي ولكافة المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية.

الجدول(60) درجة الرضا لعينة الدراسة حول مستوى كفاءة الخدمات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017

نوع الخدمات	درجة الرضا										مجموع العينة
	غير راض عن الخدمة		راض بدرجة قليلة		راض بدرجة متوسطة		راض بدرجة جيدة		راض بدرجة ممتازة		
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
التعليم	624	48	297	22.8	203	15.6	176	13.5	0	0	1300
الصحة	927	71.3	194	14.9	122	9.4	57	4.4	0	0	1300
الكهرباء	433	33.3	272	20.9	314	24.2	281	21.6	0	0	1300
المياه	837	64.4	302	23.2	88	6.8	73	5.6	0	0	1300
النقل	697	53.6	315	24.2	192	14.8	96	7.4	0	0	1300

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

الشكل (42) درجة الرضا لعينة الدراسة حول مستوى كفاءة الخدمات في ريف قضاء الناصرية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (60).

الفصل الخامس

الأفاق المستقبلية للتنمية الريفية والقرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية

المبحث الأول: الاحتياجات المستقبلية من الخدمات المجتمعية في ريف قضاء الناصرية

المبحث الثاني: الاحتياجات المستقبلية من خدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية

المبحث الثالث: القرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية

تمهيد

تعد دراسة الأفاق المستقبلية من الأسس الهامة في عملية التنمية بل تشكل ركيزة محورية فيها، وذلك بهدف تحديد احتياجات المجتمع تبعاً للحجم السكاني في سنة مستقبلية معينة والتي حددها الباحث بسنة (2027) بدءً من سنة (2017) التي تمثل سنة الدراسة، وأن وضع الخطط التي تحدد حاجة السكان في المستقبل من الخدمات المختلفة كالتعليمية والصحية والسكن وفرص العمل والبنى التحتية وغير ذلك وبما يحقق التوازن بين السكان وهذه الاحتياجات وفقاً للمؤشرات التنموية التي تعد المحور الأساسي في عمل المخططين وواضعي السياسات التنموية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول الأول الاحتياجات المستقبلية من الخدمات الاجتماعية في ريف قضاء الناصرية، فيما تناول الثاني الاحتياجات المستقبلية من خدمات البنى الارتكازية، أما المبحث الثالث فتناول القرى المرشحة للتطوير في ريف القضاء.

المبحث الأول

الاحتياجات المستقبلية من الخدمات المجتمعية في ريف قضاء الناصرية

تشكل الخدمات المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من أي عملية تنموية لما لها من أثر بالغ في بناء الإنسان وتوفير مستوى معيشي لائق له، وسيتم خلال هذا المبحث دراسة حاجة منطقة الدراسة لسنة 2027 من الخدمات الاجتماعية والمتمثلة بالخدمات التعليمية والصحية والسكن فضلاً عن الدخل وبما يتناسب والحجم السكاني وتبعاً لمؤشرات التنمية.

أولاً: التقديرات المستقبلية للسكان لسنة 2027

تعتمد الدراسات السكانية على تقديرات السكان أو ما يعبر عنها بالإسقاطات السكانية لغرض معرفة عدد السكان في أي منطقة من العالم بما فيها ريف قضاء الناصرية، وتمثل هذه الإسقاطات (التقديرات السكانية) جملة حسابات الهدف منها معرفة تطور السكان الكلي في المستقبل[1]. وأن هذه التقديرات تعد من أهم الأسس التي تبنى عليها عملية التنمية والتخطيط لها مستقبلاً، إذ تساعد هذه التنبؤات بأعداد السكان في رسم الخطط والبرامج التنموية المستقبلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وبما يتوافق والحجم السكاني لسنة الهدف، وذلك من شأنه ضمان توفر حاجة كل فرد من المجتمع في المستقبل من الغذاء وخدمات التعليم والصحة والسكن وفرص العمل وخدمات البنى الارتكازية بالتوافق مع مؤشرات التنمية المعتمدة لكل حجم سكاني.

(1) منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان، المعجم الديمو غرافي متعدد اللغات، ط2، بلا تاريخ، ص138 .

يتضح من الجدول (61) والشكل (43) والخريطة (45) أن عدد السكان في ريف قضاء الناصرية سيبلغ (197971 نسمة) بحسب إسقاطات 2027، مسجلاً زيادة قدرها (29291 نسمة) عن سنة 2017 البالغ عدد سكانها (168680 نسمة)، وفيما يخص التوزيع المكاني لعدد السكان المتوقع لسنة 2027 على مستوى وحدات ريف القضاء الأربعة وهي نواحي(أور، سيد دخيل، الإصلاح، البطحاء) فقد توزعوا بواقع (86739، 52176، 34127، 24929 نسمة) وعلى التوالي.

يتبين مما سبق أن الحجم السكاني لمنطقة الدراسة ازداد بشكل مطرد بحسب التقديرات خلال المدة (2017–2027)، وهذه الزيادة السكانية المتوقعة لابد أن يتم العمل على رسم صورة مستقبلها بمهنية عالية والتخطيط لتوفير احتياجاتها بمختلف الميادين التعليمية منها والصحية والسكنية وحق العمل لكسب الدخل، وكذلك توفير خدمات البنى الارتكازية اللازمة التي تتناسب وهذا الحجم السكاني.

جدول (61) الحجم السكاني المتوقع لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	معدل النمو (%) للمدة (2007–2017)	عدد السكان لسنة 2017	عدد السكان المتوقع لسنة 2027(*)	%
أور	3.1	63919	86739	43.8
البطحاء	0.2	24436	24929	12.6
سيد دخيل	0.8	48180	52176	26.4
الإصلاح	0.6	32145	34127	17.2
المجموع		168680	197971	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على:- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب البيئة والوحدات الإدارية لسنة 2017، بيانات غير منشورة.

(*) تم استخراج عدد السكان المتوقع لسنة 2027 من قبل الباحث باستخدام المعادلة الأتية:-

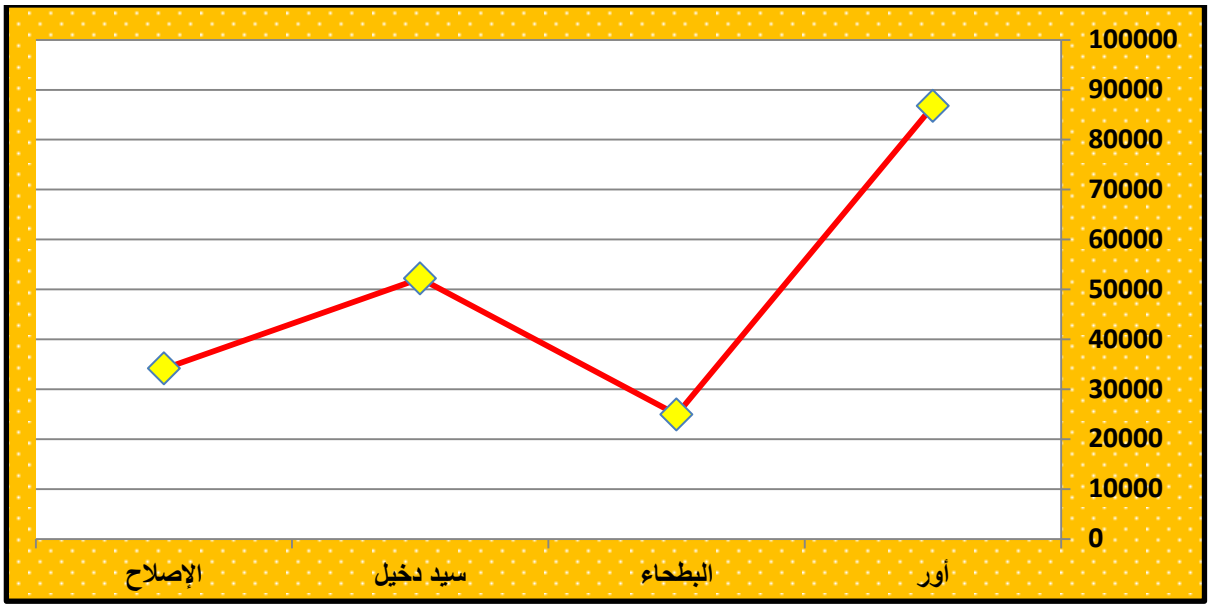
$$PN = PO\ (1+R)n$$

إذ أن: PN = عدد السكان المتوقع لسنة مستقبلية معينة. PO = عدد السكان في التعداد السابق.

R = معدل النمو السنوي للسكان بين أخر تعدادين. n = عدد السنوات بين أخر تعداد والسنة المستقبلية.

المصدر: -Roland Present, Demographic Statistique, p.u.F, Paris, 1972, P 158.

الشكل (43) الحجم السكاني المتوقع لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (61).

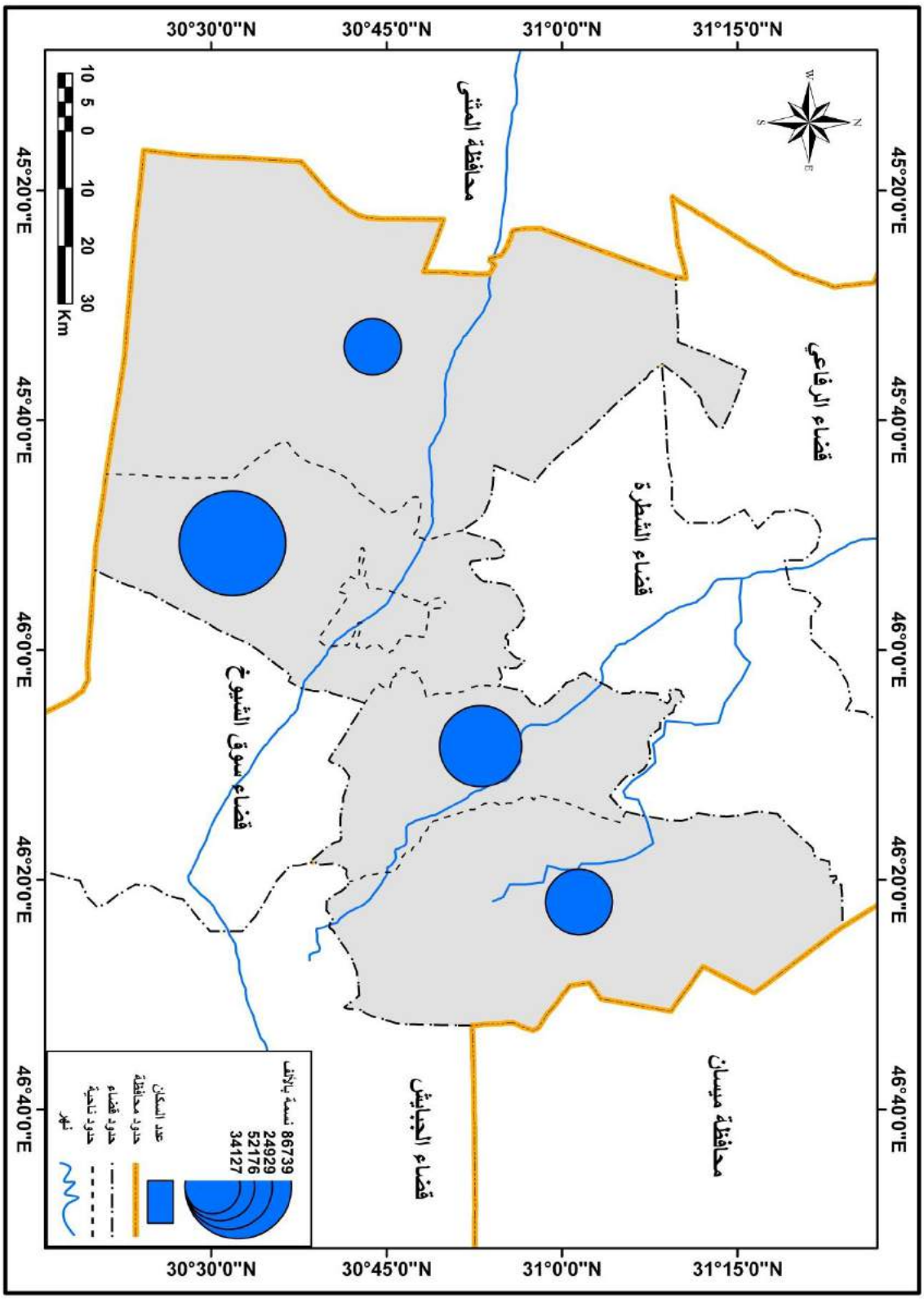
ثانياً: تقدير الاحتياجات المستقبلية لتنمية الخدمات التعليمية

يعد التعليم أحد أهم العناصر الفاعلة في عملية التنمية بل هو ركيزة حيوية تستند عليها التنمية بكافة أشكالها، لذا فأن دراسة الأفاق المستقبلية للخدمات التعليمية بكافة مستوياتها وتحقيق الكفاءة بمؤشراتها وبما يتناسب والحجم السكاني لمنطقة الدراسة لسنة 2027 تعد من الأسس البالغة الأهمية في التخطيط لعملية التنمية ومنها الريفية، وسيتم تقدير الاحتياجات المستقبلية من الخدمات التعليمية لريف قضاء الناصرية طبقاً للمؤشرات والمعايير التخطيطية المحلية المعتمدة لكل مرحلة دراسية راجع الجدولين (47) و(49) وكما يأتي:-

1- الاحتياجات المستقبلية من خدمات رياض الأطفال

يتضح من خلال دراسة واقع الخدمات التعليمية في ريف قضاء الناصرية أنه يخلو تماماً من رياض الأطفال في جميع وحداته الإدارية للعام 2017، إلا أن المعايير التخطيطية العراقية تؤكد وجوب توفير روضة أطفال لكل (5000 نسمة)، وبموجب هذا المعيار فأن ريف القضاء بحاجة إلى (39 روضة) لسنة 2027 موزعة على وحداته الإدارية وهي نواحي أو وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء بواقع (17، 10، 7، 5) على التوالي الجدول (62) والشكل (44) والخريطة (46).

الخريطة (45) التوزيع الجغرافي للحجم السكاني المتوقع لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



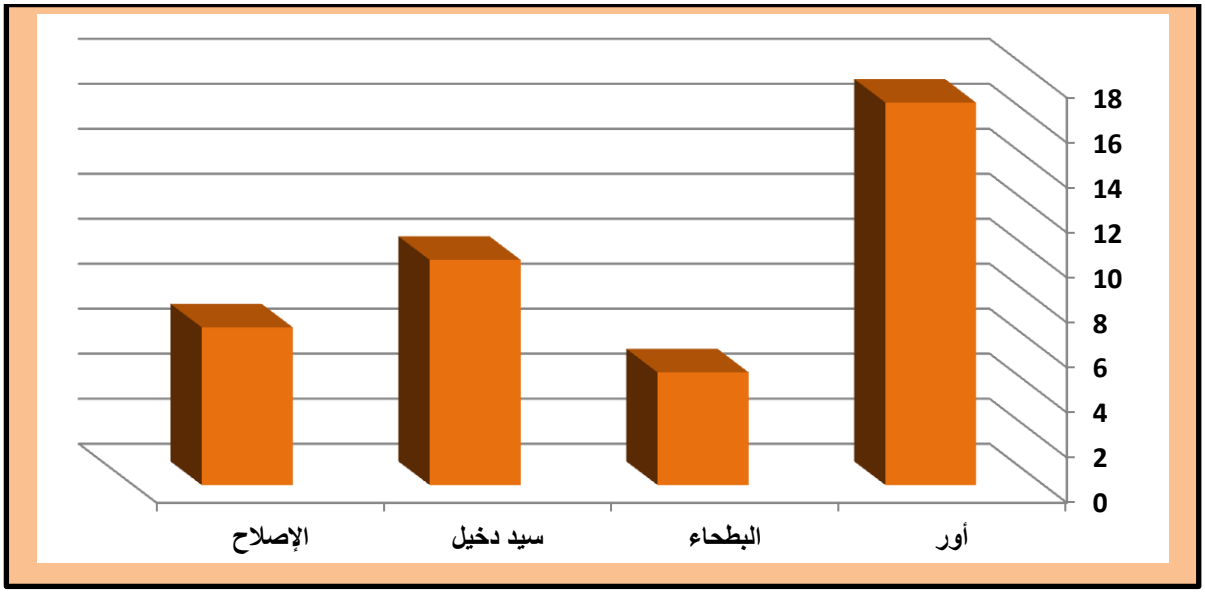
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (61).

الجدول (62) الاحتياجات المستقبلية من رياض الأطفال في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	مقدار الحاجة
أور	86739	17
البطحاء	24929	5
سيد دخيل	52176	10
الإصلاح	34127	7
المجموع	197971	39

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقديرات حجم السكان لسنة 2027 والمعايير التخطيطية لوزارة التربية العراقية.

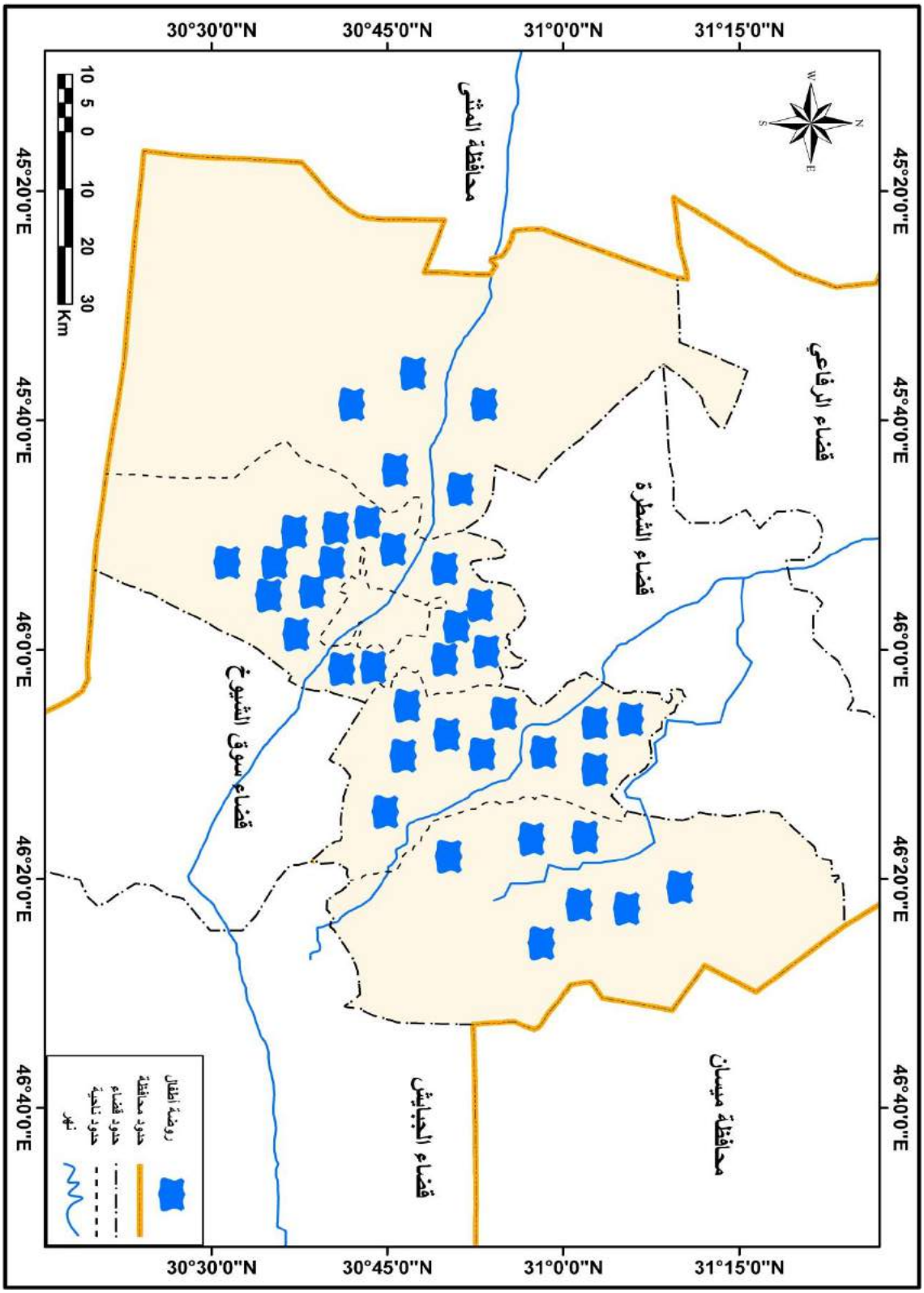
الشكل(44) الاحتياجات المستقبلية من رياض الأطفال في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (62).

بالنظر لخلو ريف قضاء الناصرية من أي روضة للأطفال في الوقت الحالي وما للرياض من أهمية في تنمية الفرد في طفولته فأنه يجب العمل من قبل الجهات المعنية على أنشاء رياض وفقاً للمعايير التخطيطية والحجم السكاني ووضع الخطط التي من شأنها ضمان العدالة في توزيعها مكانياً في الحاضر والمستقبل.

الخريطة (46) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من رياض الأطفال لريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (62).

2- الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الابتدائي

تشير تقديرات السكان في ريف قضاء الناصرية إلى ارتفاع عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية إلى حوالي (56479 تلميذاً) لسنة 2027، توزع هؤلاء التلاميذ على وحدات ريف نواحي القضاء بواقع (34850، 11432، 5979، 4218 تلميذاً) في كل من نواحي أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء على التوالي الجدول (63)، وعند تطبيق المعايير التخطيطية على هذا العدد من التلاميذ فأنه يتبين وفقاً للمعيار التخطيطي (300 – 360 تلميذ/ مدرسة) أن هناك فائضاً من المدارس في جميع نواحي ريف القضاء ماعدا ناحية أور التي ظهرت أنها ستكون بحاجة إلى (8) مدارس ابتدائية في سنة 2027، وفي حال تطبيق المعيار (25– 36 تلميذ/ شعبة) يظهر فائضاً أيضاً من الشعب في عموم الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة عدا ناحية أور التي أتضح أنها ستكون بحاجة إلى نحو (432 شعبة)، أما عند المقارنة بالمعيار (18–25 تلميذ/ معلم) فيتضح أن الوحدات الإدارية لريف القضاء جميعها سجلت فائضاً في هذا المعيار ماعدا ناحية أور التي ظهر أنها ستحتاج حوالي (35 معلماً) فقط في سنة 2027.

3- الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الثانوي

يتبين من خلال التقديرات لسنة 2027 أن عدد الطلاب في المرحلة الثانوية في ريف قضاء الناصرية سيصل إلى نحو (15753 طالب)، موزعين على نواحي ريف القضاء الأربعة وهي أور والبطحاء وسيد دخيل والإصلاح بواقع (10388، 1343، 2086، 1936 طالب) على الترتيب الجدول (64)، وعند مقارنة هذا العدد من الطلاب مع المعايير التخطيطية المحلية فأنه يتضح طبقاً للمعيار (480–510 طالب/مدرسة) وجود فائض من المدارس الثانوية في جميع وحدات ريف القضاء، أما عند تطبيق المعيار (29–30 طالب/ شعبة) فأنه يظهر حاجة ناحية أور إلى نحو (19 شعبة) فقط فيما سجلت الوحدات الأخرى فائضاً بهذا المعيار، أما بالنسبة للمعيار (18– 25 طالب/مدرس) فسجل ريف جميع نواحي القضاء فائضاً بهذا المعيار التخطيطي لسنة 2027.

يلحظ مما تقدم أن ريف قضاء الناصرية يتسم بوجود فائض من خدمات التعليم الابتدائية والثانوية وبشكل كبير مقارنة بأعداد التلاميذ والطلبة لسنة 2027 ماعدا ناحية أور التي سجلت حاجة قليلة جداً، ولكن هذا الفائض لا يعني توفر الخدمة بمستوى عالي من الكفاءة في مناطق تواجدها، كما أن المدارس تفتقر لعدالة التوزيع بين القرى الريفية فهناك الكثير من القرى المتجاورة لا توجد فيها أي مدرسة ابتدائية أو ثانوية مما يضطر أبنائها إلى قطع مسافات بعيدة لغرض الحصول على الخدمات التعليمية من القرى الأخرى التي قد توجد فيها أكثر من مدرسة، لذا يجب التخطيط الأمثل في توزيع المدارس وما يتعلق بها من خدمات تعليمية ومراعاة العدالة الاجتماعية في ذلك وضمان نصيب كل فرد من المجتمع على السواء.

الجدول (63) الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الابتدائي في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	أعداد التلاميذ	المدارس		الشعب		المعلمين	
		الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب
أور	34850	89	8	536	432	1359	35
البطحاء	4218	27	–	187	–	257	–
سيد دخيل	11432	56	–	349	–	576	–
الإصلاح	5979	43	–	271	–	372	–
المجموع	56479	215	8	1343	432	2564	35

المصدر: الباحث بالاعتماد على:– 1- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2017 .

2- معادلة النمو والمعايير التخطيطية لخدمات التعليم في المرحلة الابتدائية الجدول (47).

الجدول (64) الاحتياجات المستقبلية من خدمات التعليم الثانوي في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	أعداد الطلاب	المدارس		الشعب		المدرسين	
		الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب	الفعلي	المطلوب
أور	10388	41	–	327	19	712	–
البطحاء	1343	9	–	120	–	100	–
سيد دخيل	2086	12	–	144	–	115	–
الإصلاح	1936	10	–	78	–	107	–
المجموع	15753	72	–	669	19	1034	–

المصدر: الباحث بالاعتماد على:–1- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة 2017 .

2- معادلة النمو والمعايير التخطيطية لخدمات التعليم في المرحلة الثانوية الجدول (49).

ثالثاً: تقدير الاحتياجات المستقبلية لتنمية الخدمات الصحية

تشكل الخدمات الصحية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، إذ لا يمكن التخطيط لأي عملية تنموية حاضراً ومستقبلاً دون أن تكون الصحة أحدى مرتكزاتها وأهدافها الرئيسَةِ، لأنها تهدف إلى المحافظة على صحة السكان من الأمراض والأوبئة من خلال ما تقدمه من خدمات وعمليات علاجية مختلفة بواسطة الكوادر الطبية المتواجدة داخل المؤسسات الصحية بكافة أصنافها، وقد أتسم الواقع الصحي في ريف قضاء الناصرية بالتدني والعجز الكبير سواء في المؤسسات أو الكوادر أو مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان، ولغرض تنمية هذه الخدمات في الوقت الحاضر والمستقبل على السواء فأنه يبغي توفيرها وتنميتها نوعاً وكماً وبما يتناسب وعدد سكان كل وحده إدارية، وبناءً على الحجم السكاني لسنة 2027 فأنه سيتم دراسة الاحتياجات المستقبلية للخدمات الصحية في ريف قضاء الناصرية طبقاً للمعايير التخطيطية العراقية راجع الجدول (51) وكما يأتي:

1- المستشفيات

تبين من خلال دراستنا في الفصل الرابع لواقع الخدمات الصحية في ريف قضاء الناصرية أنه يخلو تماماً من وجود أي مستشفى في سنة 2017، وسيحتاج ريف القضاء في ضوء الحجم السكاني لسنة 2027 ووفقاً للمعيار التخطيطي العراقي (50 الف نسمة/ مستشفى) إلى (5 مستشفيات) منها (2) في ناحية أور ومستشفى واحد في كل من البطحاء والإصلاح وسيد دخيل الجدول (65) والخريطة (47).

2- المراكز الصحية:

أتضح أيضا من دراستنا لواقع الخدمات الصحية في ريف القضاء أنه سجل فائضاً في عدد المراكز الصحية في عموم ريف القضاء ولجميع الوحدات الإدارية وفقاً للمعيار (10 الأف نسمة/ مركز صحي)، كذلك الحال بالنسبة للحجم السكاني لسنة 2027 فقد سجل ريف جميع نواحي القضاء فائضاً في المراكز الصحية تبعاً للمعيار المذكور والتي بلغت (11، 7، 5، 3 مركز صحي) في كل من ناحية (أور، الإصلاح، سيد دخيل، البطحاء) على التوالي.

3- الأسرة الاستشفائية

بالنسبة للأسرة الاستشفائية التي ينبغي توفيرها في مستشفيات ومراكز ريف القضاء فتقدر الحاجة لها لسنة 2027 مقارنة بالمعيار (500 نسمة/ سرير) بحوالي (395 سريراً) تتباين في توزيعها من وحده إدارية إلى خرى وفقاً للحجم السكاني وبواقع (173، 104، 68، 50 سريراً) لكل من نواحي أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء على التوالي.

الجدول (65) الاحتياجات المستقبلية من الخدمات الصحية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	عدد المستشفيات		عدد المراكز الصحية		عدد الأسرة		عدد الأطباء		عدد أطباء الأسنان		عدد الصيادلة		عدد ذوي المهن الصحية		عدد ذوي المهن التمريضية	
		الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة	الفعلي	الحاجة
أور	86739	0	2	11	-	0	173	1	86	2	7	2	2	34	139	79	268
البطحاء	24929	0	1	3	-	0	50	0	25	0	3	0	1	4	46	4	96
سيد دخيل	52176	0	1	5	-	0	104	0	52	0	5	0	3	13	91	22	187
الإصلاح	34127	0	1	7	-	0	68	0	34	0	4	0	2	5	63	30	106
المجموع	197971	0	5	26	0	0	395	1	197	2	19	2	8	56	339	135	657

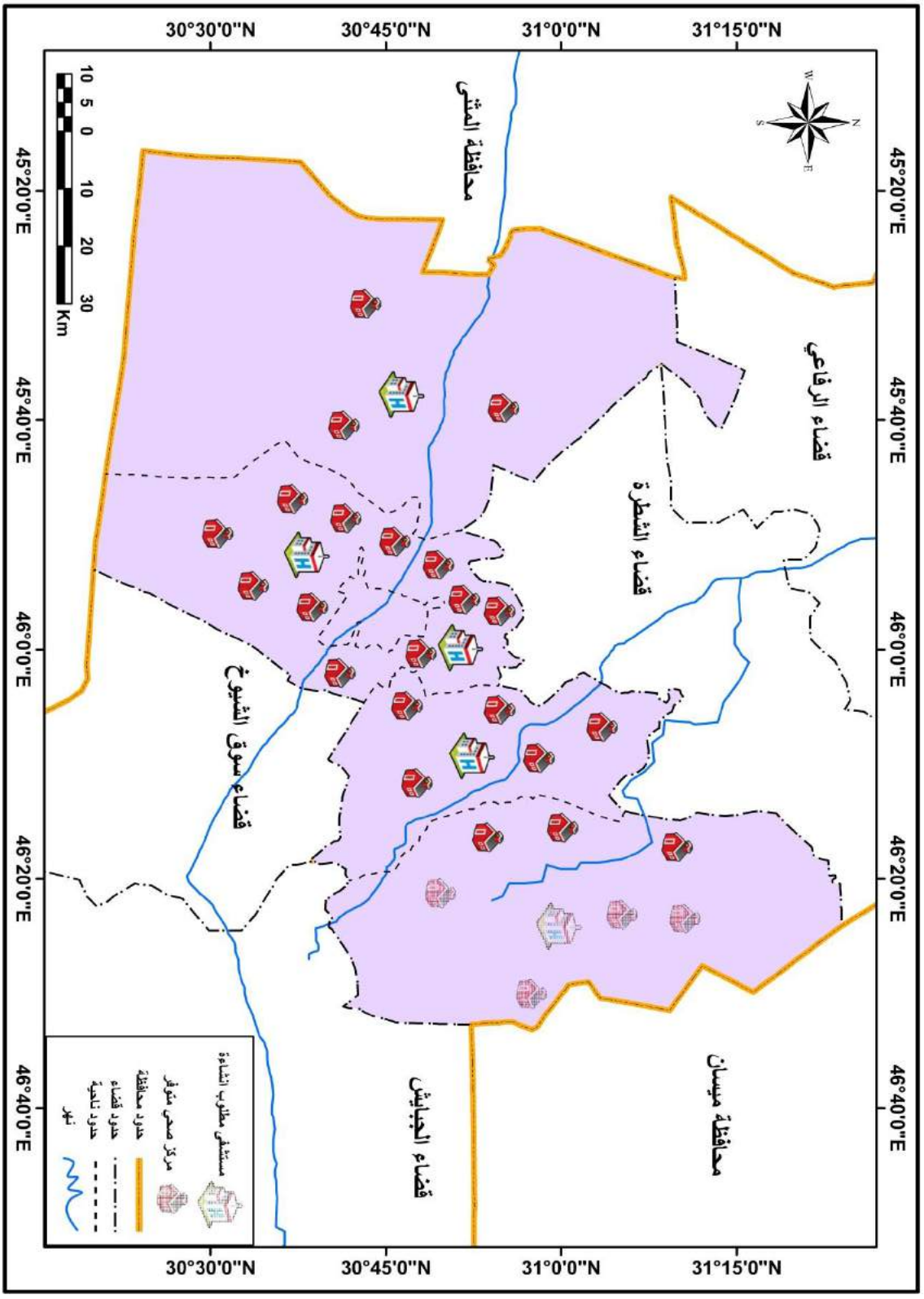
المصدر: الباحث بالاعتماد على:-

1- تقديرات حجم السكان لسنة 2027 والمعايير التخطيطية العراقية للخدمات الصحية.

2- جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2017.

3- جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة القوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2017.

الخريطة (47) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من المؤسسات الصحية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (65).

4- الأطباء

تقدر حاجة ريف قضاء الناصرية من الأطباء لسنة 2027 عند مقارنة حجم السكان بالمعيار (1000 نسمة/ طبيب) بحوالي (197 طبيباً) منهم (86 طبيباً) في ناحية أور، و(52، 34، 25 طبيباً) لنواحي كل من سيد دخيل والإصلاح والبطحاء تواليا الجدول (65) والخريطة (48).

5- أطباء الأسنان

ستصل حاجة ريف القضاء من أطباء الأسنان بناءً على المعيار (10 الأف نسمة/ طبيب أسنان) ووفقاً لحجم السكان في سنة 2027 إلى نحو (19 طبيباً)، موزعين على الوحدات الإدارية بواقع (7، 3، 5، 4 طبيباً) لكل من نواحي أور والبطحاء وسيد دخيل والإصلاح على الترتيب.

6- الصيادلة

قُدرت حاجة منطقة الدراسة من الصيادلة لسنة 2027 وبالمقارنة مع المعيار التخطيطي المحلي (20 الف نسمة/ صيدلاني) بنحو (8 صيادلة)، توزعوا على الوحدات الإدارية بحسب حجم السكان بواقع (3، 2، 2، 1 صيادلة) في كل من ناحية سيد دخيل وأور والإصلاح والبطحاء على التوالي.

7- ذوي المهن الصحية

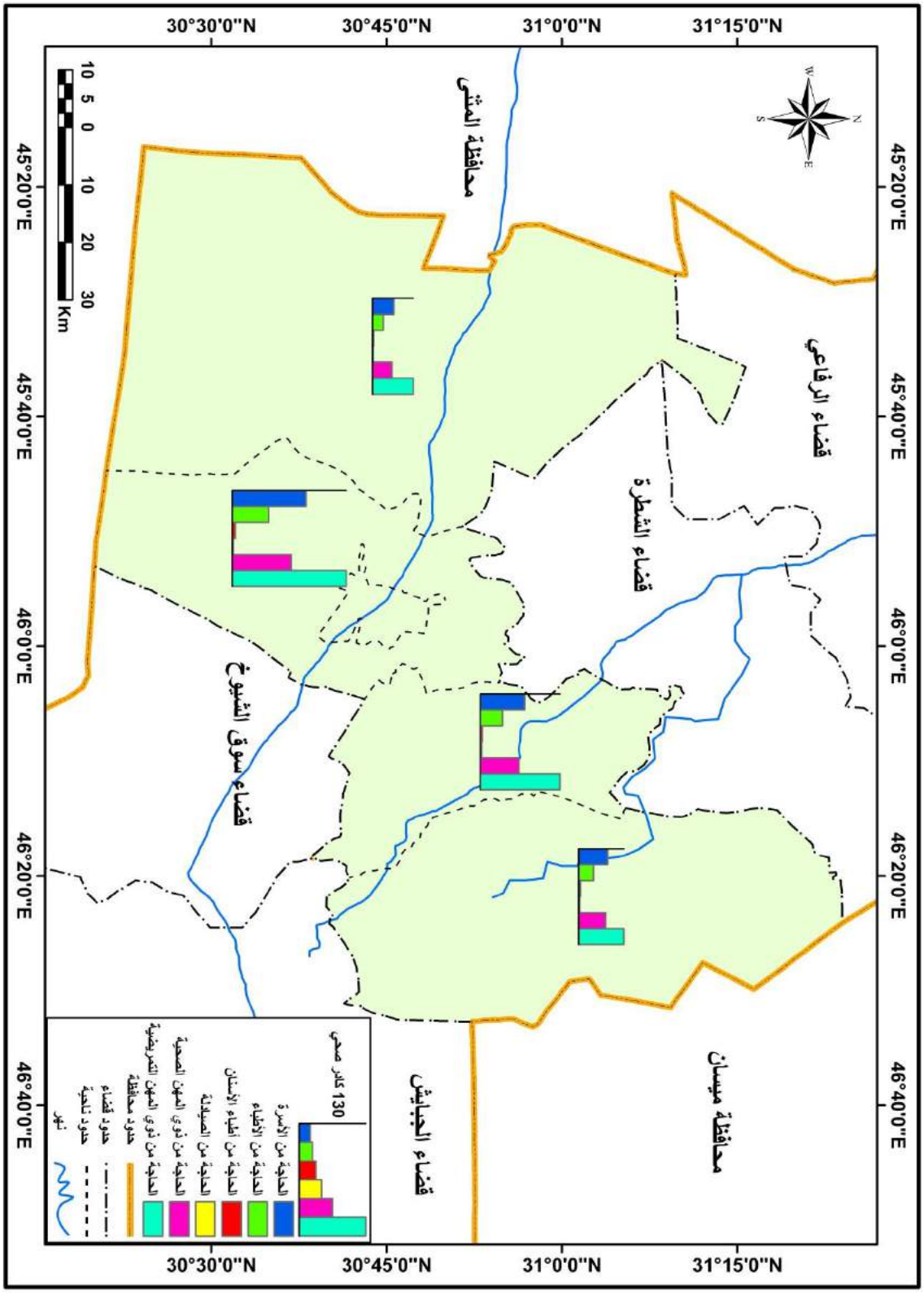
ستبلغ الحاجة المستقبلية لسنة 2027 من ذوي المهن الصحية في ريف القضاء نحو (339 مهنياً صحياً) تبعاً للمعيار (400–500 نسمة/ مهني صحي)، موزعين على الوحدات الإدارية الأربعة وهي نواحي أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء بواقع (139، 91، 63، 46 مهنياً صحياً) على التوالي.

8- ذوي المهن التمريضية

يتضح من خلال مقارنة عدد السكان في سنة 2027 مع المعيار (250 نسمة/ مهني تمريضي) أن ريف قضاء الناصرية بحاجة إلى حوالي (657 ممرضاً)، موزعين بواقع (268، 187، 106، 96 ممرضاً) في كل من ناحية أور وناحية سيد دخيل وناحيتي الإصلاح والبطحاء على التوالي.

يتبين مما تقدم أن الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة تتباين في حاجتها من الخدمات الصحية لسنة 2027 نتيجة لتباين حجم السكان فيما بينها، ويلحظ أن الحاجة من هذه الخدمات سجلت أرقاماً كبيرة لذا يجب رسم سياسة تنموية مخططة من قبل الجهات المعنية من شأنها العمل على توفير هذه الخدمات وبما يتلائم وحجم سكان كل ناحية، وذلك لما لتوفير الخدمات الصحية من أثر بالغ في تمتع السكان بمستوى صحي جيد يسهم في زيادة إنتاجيتهم بمختلف المجالات ومساهمتهم في تنمية المجتمع بشكل عام.

الخريطة (48) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من الكوادر الصحية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (65).

رابعاً: التقديرات المستقبلية لمستوى الدخل

يشكل الدخل محوراً جوهرياً في التخطيط لعملية التنمية بكافة أشكالها فلا يمكن الحديث عن أي عملية تنموية للسكان دون ضمان توفير الدخل المناسب لهم لما له من أثر هام في تنميتهم وتوفير مستوى صحي وتعليمي جيد لهم، وبهذا فهو يعد عنصراً هاماً في عملية التخطيط للتنمية المستقبلية، إذ أن تقدير مستوى الدخل المستقبلي لسنة الهدف في ريف قضاء الناصرية له دور في وضع الخطط والبرامج التي من شأنها توفير هذا الدخل سواء من حيث توفير فرص العمل للعاطلين أو تخصيص رواتب من شبكة الحماية الاجتماعية لهم لغرض إعالتهم وتنميتهم وتمتعهم بمستوى معيشي لائق، لاسيما وأن الدراسة الميدانية بينت للباحث أن أغلب سكان منطقة الدراسة يتسم دخلهم بالتدني وقلته مما يدل على تدني مستواهم المعاشي.

تشير التقديرات المستقبلية لمستوى الدخل في ريف القضاء لسنة 2027 وفقاً للحجم السكاني وبحسب الحدود الدنيا لمستوى الدخل فوق خط الفقر والتي حددها البنك الدولي بـ(8 دولار يومياً) للفرد بنحو (1583768 دولار يومياً) لعموم سكان منطقة الدراسة، توزع هذا الدخل على ريف الوحدات الإدارية وهي أور وسيد دخيل والإصلاح والبطحاء بواقع (693912، 417408، 273016، 199432) على التوالي الجدول (66) والشكل (45) والخريطة (49).

خامساً: تقدير الاحتياجات المستقبلية من السكن

يعد توفير السكن المناسب لكل أسرة أحد أهم الأهداف السامية لعملية التنمية الريفية، إذ أن تمتع المواطنين بمسكن مطابق لشروط السكن الصحية والخدمية له أثر بالغ في تطلع الأفراد لجوانب التنمية المختلفة وزيادة إنتاجيتهم ومشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمجتمع، لذا يجب أعداد الدراسات والخطط التنموية التي تأخذ على عاتقها تنمية المساكن الريفية كماً ونوعاً في الحاضر والمستقبل وتوفيرها لكل أسرة، لما لذلك من أثر حيوي في أتساع الرقعة الريفية وعدم هجرة السكان للمدن وبالتالي أثر ذلك في تطور الريف وعملية التنمية الريفية فيه بشكل شامل.

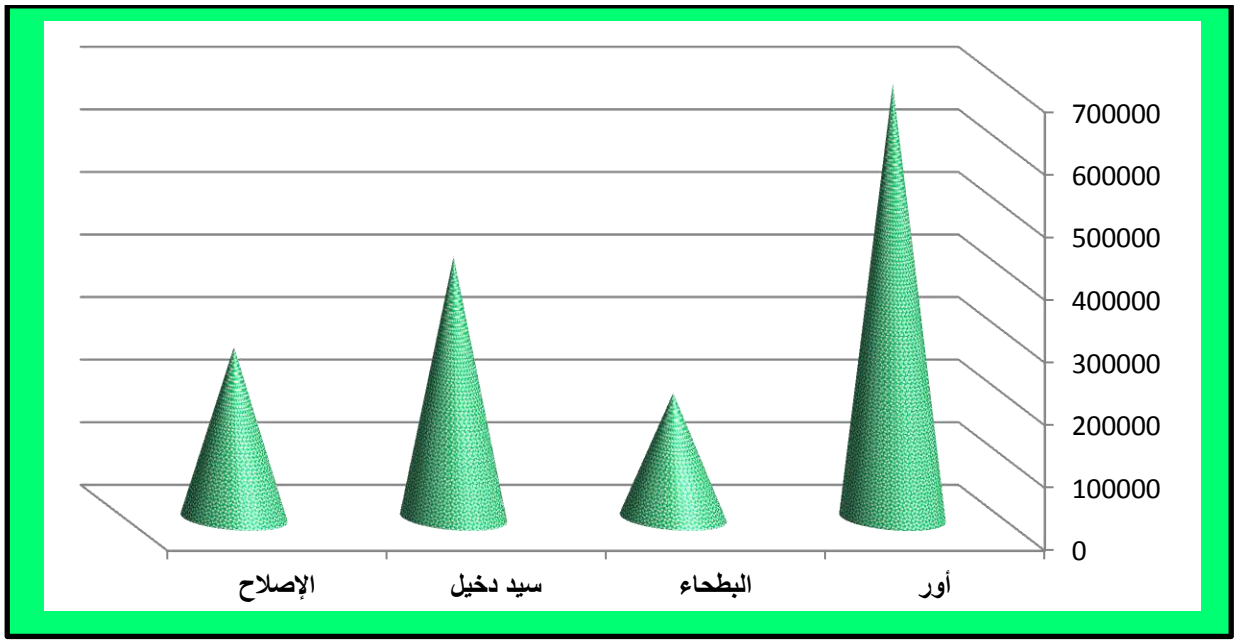
قُدرت الحاجة الفعلية من الوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية لسنة 2027 ووفقاً للحجم السكاني بنحو (14458) وحدة سكنية، توزعت مكانياً على الوحدات الإدارية وهي ناحية (أور، وسيد دخيل، والإصلاح، والبطحاء) بواقع (6128، 4572، 1962، 1796) وحدة سكنية وعلى التوالي الجدول (67) والشكل (46) والخريطة (50).

الجدول (66) التقديرات المستقبلية للدخل اليومي المفترض (بالدولار) لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	الدخل (دولار يومياً)(*)
أور	86739	693912
البطحاء	24929	199432
سيد دخيل	52176	417408
الإصلاح	34127	273016
المجموع	197971	1583768

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقديرات حجم السكان لسنة 2027.

الشكل (45) التقديرات المستقبلية للدخل اليومي المفترض (بالدولار) لسكان ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

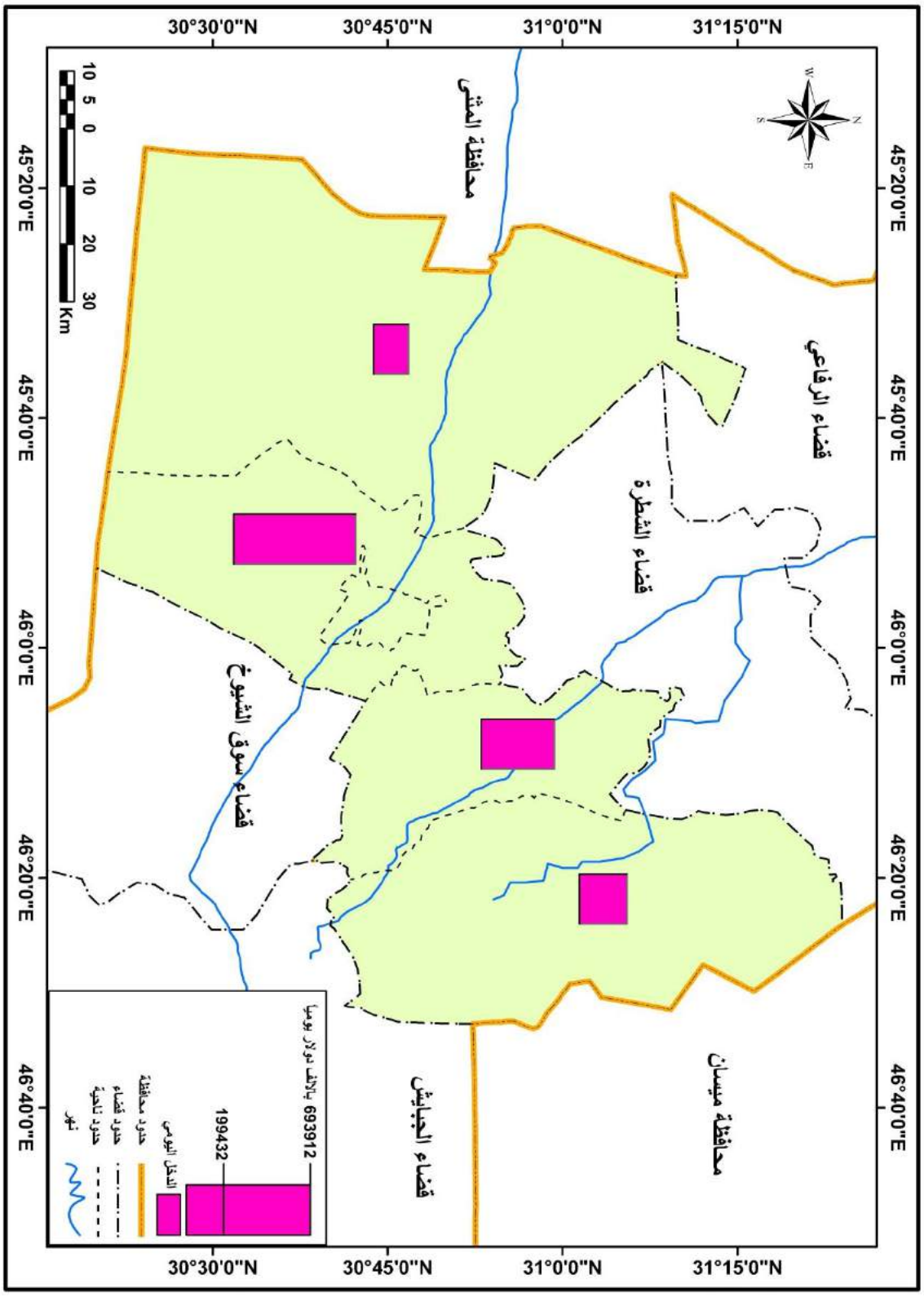


المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (66).

(*) الدخل = عدد السكان لسنة 2027 × (8 دولار يومياً)، لكي يتخطى خط الفقر المدقع وفقاً لمعيار البنك الدولي.

المصدر: عبد الله عطوي، السكان والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص167.

الخريطة (49) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من الدخل اليومي في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (66).

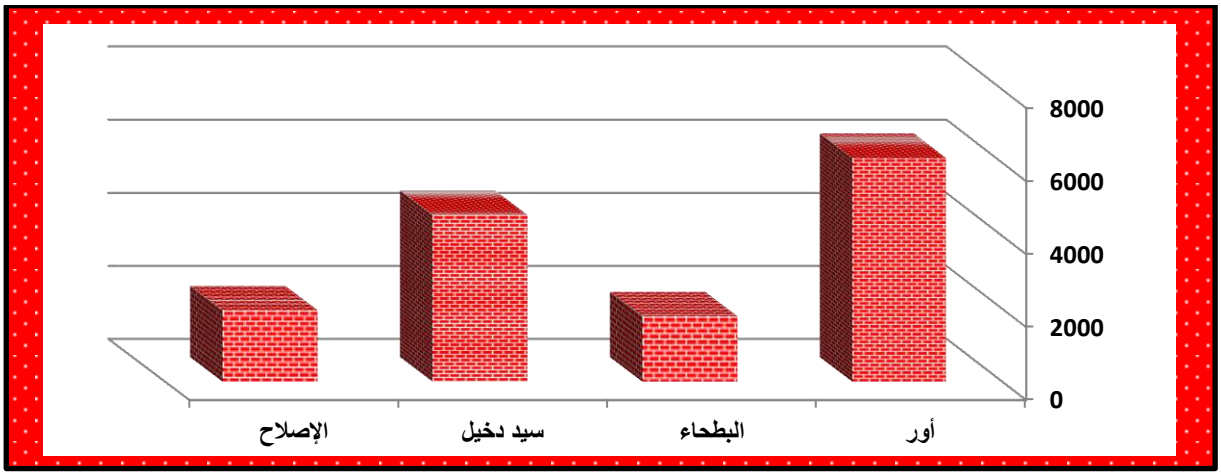
الجدول (67) التقديرات المستقبلية للوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	عدد الوحدات السكنية الفعلية لسنة 2017	الحاجة المطلوبة من الوحدات السكنية لسنة 2027(*)	الحاجة الفعلية من الوحدات السكنية لسنة 2027(**)
أور	86739	8329	14457	6128
البطحاء	24929	2359	4155	1796
سيد دخيل	52176	4124	8696	4572
الإصلاح	34127	3726	5688	1962
المجموع	197971	18538	32996	14458

المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- تقديرات السكان لسنة 2027 والمعيار التخطيطي للسكن.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

الشكل (46) الحاجة الفعلية من الوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



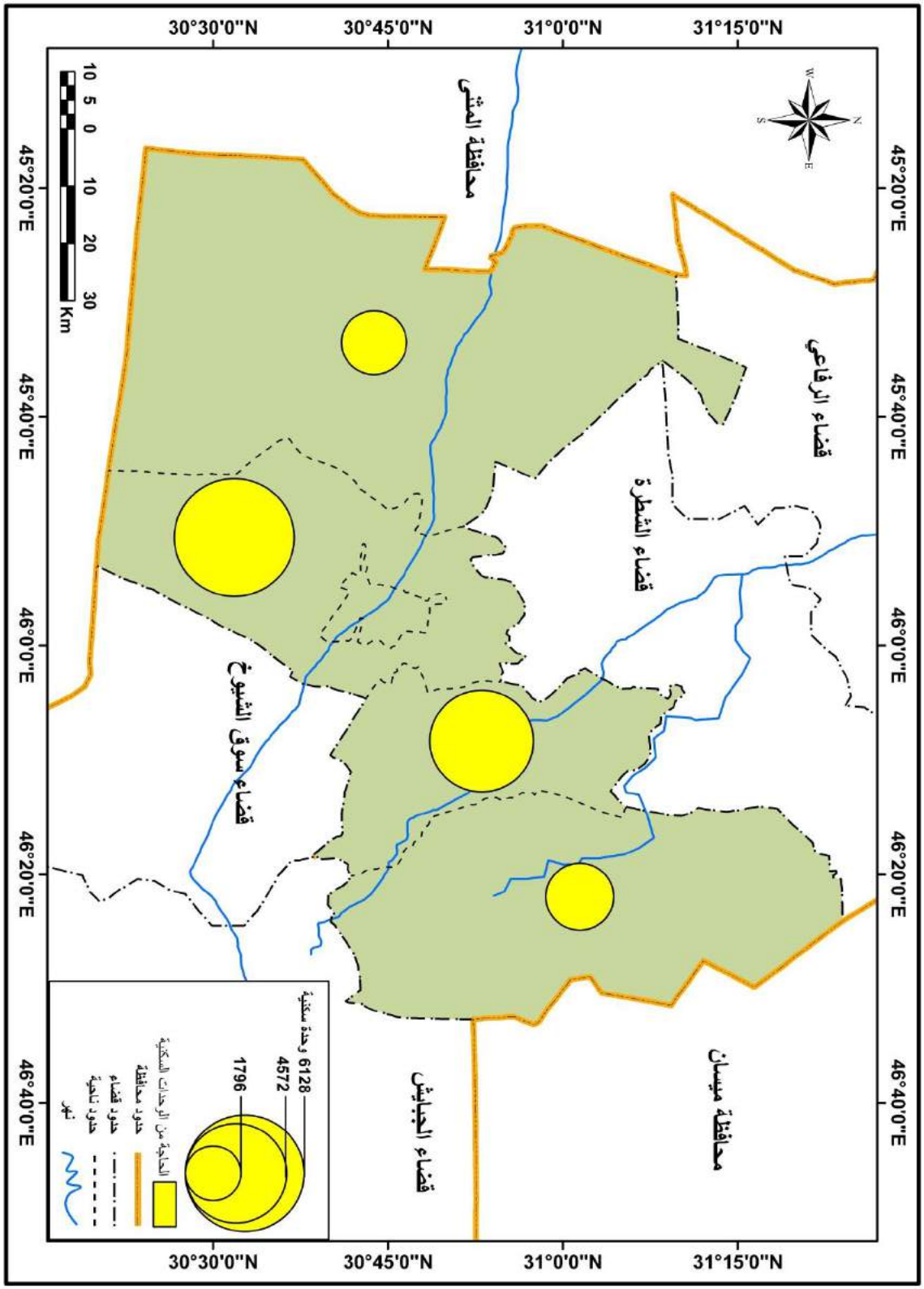
المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (67).

يلحظ مما سبق أن العجز في المساكن سيكون كبيراً جداً لسنة 2027 في منطقة الدراسة مما يتطلب وضع رؤية استراتيجية لتنمية الوحدات السكنية كماً ونوعاً، وذلك من خلال بناء المجمعات السكنية وفتح باب الاستثمار أمام الشركات العالمية المعروفة بهذا المجال بهدف القضاء على العجز السكني الذي يعاني منه المجتمع، مما سيكون له دور فاعلٌ في دعم التنمية الريفية بكافة مجالاتها.

(*) قام الباحث بتقدير الحاجة المستقبلية من الوحدات السكنية من خلال:- عدد السكان في سنة 2027 ÷ 6 .

(**) الحاجة الفعلية = عدد الوحدات السكنية المطلوبة في سنة 2027 – الوحدات السكنية في سنة 2017.

الخريطة (50) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من الوحدات السكنية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (67).

المبحث الثاني

الاحتياجات المستقبلية من خدمات البنى الارتكازية في ريف قضاء الناصرية

تشكل خدمات البنى الارتكازية القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها عملية التنمية الريفية الشاملة، لأن توفر هذه الخدمات المتمثلة بالكهرباء ومياه الشرب وطرق النقل يهيئ الظروف المناسبة لتخطيط التنمية بصورة متطورة، لذا تعد الدراسة المستقبلية لهذه الخدمات الحيوية في ريف قضاء الناصرية حتى سنة 2027 على جانب كبير من الأهمية في رسم وتخطيط عملية التنمية الريفية بصورة عامة.

أولاً: تقدير الاحتياجات المستقبلية من خدمات الكهرباء

تمثل خدمات الطاقة الكهربائية أحد الأسس التي ترتكز عليها عملية التنمية الشاملة ومنها الريفية، إذ لا يمكن التخطيط لأي عملية تنموية لأي مجتمع مالم يتم العمل على توفير خدمات الكهرباء بشكل عادل وكافي لجميع السكان، لأنها أصبحت في الوقت الحاضر المحرك الرئيسي لجميع مجالات التنمية لاسيما الاقتصادية منها، لذا يتطلب العمل على توفير هذه الخدمة الحيوية بأحدث الطرق والتقنيات وبشكل مستمر لضمان نجاح خطط التنمية الريفية لمنطقة الدراسة، فضلاً عن التخطيط لتقدير الحاجة المستقبلية منها والتي حددتها الدراسة حتى سنة 2027.

قدُرت الحاجة المستقبلية لريف قضاء الناصرية من خدمات الطاقة الكهربائية بلغت بحسب الحجم السكاني لسنة 2027 ووفقاً للمعيار المحلي المحدد بـ(422 واط/فرد/ يوم)[1]. حوالي (83543762 واط/فرد/ يوم) توزعت هذه الكمية من الكهرباء على نواحي منطقة الدراسة بواقع (36603858، 22018272، 14401594، 10520038 واط/ فرد/ يوم) لكل من نواحي أور، وسيد دخيل، والإصلاح، والبطحاء تواليا لاحظ الجدول (68) والشكل (47) والخريطة (51).

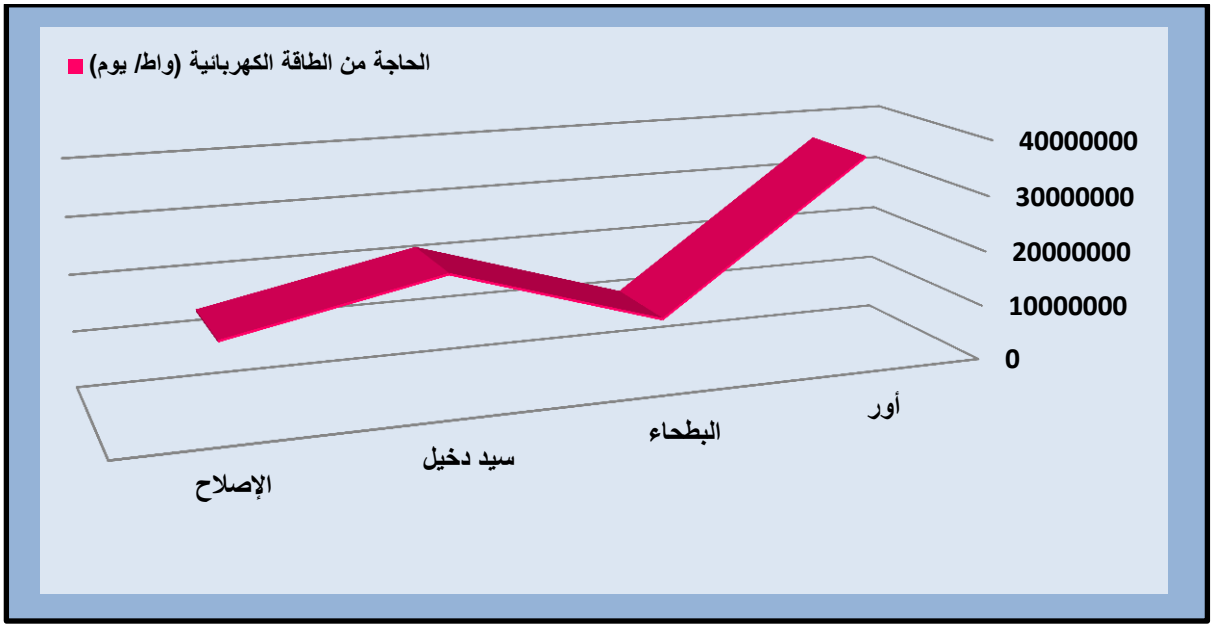
(1) جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء الجنوب، دائرة توزيع كهرباء محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة، 2018 .

الجدول (68) التقديرات المستقبلية من خدمات الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	الحاجة من الطاقة الكهربائية (واط/ يوم)(*)
أور	86739	36603858
البطحاء	24929	10520038
سيد دخيل	52176	22018272
الإصلاح	34127	14401594
المجموع	197971	83543762

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقديرات السكان لسنة 2027 والمعيار التخطيطي لخدمات الكهرباء.

الشكل (47) التقديرات المستقبلية من خدمات الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

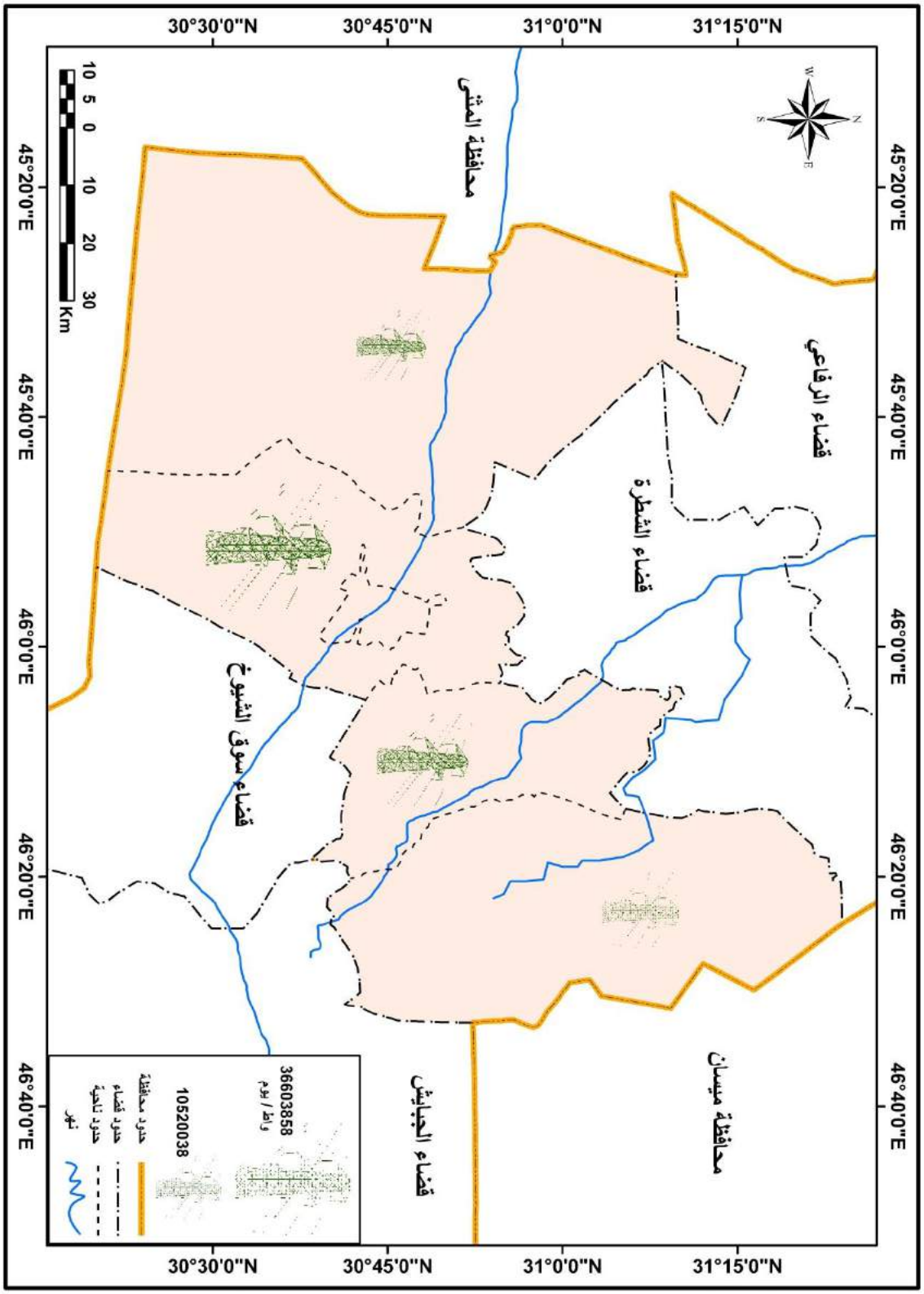


المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (68).

(*) قام الباحث بتقدير الحاجة المستقبلية من خدمات الكهرباء من خلال المعيار الآتي:-

عدد السكان في سنة 2027 × 422 واط/فرد/ يوم.

الخريطة (51) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من خدمات الطاقة الكهربائية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول ((68).

ثانياً: تقدير الاحتياجات المستقبلية من خدمات الماء الصالح للشرب

يعد توفير الماء الصالح للشرب من أهم أولويات التنمية الريفية وأكثرها حيوية لما له من أثر بارز في الحفاظ على صحة السكان واستقرارهم والحد من الهجرة من الريف نحو المراكز الحضرية، لذا يجب على الجهات المعنية بذل كل الجهود التي من شأنها أيصال مياه الشرب المطابقة للشروط الصحية لكافة القرى في ريف قضاء الناصرية، فضلاً عن التخطيط الأمثل لتحديد الحاجة المستقبلية من المياه النقية لغرض أتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيرها ولجميع السكان.

تُقدر الحاجة من كمية الماء الصالح للشرب لسكان ريف القضاء في سنة 2027 بحسب المعيار (0.35 م^3/ فرد/ يوم)[1]. بنحو (69290 م^3/ يوم) منها (30359، 18262 م^3/ يوم) في ناحيتي أور وسيد دخيل تواليا، فيما بلغت الكمية المطلوبة في ناحيتي الإصلاح والبطحاء نحو (11944، 8725 م^3/ يوم) على التوالي ينظر الجدول (69) والشكل (48) والخريطة (52).

ثالثاً: تقدير الاحتياجات المستقبلية من طرق النقل

تمثل طرق النقل أحد أهم العناصر المؤثرة في تخطيط التنمية الريفية، فهي بمثابة الشرايين التي ترتبط بها كل المشاريع التي تتعلق بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، فلا يمكن التخطيط لها في ريف قضاء الناصرية دون التخطيط لأنشاء طرق نقل بمواصفات مناسبة تسهم في تسهيل عملية التنمية لا سيما الاقتصادية التي تضم تسويق الإنتاج الزراعي والصناعة والسياحة، لذا يلزم وضع الخطط والاستراتيجيات التي تعمل على تنمية مساحات طرق النقل كماً ونوعاً في الحاضر والمستقبل ووفقاً للحجم السكاني.

قُدرت الحاجة المستقبلية لسنة 2027 من طرق النقل لريف قضاء الناصرية بالاعتماد على الحجم السكاني والمعيار (25 م^2/ فرد) بحوالي (4304275 م^2)، توزعت هذه المساحة بنحو (1949475، 539225، 1136400، 679175 م^2) على كل من نواحي أور، البطحاء، سيد دخيل، الإصلاح وعلى التوالي الجدول (70) والشكل (49).

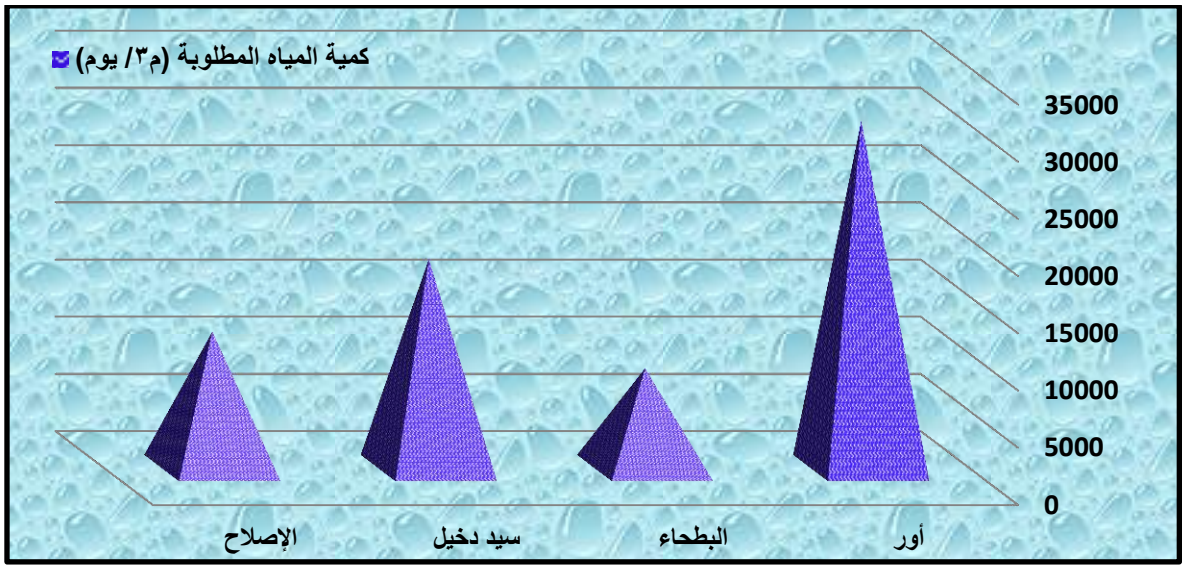
(1) جمهورية العراق، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة، مديرية ماء محافظة ذي قار، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2018 .

الجدول (69) التقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	كمية المياه المطلوبة (م^3/ يوم)*
أور	86739	30359
البطحاء	24929	8725
سيد دخيل	52176	18262
الإصلاح	34127	11944
المجموع	197971	69290

المصدر: الباحث بالاعتماد على تقديرات السكان لسنة 2027 والمعيار التخطيطي لخدمات مياه الشرب.

الشكل (48) التقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

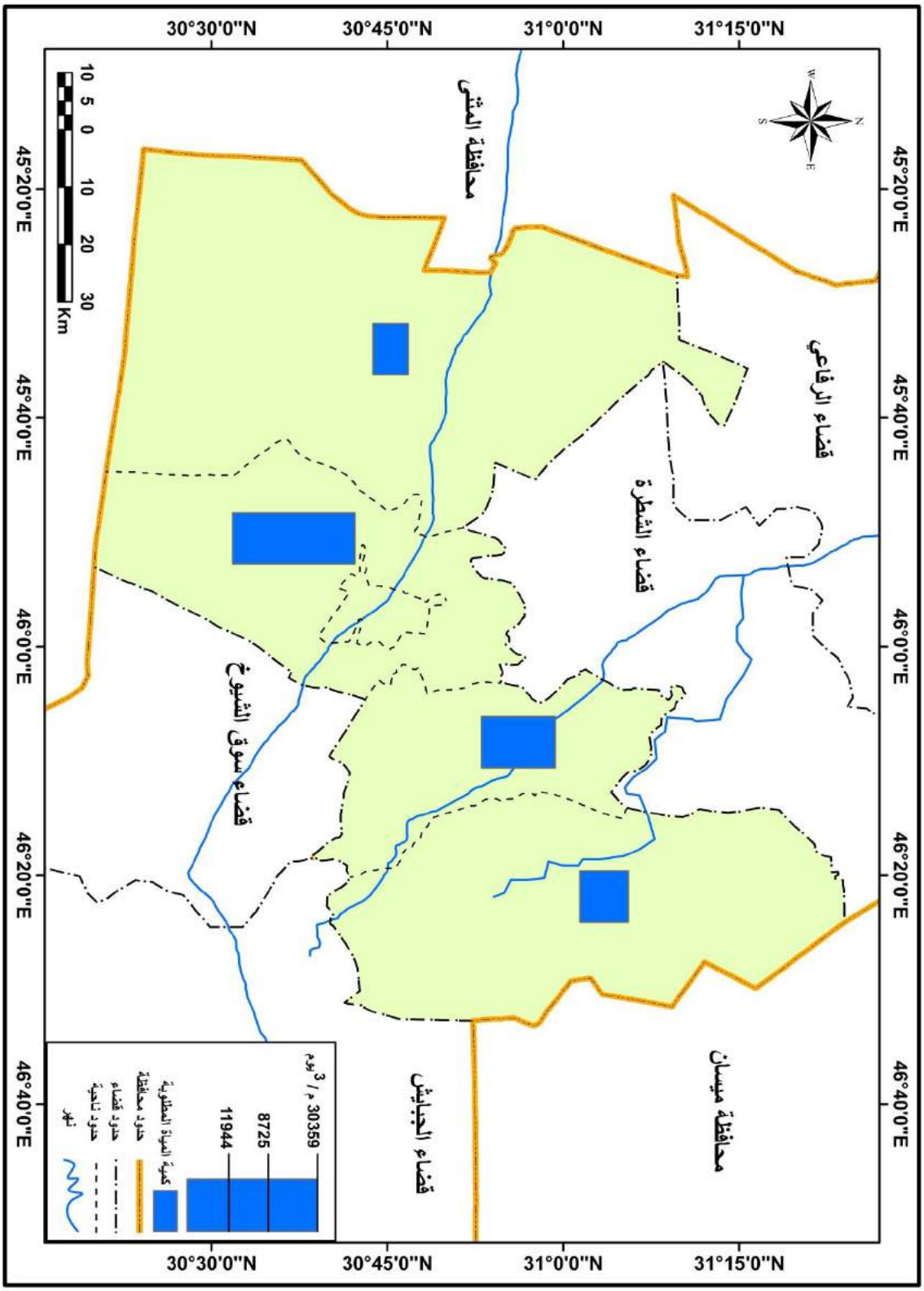


المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (69).

(*) قدر الباحث الحاجة المستقبلية من كمية المياه المطلوبة من خلال المعيار الآتي:-

عدد السكان لسنة 2027 × 0.35 م^3 / فرد/ يوم.

الخريطة (52) التوزيع الجغرافي للتقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (69).

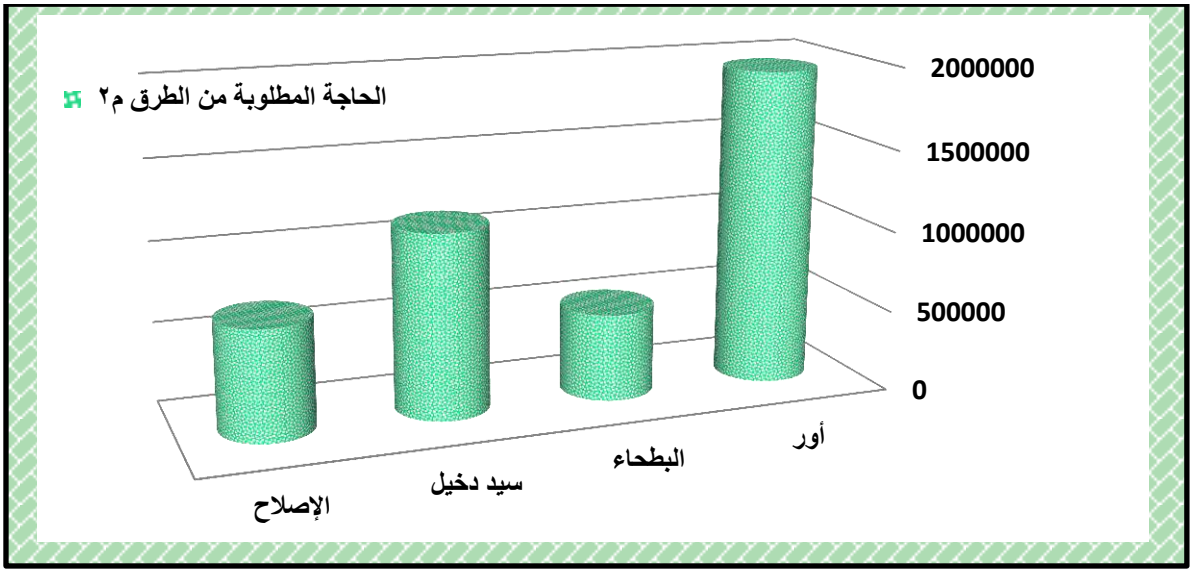
الجدول (70) التقديرات المستقبلية لمساحات طرق النقل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

الوحدات الإدارية	عدد السكان	مساحة الطرق الفعلية م^2 لسنة 2017	الحاجة المطلوبة من الطرق م^2(*) لسنة 2027
أور	86739	219000	1949475
البطحاء	24929	84000	539225
سيد دخيل	52176	168000	1136400
الإصلاح	34127	174000	679175
المجموع	197971	645000	4304275

المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- تقديرات السكان لسنة 2027 والمعيار التخطيطي لخدمات طرق النقل.

2- جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية الطرق والجسور في محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

الشكل (49) التقديرات المستقبلية لمساحات طرق النقل في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (70).

(*) استخرج الباحث الحاجة المستقبلية من مساحات الطرق المطلوبة من خلال المعيار الآتي:-

عدد السكان لسنة 2027 × 25 م^2 / فرد.

المبحث الثالث

القرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية

بعد الدراسة الشاملة للريف في قضاء الناصرية في الفصول السابقة وفي ضوء ما سبق تأتي مرحلة ترشيح القرى الريفية للتطوير بهدف تقليل الفارق بينها وبين المناطق الحضرية مع ضمان استمرار الأنشطة الزراعية فيها، وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات بكافة أشكالها في القرى الريفية وضمان وصولها للمواطن بشكل اقتصادي، وكذلك توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي للسكان ومن ثم الحد من هجرتهم نحو المدينة.

وقد ضم ريف قضاء الناصرية (285 قرية) موزعة على نواحي القضاء بواقع (81 قرية) في ناحية أور لتحتل بذلك المرتبة الأولى من حيث عدد القرى الريفية، تلتها كل من نواحي (سيد دخيل، الإصلاح، البطحاء) بواقع (72، 71، 61 قرية) على التوالي ينظر الجدول (71) والشكل (50) والخريطة (53).

وفي سبيل تشخيص القرى المرشحة للتطوير يجب الوقوف على مزايا تلك القرى وخصائصها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية من اجل اختيار القرى المناسبة[1]. لذا تم الاعتماد على عدة معايير تخطيطية لغرض تشخيص القرى المرشحة للتطوير وتم إعطاء كل معيار وزن خاص به ونقاط حدُد في ضوئها القرى المرشحة للتنمية والتطوير في ريف قضاء الناصرية، وهذه المعايير المعتمدة هي:-

1- معيار الحجم السكاني:

لاشك أن حجم السكان يمثل أهم المعايير التي تسهم في اختيار القرى المرشحة للتطوير والتنمية، وذلك لأن الحجم السكاني المرتفع له دور في جذب مختلف الخدمات وتقديمها للسكان بتكاليف منخفضة فضلاً عن سهولة تخطيطها على العكس مما لوكان الحجم السكاني منخفضاً، وقد حُدت نقاط هذا المعيار ووزنه النسبي كالآتي:

أ- القرية التي عدد سكانها أقل من 500 نسمة ← 5 نقاط.

ب- القرية التي عدد سكانها من 500- 1000 نسمة ← 10 نقاط.

ج- القرية التي عدد سكانها من 1000- 1500 نسمة ← 15 نقاط.

د- القرية التي عدد سكانها أكثر من 1500 نسمة ← 25 نقاط.

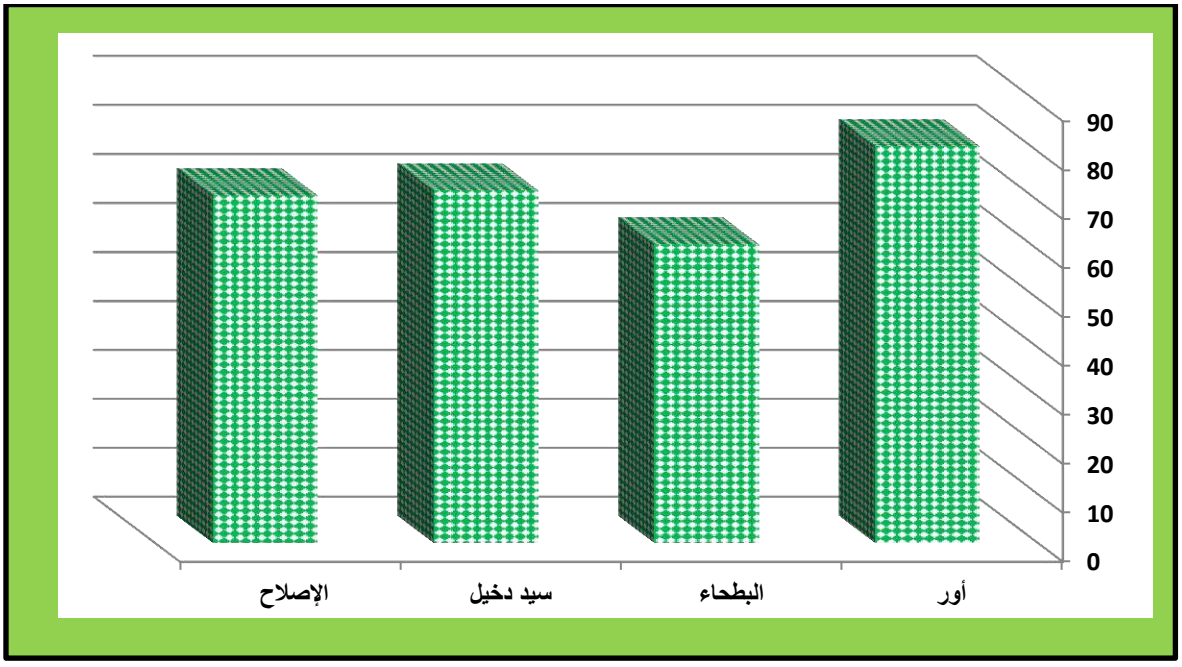
(1) للمزيد ينظر: حسين عليوي ناصر الزيادي، التخطيط للتنمية الريفية في محافظة ذي قار، دراسة مقدمة إلى وزارة التخطيط، مديرية تخطيط محافظة ذي قار، 2015، ص81.

الجدول (71) أعداد القرى الريفية في قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

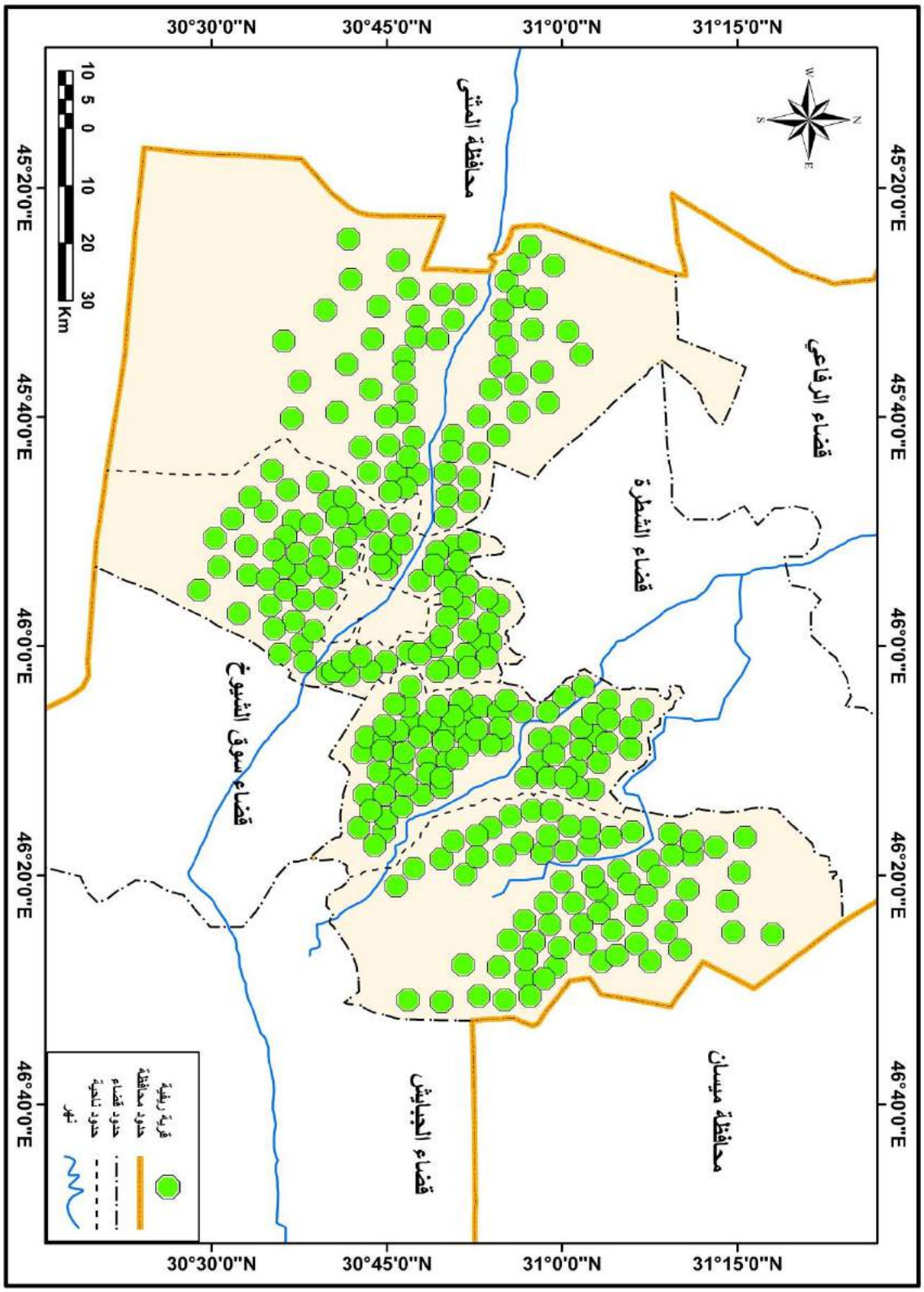
الوحدات الإدارية	عدد القرى	%
أور	81	28.4
البطحاء	61	21.4
سيد دخيل	72	25.3
الإصلاح	71	24.9
المجموع	285	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة إحصاء ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

الشكل (50) أعداد القرى الريفية في قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017



المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (71).



الخريطة (53) التوزيع الجغرافي للقرى الريفية في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (71).

2- معيار الخدمات التعليمية:

أ- القرية التي تتوفر فيها مدرسة ابتدائية ← 3 نقاط.

ب- القرية التي تتوفر فيها مدرسة متوسطة ← 6 نقاط.

ج- القرية التي تتوفر فيها مدرسة ثانوية ← 9 نقاط.

د- القرية التي لا تتوفر فيها أي مدرسة ← صفر.

3- معيار الخدمات الصحية:

أ- القرية التي يتوفر فيها بيت صحي ← 3 نقاط.

ب- القرية التي يتوفر فيها مركز صحي ← 6 نقاط.

ج- القرية التي لا يتوفر فيها بيت صحي أو مركز صحي ← صفر.

4- معيار خدمات الكهرباء:

أ- القرية المجهزة بالطاقة الكهربائية بشكل تام ← 6 نقاط.

ب- القرية المجهزة بالطاقة الكهربائية جزئياً ← 3 نقاط.

ج- القرية غير المجهزة بالطاقة الكهربائية نهائياً ← صفر.

5- معيار خدمات الماء الصالح للشرب:

أ- القرية التي يتوفر فيها مجمع مائي ← 6 نقاط.

ب- القرية التي لا يتوفر فيها مجمع مائي وتحصل على الماء الصالح للشرب من القرى الأخرى ← 3 نقاط.

أ- القرية التي لا تصل إليها خدمات الماء الصالح للشرب ← صفر.

6- معيار خدمات طرق النقل:

أ- القرية التي يصل إليها طريق معبد ← 6 نقاط.

ب- القرية التي يصل إليها طريق مكسو بالسبيس ← 3 نقاط.

ج- القرية التي يصل إليها طريق ترابي ← نقطة واحدة.

7- معيار خدمات الصرف الصحي:

أ- القرية التي تتوفر فيها شبكة الصرف الصحي ← 6 نقاط.

ب- القرية التي لا تتوفر فيها شبكة الصرف الصحي ← صفر.

8- معيار النشاط الزراعي:

أ- القرية التي يوجد فيها نشاط زراعي ← 10 نقاط.

ب- القرية التي لا يوجد فيها نشاط زراعي ← صفر.

وفي ضوء المعايير السابقة وأوزانها النسبية سيتم ترشيح قرى ريف قضاء الناصرية للتطوير بناءً على النقاط التي تجمعها كل قرية وبحسب الأفضلية من تلك المعايير والمتمثلة بـ(الحجم السكاني، الخدمات التعليمية، الخدمات الصحية، خدمات الكهرباء، خدمات الماء، خدمات النقل، الصرف الصحي، النشاط الزراعي)، وتم ترشيح قرى القضاء بشكل منفرد لكل وحدة إدارية فبالنسبة للقرى المرشحة للتطوير في ناحية أور فأن كل من (القرية العصرية، قرية الزهيرية الثانية (سالم محمد)، قرية البو جمعة) جمعت أكبر عدد من النقاط وبواقع (77 نقطة) لكل قرية، ثم جاءت قرية البو عظم بمجموع (74 نقطة)، فيما حلت قرية الدنانية وأم العيش في المرتبة الخامسة بـ(71 نقطة) ينظر الجداول (72) والخريطة (54)، وفيما يتعلق بالقرى المرشحة للتطوير في ناحية البطحاء فقد تصدرت الترتيب كل من قرية آل بدر وقرية الهرزة بمجموع نقاط بلغ (67 نقطة) لكل منهما، وحلت في المرتبة الثالثة قرية الشهيد بعدد نقاط وصل إلى (61 نقطة)، تلتها قرية فهد الشرشاب بنحو (41 نقطة)، فيما حلت قرية الشمخاتية بالمرتبة الخامسة بواقع (38 نقطة) الجدول (73)، أما بالنسبة لناحية سيد دخيل فقد تصدرت قرية الفرهة القرى المرشحة للتطوير في عموم الناحية بمجموع نقاط قد بلغ (68 نقطة)، ثم تلتها قرية الكوبع بـ(62 نقطة)، ثم قرية المبادر بـ(59 نقطة)، في حين جاءت قرية البو جاري وقرية الجزرة الغربية في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بمجموع نقاط بلغ (56 نقطة) لكل منهما الجدول (74)، وبالنسبة للقرى المرشحة للتطوير في ناحية الإصلاح فأن قرية الرميض جاءت أولاً من حيث عدد النقاط التي جمعتها والبالغة (77 نقطة)، ثم بعدها جاءت قرية الخليوي بـ(64 نقطة)، وجاءت قرية الخواف الثانية وقرية النصر الله في المرتبتين الثالثة والرابعة تواليا بواقع (59 نقطة) لكل منهما، أما في المرتبة الخامسة فحلت قرية النهار وجويميسة بـ(56 نقطة لاحظ الجدول (75).

الجدول (72) القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية أور لسنة 2017

أسم القرية	المعايير التخطيطية المعتمدة في ترشيح القرى للتطوير										مجموع النقاط	الترتيب
	الحجم السكاني	المدرسة الإبتدائية	المدرسة المتوسطة	المدرسة الثانوية	البيت الصحي	المركز الصحي	خدمات الكهرباء	الماء الصالح للشرب	طرق النقل	خدمات الصرف لصحي	النشاط الزراعي	
الفرية العصرية	25	3	6	9	0	6	6	6	6	0	10	77	1
الزهيرية الثانية (سالم محمد)	25	3	6	9	0	6	6	6	6	0	10	77	2
البو جمعة	25	3	6	9	0	6	6	6	6	0	10	77	3
البو عظم	25	3	6	9	0	6	3	6	6	0	10	74	4
الدنانية وأم العيش	25	3	6	9	0	0	6	6	6	0	10	71	5
العليمين	25	3	6	9	3	6	6	6	6	0	0	70	6
الشمامرة	25	3	6	9	0	0	3	3	6	0	10	65	7
البطي (آل بطي)	15	3	6	9	0	6	6	3	6	0	10	64	8
الصخيين	25	0	0	9	0	0	6	3	3	0	10	56	9
آل جادر	25	3	6	9	0	0	6	3	3	0	0	55	10
أبو حوالة	15	3	6	9	0	0	3	3	6	0	10	55	11
آل حبوشي	15	3	6	0	3	0	3	6	6	0	10	52	12
كميز آل غشيت	25	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	50	13
العويجة	25	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	50	14
البو سوف	10	3	6	0	0	6	6	3	6	0	10	50	15
محمد المنشد	5	3	6	9	0	0	6	3	6	0	10	48	16
الطامية	5	3	6	9	0	0	6	3	6	0	10	48	17
الكوام	10	3	6	9	3	0	6	3	6	0	0	46	18
موقع 22 النفطي (الحي النفطي)	25	3	0	0	0	0	6	6	6	0	0	46	19
الفريحي (كامل انتيش)	5	3	6	9	0	6	6	6	3	0	0	44	20
14 رمضان والبو جمعة	15	0	0	0	0	0	6	6	6	0	10	43	21
البو عظم/الجوارة الشرقية (متناثر)	5	3	6	9	0	0	3	3	3	0	10	42	22
عبادة	10	3	6	0	0	0	6	3	3	0	10	41	23

الرغلة	25	0	0	0	0	0	0	0	6	3	0	0	24
آل طعان	10	3	6	9	0	0	6	0	3	3	0	0	25
آل عجيل	25	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	0	26
البو حمد – الحسينات (الحواس)	15	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	27
الكناهرة	5	3	6	0	0	0	6	0	6	3	0	10	28
آل بو علوان آل خضير	15	3	0	0	0	0	6	0	1	3	0	10	29
العبيدات	10	0	0	0	0	6	6	0	3	3	0	10	30
آل ديبس	10	3	0	0	0	0	6	0	6	3	0	10	31
البو سوف (المعيدية)	10	0	0	0	3	0	6	0	6	3	0	10	32
عبد الرزاق المنشد	15	0	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	33
آل رويضي	10	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	34
السادة	15	3	0	0	0	6	6	0	3	3	0	0	35
آل بو حبيل	10	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	36
العصفورية	10	0	0	0	0	0	6	0	6	3	0	10	37
البو عظم (يوسف السلطان)	5	3	6	9	0	0	6	0	3	3	0	0	38
آل مونس	5	3	0	0	3	0	6	0	3	3	0	10	39
الخميسيات	10	3	0	0	0	0	6	0	1	3	0	10	40
البوري (متفرقة)	10	0	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	41
أم الحجول (متفرقة)	10	3	0	0	3	0	6	0	6	3	0	0	42
السادة والشفيجات	15	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	0	43
سيد علي	5	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	44
أم العظام	5	0	0	9	0	0	6	0	6	3	0	0	45
آل محمود	15	0	0	0	0	0	6	0	1	6	0	0	46
آل رعيد	10	3	0	0	0	0	6	0	6	3	0	0	47
الشدة	5	0	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	48
البيضان	5	0	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	49
سيد خزعل	5	0	0	0	0	0	6	0	3	3	0	10	50
مكير سيف	10	0	0	0	0	0	6	0	6	3	0	0	51
الفريحي (العليميين)	10	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	0	52
آل بو طيوط	10	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	0	53
البو عوفي	10	3	0	0	0	0	6	0	3	3	0	0	54
البو خضير	5	0	0	0	0	0	6	0	1	3	0	10	55
البو سوف (العتابية)	10	0	0	0	0	0	6	0	6	3	0	0	56

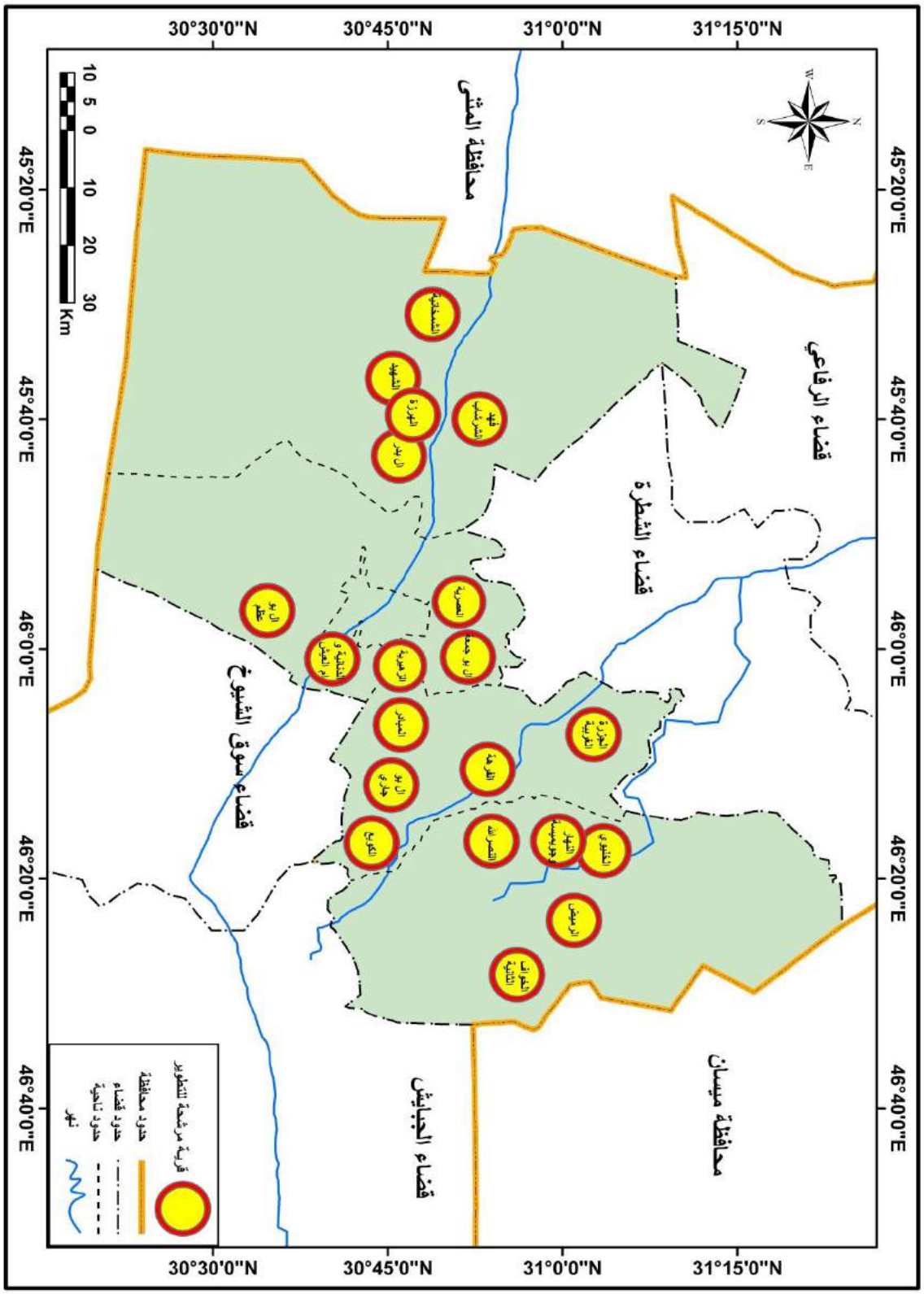
المهاجرين	10	3	0	0	0	0	6	3	1	0	0	23	57
البو زركة والمعارج	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	22	58
الدكمانية (متناثرة)	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	22	59
آل حاجم	5	0	0	0	0	6	6	3	1	0	0	21	60
البرغش	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	20	61
الزهيرية الأولى (خلف عمير)	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	20	62
آل جوهر	10	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	20	63
سيد حمود	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	20	64
نزال عبيد (آل فتيل)	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	20	65
آل حيدر	10	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	20	66
العصوم	5	0	0	0	0	0	6	3	6	0	0	20	67
الدردوكين	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	20	68
بصير وكوطين	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	20	69
آل برهوص	10	0	0	0	0	0	3	3	3	0	0	19	70
آل سمير	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	17	71
البو يوسف	5	0	0	0	0	0	3	6	3	0	0	17	72
طعمة مهلهل	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	17	73
الظاهر (متناثر)	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	17	74
آل بو هوسة	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	17	75
أبو خشب	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	17	76
5 دونم	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	17	77
البو عويد	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	78
سيد خضير	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	79
آل نزار	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	80
طعمة عبد العالي	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	81

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

2- الدراسة الميدانية للباحث.

الخريطة (55) القرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2027



المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- الجداول (72، 73، 74، 75). 2- الدراسة الميدانية للباحث الملحق (3).

الجدول (73) القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية البطحاء لسنة 2017

أسم القرية	المعايير التخطيطية المعتمدة في ترشيح القرى للتطوير											مجموع النقاط	الترتيب
	الحجم السكاني	المدرسة الإبتدائية	المدرسة المتوسطة	المدرسة الثانوية	البيت الصحي	المركز الصحي	خدمات الكهرباء	الماء الصالح للشرب	طرق النقل	خدمات الصرف لصحي	النشاط الزراعي		
آل بدر	15	3	6	9	0	6	6	6	6	0	10	67	1
الهرزة وسكن متناثر	15	3	6	9	0	6	6	6	6	0	10	67	2
الشهيد	25	3	6	9	0	0	6	6	6	0	0	61	3
فهد شرشاب	5	3	6	9	0	0	6	6	6	0	0	41	4
الشمخاتية	10	0	0	0	0	0	6	6	6	0	10	38	5
كاظم زيارة	5	3	6	9	0	0	6	3	3	0	0	35	6
البو علي (الشواطي)	10	0	0	0	0	0	6	6	3	0	10	35	7
الكوام	10	3	0	0	0	6	6	3	6	0	0	34	8
خضير حبيب	5	3	0	0	0	0	6	3	6	0	10	33	9
عبد آل جديح وسكن متناثر	5	3	0	0	0	0	6	3	6	0	10	33	10
نايف يزيع	5	3	0	0	0	0	6	6	3	0	10	33	11
البو طير (الشواطي)	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	32	12
وثيج آل شايع (شايع)	5	0	0	0	0	0	6	6	3	0	10	30	13
محمد الموحان	5	0	0	0	0	0	6	6	3	0	10	30	14
جزيرة البطحاء	5	0	0	0	0	0	6	6	3	0	10	30	15
عباس حاجم وسكن متناثر	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	16
قرية راضي عاجل	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	17
راشد الشويخ	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	18
رزاق آل جراد	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	19
مهوس آل متعب	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	20
سكن متناثر (حيال عبش)	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	21
آل خليبص	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	22
حمد غيلان	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	27	23
جاسب مشتت	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	10	26	24
الشدة	10	0	0	0	0	0	6	3	6	0	0	25	25

حمادي جايد (العبيد)	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	26
الزوية والحرة	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	27
عبيد شرشاب (الشرشاب)	5	3	0	0	0	0	6	3	6	0	0	0	23	28
العويليين	5	3	0	0	0	0	6	3	6	0	0	0	23	29
مطر بوري	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	30
البدور الشمالية	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	31
آل حميدان	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	32
ريسان ياسر	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	33
درعان لكطان	10	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	20	34
فيصل السرحان	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	35
آل ظاهر	5	0	0	0	0	0	6	3	6	0	0	0	20	36
مضحي مشرق فايز	5	0	0	0	0	0	6	6	3	0	0	0	20	37
مطين مايع	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	38
محمد غالي	5	0	0	0	0	0	6	3	6	0	0	0	20	39
العبيد (جبر محمد)	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	40
آل غفلة (الغفلة)	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	41
إبراهيم حمادي واوي	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	42
حسن شيحان	5	3	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	43
آل جاسب وآل كشاش	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	44
حسوني شلال	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	45
المرشد	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	46
مسير الجياد	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	47
آل عويمر	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	48
حمود عبد الله السعدون	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	49
كاظم محمد ملوح	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	50
علي الشايع وجماعتة	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	51
حميد عبد الحسين عباس	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	52
العيالة	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	53
آل شنين	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	54
آل حمد	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	55
الكاطع	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	56
المانع	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	57

آل ديثان	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	58
طعمة فرعون	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	59
غموس ماجد	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	60
حميد مشرف (متناثر)	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	61

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

2- الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (74) القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية سيد دخيل لسنة 2017

أسم القرية	المعايير التخطيطية المعتمدة في ترشيح القرى للتطوير											مجموع النقاط	الترتيب
	الحجم السكاني	المدرسة الإبتدائية	المدرسة المتوسطة	المدرسة الثانوية	البيت الصحي	المركز الصحي	خدمات الكهرباء	الماء الصالح للشرب	طرق النقل	خدمات الصرف لصحي	النشاط الزراعي		
الفرهة	25	3	6	0	0	6	6	6	6	0	10	68	1
الكوبع	25	0	6	0	0	6	6	6	3	0	10	62	2
المبادر	25	3	6	0	0	0	6	3	6	0	10	59	3
البو جاري	25	3	0	0	3	0	6	6	3	0	10	56	4
الجزرة الغربية	25	3	0	0	3	0	6	3	6	0	10	56	5
الهصاصرة وسكن متناثر	25	3	0	0	0	0	6	3	6	0	10	53	6
أم الدهن وسكن متناثر	10	3	6	9	0	0	6	6	3	0	10	53	7
السيد ظاهر	10	3	6	0	0	6	6	3	6	0	10	50	8
البو حمودي السهر	15	3	6	0	0	0	6	6	3	0	10	49	9
الصليحات	15	3	0	0	0	6	6	3	3	0	10	46	10
آل حسن	10	3	6	0	0	0	6	6	3	0	10	44	11
البو كريدي	10	0	6	0	0	6	6	3	3	0	10	44	12
عبودة وآل مصبح وآل شعيبث	15	3	0	0	0	0	6	6	3	0	10	43	13
آل حرامي الشمالية	15	3	0	0	0	0	6	6	3	0	10	43	14
الحمرة	10	0	6	0	0	0	6	6	3	0	10	41	15
السيد عبد الحسين الحصونة	5	0	0	9	0	0	6	3	6	0	10	39	16
الترايمة السواك	5	0	6	0	3	0	6	6	3	0	10	39	17
الخشاب والجيشات وسكن متناثر	25	3	0	0	0	0	3	3	6	0	0	37	18
الميايجة	5	3	0	0	3	0	6	3	6	0	10	36	19
سيد طلب	5	3	0	0	3	0	6	3	6	0	10	36	20
آل عجر	5	0	0	9	0	0	6	3	3	0	10	36	21
الجزرة الشرقية	5	3	0	0	0	0	6	3	6	0	10	33	22
البو حمودي المهلهل	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	32	32
آل كرامة وسكن متناثر	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	32	24
الهبينة	10	0	0	0	0	0	6	3	3	0	10	32	25

البو زياد	15	3	0	0	0	6	3	3	0	0	0	30	26
آل كشيش	5	3	0	0	0	6	3	3	0	0	10	30	27
الحجي حسين	10	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	30	28
أبو حوة/ سيد خيون	5	0	0	0	3	6	3	3	0	0	10	30	29
عامر جوني	5	0	0	0	0	6	6	3	0	0	10	30	30
اللكافة	5	0	0	0	0	6	3	6	0	0	10	30	31
سيد محسن	10	3	0	0	0	6	3	6	0	0	0	28	32
آل صبيح	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	33
الزبيدات	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	34
سيد صكبان حمود	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	35
الصفافة	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	36
البو حمودي عبد الكريم	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	37
البو نغماش	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	38
الجرية	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	39
كوام الخضر وسكن متناثر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	40
الحميدي	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	41
البو سالة	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	42
البطوش	10	0	0	0	0	6	3	6	0	0	0	25	43
الحمران	10	3	0	0	0	6	3	3	0	0	0	25	44
الصريفيين ووجوه الخير	10	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	45
التومان وسكن متناثر	10	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	46
آل يسر	5	3	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	47
الكبص	5	0	0	0	0	6	6	3	0	0	0	20	48
ثامر حواس	10	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	20	49
الحيال	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	50
الفراعنة	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	51
البارز	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	52
آل سيد كاظم	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	53
الفراطسة	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	54
الجلول	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	55
الزامية آل جعازي	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	56
سيد خلف	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	57

الصريفية/2	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	58
الكراج	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	59
آل جعفر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	60
محمد أحمد	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	17	61
آل عريبي	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	62
الجعيدات	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	63
سيد حميد آل يعكوب	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	64
بدر شيخ عبيد	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	65
الطاهرية	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	66
الحلامية	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	67
فاخر مطشر	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	68
الخليفات	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	69
جاسم عسكر	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	70
جبار آل مطشر	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	71
أبو الواوية	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	72

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

2- الدراسة الميدانية للباحث.

الجدول (75) القرى المرشحة للتطوير في ريف ناحية الإصلاح لسنة 2017

أسم القرية	المعايير التخطيطية المعتمدة في ترشيح القرى للتطوير											مجموع النقاط	الترتيب
	الحجم السكاني	المدرسة الإبتدائية	المدرسة المتوسطة	المدرسة الثانوية	البيت الصحي	المركز الصحي	خدمات الكهرباء	الماء الصالح للشرب	طرق النقل	خدمات الصرف لصحي	النشاط الزراعي		
الرميض	25	3	6	9	0	6	6	6	6	0	10	77	1
الخليوي	15	3	6	9	0	6	6	6	3	0	10	64	2
الخواف الثانية	25	3	0	0	0	6	6	6	3	0	10	59	3
النصر الله	10	3	6	9	0	6	6	3	6	0	10	59	4
النهار وجويميسة	10	3	6	9	0	0	6	6	6	0	10	56	5
اللغيوات	15	3	6	0	3	0	6	6	6	0	10	55	6
التل / الخليوي	5	3	6	9	0	6	6	3	6	0	10	54	7
الرويجي (الرويمي)	10	3	6	9	0	0	6	3	3	0	10	50	8
النواصر الأولى والثانية	10	3	6	0	3	0	6	6	3	0	10	47	9
السليطية (البعيجات)	10	3	0	0	3	6	6	3	3	0	10	44	10
آل مويجد	10	0	0	0	3	0	6	6	6	0	10	41	11
العريثم الشرقية	10	3	0	0	0	0	6	6	3	0	10	38	12
سلمان الشدود	15	0	0	0	0	0	6	3	1	0	10	35	13
الرميض	10	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	35	14
الصفافعة (17 تموز)	15	3	0	0	0	0	6	6	3	0	0	33	15
الدفالة (الدخالة)	5	3	0	0	3	0	6	3	3	0	10	33	16
النهار الصيهود وسكن متناثر	10	3	0	0	0	0	3	3	3	0	10	32	17
الكردي وسكن متناثر	5	3	0	0	0	0	6	6	1	0	10	31	18
المسعدة	5	0	0	0	0	0	6	3	6	0	10	30	19
داود النصر الله	5	0	0	0	0	0	6	6	3	0	10	30	20
الخواف الأولى	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	30	21
البو حسين	5	0	0	0	3	0	6	3	3	0	10	30	22
الزركان	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	30	23
السبيلات الصفافعة	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	30	24
الصفافعة	5	3	0	0	0	0	6	3	3	0	10	30	25

الرحال	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	10	28	26
الخليوي (متناثر)	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	27
الكردي / العبود / حمد (متناثر)	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	28
الفراطسة / الخليوي / كامل دبيس	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	29
آل خليوي / الأخيضر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	30
الكردي آل حمد وسكن متناثر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	31
هور المجر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	32
الرميض (متناثر)	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	33
المصبح	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	10	27	34
عامر عليخ	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	35
كراغول	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	36
الشويعرية	5	3	0	0	0	3	3	1	0	0	10	25	37
السلطان حسين خيدان	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	38
السيحيب	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	39
العبودة الكردي (جماعة شلوش هاشم)	10	3	0	0	0	6	3	3	0	0	0	25	40
أم الطيور (سكن متناثر)	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	41
أم حرز وأم الجبر من العودة	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	10	25	42
العودة والعكب	10	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	43
المعامل وسكن متناثر	10	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	44
السيد محمد جار الله	10	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	22	45
العبدان والبعمود	5	3	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	46
خفاجة	5	3	0	0	0	6	3	3	0	0	0	20	47
الكردي/ كبة طرفة	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	48
الحسام	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	49
الفراطسة (علي مريهج)	5	3	0	0	0	6	3	1	0	0	0	18	50
الكردي / جمدة (متناثر)	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	51
الرميض / الحبيش وحسين السكر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	52
الشاهر	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	53
الكردي / الواوي (متناثر)	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	54
خليف صعيع ومتفرقة الجبايش	5	0	0	0	0	6	3	3	0	0	0	17	55
العتبة	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	56
قرية أبو ضبع	5	0	0	0	0	6	3	1	0	0	0	15	57

محسن رحم حواس	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	58
ثامر البرهان	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	59
المطلك	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	60
العبد	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	61
الخليل	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	62
الفريج	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	63
فيضة الشيخ	5	0	0	0	0	0	6	3	3	0	0	15	64
الضيت والدبات	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	65
المغيدرية	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	66
العبادي	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	67
كاظم بنيان	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	68
المعدان	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	15	69
الغمسة والنويجة (جزء ب)	5	0	0	0	0	0	6	3	1	0	0	14	70
الناعمة الغربية والشرقية	5	0	0	0	0	0	3	3	1	0	0	12	71

المصدر: الباحث بالاعتماد على :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، بيانات غير منشورة، 2017.

2- الدراسة الميدانية للباحث.

الاستنتاجات
و
المقترحات

أولاً: استنتاجات الدراسـة

توصلت الدراسة إلى جملة استنتاجات يمكن أيجازها بالآتي:

1- الاستنتاجات الخاصة بالإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية:

أ. أظهرت الدراسة أن ريف قضاء الناصرية يتمتع بوجود إمكانات تنموية طبيعية ممتازة لكنها تحتاج إلى جهود كبيرة لكي يتم استثمارها في تنمية ريف القضاء.

ب. يتمتع قضاء الناصرية بموقعة الجغرافي المتميز والذي يتوسط محافظة ذي قار مما جعلة مركزاً للمحافظة فضلاً عن مساحته الكبيرة فهو يعد من أكبر أقضية المحافظة مساحتةً، أما موقعة الفلكي فجعلة يقع ضمن الإقليم الصحراوي الجاف الأمر الذي تسبب في التنوع المناخي وتنوع التربة والنبات الطبيعي.

ج. يتسم ريف القضاء بتنوع أشكال السطح فيه والذي يتكون من السهل الفيضي والهضبة الصحراوية والكثبان الرملية والأهوار والمستنقعات إلا أن الذي يحتل الجزء الأعظم من مساحة سطح القضاء هو السهل الفيضي والذي يتسم بانبساطه واستوائه العام، الأمر الذي أنعكس أيجاباً في سهولة الحركة وسهولة أنشاء كافة المشاريع وقيام الزراعة، وأيضاً أنعكس سلباً على التربة نتيجة التبخر وتكدس الأملاح بسبب عدم توفر صرف جيد فيها بسبب عدم ميل طبقاتها.

د. نتيجة الموقع الفلكي للقضاء فهو يقع ضمن إقليم المناخ الصحراوي الجاف بحسب تصنيف ديمارتون، وهذا المناخ يتصف بالتطرف وطول فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة لأكثر من(50°م) في بعض الأيام، أما الشتاء فهو قصير معتدل مع انخفاض الحرارة فيه دون الصفر المئوي لبعض الليالي، أما فصلي الخريف والربيع فهما فصلان قصيران انتقاليان.

هـ. أظهرت الدراسة تنوع الترب في ريف القضاء فهي تتباين بين تربة كتوف الأنهار وأحواضها وتربة الأهوار والمستنقعات والتربة الصحراوية، إلا أن أغلب ترب ريف القضاء من نوع تربة أحواض الأنهار وهي تربة معظمها غير صالح للزراعة إلا بعد عمليات الاستصلاح نتيجة تكدس الأملاح فيها بسبب ارتفاع الحرارة ورداءة التصريف، أما تربة كتوف الأنهار فتعد أفضل الترب وأخصبها لزراعة كافة المحاصيل، أما ترب الأهوار والصحراوية فهي غير صالحة للزراعة أيضاً.

و. أتسمت منطقة الدراسة بوجود شبكة من الموارد المائية التي تتمثل بنهري الفرات والغراف والجداول المتفرعة عنهما، فضلاً عن مياه الأهوار والمستنقعات ومشروع المصب العام، وهذه الشبكة المائية هي المصدر الوحيد للمياه في ريف القضاء وهي المسؤولة عن توفير المياه لأغراض الزراعة والاستخدامات الأخرى وهي ذات أثر إيجابي بالغ في دعم التنمية الريفية في حال استثمارها بشكل مخطط.

ي. بينت الدراسة أن ريف قضاء الناصرية يتمتع بوجود عدة أنواع من النباتات الطبيعية متمثلة بنباتات ضفاف الأنهار ونباتات الأهوار والمستنقعات والنباتات الصحراوية.

2- الاستنتاجات الخاصة بالإمكانات البشرية للتنمية الريفية:

أ. أتضح أن حجم سكان ريف قضاء الناصرية مستمر بالزيادة خلال المدة (1997– 2007) إذ بلغ عدد سكان ريف القضاء لسنة 1997 نحو (103377 نسمة) فيما بلغ لسنة 2007 (144948 نسمة) مسجلاً زيادة مقدارها (41571 نسمة)، أما خلال المدة (2007– 2017) فبلغت الزيادة السكانية نحو (23732 نسمة) علماً أن عدد السكان بلغ لسنة 2017 (168680 نسمة).

ب. تبين من التوزيع الفعلي والنسبي والكثافي للسكان أنهم يتوزعون بشكل متباين إلى درجة كبيرة بين ريف نواحي قضاء الناصرية.

ج. تبين من خلال الدراسة أن نسبة التركز السكاني في ريف القضاء بلغت (99.7) وهي تدل على التركز الشديد للسكان، وهذا يعود إلى تركز السكان بشكل كبير في مساحات صغيرة غالباً ما تكون حول الأنهار.

د. أتضح من دراسة التركيب النوعي أن نسبة النوع لسنة 1997 بلغت في عموم ريف قضاء الناصرية (94.8) ذكر لكل 100 أنثى وهي نسبة غير طبيعية، أما نسبة النوع لسنة 2017 فبلغت (101.1) ذكر لكل 100 أنثى وهي نسبة طبيعية ومثالية جداً تدل على تساوي الذكور والإناث في المجتمع.

هـ. تبين من خلال دراسة التركيب العمري لمنطقة الدراسة أنه يتمتع بأعداد هائلة من السكان في سن العمل فضلاً عن تمتعه بعدد كبير جداً من السكان دون سن العمل، لذا فأن هرمه السكاني يتصف بقاعدة عريضة تضيق تدريجياً وتنتهي بقمة ضيقة جداً تمثل فئات كبار السن كما هو الحال في أغلب الدول النامية.

و. أظهرت دراسة التركيب الاقتصادي قلة تنوع الأنشطة الاقتصادية في ريف القضاء وسيادة النشاط الزراعي، كما أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بصورة كبيرة بين سكان منطقة الدراسة إذ بلغت (49.6%) من مجموع العينة.

3- الاستنتاجات الخاصة بالإمكانات الاقتصادية للتنمية الريفية:

أ. بينت الدراسة تنوع المحاصيل المزروعة في ريف القضاء، إذ تبين أن هناك عدة أنواع من الحبوب الصيفية والشتوية تزرع فيه، فضلاً عن زراعة أنواع متعددة من الخضروات الشتوية والصيفية، كذلك

وجود مساحات مزروعة ببساتين النخيل وأشجار الفاكهة، فضلاً عن وجود مساحات أخرى مزروعة بمحصول الجت العلفي.

ب. تبين أن المساحات المزروعة بكافة المحاصيل تتصف بتدنيها وقلة الإنتاج، وأن هنالك مساحات واسعة في ريف القضاء متروكة دون استثمار في الزراعة.

ج. أتضح أن منطقة الدراسة تمتلك ثروة حيوانية كبيرة تتمثل بالماشية والدواجن والثروة السمكية وهذه الثروات مصدر اقتصادي وغذائي هام جداً ينبغي المحافظة علية من خلال الاستثمار والتنمية المخططة.

د. أوضحت الدراسة أن ريف قضاء الناصرية يتسم بضعف وقلة النشاط الصناعي ماعدا بعض الصناعات كصناعة الطابوق والمطاحن وبعض الصناعات والحرف اليدوية البسيطة.

هـ. كشفت الدراسة أن ريف القضاء يزخر بالإمكانات السياحية المتنوعة والمتمثلة بالمناطق الأثرية العريقة والسياحة الدينية للمزارات الدينية فضلاً عن السياحة الطبيعية المتمثلة بالأهوار، إلا أن جميع هذه المرافق السياحية الممتازة تفتقر لأبسط الخدمات السياحية المعروفة وتعاني من الإهمال الواضح.

4- الاستنتاجات الخاصة بمؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية:

أ. ظهر من خلال الدراسة أن مؤشرات الخدمات التعليمية في ريف قضاء الناصرية تتسم بتوافقها مع المعايير التخطيطية من الناحية النظرية، إلا أن الواقع يشير إلى انعدام العدالة في توزيع هذه الخدمات بين القرى فهناك الكثير من القرى محرومة من المدارس مما يضطر أبنائه اللجوء إلى القرى المجاورة أو المراكز الحضرية القريبة لغرض الحصول على فرصتهم من التعليم.

ب. كشفت الدراسة أن المؤشرات الخاصة بالخدمات الصحية لا تتطابق مع المعايير التخطيطية إذ أن أغلب القرى تعاني من حرمان واضح من هذه الخدمات حتى وأن حصل عليها السكان فهي تكون متدنية وليست بالمستوى المطلوب.

ج. توضح من خلال الدراسة وجود عجز في عدد الوحدات السكنية مقارنة بعدد الأسر في ريف القضاء فوفقاً للمعيار التخطيطي الذي يشير إلى أن معدل الأسرة (6) أفراد فأن العجز يصل إلى (9574) وحدة سكنية.

د. تم الكشف من خلال الدراسة أن معدل الدخل الشهري لأغلب سكان ريف القضاء هو أقل من 300 ألف دينار عراقي وهو دخل منخفض جداً.

هـ. أتضح أن ريف القضاء يعاني من عجز في مختلف خدمات البنى الارتكازية (الكهرباء، الماء الصالح للشرب، طرق النقل)، فعلى الرغم من تجهيز معظم القرى بالكهرباء إلا أنها تعاني من استمرار انقطاع التيار الكهربائي، كذلك الحال بالنسبة لمياه الشرب التي تتسم بعدم كفاءتها على الرغم من توفر مجمعات ومحطات المياه لذا يلجأ أغلب السكان إلى شراء مياه الـ RO المنقاة بالأوزون، أما طرق النقل فتتسم المعبدة منها برداءتها بشكل واضح وأغلب الطرق هي ترابية أو مكسوة بالسبيس.

5 - الاستنتاجات الخاصة بالآفاق المستقبلية والقرى المرشحة للتطوير:

أ. كشفت التنبؤات المستقبلية أن عدد سكان ريف قضاء الناصرية سيبلغ لسنة 2027 حوالي (197971 نسمة) وبزيادة قدرها (29291 نسمة) عن سنة 2017 والبالغ عدد سكانها نحو (168680 نسمة)، وبلا شك فأن هذا العدد السكاني بحاجة إلى الخدمات المختلفة فضلا عن توفير فرص العمل لجميع السكان.

ب. كشفت الدراسة أن هناك قرى مرشحة للتطوير في نواحي ريف القضاء بلغ عددها عشرون قرية بواقع خمسة قرى لكل ناحية وهذه القرى يمكن جعلها مشابهة للمناطق الحضرية في حال تطويرها مما ستسهم في تنمية القرى الأخرى المجاورة.

ثانيا: المقتـرحـات

وفقاً للنتائج التي طرحتها الدراسة تم وضع جملة مقترحات تهدف إلى النهوض بالواقع الريفي لقضاء الناصرية وتنميته تنمية ريفية متطورة من خلال اعتماد التخطيط الهادف لتنمية الريف وذلك من خلال وضع سياسة واستراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار تطوير المجتمع وإصلاحه وتنميته في كافة المجالات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية والعمرانية على السواء وكما يأتي:

1- المقترحات الخاصة بالإمكانات الطبيعية للتنمية الريفية:

أ. استثمار الموقع المميز لمنطقة الدراسة والذي يتوسط محافظة ذي قار والمساحات الشاسعة التي تتمتع فيها وانبساط السطح لغرض أنشاء المشاريع التنموية المختلفة كالمراكز الصحية والمدارس وخدمات البنى الارتكازية المختلفة فضلاً عن أقامه المشاريع الزراعية الكبرى وذلك من خلال التخطيط التنموي السليم.

ب. على الرغم من المناخ الجاف الصحراوي لمنطقة الدراسة إلا أنه متنوع أيضاً لذا يجب أن يستغل هذا التنوع في زراعة المحاصيل الملائمة لكل فصل، فضلاً عن استثمار كمية الإشعاع الشمسي المرتفعة والرياح ضمن المناطق الصحراوية في عملية إنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة، مما سيكون له في الحفاظ على البيئة من التلوث ودعم قطاعات التنمية الريفية المختلفة.

ج. المحافظة على التربة لاسيما الصالحة للزراعة من خلال الدورات الزراعية وإضافة المخصبات والتوعية والإرشاد للفلاحين بأتباع الأساليب الصحيحة في عملية الزراعة.

د. الاستثمار الأمثل للموارد المائية في ريف القضاء ومعالجة مشكلة شحة المياه خلال الصيف، والحد من تجاوز المحافظات في أعالي نهر الفرات على حصة المحافظة، كذلك القضاء على التجاوزات غير القانونية على الأنهار من قبل المواطنين لاسيما المزارعين، والتأكيد على استخدام طرق الري الحديثة والمقننة كالتنقيط والرش، كذلك العمل على أنشاء خزانات للمياه واستخدامها في مواسم الجفاف، مما سينعكس إيجاباً على عملية التنمية بشكل عام والريفية بشكل خاص.

2- المقترحات الخاصة بالإمكانات البشرية للتنمية الريفية:

أ. وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنمية الموارد البشرية في ريف قضاء الناصرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ب. العمل على تدريب وتطوير الأعداد الكبيرة من السكان في سن العمل وإكسابها الخبرات والمهارات اللازمة لاستثمار إمكانات منطقة الدراسة التنموية.

ج. القضاء على ظاهرة البطالة المتفشية في المجتمع من خلال أنشاء مشاريع صناعية وزراعية تستقطب أيدي عاملة كثيرة وتوفير القروض للسكان مما سيسهم في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

3- المقترحات الخاصة بالإمكانات الاقتصادية للتنمية الريفية:

أ. العمل على أعداد خطة تنموية تستهدف زيادة المساحات المزروعة ولمختلف المحاصيل، وذلك من خلال استصلاح الترب لاسيما تربة أحواض الأنهار التي تعاني من التملح واستثمارها في الإنتاج الزراعي، فضلاً عن الدعم الحكومي في شق الجداول والمشاريع الأروائية المختلفة ومنح المزارعين أراضي إضافية لغرض زراعتها وكذلك منحها أو استئجارها لكل مواطن يرغب في العمل الزراعي مما سيكون له دور كبير في زيادة رقعة المساحة المزروعة في ريف القضاء.

ب. زيادة الإنتاج الزراعي للمساحات المزروعة وذلك من خلال أدخال الأساليب والوسائل الزراعية الحديثة والمتمثلة بالمكائن والآت والبذور المحسنة والمخصبات الكيمياوية وطرق الري الحديثة، فضلاً عن تقديم القروض الزراعية للفلاحين والبيوت المحمية وفتح الأسواق أمام المنتجات المحلية وغلق الحدود أمام السلع الزراعية الموجودة محلياً وأقامه المشاريع الزراعية الحكومية الكبيرة وتوعية الفلاح وتثقيفه، كل هذا من شأنه أن يشجع الفلاح على الزراعة ويحسن الإنتاج كماً ونوعاً.

ج. العناية الخاصة بالثروة الحيوانية المتوفرة في منطقة الدراسة في مختلف المجالات سواء من حيث توفير الغذاء المناسب أو العناية البيطرية، فضلاً عن وضع الخطط المناسبة لاستثمار الثروة الحيوانية الموجودة وتنميتها بشكل مستدام وزيادة أعدادها .

د. الكشف عن الثروة المعدنية الموجودة في ريف قضاء الناصرية كالبترول والمواد الأولية الداخلة في الصناعات الإنشائية لغرض استثمارها في أقامه الصناعات المختلفة، فضلاً عن دعم وتشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة والكبيرة وتقديم الدعم اللازم لها من قروض وغير ذلك من قبل الحكومة، وتطوير الصناعات القائمة في ريف القضاء كصناعة الطابوق وصناعة الطحين وصناعة المياه المعبأة وصناعة البلوك وكبس التمور وصناعة الألبان والصناعات الشعبية الريفية البسيطة وأقامه صناعات جديدة بهدف خدمة ريف القضاء وتنميته بشكل عام.

هـ. الاهتمام بقطاع السياحة الذ يعاني من الإهمال في كافة مرافقة لما له من أثر بارز في دعم عملية التنمية، وذلك من خلال توفير كافة الخدمات السياحية التي تجذب السائحين كخدمات النقل والمطاعم والفنادق ومراكز التسوق والمرشدين السياحيين والأمن السياحي ولكافة المواقع السياحية الأثرية والدينية والأهوار، مما سيكون له دور هام في تشجيع السياح واستقطابهم نحو ريف قضاء الناصرية الأمر الذي سينعكس على أنتعاشه اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

4- المقترحات الخاصة بمؤشرات التنمية الريفية وخدمات البنى الارتكازية:

أ. توفير الخدمات التعليمية في ريف القضاء بناءً على المعايير التخطيطية والحجم لسكاني، وذلك عن طريق بناء رياض الأطفال والمدارس لكافة المراحل وتوفير الكوادر التعليمية مع مراعاة عدالة التوزيع لتشمل جميع السكان.

ب. الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وتوفيرها طبقاً للحجم السكاني والمعايير التخطيطية لضمان حصول جميع السكان عليها وذلك من خلال أنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة والكوادر البشرية الصحية، إذ أن تمتع الإنسان بصحة جيدة سيزيد من إنتاجيته مما سيكون له أثر إيجابي في عملية التنمية الريفية.

ج. لغرض القضاء على مشكلة العجز السكاني ينبغي وضع رؤية تخطيطية مناسبة تعمل على سد العجز السكني من خلال بناء وحدات سكنية من قبل الدولة أو مستثمرين وبيعها للمواطنين بالتقسيط، أو من خلال توفير قروض صندوق الأسكان أو المصرف العقاري لغرض مساعدة سكان الريف في بناء مساكنهم.

د. العمل على رفع مستوى الدخل لكل أسرة وذلك من خلال إعطاء كل مواطن نصيبة من الدخل القومي.

هـ. الاهتمام بخدمات البنى الارتكازية وتطويرها ورفع كفاءتها وذلك من خلال مد شبكات الطاقة الكهربائية لجميع القرى الريفية والتخلص من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، كذلك العمل على إيصال خدمات مياه الشرب إلى جميع القرى وضمان صلاحيتها للاستهلاك، فضلاً عن العمل على تحسين واقع طرق النقل من خلال تعبيد الطرق التي تربط القرى مع بعضها ومع المراكز الحضرية.

5- المقترحات الخاصة بالآفاق المستقبلية والقرى المرشحة للتطوير:

أ.. يجب توفير الخدمات التعليمية والصحية والمساكن وفرص العمل فضلاً عن خدمات الماء والكهرباء وطرق النقل وبما يتناسب والحجم السكاني لسنة 2027 لذا يلزم أعداد الخطط والرؤى التنموية المستقبلية المناسبة لذلك.

ب. توفير كافة الخدمات للقرى المرشحة للتطوير لكي تكون مشابهة للمراكز الحضرية في كافة المجالات وجعلها بمثابة مراكز للتنمية الريفية تعمل على توفير احتياجات القرى الأخرى والمجاورة وتنميتها.

المصادر

و

المراجع

المصادر والمراجع

***القرآن الكريم.**

***المصادر باللغة العربية**

أولاً: الكتب:

1- أبراهيم، مروان عبد المجيد، أسس البحث العلمي لأعداد الرسائل الجامعية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 200.

2- أبو سمور، حسن وعلي غانم، الجغرافيا الطبيعية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،1998.

3- أبو شاور وأخرون، منير إسماعيل، دراسات في الجغرافيا الديموغرافية (السكانية)، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

4- أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

5- أبو عيانة، فتحي محمد، دراسات في الجغرافية البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

6- أحمد، عبد الرحمن يسري، الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية إسلامية، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 1995.

7- البزازي، نوري خليل وإبراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1980.

8- البطيحي، عبد الرزاق محمد وعادل عبدالله الخطاب، جغرافية الريف، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1990.

9- الجادر، وليد، التجمعات الزراعية الأولى (المدينة والحياة المدنية)، الجزء الأول، بغداد، 1988.

10- الجنابي، صلاح حميد وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.

11- الجوهري، بشرى عبد الرزاق وحافظ مصطفى محمد، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1971.

12- الجوهري، يسري، المضمون البشري في الجغرافيا، ط1، مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

13- الحسني، فاضل ومهدي الصحاف، أساسيات علم المناخ التطبيقي، بغداد، مطابع دار الحكمة، 1990.

14- الخشاب وأخرون، وفيق حسين، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1983.

15- الخفاف، عبد علي وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1986.
16- الخفاف، عبد علي، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1999.
17- الخفاف، عبد علي، جغرافية العالم الإسلامي أسس عامة في المحيطين الطبيعي و والبشري، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 1998.
18- الخفاف، عبد علي، واقع السكان في الوطن العربي، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
19- الخلف، جاسم محمد، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، معهد الدراسات العربية العالية، ط3، 1965.
20- الداهري، عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد، 1975.
21- الدعبوسي، احمد سامر، التنمية والسكان، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
22- الدليمي، خلف حسين علي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية- أسس- معايير- تقنيات، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
23- الدليمي، محمد احمد دلف وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية مفاهيم- نظريات – تطبيق، ط1، دار الفرقان للغات للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، 2009.
24- الدليمي، محمد دلف أحمد الدليمي وفواز الموسى، جغرافية التنمية (مفاهيم، نظريات، تطبيق)، ط1، دار الفرقان للغات طباعة نشر توزيع، سوريا، 2009.
25- الدويكات، قاسم، نظم المعلومات الجغرافية النظرية التطبيقية، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة مؤتة، الأردن، 2003.
26- الزوكة، محمد خميس، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، ط3، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1991 .
27- الزوكة، محمد خميس، الجغرافية الزراعية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
28- الزيادي، حسين عليوي ناصر، ارض الحضارات جغرافية محافظة ذي قار، ط1، بيروت، 2017.
29- الزيدي، نجيب عبد الرحمن، نظم المعلومات الجغرافية GIS، دار اليازوردي العلمية، عمان، 2007.

30- السعدي وأخرون، سعدي محمد صالح، جغرافية السكان، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.

31- السعدي، عباس فاضل، جغرافية العراق، ط1، الدار الجامعية للطباعة وانشر والترجمة، بغداد، 2008.

32- السعدي، عباس فاضل، جغرافية السكان، ج1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002.

33- السعدي، عباس فاضل، جغرافية السكان، ج2، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2002.

34- السعدي، عباس فاضل، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.

35- السعدي، عباس فاضل، جغرافية سكان العراق دراسات في أسسه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية، ط1، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2013.

36- السماك وأخرون، محمد أزهر، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

37- الشامي، صلاح الدين علي، التنمية الجغرافية دعامة التخطيط، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

38- الشلش، علي حسين، جغرافية التربة، ط2، جامعة البصرة، البصرة ، 1985.

39- الطفيلي، حمد، الجغرافيا الاجتماعية المفاهيم والمنطلقات، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

40- العاني، حازم توفيق وماجد السيد ولي محمد، خرائط الطقس والمناخ، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، 1985.

41- العاني، خطاب صكار، جغرافية العراق الزراعية، ط2، مطبعة العاني، بغداد، 1976.

42- العذاري، عدنان داود وهدى وزير الدعمي، قياس مؤشرات التنمية في الوطن العربي، ط1، دار الحريري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

43- العزاوي، ثائر مظهر فهمي، مدخل إلى نظم المعلومات الجغرافية وبيانها مع التطبيقات لبرنامج (Arcview GIS)، الطبعة الأولى، دار الحامد، بغداد، 2008.

44- العوادات وأخرون، محمد عبدو، الجغرافية النباتية، ط2، جامعة الملك سعود، 1997.

45- العيسوي، فايز محمد، خرائط التوزيعات البشرية أسس وتطبيقات، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

46- الغريري، عبد العباس فضيخ وسعدية عاكول الصالحي، جغرافية الغلاف الحيوي(النبات والحيوان)، ط1، دار الصفاء، عمان، 1998.

47- المالكي، عبد الله سالم عبد الله، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، البصرة، 2007.

48- المشهداني، إبراهيم، مبادئ أسس الجغرافية الزراعية، ط2، بغداد، بلا سنة.

49- المؤمني وأخرون، محمد أحمد عقلة، التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكندي للطباعة والنشر، عمان، 1995.

50- النقشبندي، أزاد محمد أمين وتغلب جرجيس داود، جغرافية الموارد الطبيعية، وزارة التعليم العالي، جامعة البصرة، 1990.

51- تودارو، ميشال، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسني ومحمود حامد، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

52- جودة، جودة حسنين، أسس الجغرافية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

53- حسن، عدنان السيد، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

54- حمزة وأخرون، مختار، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة، سلسلة التنمية الريفية، ط1، مطبعة دار التألف، القاهرة، 1971.

55- خير، صفوح، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000.

56- دهيبة، محمد محمود، الجغرافية السياحية ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007.

57- رسول، احمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

58- رضوان، محمد السيد وعبد الله قاسم الفخري، محاصيل العلف والمراعي، الجزء الأول، جامعة الموصل، الموصل، 1975.

59- زيني وآخرون، عبد الحسين، الإحصاء السكاني، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1980.

60- سعيد، إبراهيم احمد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1997.

61- سليمان، عامر، العراق في التاريخ القديم، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
62- سمحة، موسى، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة' 2009.
63- صيوان، شاه محمد علي، أور بين الماضي والحاضر، وزارة الأعلام العراقية، مديرية الأثار العامة، 1988.
64- عارف، جواد سعد، التخطيط والتنمية الزراعية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
65- عبد المعطي، عبد الباسط، تنمية المجتمعات المحلية والريفية في الوطن العربي، سلسلة الدراسات الاجتماعية في التدريب الاجتماعي، تونس، ط2، 1989.
66- عبد المقصود، زين الدين، محافظة الجهراء داسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية ، مجلة الجغرافيون العرب، الكويت، 2009.
67- عبد، سالم خلف، المجتمع الريفي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الموصل، 1992.
68- عبدة، طلعت احمد محمد وحورية محمد حسين جاد الله، في أصول الجغرافية العامة–الجغرافية الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
69- علوش، ناجي، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.
70- علوي، علوية، الاقتصاد المنزلي والتنمية الريفية، القاهرة، 1968.
71- علي احمد غانم، الجغرافية المناخية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
72- علي، يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافيا دراسة السكان، ط1، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1985.
73- عمر، محمد إسماعيل، مقدمة في علوم البيئة، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 2012.
74- عودة، سميع أحمد محمد، أساسيات نظم المعلومات الجغرافية، الطبعة الأولى، دار اليسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
75- قحطان رشيد صالح، الكشاف الأثري في العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1988.
76- قماش وأخرون، فيصل، الجغرافية الريفية والتخطيط الريفي، ط1، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2014.
77- محمد، صباح محمود وأنور صباح محمود، نظم المعلومات الجغرافية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001.

78- مصطفى، عبد اللطيف و عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2014.

79- منسي، صلاح الدين، القرية والمدينة، الطبعة الأولى، مكتبة نهضة الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1985.

80- موسى، علي حسين، أساسيات علم المناخ، دار الفكر، دمشق، 2004.

81- هارون، علي احمد، جغرافية الزراعة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- أبو العينين، أسمهان محمد فحري سعيد، تملح التربة في قضاء الخضر وتأثيرها على الإنتاج الزراعي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016.

2- أبو جري، إقبال عبد الحسين، الآثار البيئية لتجفيف الأهوار في جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2007.

3- أحمد، زياد وهاب، تحليل بيئي للعوامل الجغرافية المؤثرة في كمية ونوعية المتساقطات الجوية في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2007.

4- البدري، علي ضعيف تايه مؤشرات الراحة المناخية في مدينة الناصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2012.

5- البياتي، طوفان سطام حسن محمد، السكان والتنمية بمحافظة صلاح الدين(من منظور جغرافي)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2012.

6- التريجاوي، ماجد عبد الله جابر، الإمكانات الجغرافية لزراعة الخضروات في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008.

7- الحربي، عايد سلوم حسين، أثر التنمية الريفية في التباين المكاني للاستيطان الريفي في محافظة بابل، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 1988.

8- الحسيناوي، علياء عبد الله عبد حسن، هيدرولوجية المصب العام وأثاره البيئية في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2015.

9- الخفاجي، سرحان نعيم طشطوش، هيدروجيومورفولوجية نهر الفرات بين قضائي الخضر والقرنه، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008.

10- الخفاجي، ندى محسن أمين، التحليل الجغرافي لإقليم دواجن محافظة بابل (1999– 2009) دراسة في جغرافية الزراعة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2011.

11- الركابي، حامد سفيح عجرش، التوزيع الجغرافي للصناعات الكبيرة في محافظات البصرة وذي قار وميسان دراسة كارتوكرافية – صناعية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.
12- الركابي، عبد العالي حبيب حسين، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار للمدة 1997–2007، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010.
13- الركابي، مجيد حسين خضير، المناخ وأثره في تشكيل مظاهر السطح في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 2011.

14- الزيادي، حسام صبار هادي، التمثيل الخرائطي لتوزيع سكان محافظة ذي قار لعام 2010 باستخدام GIS، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2013.

15- الزيادي، حسسن عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة 1991–2001 وأفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

16- السعدي، أحمد حمود محيسن، التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة (1977–1987)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

17- الشمري، حيدر عبود كزار، تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الزراعية وأهميتها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة في محافظة القادسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2015.
18- الشمري، محمود محمد حسن، التنمية الصناعية في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية الصناعة)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2016.
19- الظالمي، شفاء ناصر جبير، التحليل المكاني لإمكانات التنمية الريفية المتاحة في قضاء المناذرة، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2014.
20- العامود، فهد احمد فرحان، التحليل المكاني للعوامل المؤثرة في تلوث مياه الري والتربة في قضاء سوق الشيوخ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010.

21- العبد الله، نجم عبد الله رحيم، الخصائص الفيزيائية والكيميائية لتربة محافظة ذي قار وتأثيراتها في الإنتاج الزراعي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.
22- الفراجي، عدنان عطية محمد علي، إنتاج الدواجن وتباينها في العراق ودورها في الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004.

23- الفضلي، باسم عبد الجليل جراد، التذرية الريحية على حقل الناصرية النفطي وتأثيراتها البيئية، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة ذي قار، 2016.

24- اللامي، ابتسام كاطع خاجي، الثروة الحيوانية في محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010.

25- المحمدي، ياسين حميد بدع، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة أربيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

26- المشعلاوي، أركان ناهي موسى، تحليل جغرافي لإمكانات التنمية الريفية في قضاء الرميثة – دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2016.

27- حاشوش، وسام حمود، أطلس إمكانات البيئة الطبيعية لمحافظة ذي قار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2013.

28- حسن، ورده احمد السيد محمد، التنمية في محافظة بور سعيد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، 2010.

29- حسين، سفير جاسم، جيومورفولوجية مجرى نهر الغراف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007.

30- حمودي، لجين عباس، التنمية الريفية المستدامة دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009.

31- خليفة، أفراح سالم، تقويم مفردات التنمية الريفية لقضاء الصويرة وتقدير أثر بعض العوامل التوضيحية المصنفة فيها، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2009.

32- سدخان، احمد ميس، تلوث مياه نهر الفرات في محافظة ذي قار دراسة جغرافية بيئية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2007.

33- سلمان، ندى نجيب، التحليل المكاني لتركيب سكان مدينة بغداد الكبرى للمدة 1987–1997، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2006.

34- سوالمية، عبد الرحمن، استراتيجية التنمية الريفية المستديمة– البناء الريفي نموذجاً– دراسة ميدانية ببلدية أولاد مسلم، رسالة ماجستير، جامعة الحاج الخضير– باتنة، الجزائر، 2009.

35- شبع، محمد جواد عباس، التحليل المكاني للتنمية الإقليمية في محافظة النجف الأشرف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001.

36- عبد الحسن، سهاد علي، المكانة السياسية لمدينة لارسا في حضارة العراق القديمة (2025 – 1763 ق.م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

37- عبد اللطيف، كريم حامد، الإمكانات الجغرافية واثرها على الإنتاج الزراعي بمنطقة سهل كوم امبو باستخدام الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2012.

38- عبد الوهاب، سامح إبراهيم محمد، النشاط الاقتصادي والقوى العاملة في القاهرة الكبرى دراسة كارتوكرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2000.

39- كاظم، سرى باسم، التمثيل الخرائطي للغطاء الأرضي واستعمالات الأرض في قضاء الناصرية باستخدام التقنيات الجغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2017.

40- مكي، منيرة محمد، الخصائص الجغرافية في منطقة الفرات الأوسط وعلاقتها بالتخصص الإقليمي، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006.

ثالثاً: الدوريات والبحوث العلمية:

1- الحسناوي، جواد كاظم عبيد وحميد وكاع الجياشي، التحليل المكاني لخصائص القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى لعام 2014، مجلة البحوث الجغرافية، العدد22، 2016.

2- الركابي، عبد العال حبيب، التحليل المكاني لظاهرة البطالة في محافظة ذي قار للمدة 1997–2013، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 26.

3- الزيادي، حسين عليوي ناصر وحاكم ناصر حسين، التحليل الجغرافي للخدمات الصحية في مدينة سوق الشيوخ وآفاقها المستقبلية دراسة في جغرافية الخدمات باستخدام GIS، مجلة جامعة ذي قار، المجلد9، 2014.

4- الزيادي، حسين عليوي ناصر وحسام صبار هادي، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ذي قار لعام 2012 دراسة خرائطية–سكانية باستخدام GIS، مجلة جامعة القادسية، المجلد16، العدد4، 2013.

5- الزيادي، حسين عليوي ناصر، التوزيع الجغرافي للسكان وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة 1994–2004 (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد1، العدد65، بغداد، 2011.

6- الزيادي، حسين عليوي ناصر، التخطيط للتنمية الريفية في محافظة ذي قار، دراسة مقدمة إلى وزارة التخطيط، مديرية تخطيط محافظة ذي قار، 2015.

7- الشبيبي، باسمه محمد صادق، البطالة الواقع والأسباب (السياسات المقترحة للحد من البطالة)، بحث مقدم إلى المؤتمر القطري الأول لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت عنوان التحديات الاجتماعية المعاصرة في العراق (الواقع والمعالجات) للمدة 6–7 حزيران 2007، العراق، 2007.

8- العكيلي، عدنان عناد، التركيب الاقتصادي للسكان في مملكة البحرين بموجب تعداد2001، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 11، 2009.

9- العيسوي، فايز محمد، الخصائص الديموغرافية لسكان الوطن العربي وواقع التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009.

10- الغزالي وآخرون، علي رضا حسين، واقع مزارع تربية الأسماك في محافظة ذي قار، مجلة جامعة ذي قار للبحوث الزراعية، المجلد4، العدد2، 2015.

11- المالكي، عبد الله سالم عبد الله، الخصائص المناخية لمحافظة ذي قار، مجلة الدراسات الجغرافية، كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد2، 2005.

12- المحيميد، عبد الرزاق خيون خضير وعلي ضعيف تاية، مؤشرات الراحة المناخية في مدينة الناصرية، مجلة آداب ذي قار، المجلد2، العدد6، 2012.

13- المهنا، سليمان وريدة الديب ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، العدد1، المجلد25، جامعة دمشق، دمشق، 2009.

14- الهاشمي، عبد الرضا مطر، التنمية الزراعية في قضاء عفك دراسة في المقومات والمعوقات، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد8، العددان 3 – 4، 2005.

15- الياسري، وهاب فهد، التنمية الريفية وتأثيرها على الاستيطان الريفي في ناحية العباسية، مجلة آداب الكوفة، العدد2، 1997.

16- توماس، حقي أمين، التنمية الزراعية في محافظة المثنى بين الواقع والطموح، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد2، العدد3، 2012.

17- حسن، يسرى مهدي وحمدية شاكر مسلم، تحليل العوامل المؤثرة في تطوير وتمويل مشاريع البنى التحتية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2012.

18- حسون، سارة عبد الله وعبد الأمير عباس الحيالي، التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد 67، 2015.

19- شنشول، علاء محسن، إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في منطقة الفرات الأوسط في العراق (بابل، النجف، كربلاء)، مجلة الأستاذ، المجلد2، العدد208، 2014.

20- عبد اللطيف، أيمن كويس، أصل ونشوء أهوار جنوب العراق وطبيعة رواسبها، مجلة وادي الرافدين لعلوم البحار، المجلد20، العدد1، 2005.

21- عبد الله، غانم، صناعة السياحة في الوطن العربي مفتاح التنمية المستدامة مع إشارة لقطاع السياحة في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكره، الجزائر، 2010.

22- عيسى، صلاح عبد الجابر، استدامة نظم البيئة الريفية نظرياً وتطبيقياً، بحث مقدم إلى ملتقى الجغرافيين العرب، الكويت، 2009.

23- فهد، كامل كاظم وعباس شاهين بريسم، التغيرات الشهرية في الخصائص البيئية الحياتية في مياه هور أبي زرك، مجلة جامعة ذي قار، المجلد7.

24- مكي، محمد سعيد، السيطرة النوعية ودورها في الصناعات الغذائية، مجلة الصناعات الغذائية، العدد7، بغداد 1982.

رابعاً: النشرات الرسمية:

1- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، عالم المعرفة، العدد142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، المطبعة الوطنية، عمان– الأردن، 2003.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، طبع شركة كركي للنشر، بيروت، 2009.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة 2009.

5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية إحصاءات التنمية البشرية، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، بغداد، 2005.

6- صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، تحليل الوضع السكاني في العراق لعام 2010.

7- منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاتحاد الدولي للدراسات العلمية للسكان، المعجم الديمو غرافي متعدد اللغات، ط2، بلا تاريخ.

خامساً: الدوائر الرسمية:

1- جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، دائرة الأعمار والأسكان في محافظة ذي قار.

2- جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية الطرق والجسور في محافظة ذي قار، بيانات غير منشورة، 2018.

3- جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مديرية التخطيط العمراني في محافظة ذي قار، الشعبة الفنية، بيانات غير منشورة، 2018.

4- جمهورية العراق، وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة، مديرية ماء محافظة ذي قار، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2018.

5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2018.

6- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، أعداد الأسر في محافظة ذي قار لسنة 2017.

7- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997.

8- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء ذي قار، تقديرات سكان محافظة ذي قار حسب نتائج الحصر والترقيم لسنة 2007.

9- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، تقديرات سكان ذي قار لسنة 2017.

10- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة ذي قار، التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2010.

11- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتربية في محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة، 2018.

12- جمهورية العراق، وزارة الثقافة والسياحة والآثار، مفتشية أثار ذي قار، أرشيف المواقع الأثرية، بيانات غير منشورة، 2018.

13- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018 .

14- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة ذي قار، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018 .

15- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة المجترات، بيانات غير منشورة، 2018.

16- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة الدواجن، بيانات غير منشورة، 2018 .

17- جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة محافظة ذي قار، قسم خدمات الثروة الحيوانية، شعبة الأسماك، بيانات غير منشورة، 2018 .

18- جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة القوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2018.

19- جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، 2018.

20- جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، 2018.

21- جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء الجنوب، دائرة توزيع كهرباء محافظة ذي قار، قسم المبيعات، بيانات غير منشورة، 2018.

22- جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء الجنوب، دائرة توزيع كهرباء محافظة ذي قار، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة، 2018.

23- جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء الجنوب، دائرة توزيع كهرباء محافظة ذي قار، قسم التخطيط، شعبة البرامجيات، بيانات غير منشورة، 2018.

24- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في ذي قار، القسم الفني، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS، بيانات غير منشورة، 2017 .

25- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الخريطة الطبوغرافية لمحافظة ذي قار بمقياس 1 / 100000، بغداد، 1990 - 2012.

***المصادر باللغة الإنكليزية**

1- Henry S.Shryock and others, The Mathods and Materials of Demograph Studies in Population, Academic press, New York, 1976, p107.

2- Hugh. D. Clout, Rural, Geography, Pragamon, presslted, Oxford, 1980, P44.

3- John I. Clarke, Population Geography, Second Edition Perqamon Press Let, London, 1972, p69.

4- Mine kied, patsentsate, people (new york) columbine university, press, 1967, p47.

5- Paul Clocke, An Introduction to rural Planning, Rutledge, UK, 2013, p114.

6- Geis, D. and Kutzmark, T, Developing Sustainable Communities – the future is now, center of Excellence for Sustainable Development, 1998, p4.

7- Roland Present, Demographic Statistique, p.u.F, Paris, 1972, P. 158.

8- U.N, Demographic Year book, new York, 1988, P 15.

الملاحق

الملحق (1) استمارة استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ذي قار/كلية الآداب

قسم الجغرافيا/دراسات عليا

استمارة استبيان:- (لاستقصاء المعلومات الميدانية الخاصة بدراسة التنمية الريفية في ريف قضاء الناصرية).

أخوتي أخواتي الأعزاء ...

أن الاستبيان الذي بين أيديكم يساهم في أنجاز متطلبات بحث علمي وهو رسالة الماجستير في جغرافية التنمية والموسومة (**التخطيط للتنمية الريفية في قضاء الناصرية – دراسة في جغرافية التنمية باستخدام الـ GIS**)، وأرجو من حضراتكم الإجابة عن الأسئلة الواردة في هذه الاستمارة لغرض إكمال متطلبات البحث.

ملاحظة/ ليس هناك حاجة لذكر الأسماء، علماً أن المعلومات سيتم التعامل معها بسرية تامة وقد أعدت الاستمارة لغاية علمية بحتة وهي لغرض البحث العلمي... وشكراً لتعاونكم مقدماً.

طالب الماجستير	**إشراف**
حسام علي حسين الغزي	**أ.م.د. عبد العالي حبيب الركابي**

ملاحظة/ 1- لطفاً ضع علامة (✓) أمام ما تراه مناسباً لك.

2- هناك بعض الأسئلة تتطلب أجابه بعبارة أو رقم يرجى مراعاة ذلك فضلاً.

المحور الأول: المعلومات العامة

1- اسم الناحية..... 2- اسم القرية.....

المحور الثاني: الأسرة والمسكن

1- ما عدد الأسر التي تسكن في الدار؟.....

2- كم عدد الأفراد الذين يسكنون الدار؟.....كم عدد الذكور؟.....كم عدد الإناث؟.....

3- عدد الأفراد الذكور من عمر (0-14سنة).....من عمر(15-64سنة).....من عمر(65سنة فاكثر).....

4- عدد الأفراد الإناث من عمر (0-14سنة).....من عمر(15-64سنة).....من عمر(65سنة فاكثر).....

5- ما نوع المسكن؟ دار..... شقة.....صريفة.....أخرى تذكر.....

6- كم مساحة المسكن.؟.....م^2 .

7- ما عدد الغرف في المسكن؟.....

8- هل يتوفر في المسكن خدمات؟ الماء..... الكهرباء.....مرافق صحية.....حمام..... مطبخ..... حظيرة حيوانات.....

9- ما عدد طوابق المسكن.....؟

10- ما المواد المستخدمة في بناء المسكن؟ كونكريت.....طابوق.....بلوك.....حجر.....طين..... قصب وبردي..... الواح خشبية.....أخرى تذكر.....

المحور الثالث: الخدمات التعليمية

1- المستوى التعليمي لأفراد الأسرة الذكور: أمي..... يقرأ ويكتب..... ابتدائي..... متوسطة..... إعدادية..... معهد..... بكالوريوس..... ماجستير..... دكتوراه.....

2- المستوى التعليمي لأفراد الأسرة الإناث: أمي..... يقرأ ويكتب..... ابتدائي..... متوسطة..... إعدادية..... معهد..... بكالوريوس..... ماجستير..... دكتوراه.....

3- هل تتوفر في القرية روضة أطفال؟ نعم..... لا ...../ إذا كان الجواب نعم فكم المسافة المقطوعة للوصول إليها؟ أقل من (1)كم..... (1-2)كم..... (3)كم فاكثر...../ وكم الوقت المستغرق للوصول؟.....

4- هل توجد مدرسة ابتدائية في القرية؟ نعم..... لا...../ إذا كان الجواب نعم فكم المسافة المقطوعة إليها؟ أقل من (1)كم..... (1-2)كم..... (3)كم فاكثر...../ وكم الوقت المستغرق للوصول للمدرسة؟.....

5- هل توجد في القرية مدرسة متوسطة؟ نعم..... لا...../ إذا كان الجواب نعم فكم المسافة المقطوعة إليها؟ أقل من (1)كم..... (1-2)كم..... (3)كم فاكثر...../ وكم الوقت المستغرق للوصول إليها؟.....

6- هل توجد في القرية مدرسة ثانوية؟ نعم..... لا...../ إذا كان الجواب نعم فكم هي المسافة المقطوعة إليها؟ أقل من (1)كم..... (1-2)كم..... (3)كم فاكثر...../ وكم الوقت المستغرق للوصول؟.....

المحور الرابع: الخدمات الصحية

1- ما المؤسسات الصحية الموجودة في القرية؟ مستشفى..... مركز صحي..... أخرى تذكر.....

2- إذا لم تتوفر الخدمات الصحية في قريتك من أين تحصل عليها؟.....

3- إذا كان الحصول على الخدمات الصحية من خارج قريتك فكم هي المسافة المقطوعة للوصول إليها؟

أقل من (1)كم..... (1-2)كم..... (3)كم فاكثر...../ وكم الوقت المستغرق ؟.....

4- هل يوجد في القرية مركز بيطري لعلاج الحيوانات؟ نعم..... لا.....

المحور الخامس: المحور الخامس: خدمات البنى الارتكازية

1- هل تتوفر خدمات مياه أسالة في القرية؟ نعم..... لا...../ إذا كان الجواب بـ (لا) فما هو البديل؟ نهر..... بئر..... سيارات حوضية للماء(تنكر)..... محطة تحلية وتنقية المياه (RO)..... أخرى تذكر.....

2- هل تتوفر الطاقة الكهربائية في القرية؟ نعم..... لا...../ إذا كان الجواب بـ (لا) فما البديل؟ مولدة خاصة..... مولدة أهلية..... مولدة حكومية.....

3- هل تتوفر طرق معبدة في القرية؟ نعم..... لا.....

4- ما الواسطة المستخدمة لغرض النقل في القرية؟.....

المحور السادس: درجة الرضا

ـ ما درجة الرضا عن الخدمات الآتية:

نوع الخدمة	درجـــــــة الرضـــــا				
	غير راض عن الخدمة	راض بدرجة قليلة	راض بدرجة متوسطة	راض بدرجة جيدة	راض بدرجة ممتازة
التعليم					
الصحة					
الكهرباء					
المياه					
النقل					

هل لديك مقترحات تقدمها لغرض تحسين الخدمات في القرية التي تسكنها؟.....
.....

المحور السابع: النشاط الاقتصادي

1- ما عدد أفراد الأسرة العاملين في المهن الآتية؟ الزراعة..... موظف..... متقاعد..... عاطل عن العمل..... مهنة أخرى.....

2- ما قيمة دخل الأسرة الشهري بالدينار؟ أقل من 300 الف..... 300-750 الف..... 750-1000000 الف..... 1000000 الف فاكثر.....

3- هل تتوفر حرف صناعية في القرية؟ حصران..... حياكة..... صناعات أخرى تذكر.....

المحور الثامن: النشاط السياحي والترفيهي

1- هل يوجد في القرية مقام أو مزار ديني؟ نعم..... لا...../ إذا كان نعم ما أسمة.....

2- هل يوجد أثار تاريخية في القرية ؟ نعم..... لا...../ إذا كان نعم ما اسم هذه الآثار.....

3- هل يوجد في القرية أماكن سياحية أخرى تذكر؟.....

4- هل تقضي العائلة وقت محدد لغرض الترفيه؟ نعم..... لا...../ إذا كان نعم فما هو مكان الترفيه وأين يقع؟.....

5- هل يوجد في القرية: مقهى..... حديقة عامة..... متنزه..... ملعب رياضي.....

شكراً لتعاونكم معنا

الباحث

الملحق (2) التوزيع الجغرافي لحجم العينة في ضوء أعداد الأسر في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

الوحدات الإدارية	عدد الأسر	عدد الاستمارات
أور	10527	526
البطحاء	2216	120
سيد دخيل	6810	340
الإصلاح	6291	314
المجموع	25844	1300

الملحق (3) الإحداثيات المكانية للقرى المرشحة للتطوير في ريف قضاء الناصرية

الـوحـدات الإداريـــة	أسـم القـريـــة	الإحداثيات	
		x	y
أور	القرية العصرية	617387	3443949
	قرية الزهيرية الثانية (سالم محمد)	611766	3438596
	قرية البو جمعة	625335	3443855
	قرية البو عظم	626253	3426824
	قرية الدنانية وأم العيش	624117	3434739
البطحـاء	قرية آل بدر	601811	3439582
	قرية الهرزة	591459	3437042
	قرية الشهيد	591145	3433582
	قرية فهد الشرشاب	595209	3441558
	قرية الشمخاتية	604271	3440672
سيد دخيـل	قرية الفرهة	640114	3447092
	قرية الكوبع	650368	3437033
	قرية المبادر	630437	3441237
	قرية البو جـاري	641196	3444824
	الجزرة الغربية	641467	3441463
الإصـلاح	قرية الرميض	658975	3441318
	قرية الخليوي	649527	3463201
	قرية الخواف الثانيـة	657469	3434302
	قرية النصر الله	649774	3451974
	قرية النهار وجويميسة	649445	3460479

الملحق (4) التوزيع الجغرافي للقرى الريفية وأعداد سكانها في ريف قضاء الناصرية بحسب الوحدات الإدارية لسنة 2017

ريـــف ناحيـــــة أور					
ت	أسم القريــة	عدد السكان	ت	أسم القرية	عدد السكان
1	قرية محمد المنشد	477	35	قرية سيد علي	292
2	قرية عبد الرزاق المنشد	1204	36	قرية طعمة مهلهل	109
3	قرية كميز آل غشيت	2110	37	قرية العبيدات	703
4	قرية العويجة	2182	38	قرية الكوام	563
5	قرية الرغلة	1715	39	قرية البو جمعة	1590
6	قرية مكير سيف	532	40	قرية البوري (متفرقة)	524
7	قرية آل طعان	722	41	قرية البيضان	410
8	قرية آل جادر	2332	42	قرية الظاهر (متناثر)	317
9	القرية العصرية	3826	43	قرية سيد خضير	215
10	قرية البو زركة والمعارج	916	44	قرية موقع 22 النفطي (الحي النفطي)	1523
11	قرية آل بو علوان آل خضير	1384	45	قرية آل عجيل	1532
12	قرية طعمة عبد العالي	120	46	قرية آل حبوشي	1003
13	قرية الفريحي (كامل انتيش)	426	47	قرية نزال عبيد (آل فتيل)	350
14	قرية الشدة	332	48	قرية السادة	1289
15	قرية البرغش	425	49	قرية آل برهوص	944
16	قرية الزهيرية الثانية (سالم محمد)	2312	50	قرية آل حيدر	525
17	قرية الزهيرية الأولى (خلف عمير)	385	51	قرية أم الحجول (متفرقة)	515
18	قرية الفريحي (العليميين)	691	52	قرية البو عظم	2063
19	قرية آل نزار	53	53	قرية الصخيين	1713
20	قرية البطي (آل بطي)	1139	54	قرية البو عويد	472
21	قرية آل سمير	154	55	قرية الخميسيات	558
22	قرية آل رويضي	566	56	قرية آل بو هوسة	237
23	قرية العليمين	1532	57	قرية آل مونس	405
24	قرية آل جوهر	732	58	قرية آل بو حبيل	949
25	قرية سيد حمود	345	59	قرية العصوم	196
26	قرية المهاجرين	785	60	قرية سيد خزعل	126
27	قرية عبادة	633	61	قرية البو سوف	520
28	قرية أبو حوالة	1169	62	قرية الشمامرة	2187
29	قرية آل بو طيوط	629	63	قرية 14 رمضان والبو جمعة	1114
30	قرية آل محمود	1400	64	قرية أم العظام	493
31	قرية السادة والشفيجات	1200	65	قرية آل ديبس	797
32	قرية البو يوسف	411	66	قرية البو حمد- الحسينات (الحواس)	1461
33	قرية البو عوفي	766	67	قرية آل رعيد	588
34	قرية البو خضير	217	68	قرية آل حاجم	180

69	قرية الدنانية وأم العيش	1637	76	قرية الدردوكين	352
70	قرية البو سوف (المعيدية)	620	77	قرية الكناهرة	363
71	قرية البو سوف (العتابية)	738	78	قرية الطامية	342
72	قرية العصفورية	806	79	قرية أبو خشب	72
73	قرية البو عظم (يوسف السلطان)	233	80	قرية بصير وكوطين	402
74	قرية البو عظم/الجوارة الشرقية (متناثر)	463	81	قرية 5 دونم	318
75	قرية الدكمانية (متناثرة)	573			

ريــف ناحيــة البطحــاء

ت	أسم القريـة	عدد السكان	ت	أسم القريـة	عدد السـكان
1	قرية كاظم زيارة	55	32	قرية فهد شرشاب	133
2	قرية عباس حاجم وسكن متناثر	395	33	قرية آل ظاهر	313
3	قرية حميد مشرف (متناثر)	152	34	قرية آل ديثان	142
4	قرية وثيج آل شايع (شايع)	187	35	قرية فيصل السرحان	399
5	قرية راضي عاجل	119	36	قرية عبيد شرشاب (الشرشاب)	269
6	قرية إبراهيم حمادي واوي	96	37	قرية درعان لكطان	551
7	قرية آل بدر	1444	38	قرية حمادي جايد (العبيد)	149
8	قرية آل غفلة (الغفلة)	445	39	قرية حميد عبد الحسين عباس	468
9	قرية آل جاسب وآل كشاش	198	40	قرية مطين مايع	147
10	قرية حسن شيحان	198	41	جزيرة البطحاء	79
11	قرية العبيد (جبر محمد)	442	42	قرية العويليين	443
12	قرية عبد آل جديح وسكن متناثر	355	43	قرية علي الشابع وجماعتة	115
13	قرية الهرزة وسكن متناثر	1451	44	قرية ريسان ياسر	193
14	قرية البو علي (الشواطي)	612	45	قرية جاسب مشتت	69
15	قرية البو طير (الشواطي)	923	46	قرية راشد الشويخ	165
16	قرية حسوني شلال	80	47	البدور الشمالية	700
17	قرية مطر بوري	696	48	قرية آل حميدان	136
18	قرية خضير حبيب	280	49	قرية آل عويمر	28
19	قرية محمد غالي	134	50	قرية آل حمد	75
20	قرية الزوية والحرة	233	51	قرية رزاق آل جراد	251
21	قرية الكوام	689	52	قرية مهوس آل متعب	124
22	قرية الشمخاتية	617	53	سكن متناثر (حيال عبش)	197
23	قرية غموس ماجد	32	54	قرية العيالة	68
24	قرية مضحي مشرق فايز	33	55	قرية آل شنين	73
25	قرية نايف يزيع	336	56	قرية حمود عبد الله السعدون	69
26	قرية محمد الموحان	427	57	قرية حمد غيلان	109
27	قرية المرشد	178	58	قرية الشدة	571
28	قرية الكاطع	167	59	قرية الشهيد	1913
29	قرية المانع	57	60	قرية كاظم محمد ملوح	56
30	قرية مسير الجياد	117	61	قرية آل خليبص	111
31	قرية طعمة فرعون	209			

ريـــف ناحيـــة سيـد دخيـــل					
ت	أسم القريـة	عدد السكان	ت	أسم القريـة	عدد السـكان
1	قرية الخشاب والجيشات وسكن متناثر	1545	37	قرية السيد عبد الحسين الحصونة	464
2	قرية البو حمودي السهر	1325	38	قرية الكراج	200
3	قرية البو حمودي المهلهل	568	39	قرية الزبيدات	195
4	قرية البو حمودي عبد الكريم	264	40	قرية عامر جوني	217
5	قرية المبادر	1719	41	قرية الصريفية/2	454
6	قرية التومان وسكن متناثر	755	42	قرية الفرهة	3154
7	قرية البو زياد	1390	43	قرية الصليحات	1102
8	قرية الحمران	898	44	قرية الهصاصرة وسكن متناثر	2804
9	قرية الحمرة	740	45	قرية الكوبع	1746
10	قرية الحلامية	56	46	قرية المايجة	491
11	قرية الطاهرية	224	47	قرية البو جاري	1535
12	قرية آل عريبي	49	48	قرية الهبينة	668
13	قرية الجعيدات	162	49	قرية الجلول	414
14	قرية آل كرامة وسكن متناثر	690	50	قرية البطوش	869
15	قرية آل كشيش	152	51	قرية سيد طلب	259
16	قرية السيد ظاهر	772	52	قرية البارز	495
17	قرية الحميدي	195	53	قرية الترايمة السواك	430
18	قرية بدر شيخ عبيد	88	54	قرية الزامية آل جعازي	455
19	قرية الحيال	155	55	قرية سيد خلف	251
20	قرية الصفافة	237	56	قرية سيد محسن	692
21	قرية الفراعنة	196	57	قرية الفراطسة	82
22	قرية البو نغماش	314	58	قرية اللكافة	234
23	قرية سيد حميد آل يعكوب	307	59	قرية عبودة وآل مصبح وآل شعيبث	1001
24	قرية الصريفيين ووجوه الخير	678	60	قرية أم الدهن وسكن متناثر	858
25	قرية جاسم عسكر	124	61	قرية الجزرة الغربية	1596
26	قرية ثامر حواس	519	62	قرية الجزرة الشرقية	474
27	قرية محمد أحمد	117	63	قرية كوام الخضر وسكن متناثر	126
28	قرية الكبص	321	64	آل حرامي الشمالية	1092
29	قرية الخليفات	171	65	قرية آل سيد كاظم	213
30	قرية الحجي حسين	546	66	قرية جبار آل مطشر	285
31	قرية آل جعفر	325	67	قرية آل حسن	741
32	قرية سيد صكبان حمود	43	68	قرية آل يسر	291
33	قرية أبو حوة/ سيد خيون	366	69	قرية آل عجر	124
34	قرية فاخر مطشر	197	70	قرية آل صبيح	463
35	قرية الجرية	420	71	قرية أبو الواوية	50
36	قرية البو سالة	185	72		

ريف ناحية الإصلاح					
ت	أسم القرية	عدد السكان	ت	أسم القرية	عدد السكان
1	العودة والعكب	635	37	قرية العبودة الكردي (جماعة شلوش هاشم)	559
2	قرية العبادي	319	38	قرية الشاهر	291
3	قرية المصبح	283	39	قرية الدفالة (الدخالة)	353
4	قرية عامر عليخ	167	40	قرية كراغول	163
5	الغمسة والنويجة (جزء ب)	51	41	قرية المطلك	148
6	قرية الصفافعة (17 تموز)	1320	42	قرية العبد	28
7	قرية الزركان	405	43	قرية الخليل	36
8	قرية آل مويجد	952	44	قرية الرحال	321
9	قرية اللغيوات	1284	45	قرية الرميض	1707
10	قرية العبدان والبعمود	520	46	قرية الفريج	34
11	قرية المعامل وسكن متناثر	833	47	قرية العريثم الشرقية	662
12	قرية السيد محمد جار الله	926	48	قرية الصفافعة	10
13	قرية الخواف الأولى	467	49	قرية السلطان حسين خيدان	40
14	قرية الخواف الثانية	1561	50	قرية الحسام	261
15	هور المجر	367	51	قرية السليطية (البعيجات)	776
16	قرية كاظم بنيان	155	52	قرية فيضة الشيخ	203
17	قرية النصر الله	635	53	قرية السيحيب	68
18	قرية المعدان	274	54	قرية الكردي/ كبة طرفة	26
19	هور المسعدة	60	55	قرية الرميض	541
20	قرية داود النصر الله	108	56	قرية العتبة	393
21	قرية الرويجي (الرويمي)	561	57	قرية الرميض (متناثر)	51
22	قرية البو حسين	220	58	قرية خفاجة	233
23	قرية الفراطسة (علي مريهج)	138	59	قرية النهار الصيهود وسكن متناثر	587
24	قرية النهار وجويميسة	757	60	قرية الكردي / العبود / حمد (متناثر)	195
25	قرية الضيت والدبات	241	61	قرية الفراطسة / الخليوي / كامل دبيس	177
26	قرية الشويعرية	265	62	أم حرز وأم الجبر من العودة	161
27	سلمان الشدود	1037	63	قرية الكردي / الواوي (متناثر)	202
28	قرية الناعمة الغربية والشرقية	411	64	أم الطيور (سكن متناثر)	143
29	قرية الخليوي	1037	65	قرية النواصر الأولى والثانية	771
30	قرية التل / الخليوي	234	66	قرية أبو ضبع	112
31	المغيدرية	121	67	قرية السبيلات الصفافعة	204
32	قرية الكردي وسكن متناثر	330	68	قرية محسن رحم حواس	87
33	قرية آل خليوي / الأخيضر	195	69	قرية خليف صعيع ومتفرقة الجبايش	147
34	قرية الكردي آل حمد وسكن متناثر	77	70	قرية ثامر البرهان	98
35	قرية الكردي / جمدة (متناثر")	73	71	قرية الخليوي (متناثر)	241
36	قرية الرميض / الحبيش وحسين السكر	218			

Abstract

The study of development, including rural development, is one of the studies that is of interest to planners and researchers in various disciplines, including geography, as a result of the deterioration and decline in the economic, service, social and urban reality. Therefore, rural development aims to promote and develop rural areas in various fields through optimal and planned investment of potentials (Natural, human, economic). This study was intended for the purpose of developing a developmental planning vision for the rural areas of Nasiriyah to promote its low status by revealing the development potentials in it and investing them in a developmental development As well as identifying and eliminating obstacles to development as much as possible, trying to improve the economic level of all the rural population, developing and educating rural people to be more aware and aware of reality, as well as providing community services and infrastructure that contribute to rural development, Which will develop agriculture and increase production, as well as the development of simple rural industries and interest in tourist areas in a manner that works to attract various tourists.

The study relied on the analytical descriptive approach to the identification of geographical phenomena, as well as the use of some statistical equations and quantitative methods for the purpose of extracting the size of the sample and population growth and studying population densities and future prospects of the population. GIS was also used to build a spatial database of rural Nasiriyah, and the representation of these phenomena on the maps of the study area (Arc GIS 10.2), as well as the use of the GPS program for the purpose of locating villages and some geographical phenomena.

The study reached several results, the most prominent of which is that the countryside of Nasiriyah has good natural development potential in terms of the

flat surface and the soil of the fertile river beds of agriculture and the climate suitable for planting most of the agricultural crops and raising the various animals and the abundance of water resources represented by rivers Euphrates and Gharaf and their branches as well as marshes. In the development of agriculture and industry in the rural judiciary and improve the economic level in general if invested in a developmental development scheme, and the study showed that the rural judiciary has great human potential, especially within the working groups and these vary in The study showed that the countryside of the judiciary has a lot of economic potential represented by agriculture branches (plant production, animal) despite the low areas and productivity of all agricultural crops as well as the small number of animals, and is located in the region The study shows some simple rural handicrafts that provide a simple income for their owners. The countryside of the judiciary also enjoys great tourist potential represented by archeological, religious and natural areas. The study showed that the development indicators and infrastructure services in rural areas The study also revealed that there are several villages that are candidates for development in order to be development centers and modern villages that contribute to the development of neighboring villages and provide services to them. The results were accompanied by a number of recommendations The study also concluded with a list of references, sources and list of annexes.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Dhi Qar University / College of Arts

Department of Geography

Planning for Rural Development in the Countryside of Nasiriyah

A study in the development of the geography of using GIS

A thesis by

Hussam Ali Hussein Al-Ghazi

To the Council of the Faculty of Arts, Dhi Qar University, which is part of the requirements of the Master of Arts degree in Geography

Supervision

Dr. Assistant Professor

Abdelali Habib Hussein Al-Rikabi

2018 A.C **1439 H**